

وزارة الثقافة والإرشاد القومى
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر



الأمبريالية

تأليف : ج . ا . هوبسون

ترجمة : عبد الكريم أحمد
مراجعة : على أدهم

من الفكر السياسي والاشتراكي :

الأمبريالية

تأليف ج . ا . هوبسون

ترجمة عبد الكريم أحمد

مراجعة علي أدهم

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

IMPERIALISM

By

J. A. Hobson

الناشر

دار سعد مصر بالقاهرة

مقدمة

الطبعة الأولى

الغرض من هذه الدراسة للتوسع الاستعمارى (الإمبريالية) الحديث هو الوصول إلى تعريف أدق لمصطلح من يردده كل إنسان ويستعمل فى التعبير عن أقوى حركة فى السياسة السائدة فى العالم الغربى ورغم أن عدة دول أوروبية قد اتخذت من « الإمبريالية » سياسة واعية بدرجات متفاوتة وأنها تهدد بإنهيار العزلة السياسية للولايات المتحدة[1] ، فإن بريطانيا العظمى قطعت فى هذا السبيل شوطاً أطول وأسرع من غيرها بحيث أن تاريخها الحديث يهيء لنا أفضل توجيه أو تحذير.

وبينما تنصب المحاولة فى هذا الكتاب على كشف المبادىء العامة التى تقوم عليها الإمبريالية ومناقشتها ، فإن تصوير هذه السياسة مأخوذ فى الغالب من مراحل الإمبريالية البريطانية خلال الجيل الماضى ويقوم على تشخيص هذه الظاهرة أكثر مما يقوم على الوصف التاريخى لها .

ففى الجزء الأول تتبعت الأصول الاقتصادية للإمبريالية ، وأوردت ما أمكن الحصول عليه من مقاييس احصائية لأساليبها ونتائجها .

وفى الجزء الثانى تناولت بالبحث الإمبريالية نظرياً وممارستها باعتبارها رسالة الحضارة فى الشعوب « الدنيا » أو الغريبة ، وما يترتب عليها من رد فعل سياسى وأخلاقى فى سلوك أمم الغرب التى تمارسها وفى طابع هذه الأمم .

وهذا الكتاب موجه إلى ذكاء تلك الأقلية التى لا ترضى بالسير مع تيار

---

(١) كتب هذا الكلام سنة ١٩٠٢ .

الإنتهازية السياسية ولا بالخضوع لقضاء « قدر » أعمى ، ولـكنها تريد أن تفهم القوة السياسية لـكى تعمل على توجيهها .

والقراء الذين يعتقدون أن الحكم الموزون على أى مسلك سياسى إنما يقوم دائما على النظر فيما له وما عليه ، لن ترضيهم الطريقة التى عالجت بها الموضوع هنا . لأن هذه الدراسة واضح أنها دراسة لمرض اجتماعى ، ولا تتضمن أية محاولة لاخفاء طبيعته .

والإحصائيات المستعملة فى الجزء الأول مستمدة ، باستثناء الحالات التى ذكرت فيها المصدر ، من « الملخصات الإحصائية » التى نشرتها الحـكومة ومدعمة أحياناً بأرقام مأخوذة من « الـكتاب السنوى للسياسى » (Statesman year Book)

وإنى مدين بالشكر لمحرر « تقويم الإصلاح المالى » إذ أذن لى باستخدام ذلك الرسم البيانى الذى يصور نفقات بريطانيا منذ سنة ١٨٧٠ ، وكذلك لمحررى الدوريات « المتحدث Speaker » و « المجلة المعاصرة Contetmporary Review » و « دورية العلوم السياسية Political Science quarterly » و « الصديق البريطانى British Friend » إذ أذنوا لى بتضمين بعض فصول هذا الـكتاب مقالات نشرت فى هذه المجلات .

وأريد أيضاً أن أعبر عن شكرى لصديقى مستر ، جلبرت موراى ، ومستر هربرت ريكس ، لمساعدتهما فى قراءة معظم تجـارب الطبع وللاقتراحات والتصويبات الـكثيرة القيمة التى تقدما بها[1] .

أغسطس سنة ١٩٠٢ — جون . ا . هوبسون

---

(١) عملت فى هـذه الطبعة المنقحة ، بقدر الإمكان ، على جعل الوقائع والأرقام مطابقة للوقت الحاضر ، كما أدخلت عدة إضافات وحذفت بعض الأشياء ، وفى بعض الحالات عدلت الطريقة التى تناولت بها الموضوع .

سبتمبر سنة ١٩٠٥ — ج . ا . هـ

الامبريالية : دراسة

القومية والإمبريالية

يبدو من المستحيل ، فى غمار ذلك الخضم من التجريدات السياسية المبهمة ، أن يحدد المرء بدقة أى مفهوم من المفاهيم (isms) بحيث يميزه بتعريف ما يوضح معالمه .

وعندما تتغير المعانى بهذه السرعة وبهذه المراوغة ، لا تبعاً لتغير الفكر وحده ، ولكن أيضاً حسب استغلال المشتغلين بالسياسة لها بحيث يوسعونها أو يشوهونها أو يزيدونها غموضاً ، فإنه من العبث المطالبة بنفس التدقيق الذى ينتظره المرء فى العلوم البحتة . وأقرب وسيلة للتعريف الذى يقبله مصطلح مثل الإمبريالية (Imperialism) هو المطابقة الواسعة المدى لعلاقاته والمصطلحات الأخرى الثلاثة .

القومية Nationalism والدولية Internationalism والاستعمار Colonialism ، وهى أقرب المفاهيم إليه ، وهى مثله أيضا متشعبة فى المراوغة ومتغيرة بنفس الدرجة ؛ ويتطلب تداخل هذه المفاهيم الأربعة بعضها فى بعض ، بتلك الصورة الدائمة التغير ، من دارسى السياسة الحديثة يقظة شديدة .

وكان الصراع فى سبيل القومية ، أو إنشاء وحدة سياسية على أساس قومى ، خلال القرن التاسع عشر عاملا مسيطراً فى حركات الأسر الحاكمة ودافعا داخليا فى حياة جماهير السكان على السواء . وقد أخذ ذلك الصراع ، فى السياسة الخارجيـة أحيانا صورة انفصالية ، كما حدث فى حالة اليونان والصرب ورومانيا

و بلغاريا — إذ انفصلت عن الحكم العثمانى ، وفى حالة شمالى إيطاليا — إذ تخلصت من تحالفها غير الطبيعى مع الإمبراطورية النمساوية ، وكان فى حالات أخرى قوة موحدة أو مركزة ، تعمل على توسيع نطاق القومية ، كما حدث فى إيطاليا وفى حركة الدعوة السلافية فى روسيا . وأحيانا اعتبرت القومية أساسا للاتحاد بين دول ، كما حدث فى ألمانيا المتحدة ، وأمريكا الشمالية .

وصحيح أن القوى التى كانت تعمل من أجل الوحدة السياسية تجاوزت هدفها أحيانا ، وأدت إلى تكوين اتحاد من عدة قوميات مختلفة ، كما حدث فى حالة النمسا والمجر ، والنرويج والسويد ، والاتحاد السويسرى ، بيد أن الاتجاه العام كان اتجاها نحو تكوين وحدات قومية كبيرة قوية من دول وأقاليم كانت تتصل بعضها بالبعض بروابط واهية من علاقات وأحلاف متغيرة ، وكانت تشمل مساحات ضخمة من أوربا منذ انهيار الإمبراطورية .

وقد كان ذلك هو أوضح ما حققه القرن التاسع عشر . وتظهر قوة القومية، وهى تعمل فى هذا المجال ، بوضوح تام فى حالات الإخفاق فى تحقيق الحرية السياسية، كما تظهر فى حالات النجاح . فقد برزت عاطفة الجنسية القومية فى ذروة حيويتها فى صراع الإيرلنديين والبولنديين والفنلنديين والمجريين والتشيكيين ، ضد الخضوع بالقوة لجيران أقوياء ، أو التحالف الإجبارى معهم .

وقد تميز منتصف القرن بصفة خاصة بسلسلة من حركات الإحياء «القومى» التى لا شك فيها ، وجد بعضها طريقه إلى التعبير القوى فى تغييرات الأسر الحاكمة ، بينما سُحق البعض الآخر ، أو انهار . وقد كانت هولنده و بولنده وبلجيكا والنرويج ودول البلقان مسرحا ضخما لصراع قوى القومية هذه .

وشهدت نهاية الربع الثالث من القرن أوربا وقد استقرت إلى حد ما فى دول قومية كبيرة ، أو اتحادات من دول قومية كبيرة . وإن كان من طبيعة

الأمر ألا يكون ذلك بصفة نهائية ، وقد استمرت إيطاليا تتطلع إلى تريستا، وألمانيا مازالت تنظر نحو النمسا لتحقيق مصيرها المحتوم .

وإلى حد كبير ترجع هذه العاطفة والتغيرات التى ساعدت على حدوثها فى أوضاع الأسر الحاكمة إلى المقاومة الطويلة العنيفة التى اضطرت إليها الشعوب الكبيرة والصغيرة ضد خطط نابليون التوسعية . فقد أثارت حدة الصراع الروح القومية فى انجلترا ودفعتها إلى درجة من الوعى الذاتى لم تعرفها منذ «عهد اليزابث العظيمة الحافل» . وحولت معركة « ينا » بروسيا إلى أمة عظمى؛ ودفعت حملة موسكو روسيا إلى ميدان القوميات الأوروبية بوصفها عاملا فى السياسة ، وفتحتها لأول مرة لتيار الأفكار والمؤثرات الغربية بأكمله .

وإذا تحولنا عن هذه القومية الإقليمية وقوميات الأسر الحاكمة إلى روح التضامن العنصرى واللغوى والاقتصادى الذى كان الدافع الكامن ، نجد حركة أخرى أكثر عجبا . فقد استنسلت العصبية المحلية Particularism من ناحية، والنزعة العالمية Cosmopolitanism المبهمة من ناحية أخرى لغليان الشعور القومى الذى لم يقتصر فى التعبير عن نفسه عند الشعوب المغلوبة على أمرها على تلك المقاومة البطولية الصلبة ضد الاندماج السياسى، أو القومية الإقليمية فحسب ، بل أيضا فى حركات عاطفية من إحياء عادات ولغات وآداب وفنون كانت فى سبيلها إلى الزوال ؛ بينما أثار فى الشعوب الأقوى مطامح غريبة عن « المصير » القومى ، وما يصاحبه من التطرف فى الوطنية .

إن أحداً من الناس لم يحدد طبيعة القومية وحدودها الحقيقيتين خيراً مما فعل ج . س . ميل .

« يمكن القول بأن قسما من الجنس البشرى يكون أمة إذا كان أفراده متحدين فيما بينهم بواسطة عواطف مشتركة لا توجد بينهم وبين الآخرين .

وشعور القومية هذا قد يكون مبعثه عدة أسباب مختلفة . فهو أحيانا نتاج الاتحاد في العنصر والسلالة . ويسهم فيه المشاركة في اللغة والمشاركة في الدين بنصيب كبير . كما أن الحدود الجغرافية سبب من هذه الأسباب . بيد أن أقواها جميعا هو الاتحاد في الماضي السياسي — الاشتراك في تاريخ قومي وما يترتب عليه من ذكريات مشتركة ، من مفاخر ومهانة جماعية ، من مسرات وأحزان ، متصلة بنفس الأحداث في الماضي »[1] .

إن انتقاص قيمة القومية الأصيلة والنزول بمستواها ، وذلك ببذل المحاولات للخروج بها عن حدودها الطبيعية وضم الأقاليم القريبة أو البعيدة لشعوب غير راضية عن الاندماج ولا قابلة له ، هو علامة الانتقال من القومية إلى الاستعمار الزائف من ناحية ، والإمبريالية من ناحية أخرى .

وعندما يكون الاستعمار عبارة عن هجرة قسم من أمة إلى أرض أجنبية خالية أو قليلة السكان يحمل المهاجرون معهم إليها حقوق المواطنة الكاملة من الوطن الأصل ، أو ينشئون حكما ذاتيا محليا مطابقا تماما لأنظمته ، ويخضع لسيطرته النهائية ، فإنه يمكن أن يعتبر ذلك توسعا أصيلا للقومية وامتدادا إقليميا لأبناء الأمة ولغتها وأنظمتها . بيد أن المستعمرات التي استمرت على هذا الحال طويلا وهي بعيدة عن الوطن الأصل قليلة في التاريخ . فهي إما أنها تقطع علاقاتها به وتنشيء لنفسها قوميات منفصلة ، أو تبقى في علاقة تبعية سياسية كاملة على الأقل فيما يتعلق بجميع عمليات الحكم الرئيسية ، وهي حالة ينطبق عليها مصطلح « الإمبريالية » على الأقل بقدر ما ينطبق عليها لفظ « استعمار » . والصورة الوحيدة للمستعمرات البعيدة التي يمكن أن تعتبر امتداداً واضحا لقومية ما : هي المستعمرة البريطانية

---

(١) « الحكم النيابي » الفصل السادس عشر .

المتمتعة بالحكم الذاتى فى كل من استراليا ونيوزيلاندة وكندا ، وحتى فى مثل هاتين الحالتين قد تتولد عن الظروف المحلية قومية منفصلة تقوم على تضامن قوى بين مصالح المستعمرة ومشاعرها بعيدة عن مصالح الوطن الأصل ومشاعره ومضادة لهما .

وفى مستعمرات « الحكم الذاتى » الأخرى مثل مستعمرة رأس الرجاء والناتال ـ حيث غالبية البيض ليست من سلالة المستعمرين البريطانيين ، حيث يعمل وجود عناصر خاضعة أو « أدنى » بأعداد ضخمة أكثر من السكان البيض بكثير ، ويعمل الطقس المختلف والظروف الطبيعية الأخرى على تكوين مدنية متميزة ، عن مدنية « الوطن الأصل » ، ظل الصراع بين أفكار الإمبريالية وأفكار الاستعمار الاستيطانى منذ أمد طويل يحتل مكان الصدارة فى إدراك السياسيين . فعند ما تحدث لورد « روزميد » عن الوجود الدائم للعامل الامبريالى بوصفه « مجرد سخف » وتحدث مستر « رودس » عن « استئصاله » ، كانا يدافعان عن « الاستعمار » الذى سيتحول بواسطة نمو داخلى إلى « قومية » منفصلة مع الوقت بصورة مؤكدة أكثر مما حدث فى مستعمرات كندا ، أو استراليا ، حيث أن الاختلاف فى المصالح وفى ظروف الحياة بينها وبين الوطن الأصل أكبر فى الحالة الأولى منه فى الثانية . أما مستعمراتنا الأخرى فمن الواضح أنها تمثل روح الإمبريالية أكثر مما تمثل روح الاستعمار . فالقسم من السكان الذى يتكون من مستوطنين بريطانيين يعيشون مع عائلاتهم طبقاً للعادات والقوانين الاجتماعية والسياسية لوطنهم الأصلى

ليس كبيراً جداً : فهم فى معظم الحالات يكونون أقلية صغيرة تمارس سيطرة اقتصادية ، أو سياسية على غالبية مكونة من شعب أجنبى خاضع ، بينما يخضعون هم أنفسهم لسيطرة سياسية استبدادية من جانب حكومة الامبراطورية ، أو ممثليها المحليين . وقد كان هذا الوضع ، وهو الحالة المألوفة للمستعمرة البريطانية ، منطبقاً على جميع مستعمرات الدول الأوربية الأخرى تقريبا . إذ أن « المستعمرات » التى أسستها فرنسا وألمانيا فى أفريقيا وآسيا لم تكن ، بأى معنى حقيقى ، غرسا للحياة القومية الفرنسية والألمانيةعبر البحار ؛ فليس من بينها ، حتى فى الجزائر ، ما يمثل الحضارة الأوربية الحقيقية ؛ فالتكوين السياسى والاقتصادى للمجتمع فيها مختلف تمام الاختلاف عن الوطن الأصل .

إن الاستعمار ، فى أحسن معانيه ، فيضان طبيعى للقومية ؛ ومحك الاختبار فيه : هو قدرة المستوطنين على نقل المدنية التى يمثلونها وغرسها فى البيئة الطبيعية والاجتماعية الجديدة التى يجدون فيها أنفسهم . وينبغى ألا نُخدع بالأسماء ؛ إن الحزب « الاستعمارى » فى ألمانيا وفرنسا يماثل تماما فى الهدف والأسلوب الحزب « الامبريالى » فى انجلترا ، والاسم الأخير هو الأقرب إلى الصحة . وقد حدد البروفسور سيلى طبيعة الامبريالية تحديدا جيدا إذ يقول : « عندما تتجاوز الدول حدود قوميتها تصبح قوتها مزعزعة ومصطنعة . وهذه هى حال معظم الأمبراطوريات ، وهى حال أمبراطوريتنا . إذ عندما تمتد أمة إلى خارج إقليمها ، يغلب أنها لن تستطيع أن تطرد أهلها أو تقضى عليهم تماما ، حتى عند ما تنجح فى غزوها . ومتى حدث ذلك تصبح أمام مشكلة كبيرة دائمة عليها أن تواجهها ، لأن القوميات الخاضعة أو المنافسة لا يمكن أقلمتها تماما وتظل مصدرا دائما للضعف والخطر » [1] .

---

(١) « توسع انجلترا » المحاضرة الثالثة

والعنصر الجديد فى الامبريالية الحديثة بوصفها سياسة يتكون أساسا من أن عدة أمم قد اعتنقته : ففكرة وجود عدة أمبراطوريات متنافسة فكرة حديثة فى جوهرها . فقد كانت الفكرة الأساسية فى « الأمبراطورية » فى العالم القديم والعصور الوسطى فكرة اتحاد عدة دول تحت زعامة موحدة تشمل بصفة عامة كل العالم المعروف المعترف به ، مثل المركز الذى كانت تحتله روما فى ظل ما يطلق عليه « السلام الرومانى » (Pax Romona) . ولما كان المواطنون الرومانيون ، الذين يتمتعون بجميع الحقوق المدنية ، قد وُجدوا فى جميع أنحاء العالم المعروف فى أفريقيا ، وآسيا كما فى الغال و بريطانيا ، فإن الامبريالية كانت تنطوى على عنصر دولى حقيقى . ولم يختف هذا المفهوم ، الخاص بأمبراطورية واحدة تمارس سلطة على العالم المتمدين ، بسقوط روما . بل على النقيض من ذلك ، لقد بقى رغم كل ما تعرضت له الأمبراطورية الرومانية المقدسة من تقلبات. وحتى بعد أن حدث الانقسام بصفة نهائية بين الشقين الشرق والغربى عند نهاية القرن الرابع ، ظلت نظرية الدولة الواحدة المقسمة لأغراض إدارية باقية . فقد استمرت الأمبراطية كمثل أعلى تعيش وراء كل شقاق أو عداء ورغم انفصال عدة ممالك ومقاطعات مستقلة . فكانت هى مثل شارلمان الأعلى كما اعترف هو ، وإن كانت لم تخرج ، بوصفها مطمحا عمليا ، عن نطاق أوربا الغربية .

ولم يكتف « رودلف هابسبرج » بإحياء الفكرة ، بل عمل جاهدا على تحقيقها عن طريق وسط أوروبا ، بينما أضفى واحد من ذريته ، وهو شارل الخامس ، معنى حقيقيا على هذا المصطلح ، الأمبراطورية ، إذ جمع فى ظل حكمه الأمبراطورى أقاليم النمسا وألمانيا وأسبانيا والأراضى الواطئة وصقلية ونابولى . وفى عهود تالية كان حلم تكوين أمبراطورية أوربية عاملا موجها فى سياسة كل من بطرس الأكبر وكاترين ونابليون . كما أنه ليس من المستحيل أن يكون القيصر

وليم الثالث قد دارت بخلده رؤيا مثل هذه الدولة الكبرى .

وفى عهود كثيرة فكر الفلاسفة السياسيون ، مثل فيكو وميكيافلى ودانتى وكانت ، فى الإمبراطورية بوصفها الضمان الوحيد العملى للسلام : أى بوصفها وضعا تجتمع فيه الدول متدرجة على نسق أوسع للنظام الاقطاعى داخل الدولة الواحدة .

وهكذا تطابقت فكرة الامبراطورية مع فكرة الدولية internationalism وإن لم يكن ذلك دائما على أساس مفهوم المساواة بين الأمم . وأدى انقسام إمبراطورية وسط أوربا ، مع ما تبعه من ضعف القوميات التى جاءت بعدها ، إلى إثارة شعور حديث بالدولية كان طوال القرن الثامن عشر إلهاما مضيئا فى دوائر الفكر فى دول أوربا . فى الفترة السابقة على الثورة الفرنسية كان كل رجل حكيم فى أوربا — لسنج وكانت وجوته وروسو ولافانيه وكوندورسيه وبريستلى وجيبون وفرانكلين — أقرب إلى المواطن العالمى منه إلى مواطن لأى بلد بذاته . وقد اعترف جوته بأنه لا يعرف ما هى الوطنية ، وأنه سعيد بدونها . وكان المثقفون من جميع البلاد يجدون فى كل المجتمعات المهذبة أهلا ووطنا . وكان «كانت»[1] أكثر اهتماما بكثير بالأحداث فى باريس منه بالحياة فى بروسيا . وكانت إيطاليا وألمانيا مجرد تعبيرين جغرافيين ، فقد كانتا تموجان بالدول الصغيرة التى لا حياة سياسية فيها ، ولكن كان فيها اهتمام شديد بالتقدم العام للثقافة .

وكانت الثورة الفرنسية نفسها فى قرارتها إنسانية وعالمية أيضا . فهى كما قال لامارتين (تاريخ فى العقل البشرى) ، ولهذا السبب لا يستطيع كل تنديد النقاد بها ، مثل «تين» أن يحول بيننا وبين إدراك أن طابع الرجال الذى قادوا الحركات الكبرى فى الثورة لا يمكن أن يمحو أهمية طبيعة الصراع الهائل.

---

(١) فيلسوف ألمانى . . .

إن جنود الثورة الذين طردوا ، وهم حفاة مهلهلو الثياب ، الرجعيين الصلفين من أرض فرنسا ؛ لم يقاتلوا من أجل مجرد قضية قومية فحسب . بل من أجل قضية كان الناس يدركون فى غموض أنها قضية الجنس البشرى عامة . ففكرة الثورة ، برغم ما بها من فجاجة ونقص فى نواح عدة كانت فكرة تنطوى على إدراك مجموعة من الحقوق التى يجب أن يشترك فيها جميع الناس [1].

وكان مقدرا لهذه الثمرة المبكرة للنزعة العالمية أن تذوى أمام حركة الإحياء القومى القويه الى تميز بها القرن التالى . فقد تحولت ، حتى فى دوائر الطبقات المثقفة الضيقة ، من مثل أعلى يثير فى النفس الحماسة إلى عاطفية فاترة ،

ولم يبق منها بعد القضاء على ثورة ١٨٤٨ القصيرة بين سكان أوروبا ، سوى جذوة فى سبيل الانطفاء . وحتى الاشتراكية التى ما زالت تحتفظ فى القارة بشىء من روح العالمية ، محصورة فى داخل الحدود القومية لا تحيد عنها فى صراعها مع البيروقراطية والرأسمالية ؛ بحيث لا تكاد تعنى « الدولية » أكثر من أمنية مقدسة ، وليس لديها إلا فرصة ضئيلة لتضع موضع التنفيذ مشاعر الأخوة الخالصة التى بشر بها أنبياؤها دائما .

وهكذا يبدو أن انتصار القومية قد سحق الأمل الناشىء فى العالمية . ومع ذلك فالظاهر أنه لا يوجد بينهما تنافر جوهرى . إن شعورا عالميا حقيقيا قويا فى صورته ، أو فى روحه يتضمن لا محالة وجود قوميات تحترم نفسها وتسعى إلى الاتحاد على أساس حاجات ومصالح قومية مشتركة . ومثل هذا النمو التاريخى يكون أقرب إلى قوانين النمو الاجتماعى من ظهور نزعة عالمية فوضوية تقوم على وحدات فردية فى غمار حياة قومية متخلفة .

---

(١) و . كلارك ، « المجلة التقدمية » ، فبراير سنة ١٨٩٧

فالقومية هى الطريق المستقيم الواضح إلى «العالمية» ، وإذا بدا عليها انحراف عن هذا السبيل فليس أمامنا إلا أن نشك فى انحراف طبيعتها وأهدافها. والإمبريالية نوع من هذا الانحراف ، وهو ذلك النوع الذى تتعدى فيه الأمم حدود التقارب السهل فتحول التنافس السليم الباعث على النشاط ، بين أنماط قومية مختلفة ، إلى صراع دموى بين إمبراطوريات متناحرة .

ولا تؤدى الإمبيريالية العدوانية إلى القضاء على الحركة نحو العالمية لإثارتها الحزازات بين الإمبراطوريات المتنافسة فحسب ، بل أن هجومها على حريات الأجناس الأضعف أو الأدنى وعلى كيانها يثير فيها مغالاة مقابلة فى الوعى الذاتى القومى . والقومية التى يشيع فيها التذمر وتحتدم بها الرغبة فى الدفاع عن النفس ليست أقل كثيراً فى انحرافها عن أصلها الطبيعى من القومية التى يسودها الجشع والعسكرية وحب التوسع على حساب الآخرين . وتعتبر الإمبريالية العدوانية من هذه الزاوية حافزاً مصطنعاً للقومية فى شعوب أبعد من أن تندمج وأكثر تماسكاً من أن تُسحق بصفة دائمة . وقد ساعدنا فى جنوب أفريقيا على تكوين قومية من هذا النوع بين المستعمرين البيض شديدة الخطر ، كما انضممنا إلى أمم أخرى فى خلق قومية متذمرة فى الصين لم تكن هذه البلاد تعرفها من قبل . والأذى الذى لحق القومية فى الحالتين هو تحويل قوة تماسك سليمة داخلية إلى قوة طارئة عدائية تمثل انحرافاً للقوة الحقيقية للقومية وتعكس فائدتها، وأسوأ ما يترتب عليها هو تأخير « العالمية » . فالقومية الأقدم عهداً كانت أساساً شعوراً انطوائيا ، وكانت علاقتها الطبيعية بنفس الشعور لدى الشعوب الأخرى علاقة يعوزها التعاطف ، ولكنها ليست علاقة عداء مفتوح ؛ فلم يكن هناك عداء أصيل يحول دون نمو القوميات وازدهارها جنباً إلى جنب . وكانت هذه فى الأغلب الأعم هى قوميات أوائل القرن التاسع عشر ، وكان هناك بعض الأساس لحلم المفكرين

السياسيين من أنصار « حرية التجارة » عن النمو السريع لنزعة عالمية فعالة غير رسمية عن طريق التبادل السلمى المثمر للسلع والأفكار بين أمم تدرك التناسق العادل للمصالح لدى شعوب حرة .

وقد قضى فيضان القومية فى الاتجاه الإمبريالى على جميع مثل هذه الآمال . فإنه بينما تستطيع القوميات المتعايشة أن تتبادل المساعدة التى لا تنطوى على تضارب مباشر فى المصالح ، فإن الإمبراطوريات المتعايشة التى تتبع كل منها سياسة التوسع الإقليمى والصناعى لا بد أن تكون أعداء بطبيعتها . وليس من الممكن فهم الطبيعة الكاملة للجانب الاقتصادى فى هذا التضارب بدون تحليل دقيق لمقتضيات الإنتاج الرأسمالى الحديث الذى يدفع حتما إلى اشتداد « الصراع من أجل الأسواق » ، ولكن التضارب السياسى واضح .

إن الزحف نحو أفريقيا وآسيا أعاد رسم سياسة جميع الأمم الأوربية ، فكوّن أحلافاً تتخطى جميع الحدود الطبيعية للتعاطف والصلات التاريخية ، ودفع كل أمة من أمم القارة إلى استنزاف قسم متزايد باستمرار من الطاقات البشرية والمادية فى استعداداتها الحربية والبحرية ، كما دفع تلك القوة العظيمة الجديدة للولايات المتحدة إلى الخروج عن عزلتها والانخراط فى خضم المنافسة ، وصار مصدر خطر دائم واضطراب وإزعاج بالنسبة لسلام الجنس البشرى وتقدمه بما طرحه من عديد القضايا الفجائية الضخمة على المسرح السياسى . وقد كان للسياسة الجديدة أعظم نفوذ وأبرزه على الأساليب السياسية التى تمارسها الأمم التى تشترك فيه ، فهى إذ تسوق إلى الجماهير ، للاستهلاك المحلى ، مذاهبا عن المصير القومى ورسالة المدنية للامبراطوريات ، يناقض بعضها البعض فى حقيقة ما تنطوى عليه ، ولكنها تشد بعضها إزر بعض فى دعم الإمبريالية كما تعرفها الجماهير ، قد أثارت نوعا جشعا من المكيافلية سميت فى ألمانيا التى كانت موطن صنعها « السياسة الواقعية » (Real - Politik) ، وهى سياسة أدت

إلى إعادة تكوين فن الدبلوماسية كله وجعلت من التوسع القومى الذى لا رحمة فيه ولا تردد قوة الدفع الواعية للسياسة الخارجية . إن الجشع فى حيازة الأرض والاندفاع نحو الأسواق هما المسئولان عن خرق المعاهدات الذى قامت به ألمانيا وروسيا وانجلترا دون أن تحاول حتى تبريره . كما أن انحطاط مستوى لغة الدبلوماسية ، وظهور عبارات «مجال النفوذ» «والأرض الداخلية» «ومجال المصالح» «والتسلط والسيادة» «والحماية» — المقنعة والسافرة — التى تؤدى إلى الاستيلاء أو الضم بالعنف اللذين يستمران أحياناً تحت ستار «الإعارة» أو «تعديل الحدود» أو «التنازل» وأشباهها ، كانت جميعاً من متبكرات الروح الإمبريالية التى لا خلاق لها وتعبيرات عنها . وربما كانت ألمانيا وروسيا أكثر صراحة فى إعلانهما أنهما تعتبران الكسب المادى لبلديهما هو المعيار الوحيد للسياسة العامة ؛ ومهما يكن من الأمر فإن الأمم الأخرى لم تتردد طويلا فى قبول هذا المعيار . وبرغم أن معاملات الأمم بعضها مع البعض . كانت تسير عادة فى جميع الأوقات على هدى اعتبارات أنانية قصيرة النظر فإن اتباع هذا المعيار بصورة واعية مقصودة فى عصر توثقت فيه علاقات التبادل بين الأمم وزاد اعتمادها بعضها على البعض فى كل ما يتعلق بمقومات الحياة البشرية ، أكثر من أى وقت مضى ، يعتبر نكسة تهدد قضية المدنية بأخطار شديدة .

الجزء الأول

اقتصاديات الامبريالية

الفصل الأول

معيار الامبريالية

إن أفضل طريقة لإزالة ما يحيط بالمعنى الحديث لمصطلح الامبريالية من لبس هى الرجوع إلى الوقائع الملموسة فى تاريخ الستين سنة الأخيرة . فخلال هذه الفترة قامت عدة دول أوربية ، أولها وأبرزها بريطانيا العظمى ، بضم أجزاء شاسعة من أفريقيا وآسيا وجزر لا عدد لها فى المحيط الهادى وغيره ، أو فرضت عليها سلطتها السياسية . ولم يدرك أحد تماما ، حتى أولئك الذين يولون السياسة الامبريالية بعض اهتمامهم المدى الذى بلغته سياسة التوسع هذه ، وخاصة ما بلغته الممتلكات البريطانية من حجم هائل وما اتسمت به من طابع غريب .

والغرض من القوائم التالية ، التى تحدد مساحات المقتنيات الجديدة ، وعدد سكانها كلما أمكن ذلك ، هو إضفاء التحديد على مصطلح « امبريالية » . وبرغم أنها مأخوذة من مصادر رسمية فإنها لا تتصف بالدقة الكاملة . فانحراف ميزان المصطلحات السياسية الذى تتحول على أساسه « الأرض الخلفية » أو « الأرض المحرمة » إلى نوع من أنواع الحماية الصريحة قد صار كثير الحدوث بحيث يخفى حقيقة العملية نفسها ، وكذلك « تعديل » الحدود المائعة يحدث باستمرار ، كما أن الغموض كثيراً ما يحيط « بالتقسيم » ـ الذى يتم على الورق ـ لمجالات النفوذ أو الحماية فى أفريقيا وآسيا ، وكثيراً ما تحدد المنطقة والسكان على أساس نظرى إلى حد بعيد .

ومن المحتمل فى بعض الحالات أن الأقاليم التى ذكرت أنها ضمت بعد سنة ١٨٧٠ ، كانت إحدى الدول الأوروبية قد بدأت فى نصب شباكها حولها قبل ذلك التاريخ . ولكنى بذلت جهدى فى ألا تشمل القوائم سوى الأقاليم

التى وقعت فى حدود هـذه الفترة تحت السيطرة السياسية للدولة المشار إليها أمامها بصفة قاطعة . والأرقام فى حالة بريطانيا العظمى تدعو إلى التعجب بحيث يتطلب الأمر شيئاً من التفسير الإضافى . فلقد استصوبت إن أضيف إلى قائمة المستعمرات والمحميات[1] المعترف بها « الحماية المقنعة » على مصر وسودانها الضخم ، وكذلك كل تلك الأقاليم الخاصة بشركات الاستعمار والمقاطعات الهندية التى اعترفت بسيادتنا بالسماح بوجود مندوب بريطانى أو موظف آخر يتمتع بسيطرة سياسية حقيقية .

لقد نسبت جميع هذه الأراضى بحق إلى الامبراطورية البريطانية، وإذا استمرت سياستنا الماضية فإن الامبريالية « الـكثيفة » بوصفها متميزة عن الامبريالية « الانساعية » ستعمل على تشديد قبضة اليد عليها باستمرار[2] .

وفى بعض الحالات القليلة الأخرى ، كما فيما يتعلق بأفريقيا الغربية ، ضُمت إلى القوائم بلاد كان جزء صغير منها تحت السيادة قبل سنة ١٨٧٠ ، بينما لم يُضم القسم الأكبر من المستعمرة الحالية إلا أخيراً . بيد أن أية مستعمرة قديمة شملتها لاجوس أو غامبيا يقابلها أكثر مما يعوضها بكثير الزيادة فى مساحة مستعمرة ساحل الذهب — التى لا تتضمنها هذه القائمة — والتى نمت من ٢٩,٠٠٠ ميل ميل مربع فى سنة ١٨٧٣ إلى ٣٩,٠٠٠ ميل مربع فى سنة ١٨٩٣ .

وليست القائمة كاملة بأى حال من الأحوال ، فهى لا تأخذ فى الاعتبار

---

(١) يحدد « الملخص الإحصائى » للامبراطورية البريطانية (نشر سنة ١٩٠٥) المساحة بـ ٩,٦٣١,١٠٥ أميال مربعة والسكان بـ ٣٦٠,٦٤٦,٠٠٠ نسمة .

(٢) الموقف هو ما كان عليه فى سنة ١٩٠٥ . ونقل مناطق كبيرة من اختصاص وزارة الخارجية لدينا إلى وزارة المستعمرات إنما هو تسجيل لعملية تشديد القبضة هذه . وقد مرت نيجيريا الجنوبية بهذا التغيير فى سنة ١٩٠٠ ، ومحمية شرق أفريقيا وأوغندة والصومال فى سنة ١٩٠٤ .

عدة مناطق كبيرة دخلت تحت سيطرة حكومتنا فى الهند ، إما بوصفها ولايات الْتزام (Feudatory States) أو ولايات وطنية ، ولـكن لا توجد عن سكانها أو مساحتها أية احصائيات ولو تقريبية . وذلك مثل ولايات شان وتخوم بورما وتخوم بورما العليا ، مقاطعات شيرتال وباجام وسوات ووزيرستان ، التى دخلت فى « مجال نفوذنا » فى سنة ١٨٩٣ ثم صارت من ذلك الوقت أقرب إلى أن تـكون تحت الحماية . وبلغت الزيادة فى الهند البريطانية نفسها بين ١٨٧١ و ١٨٩١ مساحة ١٠٤,٩٩٣ ميل مربع ، وعدد سكانها ٢٥,٣٣٠,٠٠٠ نسمة ؛

وكثير من التقديرات التى أتيت بها فى الصفحة التالية واضح أنها تقديرية وغير مؤكدة ، ولـكنها مأخوذة ، كلما أمكن ، من النشرات الرسمية لوزارة المستعمرات ، وأدمج فيها ، أو أكملت ، ببيانات من « الـكتاب السياسى السنوى » (Statesman's year Book) . ولن تستطيع هذه التقديرات أن تروى بأى حال كل قصة توسعنا إبان الثلاثين سنة لأن هناك مساحات ضمتها المستعمرات المختلفة نفسها ولم يأت ذكرها . ولـكننا عندما نتأملها كما هى نرى أنها تنطوى فعلا على إضافة ضخمة لنمو امبراطورية نواتها لا تزيد عن ١٢٠,٠٠٠ ميل مربع وسكانها ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة .

إن أمة بهذا الحجم الصغير عندما تضيف إلى ممتلـكاتها خلال جيل واحد ما مساحته ٤,٧٥٤,٠٠٠ ميل مربع[1] بها ما يُقدر بـ ٨٨,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، يكون ذلك واقعة تاريخية ذات مغزى كبير .[2]

---

(١) يعطى سير جريفن الأرقام على أنها ٤,٢٠٤,٦٩٠ ميل مربع للمدة من ١٨٧٠ إلى ١٨٩٨ .

(٢) « النمو النسبى للأجزاء المـكونة للامبراطورية » بحث قرىء أمام « معهد المستعمرات » فى يناير سنة ١٨٩٨ .

معيار الامبريالية

	تاريخ الضم	المساحة بالميل المربع	السكان
أوروبا :			
قبرص	١٨٧٨	٣,٥٨٤	٢٣٧,٠٢٢
أفريقيا :			
زنزيبار وبمبا	١٨٨٨	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
محمية شرق أفريقيا	١٨٩٥		٢,٥٠٠,٠٠٠
محمية أوغندة	١٨٩٤—١٨٩٦	١٤٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠
محمية ساحل الصومال	١٧٨٤—١٨٨٥	٦٨,٠٠٠	؟
محمية وسط أفريقيا البريطانية	١٨٨٩	٤٢,٢١٧	٦٨٨,٠٤٩
لاجوس	إلى ١٨٩٩	٢١,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
جامبيا	إلى ١٨٨٨	٣,٥٥٠	٢١٥,٠٠٠
أشانتي	١٨٩٦—١٩٠١	٧٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
محمية ساحل النيجر	١٨٨٥—١٨٩٨	٤٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠,٠٠٠
مصر	١٨٨٢	٤٠٠,٠٠٠	٩,٧٣٤,٤٠٥
السودان المصرى	١٨٨٢	٩٥٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
جريكوا لاند الغربية	١٨٧١—١٨٨٠	١٥,١٩٧	٨٣,٣٧٣
الزولولاند	١٨٧٩—١٨٩٧	١٠,٥٢١	٢٤٠,٠٠٠
بشوالا لاندالبريطانية	١٨٨٥	٥١,٤٢٤	٧٢,٧٣٦
محمية بشوالالاند	١٨٩١	٢٧٥,٠٠٠	٨٩,٢١٦
ترانسكي	١٨٧٩—١٨٨٥	٢,٥٣٥	١٥٣,٥٨٢
تمبولاند	١٨٨٥	٤,١٥٥	١٨٠,١٣٠
بوندو لاند	١٨٩٤	٤,٠٤٠	١٨٨,٠٠٠
جريكوا لاند الشرقية	١٨٧٩—١٨٨٥	٧,٥١١	١٥٢,٦٠٩

	تاريخ الضم	المساحة بالميل المربع	السكان
جنوب أفريقيا البريطانية (امتياز)[1]	١٨٨٩	٧٥٠,٠٠٠	٣٢١,٠٠٠
الترنسفال	١٩٠٠	١١٧,٧٣٢	١,٣٥٤,٢٠٠
مستعمرة نهر الأورانج	١٩٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٨٥,٠٤٥
آسيا :			
هونج كونج (الساحلية)	١٨٩٨	٣٧٦	١٠٢,٢٨٤
وى هاى وى	—	٢٧٠	١١٨,٠٠٠
سوكوترا	١٨٨٦	١,٣٨٢	١٠,٠٠٠
بورما العليا	١٨٨٧	٨٣,٤٧٣	٢,٠٤٦,٩٣٣
بلوخستان	١٨٧٦ — ١٨٨٩	١٣٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
سيكيم	١٨٩٠	٢,٨١٨	٣٠,٠٠٠
راجبوتانا (الولايات)	منذ ١٨٨١	١٢٨,٠٢٢	١٢,١٨٦,٣٥٢
بورما (الولايات)	منذ ١٨٨١	٦٢,٦٦١	٧٨٥,٨٠٠
جامو وكمشير	منذ ١٨٨١	٨٠,٠٠٠	٢,٥٤٣,٩٥٠
ولايات الملايو المحمية	١٨٨٣ — ١٨٩٥	٢٤,٨٤٩	٦٢٠,٠٠٠
بورنيو الشمالية (الشركة)	١٨٨١	٣١,١٠٦	١٧٥,٠٠٠
محمية بورنيو الشمالية	١٨٨٨	—	—
ساراواك	١٨٨٨	٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
غينيا الجديدة البريطانية	١٨٨٨	٩٠,٥٤٠	٣٥٠,٠٠٠
جزائر فيجى	١٨٧٤	٧,٧٤٠	١٢٠,١٢٤

(١) Charter أى فى حيازة شركة من شركات الامتياز .

فإذا أخذنا بتقدير سير روبرت جريفن من أن حجم إمبراطوريتنا (بما فيها مصر والسودان) يبلغ حوالى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ ميل مربع يسكنها بين ٤٢٠,٤٠٠ مليون نسمة (بينهم ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من سلالة بريطانية ويتحدثون الإنجليزية) نجد أن ثلث هذه الامبراطورية ، الذى يضم ربع مجموع سكان الإمبراطورية تقريباً ، ضُم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر . وهذا مما يتفق إلى حد كبير مع تقديرات مستقلة أخرى[١] .

ويتبين بوضوح طابع هذا التوسع الاستمارى من قائمة الأقاليم الجديدة .

وبرغم أننا أخذنا ، لتيسير الأمر ، سنة ١٨٧٠ باعتبار أنها تشير إلى بداية السياسة الاستعمارية الواعية ، فمن الواضح أن الحركة لم تبلغ ذروة قوتها الدافعة إلا فى أواسط الثمانينات . إذ أن الزيادة الكبيرة فى المساحة وأسلوب التقسيم بالجملة الذى ترك لنا مساحات شاسعة من الأراضى الأفريقيـة ، يمكن أن يعد تاريخ ابتدائه حوالى سنة ١٨٨٤ . وخلال خمسة عشر عاما أضيف إلى الإمبراطورية البريطانية[٢] حوالى ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع مليون ميل مربع .

كما أن دولا أخرى غير بريطانيا العظمى شاركتها فى هذا المضمار . وكانت السمة الأساسية لهـذه الامبريالية الحديثة ، وهى التسابق بين امبراطوريات متنافسة ، نتاج هذه الفترة ذاتها . فقد كانت نهاية الحرب الألمانية الفرنسية علامة بدء سياسة استعمارية جديدة فى فرنسا وألمانيا قدر لها أن تؤتى ثمارها فى السنوات العشر التالية . إذا لم يكن من المستغرب أن الامبراطورية الألمانية الحديثة العهد ، التى يحيط بها أعداء أقوياء وأصدقاء غير موثوق فيهم والتى ترى

---

(١) انظر جدول « المستعمرات والتوابع البريطانية » ص ٢١ .

(٢) « التحررية والامبراطورية » ص ٣٤١ .

شبابها الأكثر إقداما على المغامرات وقد اجتذبتهم الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الأجنبية ، لم يكن من المستغرب أن تتكون لديها فكرة إنشاء امبراطورية استعمارية . ولذلك انبثقت فى السبعينات حملة قوية من الكتابات تدعو إلى هذه السياسة [1] التى تم تكوينها بعد ذلك بقليل ، على يدى بسمارك القويتين . وكانت أول مساعدة رسمية لدعم التجارة الألمانية فى الخارج هى المساعدة التى قدمتها الحكومة فى سنة ١٨٨٠ لـ « الاتحاد الألمانى للتجارة واستغلال المزارع فى البحار الجنوبية » . وترجع صلة ألمانيا بساموا إلى هذه السنة ، ولكن التقدم الحاسم لألمانيا فى نشاطها الاستعمارى بدأ فى سنة ١٨٨٤ ، مصحوباً بسياسة إنشاء محميات فى أفريقة وضم جزر فى المحيطات . وخلال الخمس عشرة سنة التالية صارت سيطرتها الاستعمارية تضم حوالى ١٫٠٠٠٫٠٠٠ ميل مربع يقدر عدد سكانها بـ ١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة . وكان كل هذه المساحة تقريباً فى المنطقة الاستوائية ، ولم يتجاوز عدد السكان البيض بضعة آلاف .

وكذلك حدث فى فرنسا إحياء عظيم للروح الاستعمارية القديمة فى أوائل الثمانينات ، وكان أبعد دعاة حركة الإحياء هذه أثرا هو الاقتصادى الشهير مسيو بول لروى بولييه . وتلا التوسع الامبراطورى فى السنغال والصحراء الكبرى سنة ١٨٨٠ ضم تونس فى السنة التالية ، وسرعان ما كانت فرنسا غارقة إلى أذنيها بنشاط فى حركة التسابق على أفريقيا فى سنة ١٨٨٤ ، وفى نفس الوقت كانت تشدد قبضتها فى حكم تونكنج ولاوس فى آسيا . وبلغ ما ضمته بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٩٠٠ (باستثناء توسع كالدونيا الجديدة وتوابعها) أكثر من نصف مليون ميل مربع يبلغ عدد سكانها من الأهالى حوالى ٢٢٧٫٠٠٠٫٠٠٠ ،

(١) كان أكثرها شيوعا رسالة « فابرى »

« المستعمرات والدول التابعة البريطانية فى سنة ١٩٠٠[1] »

	المساحة بالميل المربع	تقدير عدد السكان
التوابع الأورية	١١٩	٢٠٤,٤٢١
التوابع الآسيوية :		
الهند (١,٨٠٠,٢٨ ميلا مربعا ، ٢٨٧,٢٢٣,٤٣١ نسمة) توابع أخرى (٢٧,٣٢١ ميلا مربعا ، ٤,٣٦٣,٢٥٧ نسمة)	١,٨٢٧,٥٧٩	٢٩١,٥٨٦,٦٨٨
مستعمرات أفريقية	٥٣٥,٣٩٨	٦,٧٧٣,٣٦٠
مستعمرات أمريكية	٣,٩٥٢,٥٧٢	٧,٢٦٠,١٦٩
مستعمرات استرالية	٣,١٧٥,٨٤٠	٥,٠٠٩,٢٨١
المجموع	١,٤٩١,٥٠٨	٣١٠,٨٣٣,٩١٩
المحميات :		
آسيا	١٢٠,٤٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
أفريقيا (بما فيها مصر والسودان المصرى)	٣,٥٣٠,٠٠٠	٥٤,٧٣٠,٠٠٠
جزر المحيط الهادى	٨٠٠	٣٠,٠٠٠
مجموع المحميات	٣,٦٥١,٢٠٠	٥٥,٩٦٠,٠٠٠
المجموع الكلى	١٣,١٤٢,٧٠٨	٣٦٦,٧٩٣,٩١٩

---

(١) مأخوذة من مؤلف موريس « تاريخ الاستعمار » المجلد الثانى ص ٨٧ و « الكتاب السياسى السنوى » سنة ١٩٠٠ . أما الأرقام الخاصة بسنة ٤ — ١٩٣٣ فقد دونت فى الملحق ص ٣٦٩ .

وكلها تقريباً فى المنطقة الاستوائية أو جنوبها وتسكنها سلالات دنيا وغير قابلة لإنشاء مستعمرات فرنسية حقيقية .

وأخذت المطامع الإيطالية شكلا مماثلا منذ سنة ١٨٨٠ وما بعدها ، وإن كانت كارثة الحملة الأثيوبية صدمة للامبريالية الإيطالية . وتقتصر ممتلكاتها فى أفريقيا الشرقية على المستعمرة الشمالية فى اريتريا ومحمية الصومال[1] .

ومن بين الدول الأوروبية الأخرى اثنتان فقط ، البرتغال[2] و بلجيكا ، دخلتا مباشرة فى حلبة المنافسة فى هذه الامبريالية الجديدة . فقد تركت الترتيبات الأفريقية التى تمت فى سنة ٤ — ١٨٨٦ للبرتغال إقليم انجولا الكبير على ساحل الكونغو ، بينما دخلت شريحة كبيرة من أفريقيا الشرقية تحت سيطرتها السياسية بصفة نهائية منذ سنة ١٨٩١ . كما أن الوضع الشاذ لدولة الكونغو الحرة الضخمة التى سلمت لملك بلجيكا فى سنة ١٨٨٣ والتى ما زالت تنمو منذ ذلك الوقت بإضافات شاسعة ، لابد من أن نعتبر أنها تشرك بلجيكا فى المنافسة من أجل بناء امبراطورية أفريقية .

ويمكن القول بأن اسبانيا قد انسحبت نهائيا من المنافسة الامبريالية . أما هولنده فعلى الرغم من أن ممتلكاتها المهمة فى جزر الهند الغربية والشرقية تقحمها فى السياسة الإمبريالية إلى حد ما فإنها تنتمى إلى استعمار أقدم عهدا : فهى لم تشترك بأى دور فى التوسع الإمبريالى الجديد .

وتتسم روسيا ، الدولة التوسعية الشمالية الوحيدة ، بطابع فريد فى نموها الامبريالى الذى يختلف عن الإمبريالية الأخرى فى أنه توسع آسيوى أساسا وتم

---

(١) فى سنة ١٩٠٥ .

(٢) إن عهد الامبريالية الحقيق للبرتغال فى أفريقيا يرجع إلى قرنين . انظر قصة « ثيال » المثيرة لوبين امبراطورية برتغالية فى « بدايات تاريخ جنوب أفريقيا » (فيشر أونوين)

عن طريق الامتداد المباشر للحدود الامبراطورية مصحوباً بسياسة استعمار استيطانى منتظمة تهدف إلى أغراض زراعية وصناعية إلى حد أكبر من الحالات الأخرى . بيد أنه من الواضح أن التوسع الروسى ، رغم أنه من نوع طبيعى وعادى أكثر من الامبريالية الجديدة ، إلا أنه احتك بمطالبها وآمالها ودخل معها فى المنافسة بصورة لا شك فيها فى آسيا ، وأخذ يتقدم بسرعة خلال الفترة موضوع دراستنا .

ولم يقتصر دخول أمة قوية وتقدمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية فى ميدان الامبريالية ، بضمها هواى وبقايا الامبراطورية الاسبانية العتيقة ، على أنه أضاف منافسا جديداً هائلا فى مجال التجارة والتوسع الاقليمى فحسب بل إنه غيّر الأمور وعقدها أيضاً . ولما أخذ مركز الاهتمام والنشاط السياسى أكثر من ذى قبل إلى دول المحيط الهادى وأخذت أهداف أمريكا تتجه أكثر فأكثر إلى التبادل التجارى مع جزر المحيط الهادى والساحل الآسيوى ، بدا من المحتمل أن العوامل التى دفعت الدول الأوروبية فى طريق التوسع الإقليمى ستؤثر فى الولايات المتحدة وتحملها على أن تهجر فعلا مبدأ العزلة الأمريكية الذى ظل يسيطر حتى ذلك الوقت على سياستها .

إن الجدول المقارن للاستعمار (ص ٣٦٩) الذى جمعه مستر هـ . ك . موريس[1] من « الكتاب السياسى السنوى » لعام ١٩٠٠ يحدد توسع السيطرة السياسية للأمم الغربية فى سنة ١٩٠٥[2] .

ويمكننا التأكد بصورة موثوق فيهـا من الطبيعة السياسية للامبريالية البريطانية بأن ننظر إلى العلاقات الحكومية التى قامت بين الأقاليم المضمومة الجديدة والتاج .

(١) أنظر كتابه « تاريخ الاستعمار » المجلد الثانى ص ٣١٨ (ماكيلان وشركاه) .
(٢) الأرقام الخاصة بسنتى ٤ — ١٩٣٥ توجد فى الملحق ص ٣٦٩ .

	عدد المستعمرات	المساحة بالميل المربع		عدد السكان	
		الوطن الأصلى	المستعمرات	الوطن الأصلى	المستعمرات
المملكة المتحدة	٥٠	١٢٠,٩٧٩	١١,٦٠٥,٢٣٨	٤٠,٥٥٩,٩٥٤	٣٤٥,٢٢٢,٢٣٩
فرنسا	٣٣	٢٠٤,٠٩٢	٣,٧٤٠,٧٥٦	٣٨,٥١٧,٩٧٥	٥٦,٤٠١,٨٦٠
ألمانيا	١٣	٢٠٨,٨٣٢	١,٠٢٧,١٢٠	٥٢,٢٩٧,٩٠١	١٤,٦٨٧,٠٠٠
الأراضى الواطئة	٣	١٢,٦٤٨	٧٨٢,٨٦٢	٥,٠٧٤,٦٣٢	٣٥,١١٥,٧١١
البرتغال	٩	٣٦,٠٣٨	٨٠١,١٠٠	٥,٠٤٩,٧٢٩	٩,١٤٨,٧٠٧
اسبانيا	٣	١٩٧,٧٦٠	٢٤٣,٨٧٧	١٧,٥٦٥,٦٣٢	١٣٦,٠٠٠
إيطاليا	٢	١١٠,٦٤٦	١٨٨,٥٠٠	٣١,٨٥٦,٦٧٥	٨٥٠,٠٠٠
النمسا والمجر	٢	٢٤١,٠٣٢	٢٣,٥٧٠	٤١,٢٤٤,٨١١	١,٥٦٨,٠٩٢
دانمارك	٣	١٥,٢٨٩	٨٦,٦٣٤	٢,١٨٥,٣٣٥	١١٤,٢٢٩
روسيا	٣	٨,٦٦٠,٣٩٥	٢٥٥,٥٥٠	١٢٨,٩٣٢,١٧٣	١٥,٦٨٤,٠٠٠
تركيا	٤	١,١١١,٧٤١	٤٦٥,٠٠٠	٢٣,٨٣٤,٥٠٠	١٤,٩٥٦,٢٣٦
الصين	٥	١,٣٣٦,٨٤١	٢,٨٨١,٥٦٠	٣٨٦,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٦٨٠,٠٠٠
الولايات المتحدة	٦	٣,٥٥٧,٠٠٠	١٧٢,١٩١	٧٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٥٤٤,٦١٧
المجموع	١٣٦	١٥,٨١٣,٢٠١	٢٢,٢٧٣,٨٥٨	٨٥٠,١٠٣,٣١٧	٥٢١,١٠٨,٧٩١

« فالممتلكات الاستعمارية » البريطانية تقسم رسميا[1] إلى ثلاث فئات .

١ — مستعمرات التاج ، التى للتاج فيها سيطرة كاملة على التشريع بينما يقوم بالإدارة موظفون عامون تحت إشراف حكومة لندن .

٢ — مستعمرات لها هيئات نيابية وليس لديها حكومة مسئولة ، وليس للتاج فيها أكثر من حق الاعتراض على التشريع ، ولكن تحتفظ الحكومة بالسيطرة على الشئون العامة .

٣ — مستعمرات لديها هيئات نيابية وحكومة مسئولة وليس للتاج فيها سوى حق الاعتراض على التشريع ، وليس لحكومة لندن أية سيطرة على أى موظف سوى الحاكم .

والآن ، ليس من بين الأقاليم التسعة والثلاثين المتفرقة التى ضمتها بريطانيا العظمى بعد سنة ١٨٧٠ باعتبارها مستعمرات أو محميات إقليم واحد من مستعمرات الفئة الثالثة ، ومن الباقى ليس هناك سوى الترنسفال من الفئة الثانية .

فالإمبريالية الحديثة لم تنشىء مستعمرة بريطانية واحدة تتمتع بحكم ذاتى مسئول . كما أنه ليس هناك من يدعى جديا أن أيًّا من هذه الأقاليم الجديدة المضمومة كان يُعد و يدرب للحكم الذاتى النيابى المسئول ؛ باستثناء الولايات الثلاثة الجديدة فى جنوب أفريقيا التى يسكنها المستوطنون البيض إلى حد ما ؛ بل وحتى فيما يتعلق بهذه الولايات الثلاث لا توجد نية جدية ، من ناحية حكومة لندن أو من ناحية المستعمرين ، نحو جعل الأغلبية تسيطر على الحكم .

وصحيح أن بعض هذه المناطق يتمتع بقدر من الحكم الذاتى إما باعتبارها محميات ، أو باعتبارها ولايات تابعة تحت حكم أمرائها الوطنيين . ولكنها جميعاً

---

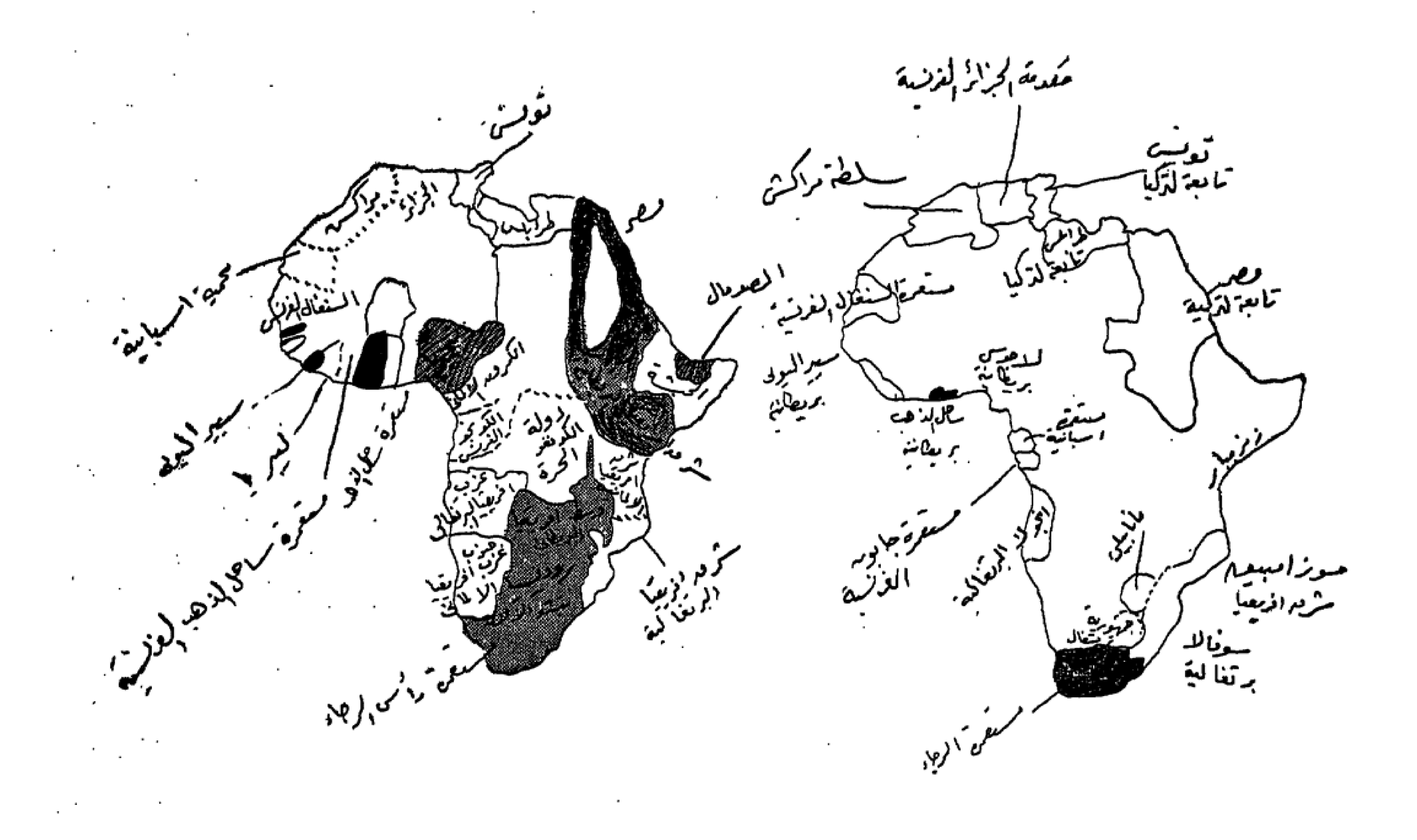
١ أنظر « قائمة وزارة المستعمرات » .

خاضعة فى المسائل السياسية الرئيسية لحكم الحكومة البريطانية المطلق أو لحكم موظف بريطانى ما ، بينما الاتجاه العام ينحو إلى تشديد قبضة السيطرة التحكمية على المحميات وتحويلها إلى دول هى فى جوهرها مستعمرات تاج وإن لم تكن كذلك اسما . فباستثناء تجربتين قامتا فى الهند كان الاتجاه العام نحو سيطرة إمبراطورية أشد وأبعد أثرا على الأقاليم التى ضمت وتحويل المحميات وأقاليم شركات الامتياز ومجالات النفوذ نهائيا إلى ولايات بريطانية على نمط مستعمرات التاج .

ولا يرجع هذا إلى أى طغيان جشع من ناحية حكومة الإمبراطورية ، بل إلى ظروف فرضتها على حكمنا اعتبارات خاصة بالجو وبالسكان من أهل البلاد . فكل هذه الأقاليم تقريبا استوائية أو قريبة من المنطقة الاستوائية إلى حد لا يسمح بأى استعمار حقيقى من جانب مستوطنين بريطانيين ، بينما الأماكن القليلة التى يستطيع الأوربيون أن يعملوا فيها ويكونوا عائلات ، بعض أجزاء أفريقيا الجنوبية ومصر ، تشغلها فعلا مجموعات كبيرة من السكان الأهالى من « سلالات أدنى » بحيث لا يسمح الأمر بإقامة عمال بريطانيين على نطاق واسع والاطمئنان إلى منح البلاد الحكم الذاتى الكامل الذى يوجد فى استراليا وكندا .

وينطبق نفس الشىء ، إلى مدى أبعد من ذلك تماما ، على امبريالية دول أوربا الأخرى . فالإمبريالية الجديدة لم تحمل معها إلى أى جزء من الأقاليم الشاسعة التى وقعت ، بعد سنة ١٨٧٠ ، تحت حكم أى من الدول الغربية المتمدينة الحريات السياسية والمدنية السائدة فى البلد الأصلى . إن الإمبريالية الجديدة كانت — سياسياً — امتداداً للحكم المطلق .

فإذا أخذنا نمو الإمبريالية كما تتمثل فى توسع بريطانيا العظمى والدول



تونس
الجزائر
مراكش
طرابلس
مصر
محمية اسبانية
السنغال الفرنسي
سيراليون
ليبريا
مستعمرة ساحل الذهب
مستعمرة ساحل الذهب الفرنسية
الصومال
دولة الكونغو الحرة
الكونغو الفرنسي
شرق افريقيا البرتغالية
مستعمرة رأس الرجاء
مستعمرة الجزائر الفرنسية
تونس تابعة لتركيا
سلطنة مراكش
طرابلس تابعة لتركيا
مصر تابعة لتركيا
مستعمرة السنغال الفرنسية
سيراليون بريطانية
ساحل الذهب بريطانية
لاجوس بريطانية
مستعمرة اسبانية
مستعمرة جابون الفرنسية
انجولا البرتغالية
زنزبار
ناتال
موزامبيق شرق افريقيا
جمهورية ترنسفال
سوفالا برتغالية
مستعمرة الرجاء

الأوربية الكبيرة الأخرى ، فسنجد أن الوقائع والأرقام تدل بوضوح على الفرق بين الإمبريالية والاستعمار وتبرر الحكمين العامين التاليين :

أولا : إن هذا التوسع الإمبريالى كان كله تقريباً متجهاً إلى الاستيلاء السياسى على مناطق استوائية أو تحت الاستوائية لا تسمح باستيطان الرجل الأبيض بعائلته فيها .

ثانياً : إن جميع الأراضى مزدحمة بسكان من « السلالات الدنيا » .

وهكذا فإن التوسع الإمبراطورى الحديث هذا يقف متميزاً تماماً عن استعمار أراضى قليلة السكان فى المناطق المعتدلة حيث يحمل المستعمرون البيض معهم أنماط الحكم والفنون الصناعية وغيرها من فنون المدنية السائدة فى الوطن الأصلى . فعملية « احتلال » هذه الأقاليم الجديدة كانت عبارة عن وجود أقلية ضئيلة من البيض ، موظفين وتجار ومنظمين صناعيين ، تمارس سيطرة سياسية واقتصادية على جموع كبيرة من السكان يعتبرون غير قادرين على ممارسة أى قدر كبير من حقوق الحكم الذاتى ، فى السياسة أو الصناعة .

الفصل الثانى

القيمة التجارية للامبريالية

إن إنفاق تلك النسبة الكبيرة من الاهتمام العام والطاقة والدماء والمال للسعى فى الحصول على المستعمرات وأسواق خارجية قد يبدو منه أن التجارة الخارجية هى المورد الأساسى لحياة بريطانيا العظمى . بيد أن الواقع كان غير ذلك . إذ برغم أن تجارتنا الخارجية مع المستعمرات كانت ضخمة كماً وقيمة ، و برغم أن قسما كبيراً منها كان عنصراً جوهريا فى رخائنا القومى ، فإنها مع ذلك لم تكن سوى نسبة صغيرة من مجموع تجارة الأمة .

فتبعاً للتقدير الذى يراه «مجلس التجارة» : «إن نسبة مجموع عمل الطبقات العاملة البريطانية الذى يتعلق بإنتاج سلع التصدير — بما فيها صنع الآلات لهذا الإنتاج ونقلها إلى الموانى — كان يمثل خمس أو سدس الكل » .

و إذا فرضنا أن الإنتاج والأجور . . الخ المتصلة بتجارة الصادر فى نفس مستوى أرباح وأجور التجارة الداخلية فإن لنا أن نستخلص من ذلك أن بين خمس وسدس دخل الأمة يأتى من إنتاج سلع تجارة الصادر ونقلها .

و إذا أخذنا التقدير الأعلى لنسبة التجارة الخارجية فإن علينا أن نستخلص كذلك أنها توفر العمل لخمس قوانا الإنتاجية و إن أربعة الأخماس الأخرى تستخدم فى تزويد الأسواق الداخلية .

بيد أننا يجب ألا نأخذ هذا باعتباره مقياس القيمة الصافية لتجارتنا الخارجية بالنسبة لأمتنا ، أو مقياس الخسارة التى كانت تلحق بنا من جراء تقليل أسواقنا

الخارجية . فليس لنا أن ندعى أن اتباع سياسة الحماية الجمركية ، أو سياسة مقيدة أخرى من قبل الأمم الأجنبية — مما يؤدى إلى تخفيض تجارتنا الخارجية شيئاً فشيئاً ، تعنى خسارة مساوية فى الدخل القومى وفى استخدام رأس المال والعمل فى بريطانيا العظمى . والادعاء الذى يقال أحيانا بأن الطلب الداخلى كمية ثابتة ، وأن أية سلع تصنع زيادة عن هذه الكمية لا بد أن توجد لها سوق أجنبية أو تظل بلا مشترى ، ليس له ما يبرره مطلقاً . فليست هناك حدود ضرورية لمقدار رأس المال والعمل الذى يمكن استخدامه فى تزويد الأسواق الداخلية ، على شرط أن يوزع الطلب الفعال للسلع المنتجة بحيث أن كل زيادة فى الإنتاج تثير زيادة مقابلة فى الاستهلاك .

وفى مثل هذه الظروف تؤدى الخسارة التدريجية فى الأسواق الخارجية إلى دفع قسم أكبر من رأس المال والعمل نحو الصناعات التى تزود الأسواق الداخلية ؛ والسلع التى ينتجها هذا القدر من رأس المال والعمل ستباع وتستهلك داخليا . وفى مثل هذه الظروف تقع عادة بعض الخسارة ، لأننا نستطيع أن ندعى بحق أن السوق الخارجية التى خسرناها كانت أكثر ربحا من السوق الداخلية التى حلت محلها ؛ ولكن مما لا شك فيه أن هذه الخسارة تكون أقل بكثير من مجموع قيمة التجارة التى تحولت بهذه الطريقة ؛ إذ هى تقدر ، فى الواقع ، بالانخفاض فى الربح ، وربما فى الأجور أيضاً ، الذى يترتب على إحلال السوق الداخلية ، ذات الربح الأقل ، محل السوق الخارجية المجزية أكثر .

ولا يعنى هذا الرأى ، بطبيعة الحال ، أن بريطانيا العظمى تستطيع أن تستغنى عن أسواقها الخارجية دون أن تتعرض لخسارة كبيرة فى التجارة والدخل . فقدر كبير من الأسواق الخارجية . يُعد بالنسبة لها ، كما نعرف ، ضرورة اقتصادية ،

حتى يمكنها أن تشترى بصادراتهـا الأطعمة والمواد التى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع إنتاجها بخسارة كبيرة .

فهذه الحقيقـة تجعل وجود سوق خارجية كبيرة من الأهمية بمكان حيوى بالنسبة لنا . ولـكن فيما عدا حدود هذه الضرورة العملية يجب أن نعتبر المقياس الحقيقى لقيمة أسواقنا الخارجية هو زيادة الربح الناتج عن بيع السلع خارجياً عن الربح الناتج عن بيعها (أو بيع كميات مقابلة لها من سلع أخرى) داخليا ، وليس مجموع قيمة السلع عندما نبيعها فى الخارج . والادعاء بأن هذه السلع إذا لم نبعها فى الخارج لا يمكن بيعها ، أو ما يحل محلها ، فى الداخل حتى ولو بأسعار أقل ، ليس له ما يبرره مطلقا .

فليس هناك حد طبيعى أو ضرورى للنسبة التى يمـكن بيعها واستهلا كها محليا من مجموع الإنتاج القومى . وطبيعى أنه من الأفضل بيع السلع فى الخارج حيث يمكن الحصول على أرباح أعلى ، ولـكن صافى الربح للإنتاج والدخل القوميين يجب أن يقاس بزيادة ربحها لا بقيمة التجارة التى تتم .

وهذه الأفـكار ضرورية حتى ندرك .

١ — أن قياس أهمية التجارة الخارجية بنسبة حجمها وقيمتها فى أية لحظة بذاتها لحجم التجارة الداخلية وقيمتها قياس خطأ .

٢ — أنه ليس من الأمور الجوهرية بأية حال من الأحوال للتقدم الصناعى لدى أمة ما أن تسير تجارتها الخارجية جنبا إلى جنب مع تجارتها الداخلية فى جميع الظروف بخطى واحدة .

وعندما تـكون أمة حديثة قد بلغت مستوى رفيعا من النمو فى تلك الفنون الصناعية التى تعمل على تزويد السكان بالضروريات والأدوات الأولى ، تبدأ نسبة متزايدة من طاقاتها الإنتاجية فى التحول إلى أنواع أرفع من الصناعات :

فى خدمات النقل والتوزيع وفى خدمات فنية ومهنية وشخصية ، وهى تنتج سـلعا وخدمات أقل ملاءمة بصفة عامة للتجارة الدولية من تلك السلع البسيطة التى تستخدم فى بناء المراحل الدنيا من المدنية[1] .

وإذا كان ذلك صحيحا فإنه يبـدو أنه بينما تلعب التجارة الخارجية فى نمـو الحياة القومية دوراً متزايداً حتى نقطة معينة ، فإنه يحدث بعد ذلك هبوط ، لا فى الحجم والنمو المطلقين ولـكن فى الحجم والنمو النسبيين .

وهناك بعض الأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن بريطانيا العظمى قد بلغت ، فى سنة ١٩٠٥ ، مستوى صناعيا ستكون فيه التجارة الخارجية أقل أهمية نسبيا فى اقتصادها القومى ، وإن كانت تظل مع ذلك مهمة .

فبين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٠ لم تنم قيمة تجارتنا الخارجية بسرعة نمو عدد السكان ، كما يتضح من الجدول التـالى . وبينما كان نمو دخل الأمة خلال هذه السنوات الثلاثين ، تبعا للتقدير المأخوذ به عادة ، من حوالى ١٫٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جك إلى ١٫٧٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جك مفضيا إلى زيادة حوالى عشرة فى المائة فى دخل الفرد من السكان ، فإن قيمة التجارة الخارجية قد انـكمشت تماما .

(١) انظر « Contemporary Review » عدد أغسطس سنة ١٩٠٥ ، التى يصور فيها المؤلف هذا الاتجاه بواسطة إحصاءات المهن فى الدول المختلفة .

سنة	التجارة (بالملايين)	القيمة بالنسبة للفرد من السكان جنيه	شلن	بنس	سنة	التجارة (بالملايين)	القيمة بالنسبة للفرد من السكان جنيه	شلن	بنس
١٨٧٠	٥٤٧				١٨٨٥	٦٤٢			
١٨٧١	٦١٥				١٨٨٦	٦١٩			
١٨٧٢	٦٦٩				١٨٨٧	٦٤٣			
١٨٧٣	٦٨٢				١٨٨٨	٦٨٦			
١٨٧٤	٦٦٨				١٨٨٩	٧٤٣			
متوسط	٦٣٦	١٩	١٩	٣	متوسط	٦٦٦	١٨	٤	٥
١٨٧٥	٦٥٥				١٨٩٠	٧٤٩			
١٨٧٦	٦٣٢				١٨٩١	٧٤٤			
١٨٧٧	٦٤٧				١٨٩٢	٧١٥			
١٨٧٨	٦١٦				١٨٩٣	٦٨٢			
١٨٧٩	٦١٢				١٨٩٤	٦٨٢			
متوسط	٦٣٢	١٨	١٦	٦	متوسط	٧١٥	١٨	١٤	١٠
١٨٨٠	٦٧٩				١٨٩٥	٧٠٣			
١٨٨١	٦٩٤				١٨٩٦	٧٣٨			
١٨٨٢	٧٢٠				١٨٩٧	٧٤٥			
١٨٨٣	٧٣٢				١٨٩٨	٧٦٤			
١٨٨٤	٦٨٦				١٨٩٩	٨٠٥			
متوسط	٧٠٦	٢٠	١	٣	متوسط	٧٥٣	١٨	١٥	٦

ورغم أن الزيادة الحقيقية فى حجم التجارة الخارجية كانت كبيرة ـ عندما تأخذ فى الاعتبار هبوط الأسعار العام بعد سنة ١٨٧٠ ـ فإنه من الواضح مع ذلك أنه لا حجم التجارة الخارجية ولا قيمتها ، سارت خلال هذه الفترة بالسرعة التى سارت بها التجارة الداخلية حجما وقيمة[1] .

ودعنا بعد ذلك نرى : هل صاحبت ذلك القدر الضخم من الطاقة والمال الذى صُرف على التوسع الإمبراطورى زيادة فى نمو التجارة داخل الإمبراطورية بالنسبة للتجارة الخارجية ؟ و بعبارة أخرى ، هل تجنح هذه السياسة إلى جعلنا إمبراطورية تتمتع بالاكتفاء الذاتى الاقتصادى بصورة متزايدة ؟ هل تسير التجارة وراء العَلَم ؟ .

إن الأرقام التى يتضمنها الجدول التالى تمثل النسبة بين تجارتنا مع مستعمراتنا وممتلكاتنا وتجارتنا الخارجية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

---

(١) تشير السنوات الأربع التالية لسنة ١٨٩٩ إلى زيادة كبيرة فى التجارة الخارجية ، إذ بلغ متوسط القيمة بالنسبة للفرد سنة ١٩٠٠ — ١٩٠٣ ٢١ ج و ٢ شلن و ٥ بنس . ولكن ذلك غير طبيعى ويرجع بعض السبب فيه إلى نفقات خارجية واستعمارية خاصة متعلقة بحرب البوير ، وبعضه إلى الارتفاع العام للاسعار بمقارنتها بالمستوى السابق .

النسب المئوية لمجموع القيمة

متوسطات سنوية	واردات لبريطانيا العظمى		صادرات من بريطانيا العظمى	
	من دول أجنبية	من ممتلكات بريطانية	الى دول أجنبية	الى ممتلكات بريطانية
١٨٥٥ — ١٨٥٩	٧٦,٥	٢٣,٥	٦٨,٥	٣١,٥
١٨٦٠ — ١٨٦٤	٧١,٥	٢٨,٨	٦٦,٦	٣٣,٤
١٨٦٥ — ١٨٦٩	٧٦	٢٤	٧٢,٤	٢٧,٦
١٨٧٠ — ١٨٧٤	٧٨	٢٢	٧٤,٤	٢٥,٦
١٨٧٥ — ١٨٧٩	٧٧,٩	٢٢,١	٦٧	٣٣
١٨٨٠ — ١٨٨٤	٧٦,٥	٢٣,٥	٦٥,٥	٣٤,٥
١٨٨٥ — ١٨٨٩	٧٧,١	٢٢,٩	٦٥	٣٥
١٨٩٠ — ١٨٩٤	٧٧,١	٢٢,٩	٦٦,٥	٣٣,٥
١٨٩٥ — ١٨٩٩	٧٨,٤	٢١,٦	٦٦	٣٤
١٩٠٠ — ١٩٠٣	٧٧,٣	٢٠,٧	٦٣	٣٧

إن هذا الجدول (Cd . 1761 p 407) يشير إلى البضائع فقط وليس فيه الذهب ، وكذلك استبعدت البواخر والقوارب من التجارة الخارجية ، فهى لم تُسجل قبل سنة ١٨٩٧ ، وفى الصادرات لم يحسب إلا المنتجات البريطانية وحدها ، وفيما يتعلق بالأرقام حتى سنة ١٩٣٤ ، فإنها توجد فى الملحق ص — ٣٧١

وقد جعلت المقارنة هنا على أساس مدة أطول حتى أجلو بوضوح الحقيقة الرئيسية ، وهى أن الإمبريالية لم يكن لها أى تأثير ذى أهمية من أى نوع كان على تحديد تجارتنا الخارجية حتى اتخاذ تلك الإجراءات من الحماية والتفضيل خلال الحرب الكبرى وبعدها ، فاننا إذا استثنينا الزيادة غير الطبيعية فى صادراتنا إلى مستعمراتنا سنة ١٩٠٠ — ١٩٠٣ ، التى سببها حرب البوير ،

وجدنا أن نسب تجارتنا الخارجية لم تتغير كثيراً خلال نصف القرن ؛ وقد هبطت قليلا وارداتنا من المستعمرات ، وارتفعت قليلا صادراتنا إليها خلال السنوات العشر الأخيرة بالنسبة لما كانت عليه فى بداية الفترة ، وعلى الرغم من هذه الإضافات الضخمة للممتلكات البريطانية بعد سنة ١٨٧٠ ، وما ترتب على ذلك أيضا من انخفاض مقابل فى منطقة « البلاد الأجنبية » فإن هذا التوسع الإمبراطورى لم تصحبه زيادة فى نسبة « التجارة داخل الإمبراطورية » كما تبدو فى صادارت بريطانيا العظمى ووارداتها فى القرن التاسع عشر .

ومن ثم فإنه من زاوية التاريخ الحديث للتجارة البريطانية ليس هناك ما يؤيد ذلك الرأى الحازم القائل « بأن التجارة تسير وراء العلم » .

وقد بحثنا الموضوع حتى الآن من زاوية بريطانيا العظمى . ولكن : ما هى النتيجة التى نصل إليها إذا بحثنا العلاقة التجارية بين بريطانيا العظمى والمستعمرات من زاوية المستعمرات وسألنا هل كانت التجارة الخارجية لمستعمراتنا تنحو إلى اتحاد أقوى مع الوطن الأصلى ؟

إن الأبحاث الإحصائية المحكمة التى قام بها بروفسور « آلينيه أيرلند » فى تجارة ممتلكاتنا من المستعمرات تصيب فكرة سير التجارة وراء العلم بضربة أقوى . فهو يقيم الدليل — متناولا نفس الفترة — على الحقيقتين التاليتين :

« إن مجموع تجارة الوارد لجميع المستعمرات والممتلكات البريطانية زادت بمعدل أكبر تماما عن وارداتها من المملكة المتحدة » . و « أن مجموع تجارة الصادر لجميع المستعمرات والممتلكات البريطانية زادت بمعدل أكبر تماما عن صادراتها إلى المملكة المتحدة » [1]

---

(١) استعمار الاستواء ص ١٢٥

ويبين الجدول التالى[1] الهبوط التدريجى فى أهمية العلاقة التجارية بين المستعمرات وبريطانيا العظمى منذ ٧٢ ـ ١٨٧٥ ، بالنسبة لهذه المستعمرات ، كما يتمثل فى النسبة بين قيمة صادراتها إلى وارداتها من بريطانيا العظمى ، وقيمة مجموع صادرات هذه المستعمرات والممتلكات ووارداتها[2]

متوسطات كل أربع سنوات	واردات المستعمرات من بريطانيا بالنسبة إلى وارداتها كلها	صادرات المستعمرات إلى بريطانيا بالنسبة إلى صادراتها كلها
١٨٥٦ — ١٨٥٩	٤٦,٥	٥٧,١
١٨٦٠ — ١٨٦٣	٤١	٦٥,٤
١٨٦٤ — ١٨٦٧	٣٨,٩	٥٧,٦
١٨٦٨ — ١٨٧١	٣٩,٨	٥٣,٥
١٨٧٢ — ١٨٧٥	٤٣,٦	٥٤
١٨٧٦ — ١٨٧٩	٤١,٧	٥٠,٣
١٨٨٠ — ١٨٨٣	٤٢,٨	٤٨,١
١٨٨٤ — ١٨٨٧	٣٨,٥	٤٣
١٨٨٨ — ١٨٩١	٣٦,٣	٣٩,٧
١٨٩٢ — ١٨٩٥	٣٢,٤	٣٦,٦
١٨٩٦ — ١٨٩٩	٣٢,٥	٣٤,٩

وبعبارة أخرى بينما ظلت درجة اعتماد بريطانيا العظمى على امبراطوريتها من الناحية التجارية ثابتة ، تناقصت درجة اعتماد إمبراطوريتها عليها بسرعة .

والموقف الحالى للتجارة البريطانية مع البلاد الأجنبية ، ومع المجموعات

---

(١) بنى على جداول بروفسور أيرلند (استعمار الاستواء ص ٨٨ — ١٠١) وروجعت على أحدث الإحصاءات على الأرقام التى جاءت فى « المستخلص الإحصائى للمتلكات من المستعمرات (cd 3 .7).

(٢) الأرقام الخاصة بسنوات ٣ ـ ١٩١٤ و ٢٤ — ١٩٢٩ و ٣ ـ ١٩٣٤ مدرجة فى الملحق آخر الكتاب .

الرئيسية للمستعمرات على التوالى يمكن الإشارة إليه بالجدول التالى عن السنة المنتهية فى ديسمبر سنة ١٩٠١ :

	واردات من		صادرات إلى	
	قيمة	نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية
	ج ك		ج ك	
بلاد أجنبية	٤١٧,٦١٥,٠٠٠	٨٠	١٧٨,٤٥٠,٠٠٠	٦٣,٥
الهند البريطانية	٣٨,٠٠١,٠٠٠	٧	٣٩,٧٥٣,٠٠٠	١٤
استراليا	٣٤,٦٨٢,٠٠٠	٧	٢٦,٩٣٢,٠٠٠	٩,٥
كندا	١٩,٧٧٥,٠٠٠	٤	٧,٧٩٧,٠٠٠	٣
جنوب أفريقيا البريطانى	٥,١٥٥,٠٠٠	١	١٧,٠٠٦,٠٠٠	٦
ممتلكات بريطانية أخرى	٧,٠٨٣,٠٠٠	١	١٠,٥٦١,٠٠٠	٤
مجموع	٥٢٢,٣١٠,٠٠٠	١٠٠	٢٨٠,٤٩٩,٠٠٠	١٠٠

وهكذا يتبين بوضوح أنه : بينما لم يكن التوسع الإمبراطورى مصحوبا بأية زيادة فى قيمة التجارة مع مستعمراتنا وتابعاتنا ، حدثت زيادة كبيرة فى تجارتنا مع الأمم الأجنبية . ولو كان المكان يسمح لأمكن أن نبين أن أكبر قدر من الزيادة وتجارتنا الخارجية كان مع تلك المجموعة من الأمم الصناعية التى نعتبرها أعداءنا فى الصناعة ونكاد نثير فيها عداوة سياسية بسياستنا التوسعية ـ فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة .

وتبقى هناك نقطة واحدة أخرى ذات أهمية قصوى فى تأثيرها فى الإمبريالية الحديثة ، لقد سبق أن أشرنا إلى الاختلاف الجذرى بين الاستعمار الحقيقى والإمبريالية ، ويتضح هذا الاختلاف بقوة فى الإحصائيات الخاصة بتقدم تجارتنا مع ممتلكاتنا الخارجية .

أن نتائج الأبحاث المحكمة التى قام بها الأستاذ «فلكس Flux»[1] فى حجم تجارتنا مع الهند ومع مستعمراتنا ذات الحكم الذاتى، ومع مستعمراتنا الأخرى على التوالى يمكن تصويرها فى الجدول البسيط التالى[2] :

	النسبة المئوية للواردات من بريطانيا العظمى		النسبة المئوية للصادرات إلى بريطانيا العظمى	
	٦٧ — ١٨٧١	٩٢ — ١٨٩٦	٦٧ — ١٨٧١	٩٢ — ١٨٩٦
الهند	٦٩,٥	٧١,٩	٥٢,٦	٣٣,٢
مستعمرات الحكم الذاتى	٥٧,٥	٥٩,٢	٥٥,٤	٧٠,٣
مستعمرات أخرى	٣٤,٣	٢٦,٤	٤٦,٤	٢٩,٣

ويلخص «بروفسور فلكس Flux» النتائج الرئيسية لمقارناته هكذا : «من الواضح جداً أن المصدر الكبير لنمو تجارة بريطانيا مع المستعمرات هو التجارة مع المستعمرات التى منحت الحكم الذاتى . فتجارتها الخارجية صارت الضعف تقريبا ؛ وزادت نسبة التجارة مع الوطن الأصلى من حوالى ٥٦,٥ فى المائة إلى ٦٥ فى المائة .

وهناك إحصاءات أحدث من ذلك[3] ، مما يفرق بين التجارة البريطانية مع الهند والتجارة البريطانية مع مستعمرات الحكم الذاتى والمستعمرات الأخرى، توصلنا إلى نفس النتيجة من زاوية بريطانيا العظمى بصورة أكثر وضوحا حتى من سابقتها .

(١) «العلم والتجارة» مجلة جمعية الإحصاء — سبتمبر سنة ١٨٩٩ — المجلد ١٧ ص ٩٦ — ٤٩٨ .

(٢) الارقام عن السنوات ٣ — ١٩١٤ و ٤ — ١٩٢٩ و ٣ — ١٩٣٤ — فى الملحق آخر الكتاب

(٣) المستخلص الإحصائى للامبراطورية البريطانية من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ (cd - 239 p 5 pp 25 - 88) وتوجد جداول كاملة لتجارة الصادر والوارد بين بريطانيا

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى من الأجزاء المختلفة من الإمبراطورية

(بالملايين)

	١٨٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٩٠٠ (١)	١٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣
مستعمرات الحكم الذاتى	٥١	٥٢	٥٧	٥٨	٥٨	٦٢	٦٧	٦٤	٧٧	٨٠	٨٠	٦٩	٦٨	٧١	٨٩
الهند	٣٧	٣٣	٣٣	٣٤	٢٨	٣١	٢٩	٢٧	٢٦	٢٩	٢٩	٣١	٣٤	٣٢	٣٧
ممتلكات أخرى	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١٨	١٩	١٧	١٩	١٦

قيمة الصادرات من بريطانيا العظمى إلى الأجزاء المختلفة من الإمبراطورية .

	١٨٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٩٠٠	١	٢	٣
مستعمرات الحكم الذاتى	٤٨	٤٤	٤٥	٣٩	٣٧	٣٥	٤٣	٤٧	٤٥	١٤	٤٨	٥٥	٥٩	٦٨	٦٦
الهند	٤٠	٤٥	٣٩	٣٧	٣٨	٣٦	٣١	٣٨	٣٧	٣٨	٤٠	٤١	٤٦	٤٢	٤٥
ممتلكات أخرى	١٥	١٧	١٥	١٤	١٤	١٥	١٤	١٣	١٣	١٥	١٧	١٨	١٨	١٧	١٨

وتبين هذه الجداول أنه بينما ظهر تقدم كبير فى تجارة الصادر والوارد مع مستعمرات الحكم الذاتى ، فإن تجارة الوارد مع كل من الهند و «الممتلكات الأخرى » كانت فى الواقع راكدة ، ولم تظهر وتجارة الوارد مع هذين القطاعين إلاميلا طفيفاً جدا ــ وغير منتظم إلى حد كبير ــ نحو الزيادة .

والآن ، إن مغزى هذه النتائج بالنسبة لدراسة الإمبرايالية الحديثة هو أن اتجاه هذه الحركة بأكمله كان نحو اقتناء أراضى وسكان فئة «من غير الحكم الذاتى»

= العظمى والأجزاء المحتلة للامبراطورية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٣٤ فى الملحق آخر الكتاب

(١) هبوط الواردات من مستعمرات الحكم الذاتى فى سنة ١٩٠٠ — ١٩٠٢ يرجع كله إلى توقف وارد الذهب من جنوب أفريقيا .

بل من فئة « ممتلكات أخرى » ، فقد كان توسعنا يكاد ينصب كله على ضم بلاد استوائية و بلاد شبه استوائية تسكنها سلالات ليس لدينا نحوها أية نية صادقة لمنحها الحكم الذاتى ، فباستثناء « الترنسفال » و« مستعمرة نهر الأورانج » لا نجد من بين ما فى حيازتنا من الممتلكات منذ ١٨٧٠ ما ينتمى إلى مجموعة الحكم الذاتى أو ما يؤمل فى نيله فى المستقبل ؛ بل فى حالة البلدين الأفريقيين نفسيهما كان مستقبلهما المأمول فى الحكم الذاتى موقوفا على أقلية بيضاء من السكان . والسمة المميزة للامبريالية الحديثة ــ من وجهة النظر التجارية ــ هى أنها تضيف إلى امبراطوريتنا أقاليم استوائية وشبه استوائية تجارتنا معها صغيرة وقلقة وغير متقدمة .

والزيادة الكبيرة الوحيدة فى تجارة صادرنا منذ سنة ١٨٨٤ أتت من مستعمراتنا الحقيقية فى استراليا وأمريكا الشمالية ومستعمرة الكاب ؛ فتجارتنا مع الهند كانت راكدة ، بينما كانت تجارتنا مع المستعمرات الاستوائية فى أفريقيا وجزر الهند الغربية غير منتظمة ، وفى كثير من الحالات تميل إلى التدهور ، وتتسم تجارة صادراتنا بنفس هذا الطابع العام : باستثناء ما تبديه استراليا وكندا من عزم متزايد فى تخليص نفسهما من الاعتماد على المصنوعات البريطانية ؛ و برغم أن تجارتنا مع المستعمرات الاستوائية تبدى بعض الزيادة ، فإنها زيادة طفيفة جداً، ومتقلبة جدا .

أما فيما يتعلق بالأقاليم المقتناة فى ظل الامبريالية الحديثة فلا يمكن — باستثناء حالة واحدة — أن نحاول جديا اعتبارها مشروعا رابحا بصورة مرضية .

والجدول التالى يعطينا الأرقام الرسمية لقيمة تجارة ــ صادرنا ووادرنا ــ مع ممتلكاتنا الاستوائية وشبه الاستوائية فى مطلع القرن الحالى ، والأرقام فى الحالتين تشمل الذهب والنقد .

تجارة بريطانيا مع الممتلكات الجديدة[1]	واردات من	صادرات إلى
	ج ك	ج ك
قبرص	٨٣,٨٤٢	١٣٢,٤٤٥
محمية زنزبار	١١٤,٠٨٨	٨٨,٧٧٧
محمية شرق أفريقيا البريطانية (بما فيها أوأغندة)	١٢٣,٠٠٦	١٧,٢٧٤
الصومال	٣٨٩,٤٢٤[2]	٣٣٣,٨٤٢
محمية جنوب نيجيريا	١,٢٢٥,٩٥٩	٩٢٢,٦٥٧
محمية شمال نيجيريا	٢٤٠,١١٠	٦٨,٤٤٢
لاجوس	٦٤١,٢٠٣	٣٦٦,١٧١
غمبيا	١٤٢,٥٦٠	١٥,١٥٨
شمال بورنيو البريطانية	٢٧٥,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠
دول الملايو المحمية	٤,١٠٠,٠٠٠	٦,٢١١,٠٠٠
فيجى	٣٠,٥٦٧	١٠,١٦١
محمية جزائر سليمان البريطانية	———	٣٢,٢٠٣
محمية جزائر جيلبرت واليز	٢٠,٣٥٩	٢١,٢٠٥
غينيا البريطانية الجديدة	———	٦٢,٨٩١
جزر ليوارد	١٦٨,٧٠٠	٦٧,١٧٨
جزر ويند وارد	٧٣٩,٠٩٥	٣٠٥,٢٢٤

فحجم تجارة صادرنا كله مع محمياتنا الجديدة — فى أفريقيا وآسيا والهادى — لا تبلغ أكثر من حوالى تسعة ملايين من الجنيهات ، منها أكثر من ستة ملايين مع ولايات الملايو المحمية ، وهى ناجمة إلى حد كبير عن تبادلنا مع الشرق الأقصى .

---

(١) cd - 2395 و cd . 2337

(٢) تشمل الأرقام التجارة مع الممتلكات البريطانية كما تشملها مع بريطانيا العظمى .

ويتكون حجم تجارة واردنا كله من حوالى ثمانية ملايين من الجنيهات الإسترلينية نصفها مع ولايات الملايو هذه نفسها ، ومهما يكن مبلغ تقديرنا للمكاسب فى هذه التجارة ، فإنها لا تكون إلا جزءا عديم الأهمية من دخلنا القومى ، بينما نجد أن النفقات المتعلقة ــ مباشرة و بصورة غير مباشرة ــ باقتناء هذه الممتلكات و إدارتها والدفاع عنها تبتلع مبلغاً أكبر بما لا يقاس .

و بصرف النظر عن كمية تجارة الصادر الاستوائية الجديده نجد أن نوعها كان من أردأ الأنواع ، فهى تتكون فى الغالب ــ تبعا لما يظهر من تحليل وزارة المستعمرات ــ من أرخص منسوجات «لانكشاير» وأرخص السلع المعدنية التى تنتجها «برمنجهام وشفيلد» و كميات ضخمة من البارود والمشروبات الروحية والطباق.

وتؤدى مثل هذه الأدلة ــ فيما يتعلق باقتصاديات الامبريالية الحديثة ــ إلى النتائج التالية :

أولا : أن تجارة بريطانيا العظمى الخارجية تكوّن قدرا ضئيلا ومتناقصا بالنسبة لصناعتها وتجارتها الداخليتين .

ثانيا : أنه فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لا تمثل التجارة مع الممتلكات البريطانية إلا قدراً متناقصا بالنسبة للتجارة مع الدول الأجنبية .

ثالثا : أنه فيما يتعلق بالتجارة مع الممتلكات البريطانية كانت التجارة الاستوائية ــ وبخاصة التجارة مع الممتلكات الاستوائية الجديدة ــ أضألها وأقلها تقدما ، وأكثرها تقلبا من ناحية الكم ، وأرخصها من ناحية نوع البضائع التى تشملها .

الفصل الثالث

الامبريالية بوصفها متنفسا للسكان

هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن التوسع الامبريالى مرغوب فيه ، بل وضرورى ، لامتصاص الفائض من سكاننا المتزايدين باستمرار ، وإيجاد عمل له ، وحجة أصحاب هذا الرأى : « أن قوى التناسل الطبيعية لا تعرف حدوداً ، وأعظم قوة فى التاريخ ميل السكان إلى التدفق خارج حدودهم القديمة باحثين عن معاش أكثر وأسهل ، وبريطانيا العظمى واحدة من أكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان ، ولا يستطيع سكانها المتزايدون أن يجدوا القدر الكافى من العمل المجزى داخل حدود هذه الجزر ؛ فأصحاب المهن والعمال على السواء يجدون صعوبة متزايدة فى الحصول على معاش مناسب ومضمون ، فكل أسواق العمل مكدسة أكثر من طاقتها ، والمهاجرة ضرورة اقتصادية أولى ، والآن نجد أن أولئك الذين يغادرون شواطئنا تحت هذا الضغط يتكونون غالبا من أقوى العناصر التى تضمها الأمة وأكثرها حيوية ، وكثير من هؤلاء ــ الذين كان قطع علاقتهم بنا نهائيا يعد خسارة جسيمة ــ أبقت عليهم الإمبراطورية بسياسة التوسع الامبريالى ، فهم استقروا إما فى أماكن خالية من الأرض استولوا عليها واحتفظوا بها تحت الحكم البريطانى ، وإما فى أماكن أسسوا فيها سيادة بريطانية أكيدة على السكان الموجودين ، وهم من سلالات دنيا .

إن أكثر مصالحنا القومية إلحاحاً أن يستقر هذا الفائض المهاجر من السكان فى أراض تحت العلم البريطانى ، ومن ثم فلا بد لنا من السير باستمرار على سياسة توسيع السيطرة السياسية لبريطانيا العظمى بحيث تكفى للأوطان الجديدة التى يذهب إليها هؤلاء الناس سعيا وراء العمل » .

ويتصل هذا الدفاع – اتصالا وثيقا – بالدوافع الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالتجارة والاستثمار ، ومن الطبيعى أن التمكين للتجارة البريطانية – وخاصة لرأس المال البريطانى – فى أراض أجنبية يجذب اهتمام فئات معينة من السكان البريطانيين ؛ فالتجار والمهندسون والمشرفون والميكانيكيون مطلوبون بوصفهم مقاولين ومديرين ، وهكذا عند ما كانت منطقة جديدة تُفتح أمام تجارتنا ورأس مالنا تتكون نواة من السكان الأجانب المقيمين فى هذه المنطقة ، ومن هنا كان يتولد بالضرورة حصاد من المسائل السياسية ، يمثل مشكلة الأجانب المقيمين :

وكان الأجانب المقيمون من البريطانيين يطلبون – إذ لا يرضيهم الحكم الأجنبى – تدخل حكومة بلادهم ، وهكذا اعتبر أن واجب حماية البريطانيين فى البلاد الأجنبية هو واجب حماية الممتلكات البريطانية ، لا مجرد ممتلكات المقيمين الأجانب من البريطانيين فحسب – وهى غالبا موضوع تافه ، ولكن أموال المستثمرين من الوطن الأصلى ، وهى أكثر بكثير ، وبصرف النظر عن هذه الحالات ذات الاعتبارات الخاصة – فإنه عند ما يستقر أى عدد مناسب من الرعايا البريطانيين فى بلاد متوحشة ، أو شبه متمدينة ، يكون لهم « الحق » فى حماية بريطانيه .

ولما كان من النادر أن يكون للحماية قيمة عملية دون أن تكون هناك سلطة بريطانية مباشرة ، فإن السيادة الامبراطورية لبريطانيا العظمى يجب أن تمتد لتشمل مثل هذه المناطق كلها عندما تحين الفرص المناسبة لمثل هذا التوسع .

كانت هذه هى النظرة السائدة ، وما جرى عليه العمل ، فما هى قيمتها باعتبارها حجة للتوسع الامبريالى ؟ دعنى أسأل أولا : هل كانت انجلترا مزدحمة أكثر مما يجب بالسكان ؟ وهل كانت الزيادة المتوقعة بحيث ترغمنا على إعداد مكان للأجيال القادمة فى أجزاء أخرى من العالم ؟ .

أن الوقائع الثابتة هى : أن بريطانيا العظمى ليست ، ولم تكن — فى ازدحامها بالسكان — فى كثافة بعض المناطق الصناعية المزدهرة فى ألمانيا والأراضى الواطئة والصين، فمع كل نمو حدث أخيراً فى السكان جاء نمو أكبر بكثير فى الثروة وفى القدرة على شراء الطعام والضروريات الأخرى ، وإذا كان التخصص الصناعى الحديث تسبب فى ازدحام بعض الجهات المعينة بالسكان مما قد يكون مضراً بشكل ما لرخاء الأمة ، فلا يمكن اعتبار هذا ازدحاما بالسكان أكثر مما يجب ، بمعنى أنه ليس لدينا من الأسباب ما يجعلنا نخشى مثل هذا الازدحام بالسكان فى المستقبل ، وصحيح أن مصنوعاتنا وتجارتنا قد لا تستمر فى النمو بالمعدل السريع الذى نمت به فى الماضى — وإن لم يكن هناك فى الإحصائيات الصناعية مما يبرر هذا الرأى بوضوح — ولكن إذا كان الأمر كذلك فليس من المحتمل أيضاً أن سكاننا سيزيدون بهذه السرعة .

ولدينا من الأدلة الإحصائية ما يثبت ذلك بوضوح ؛ إذ أن التناقص فى معدل نمو سكاننا — كما يظهر من التعدادات الأخيرة — يبرر القول بأنه إذا استمرت هذه القوى نفسها تعمل عملها فإن عدد سكان بريطانيا العظمى سيكون ثابتا عندما نبلغ منتصف القرن .

ومن ثم ، لا توجد ضرورة عامة لسياسة توسعية لكى نعمل حساب زيادة السكان الآن أو مستقبلا ، ولكن : لنفترض أنه كان من الضرورى لفائض متزايد من سكاننا أن يهاجروا ، فهل كان من الضرورى بالنسبة لنا أن ننفق ذلك القدر الكبير من مواردنا ،وأن نعرض أنفسنا لمثل هذه الأخطار الجسيمة فى الاستيلاء لهم على أقاليم جديدة يستقرون فيها ؟

إن مجموع المهاجرين من البريطانيين لا يمثل نسبة كبيرة من السكان ؛ وقد تناقصت هذه النسبة بشكل محسوس خلال سنوات التوسع الامبريالى ، واستقر أقل

من نصف المهاجرين فى ممتلكات بريطانية ، واستقر قسم ضئيل جداً منهم فى بلاد ضُمت فى ظل الامبريالية الحديثة . وهذه الوقائع المفيدة تماما يثبتها الجدول الرسمى التالى الذى يعطى إحصاءات الهجرة ، من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٣ ، وهى السنة التى يجب أن نعتبرها ذروة التوسع الامبريالى .

وحتى الأرقام التى يتضمنها هذا الجدول تكون مبالغا فيها ـ باعتبارها مقياسا لخروج «الفائض» من السكان ـ من ناحيتين : فهى أولا : تشمل أعداداً كبيرة من المسافرين والزائرين العابرين الذين لم يكونوا من المهاجرين حقيقة . وثانياً : أننا يجب ـ لكى نقيس الهجرة مقياساً صحيحاً ـ أن نضع هذه الأرقام أمام أرقام النازحين من البلاد نهائياً ، وبهذه الطريقة يهبط صافى النقص فى سكاننا عن طريق الهجرة إلى متوسط ٣١٤٧٤ شخصا سنوياً خلال السنوات من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٠ .

إن الازدهار المفاجىء القصير فى شمال غربى كندا ، وفى مستعمرات جنوب أفريقيا أدى إلى زيادة محسوسة فى الهجرة فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى ، ولكن بقية إمبراطوريتنا لم تمتص إلا نسبة صغيرة جداً من مهاجرينا . فقد كان عدد «المسافرين إلى أجزاء أخرى» من الإمبراطورية هو ٨٧١٩ فى ١٩٠٣ ، ولا يزيد عدد من استقروا فعلا من هؤلاء فى الممتلكات الاستوائية الجديدة عن حفنة من الأشخاص .

إن الإمبريالية الحديثة قد توفر كمية محدودة من الوظائف العسكرية والمدنية للطبقات العليا ذات النفوذ ، وكذلك يحصل فيها بعض المهندسين ورجال الإرساليات والباحثين عن المعادن والمشرفين على المشروعات التجارية والصناعية على مراكز مؤقتة ، ولكن الإمبريالية الحديثة عامل لا أهمية له مطلقا فى تيسير فتح آفاق عامة للعمل .

عدد المسافرين إلى الخارج من أصل بريطانى أو إيرلندى

من المملكة المتحدة إلى بلاد خارج أوروبا

سنة	مسافرين إلى					مجموع
	الولايات المتحدة	شمالى أمريكا البريطانى	استراليا ونيوزيلندة	رأس الرجاء والناتال	أماكن أخرى	
١٨٨٤	١٥٥,٢٨٠	٣١,١٣٤	٤٤, ٥٥	—	١١,٥١٠	٢٤٢,١٧٩
١٨٨٥	١٣٧,٦٨٧	١٩,٨٢٨	٣٩,٣٩٥	—	١٠,٧٢٤	٢٠٧,٦٤٤
١٨٨٦	١٥٢,٧١٠	٢٤,٧٤٥	٤٣,٠٧٦	٣,٨٩٧	٨,٤٧٢	٢٣٢,٩٠٠
١٨٨٧	٢٠١,٥٢٦	٣٢,٠٢٥	٣٤,١٨٣	٤,٩٠٩	٨,٨٤٤	٢٨١,٤٨٧
١٨٨٨	١٩٥,٩٨٦	٣٤,٨٥٣	٣١,١٢٧	٦,٤٦٦	١١,٤٩٦	٢٧٩,٩٢٨
١٨٨٩	١٦٨,٧٧١	٢٨,٢٦٩	٢٨,٢٩٤	١٣,٨٨٤	١٤,٥٧٧	٢٥٣,٧٩٥
١٨٩٠	١٥٢,٤١٣	٢٢,٥٢٠	٢١,١٧٩	١٠,٣٢١	١١,٦٨٣	٢١٨,١١٦
١٨٩١	١٥٦,٣٩٥	٢١,٥٧٨	١٩,٥٤٧	٩,٠٩٠	١١,٨٩٧	٢١٨,٥٠٧
١٨٩٢	١٥٠,٠٣٩	٢٣,٢٥٤	١٥,٩٥٠	٩,٨٩١	١٠,٩٠٨	٢١٠,٠٤٢
١٨٩٣	١٤٨,٩٤٩	٢٤,٧٣٢	١١,٢٠٣	١٣,٠٩٧	١٠,٨٣٣	٢٠٨,٨١٤
١٨٩٤	١٠٤,٠٠١	١٧,٤٥٩	١٠,٩١٧	١٣,١٧٧	١٠,٤٧٦	١٥٦,٠٣٠
١٨٩٥	١٢٦,٥٠٢	١٦,٦٢٢	١٠,٥٦٧	٢٠,٢٣٤	١١,٢٥٦	١٨٥,١٨١
١٨٩٦	٩٨,٩٢١	١٥,٢٦٧	١٠,٣٥٤	٢٣,٠٩٤	١٢,٧٨٩	١٦١,٩٢٥
١٨٩٧	٨٥,٣٢٤	١٥,٥٧١	١٢,٠٦١	٢١,١٠٩	١٢,٣٩٥	١٤٦,٤٦٠
١٨٩٨	٨٠,٤٩٤	١٧,٦٤٠	١٠,٦٩٣	١٩,٧٥٦	١٢,٠٦١	١٤٠,٦٤٤
١٨٩٩	٩٢,٤٨٢	١٦,٤١٠	١١,٤٦٧	١٤,٤٣٢	١١,٥٧١	١٤٦,٣٦٢
١٩٠٠	١٠٢,٧٩٧	١٨,٤٤٣	١٤,٩٢٢	٢٠,٨١٥	١١,٨٤٨	١٦٨,٨٢٥
١٩٠١	١٠٤,١٩٥	١٥,٧٥٧	١٥,٣٥٠	٢٣,١٤٣	١٣,٢٧٠	١٧١,٧١٥
١٩٠٢	١٠٨,٤٩٨	٢٦,٢٩٣	١٤,٣٥٤	٤٣,٢٠٦	١٣,٣٧٠	٢٠٥,٦٦٢
١٩٠٣	١٢٣,٦٦٣	٥٩,٦٥٢	١٢,٣٧٥	٥٠,٢٠٦	١٤,٠٥٤	٢٥٩,٩٥٠

١ — إن الارقام الخاصة بالمسافرين فى سنوات ١٩١٢ — ١٩٣٤ توجد فى الملحق ص ٣٧٤ .

وباستثناء «الترنسفال» و«مستعمرة نهر الأورانج» لم تستوطن أعداد كبيرة من البريطانيين فى سنة ١٩٠٥ فى أى من مناطق الامبراطورية التى ضمت منذ سنة ١٨٧٠ ، وليس من المتوقع أن يحدث مثل هذا الاستيطان . فالطابع الاستوائى لمعظم الأراضى التى ضمت تحت ظل الامبريالية الحديثة تجعل الاستعمار الحقيقى مستحيلا، ومن ثم لم توجد مستعمرات استيطان بريطانية حقيقية فى هذه الأماكن؛ وكل ما هنالك هو عدد صغير من الناس يقضى فترات قصيرة متقطعة فى مهن محفوفة بالمخاطر . أن الإمبراطورية الجديدة كانت أقل صلاحية للاستيطان بل أقل صلاحية للتجارة الحرة .

الفصل الرابع

الطفيلية الاقتصادية للإمبريالية

I

أما وقد رأينا — بوضوح —أن امبريالية السنوات الستين الأخيرة محكوم عليها بأنها سياسة اقتصادية سيئة ـ بمعنى أنها لا تثمر سوى زيادة ضئيلة رديئة وغير مضمونة فى الأسواق ، وذلك فى مقابل نفقات هائلة ، وأنها عرضت للمخاطر ثروة الأمة كلها بإثارتها التذمر لدى الأمم الأخرى ، فلنا أن نسأل : « كيف أقنعت الأمة البريطانية بالدخول فى مثل هذا المشروع الاقتصادى غير السليم ؟ » . والجواب الوحيد الممكن عن هذا السؤال هو أن المصالح الاقتصادية . للأمة فى مجموعها تخضع لمصالح معينة لفئة تغتصب السيطرة على الموارد القومية ، وتستخدمها لنفعها الخاص ، وليست هذه بالتهمة الغريبة أو الشنيعة نقدمها ؛ إنها أكثر الأمراض انتشاراً فى جميع صور الحكم . إن كلمات « سير توماس مور » المعروفةمازالت الآن صحيحة كما كانت فى الماضى : « إنى لألمس فى كل مكان مؤامرة معينة يحيكها الأغنياء الذين يسعون وراء نفعهم الخاص متخذين من المصلحة المشتركة ذريعة عاملين باسمها » .

فبرغم أن الإمبريالية الحديثة كانت غير مجزية بالنسبة للأمه ، فإنها كانت مشروعا ناجحاً بالنسبة لبعض الطبقات والمهن داخل الأمة ، ومع أن الإنفاق الضخم على التسليح ، والحروب التى كلفت كثيراً ، والمخاطرات الجسيمة، والمآزق التى تعرضت لها سياستنا الخارجية ، وتقييدالإصلاح السياسى والاجتماعى داخل بريطانيا العظمى ، كانت جميعها مفعمه بالأضرار البليغة للأمة ، فإنها خدمت المصالح الاقتصادية الحاضرة لبعض الصناعات والمهن خدمة طيبة .

ومما لا جدوى منه أن نتناول شئون السياسة بدون أن ندرك بوضوح هذه الحقيقة الرئيسية ، ونفهم ماهى هذه المصالح الطائفية المعادية للسلامة القومية، والصالح المشتركة . ويجب أن نطرح جانبا ذلك التشخيص العاطفى البحت الذى يفسر الحروب والأخطاء القومية الأخرى بأنها فورات من العداء الوطنى الحماسى ، أو تصرفات سياسية خاطئة . ومما لا ريب فيه أنه عند كل نشوب حرب كثيراً مايتعرض — لا رجل الشارع وحده — بل وأولئك الذين بيدهم مقاليد الأمور للخديعة بالحيل التى تصطنعها الدوافع الاعتدائية والأهداف الجشعة إذ ترتدى ثياب الدفاع . ويمكن أن نؤكد أنه ما من حرب فى حدود الذاكرة — مهما كانت تبدو اعتدائية سافرة للمؤرخ غير المتأثر بعواطفه — إلا كانت تُعرض للشعب الذى سيتحمل عبء القتال بوصفها سياسة دفاعية ضرورية لإنقاذ شرف الدولة ، بل وربما وجودها نفسه .

إن الغباء الجالب للكوارث التى تنتهى بها هذه الحروب ، والأضرار المادية والمعنوية التى تصيب حتى المنتصر ، تبدو من الوضوح للمراقب غير المتحيز ، بحيث أنه قمين بأن ييأس من أن يجد دولة بالغة سن النضج ، ويميل إلى الاعتقاد بأن هذه الكوارث الطبيعية إنما تصدر عن عامل لا عقلى من وراء السياسات . بيد أن التحليل الدقيق للعلاقات القائمة بين المصالح الاقتصادية والسياسة يظهر أن الامبريالية المعتدية التى نحاول فهمها ليست فى جوهرها نتاج العواطف الهوج عند الشعوب ، أو امتزاج الحماقة بالطموح عند السياسيين ، بل هى أكثر استرشاداً بالعقل مما يتراءى للوهلة الأولى ، فهى وإن كانت لا عقلية من وجهة نظر الأمة كلها ، إلا أنها عقلية بما فيه الكفاية من وجهة نظر بعض الطبقات فى الأمة . إن أية دولة كاملة الاشتراكية تحتفظ بدفاتر حسابات جيدة وتراجع نفقاتها ومكاسبها بانتظام ستنبذ الامبريالية فورا ؟ كما أن أى ديموقراطية ذكية تقوم على حرية التعامل (Laissezfaire) وتأخذ فى اعتبارها جميع المصالح الاقتصادية

على السواء بالقدر الواجب لـكل منها ، ستفعل نفس الشىء أيضا . ولـكن أية دولة تستطيع فيها بعض المصالح الاقتصادية المعينة الجيدة التنظيم أن ترجح على مصلحة المجتمع الضعيفة الموزعة لابد أن تتبع سياسة تتفق مع ضغط هذه المصالح .

ولـكى نوضح الإمبريالية على أساس هذه النظرية ينبغى علينا أن نجيب عن سؤالين : هل نجد فى بريطانيا العظمى أية مجموعة جيدة التنظيم من المصالح التجارية والاجتماعية الخاصة تـكسب من وراء الإمبريالية الاعتدائية والروح العسكرية التى تنطوى عليها ؟ وإذا كانت هناك مثل هذه المجموعة من المصالح ، فهل لديها من القوة ما تنفذ به إرادتها فى ميدان السياسة ؟

ما هو الناتج الاقتصادى المباشر للامبريالية ؟ إنفاق كبير للمـال العام على بواخر ومدافع ومؤن وأدوات حربية و بحرية تزداد ، وتؤدى إلى أرباح هائلة عند ما تقع حرب أو يظهر تهديد بحرب ؛ ثم قروض عامة جديدة وتغيرات مهمة فى أسعار « البورصات » فى الداخل والخارج .

وزيادة فى الوظائف العسكرية والبحرية ووظائف الخـدمة الدبلوماسية والقنصلية ، وتحسين فى أحوال الاستثمارات الخارجية بإحلال العلم البريطانى محل علم أجنبى ، وكسب الأسواق لصالح طبقات معينة من المصدرين ، وشىء من الحماية والمعونة للمهن والمصنوعات البريطانية ؛ وعمل لمهندسين ومبشرين و باحثين عن المعادن وأصحاب المزارع و بعض المهاجرين الآخرين .

وهكذا تقوم بعض المصالح التجارية والمهنية المعينة التى تتغذى على النفقات الإمبريالية، أو على نتائج هذه النفقات فى معارضة الصالح المشترك ، وتتلاقى بعضها مع البعض بصورة تـكاد تـكون غريزية ، بحيث نراها متحدة برباط وثيق من التفاهم فى مساندة كل مشروع استغلالى امبريالى :

و إننا إذا أعملنا التحليل الدقيق فى مبلغ الستين مليونا من الجنيهات ، الذى

يمكننا الآن أن نعتبره الحد الأدنى لنفقات التسليح فى وقت السلم ، لاستطعنا أن نتتبع القسم الأكبر منه إلى خزائن بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى التى تعمل فى بناء البوارج والناقلات وتجهيزها ومدها بالوقود ، وفى صناعة المدافع والبنادق والذخيرة والطائرات والعربات الميكانيكية من جميع الأنواع ، وتلك التى تقوم بتوريد الخيل والعربات والسروج والطعام والملابس للوحدات ، والتعاقد على بناء المعسكرات ، والقيام بخدمات كبيرة أخرى غير عادية . وعن طريق هذه المنافذ الرئيسية تتدفق الملايين لتغذى مهنا فرعية كثيرة معظمها يدرك أنه يعمل فى تنفيذ عقود لخدمة الجيش ، وأمامنا هنا نواة مهمة للتجارة الامبريالية ، و بعض هذه الصناعات — و بوجه خاص بناء السفن والمراجل البخارية والأسلحة والذخائر — تقوم بها مؤسسات كبيرة وراءها « رأسمال » ضخم و يشرف عليها أشخاص يدركون تمام الإدراك فوائد النفوذ السياسى للأغراض التجارية .

وهؤلاء الأشخاص يعتقدون فى الإمبريالية ؛ فهم يحبذون سياسة التوسع ، لأنهم يفيدون منها .

ويؤازرهم كبار رجال الصناعة الذين يعملون فى تجارة التصدير ، والذين يقومون بتوفير الحاجات الحقيقية أو المصطنعة للبلاد الجديدة التى تضمها أو تفتحها ، وقوام حياتهم الكسب يجنونه من وراء ذلك . إن «مانشستر، وشفيلد ، وبرمنجهام » بوصفها ممثلة لهذه الحالة ، خاصة بالمؤسسات الاقتصادية التى تتنافس فى دفع المنسوجات والأسلحة والآلات وأدوات الصناعة والماكينات والخمور والبنادق إلى أسواق جديدة ، والديون العامة التى تتكون فى مستعمراتنا وفى البلاد الأجنبية التى تدخل تحت حمايتنا أو نفوذنا تم إقراضها فى الغالب فى صورة قضبان حديدية وآلات وأسلحة ومواد المدنية الأخرى التى صنعتها وصدرتها مؤسسات بريطانية ، فبناء الخطوط الحديدية ، وشق القنوات ،

والأعمال العامة الأخرى ، وكذلك إنشاء المصانع ، واستغلال المناجم ، وتحسين الزراعة فى بلاد جديدة ، تؤدى إلى تكوين مصلحة واضحة لدى بعض الصناعات الهامة تغذى أصحابها بإيمان إمبريالى راسخ .

ونسبة مثل هذه التجارة إلى مجموع صناعة بريطانيا العظمى ليست كبيرة ، ولكن بعضها يتمتع بنفوذ بالغ و يستطيع أن يترك أثراً واضحاً فى السياسة ، عن طريق غرف التجارة ونواب البرلمان وبعض الهيئات التى تتسم بطابع تجارى. وسياسى مثل « اتحاد جنوب أفريقيا الامبراطورى » أو « جمعية الصين » .

ولصناعة السفن مصلحة واضحة جداً تجعلها فى صف الإمبريالية . و يتضح هذا بجلاء فى مطالبة مصانع السفن بتنفيذ سياسة تقديم الإعانات لها من قبل الدولة لكى تسهم صناعة السفن البريطانية فى سلامة الإمبراطورية والدفاع عنها .

والقوات المسلحة — بطبيعة الحال — إمبريالية بحكم اعتقادها ، وبحكم مصلحتها المهنية ، وكل زيادة فى الجيش والأسطول والطيران تزيد من قوتها السياسية ، وقد أدى إلغاء نظام شراء الرتب — بفتح باب المهنة العسكرية أمام المرتبة العليا من الطبقات المتوسطة — إلى زيادة ذلك العامل المهنى المباشر فى تغذية المشاعر الإمبريالية زيادة كبيرة . و يرجع القسط الأكبر من تأثير هذا العامل المهنى بطبيعة الحال إلى الرغبة المتحفزة للمجد والمغامرة لدى الضباط العسكريين الذين يوجدون على الحدود المضطربة أو غير المحدودة للامبراطورية . وقد كان هذا مصدراً مثمراً جداً من مصادر التوسع فى الهند ، و يصحب النفوذ المهنى المباشر للقوات المسلحة تأييد أقل تنظيما، ولكنه قوى، من جانب الارستقراطية والطبقات المثرية التى تسعى للحصول على مراكز فى القوات المسلحة لأبنائها .

ويمكننا أن نضيف إلى القوات العسكرية الوظائف المدنية فى حكومة الهند ، والوظائف العديدة الأخرى — الرسمية وشبه الرسمية — فى مستعمراتنا ومحمياتنا ، فكل توسع فى الإمبراطورية تعتبره هذه الطبقات نفسها مورداً لفرص جديدة لأبنائها كزارعين ومهندسين ورجال إرساليات ، وقد لخص «سير شارلس كروسوايت» — وهو موظف كبير فى حكومة الهند — وجهة النظر هذه تلخيصاً جيداً فى معرض مناقشته للعلاقات البريطانية مع «سيام» إذ قال : « وكانت المسألة الحقيقية ، هى : من الذى يحصل على التجارة معهم ؟ وكيف نستفيد منهم إلى أقصى حد بحيث نجد أسواقا جديدة لبضائعنا ، ونجد أيضاً عملا لنافلة بضاعتنا فى العهد الحاضر ؟ .

ومن هذه الزاوية ما زالت مستعمراتنا ، كما وصفها «جيمس ميل» ساخراً : « خطة واسعة النطاق لتهيئة متنفس خارجى للطبقات العليا » .

ففى جميع المهن ، عسكرية ومدنية ، فى الجيش وفى الدبلوماسية ، فى الكنيسة وفى المحاماة ، فى التعليم وفى الهندسة تهيىء الإمبراطورية منفذا للفائض يخفف من حدة ازدحام السوق المحلى ويكفل فرصا أوسع للمغامرين والمندفعين ، كما تهيىء مستودعا ملائماً للفاشلين خلقاً وعملا ، والقدر الفعلى الذى تهيئه ممتلكاتنا الحديثة بهذه الطريقة من الخدمة المجزية ليس له قيمة تذكر ، ولكنه يثير ذلك القدر من الاهتمام غير المتناسب الذى يلازم دائماً « حد العمالة » . فتوسيع هذا الحد دافع قوى من دوافع الإمبريالية .

وتعمل هذه المؤثرات — التى تعد اقتصادية أساسا وإن لم تكن غير مختلطة بدوافع عاطفية أخرى — بصفة خاصة فى الدوائر العسكرية والكهنوتية والأكاديمية والوظائف المدنية ، وتولد تحيزاً للإمبريالية قائما على المصلحة فى جميع الدوائر المتعلمة .

II

بيد أن أهم عامل اقتصادى فى الإمبريالية هو النفوذ المتصل بالاستثمارات . إن نمو الطابع العالمى لرأس المال كان أهم تغيير اقتصادى حدث فى الأجيال الأخيرة ، فقد جنحت كل أمة صناعية متقدمة إلى زيادة ذلك الجزء من رأس المال الذى تضعه خارج حدود المنطقة السياسية الخاصة بها ، فى بلاد أجنبية أو مستعمرات ، وأن تحصل على دخل متزايد من هذا المصدر .

وليس من الممكن تقدير مجموع الدخل الذى تحصل عليه الأمة البريطانية من الاستثمارات الأجنبية بالضبط ، أو حتى على وجه التقريب ؛ بيد أن لدينا — فى تقديرات ضريبة الدخل — مقياساً غير مباشر لقطاعات كبيرة معينة من الاستثمارات يمكن عن طريقها تكوين تقدير ما لمجموع حجم الدخل من موارد أجنبية ومن المستعمرات ومعدل نموها .

ويعطينا هذا العائد تقديراً لمقدار استثمارات الرعايا البريطانيين فى الأوراق المالية الأجنبية ، والخاصة بالمستعمرات ذات الطابع العام وشبه العام ، بما فيها السندات العامة الأجنبية والخاصة بالمستعمرات والسكك الحديدية . . الخ . وقد حسب الدخل من هذه المصادر على الوجه التالى[1] : —

سنة	ج ك
١٨٨٤	٣٣,٨٢٩,١٢٤
١٨٨٨	٤٦,٩٧٨,٣٧١
١٨٩٢	٥٤,٧٢٨,٧٧٠
١٨٩٦	٥٤,٩٠١,٠٧٩
١٩٠٠	٦٠,٢٦٦,٨٨٦
١٩٠٣	٦٣,٨٢٨,٧١٥

(١) توجد أرقام السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ فى آخر الكتاب

ويبدو من هذا الجدول أن مرحلة الإمبريالية النشطة اتفقت مع نمو ملحوظ فى الدخل من الاستثمارات الأجنبية .

وهذه الأرقام لا تعطى إلا الدخل الأجنبى الذى يمكن تمييزه بأنه كذلك . أن التقديرات الأكثر دقة التى وصل إليها سير ر . جريفين وآخرون تبرر القول بأن الدخل الفعلى المستمد من الاستثمارات الأجنبية واستثمارات المستعمرات لا يقل عن ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ج ك ، وأن مجموع قيمة هذه الاستثمارات يبلغ حوالى ٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ج ك[١] .

إن عائد ضريبة الدخل والإحصائيات الأخرى التى تتعلق بنمو هذه الاستثمارات تشير إلى أن المجموع الكلى للاستثمارات البريطانية فى الخارج عند نهاية القرن التاسع عشر لا يمكن تقديره بأقل من ذلك . وعندما ندخل فى اعتبارنا أن «سير جريفين» وصف تقديرهذا المجموع بمبلغ ١،٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ج ك فى سنة ١٨٩٢ بأنه تقدير « معتدل» ، فإن الرقم المذكور قد يكون أقل من الحقيقة .

والآن ، إننا لا نستطيع — دون أن نعتمد مطلقاً أكثر مما ينبغى على هذه التقديرات — إلا أن ندرك أننا إذ نتناول الاستثمارات الخارجية إنما نواجه أهم عامل فى اقتصاديات الإمبريالية . فأيا كانت الأرقام التى نأخذ بها فإنهـا تظهر بجلاء حقيقتين : الأولى : أن الدخل المستمد بوصفه فائدة على الاستثمارات الخارجية يزيد بصورة ضخمة عن ذلك الذى يستمد بوصفه ربحا على تجارة الصادر والوارد العادية . والثانية : أنه بينما كانت تجارتنا الخارجية ومع المستعمرات — كما نستطيع أن نتصور دخلنا منها — تزداد ببطء ، فإن ذلك الجزء من قيمة وارداتنا الذى يمثل دخلا من استثمارات خارجية كان يزداد بسرعة كبيرة .

---

(١) أنظر الملحق فى آخر الكتاب

لقد أشرت فى فصل سابق إلى مدى ضآلة تلك النسبة من دخلنا القومى التى يبدو أنها مستمدة كأرباح من تجـارتنا الخارجية . وقد بدا الأخذ بالإمبريالية الحديثة ، مع ما تتـكلفه من نفقات ومخاطر هائلة ، فى سبيل ذلك العائد الضئيل — فى صورة زيادة فى التجارة الخارجية — أمراً غير مفهوم ، وبوجه خاص عندما نأخذ فى اعتبارنا حجم الأسواق الجديدة المكتسبة ونوعها . بيد أن الإحصائيات عن الاستثمارات الخارجية تلقى ضوءاً على القوى الاقتصادية التى تسيطر على سياستنا ، فبينما لا تصيب الطبقات المشتغلة بالصناعة والتجارة إلا ذلك الربح الضئيل من أسواقنا الجديدة — لأنها تدفع فى نفس الوقت لو علمت أكثر من ذلك كثيراً فى صورة ضرائب — نجد أن الأمر مختلف تمـاماً مع المستثمر .

إننا لا نغالى إذا قلنا : إن السياسة الخارجية الحديثة لبريطانيا العظمى هى : أولا صراع من أجل أسواق استثمار مجزية ، فسنة بعد سنة كانت بريطانيا العظمى تتحول إلى أمة تعتمد إلى حد أبعد على جزية من الخارج ، وكان يتولد لدى الطبقات التى تتمع بهذه الجزية حافز متزايد باستمرار نحو استخدام السياسة العامة والخزانة العامة والقوة العامة فى توسيع ميدان استثماراتها الخاصة والمحافظة على الموجود منها وتحسينه ، ولعل هذا هو أهم حقيقة فى السياسة الحديثة والغموض الذى أحاط بهو أعظم خطر على دولتنا .

وما كان ينطبق على بريطـانيا العظمى ، كان ينطبق بالمثل على فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ، وعلى جميع البلاد التى وضعت فيها الرأسمالية الحديثة فائضاً كبيرا من المدخرات فى أيدى قلة من الأثرياء أصحاب السلطة ، أو الطبقة الوسطى المقتصدة .

وقد وضع تمييز دقيق وواضح تماماً بين البلاد الدائنة والبلاد المدينة ، وقد

ظلت بريطانيا العظمى فترة من الوقت أكبر دولة دائنة بما لا يقاس والسياسة التى استعملت بها الطبقات المستثمرة جهاز الدولة فى أغراض اقتصادية خاصة تظهر بكل وضوح فى تاريخ حروبها والأقاليم التى ضمتها . بيد أن فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة كانت تتقدم بسرعة على نفس الدرب وقد وصف الاقتصادى الإيطالى لوريا طبيعة هذه العمليات الإمبريالية هكذا :

«ماالذى يحدث عندما تعجز بلد ، بسبب ضآلة دخلها ، عن تقديم الضمانات الكافية لسداد قرض تعاقدت عليه بانتظام ؟ يحدث أحياناً غزو سافر للدولة المدينة من جراء ذلك ، وهكذا كانت محاولة فرنسا غزو المكسيك خلال الإمبراطورية الثانية تحقيقا لهدف واحد هو ضمان مصلحة المواطنين الفرنسيين الذين يملكون أوراقا مالية مكسيكية ، ولكن الأغلب أن عدم كفاية الضمانات لقرض دولى يؤدى إلى تعيين لجنة مالية من جانب البلاد الدائنة لكى تحمى حقوقها ، وتحافظ على رأسمالها المستثمر ، بيد أن تعيين مثل هذه اللجنة يعنى فى نهاية الأمر غزوا حقيقياً ، ولدينا أمثلة على ذلك فى مصر ، التى صارت — من أية زاوية عملية نظرت إليها — إقليما بريطانيا ، وفى تونس ، التى صارت بنفس الطريقة تابعة لفرنسا ، التي جاء منها الجزء الأكبر من القروض . وانتهت الثورة المصرية ضد السيطرة الأجنبية المترتبة على القرض إلى لا شىء ، إذ واجهت معارضة لا هوادة فيها من جانب التكتلات الرأسمالية ، وكان الانتصار الذى اشترى بالمال فى معركة «التل الكبير» أعظم نصر حققته الثروة فى تاريخها على أرض المعركة[1] » .

ولكن على رغم من أن تعبيرى «دائن» و «مدين» ، عندما ينسبان إلى بلاد معينة ، يفيدان فى تفسير بعض الحقائق الاقتصادية المعينة ، فإنهما يحولان

---

(١) الأسس الاقتصادية للسياسة تأليف « لوريا » ص ٢٧٤

الأنظار عن أهم سمات هذه الإمبريالية مغزى ؛ لأنه و إن كانت معظم القروض ، — إن لم تكن كلها — كما يبدو من التحليل السابق ، ديونا « عامة » فهى استثمارات خاصة كلها تقريباً ؛ و إن كان يحدث أحياناً — كما حدث فى حالة مصر — أن ينجح أصحاب الاستثمارات فى إدخال حكوماتهم فى شركة غير مجزية بالمرة ، بأن تضمن الفوائد ولا تشترك بنصيب فيها .

إن الإمبريالية الاعتدائية ، التى تكلف دافع الضرائب ذلك الثمن الغالى ولا تمثل بالنسبة للصانع أو التاجر سوى قيمة ضئيلة ، والتى تنطوى على مثل هذه الأخطار الجسيمة التى لا يمكن تقديرها بالنسبة للمواطن ، هذه الإمبريالية هى مصدر ربح للمستثمر الذى لا يستطيع العثور على طريقة لما يسعى وراءه من استخدام مجز لرأسماله داخليا ، و يصر على أن تساعده حكومته فى توفير الاستثمار المجزى المضمون فى الخارج .

ونحن ، إذ نتأمل ذلك الإنفاق الهائل على التسليح ، وتلك الحروب المدمرة ، والدبلوماسية الوقحة الوضيعة التى تعمل بواسطتها الحكومات الحديثة على توسيع سلطانها الإقليمى ، نثير هذا السؤال الصريح العملى : لفائدة من ؟ والجواب الواضح الوحيد هو : لفائدة المستثمر .

إن الدخل السنوى لبريطانيا العظمى من العمولة التى تحصل عليها من كل تجارتها الخارجية ومع المستعمرات — الصادرة والواردة ، قدره «سير جريفين» بمبلغ ١٨،٠٠٠،٠٠٠ جـ ك[1] . فى سنة ١٨٩٩ وهو ما يمثل ٢½ فى المائة عائد على رأس مال مستغل قدره ٨٠٠،٠٠٠،٠٠٠ جـ ك . وهذا هو كل ما يحق لنا اعتباره ربحا من تجارتنا الخارجية ، ورغم أن هذا المبلغ ليس صغيرا ، فإنه لا يمكن أن يكون قوة اقتصادية دافعة تكفى لتفسير السيطرة التى تمارسها الاعتبارات

(١) Journal ofthe Statistical المجلد ٤٢ ص ٩ .

المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية على سياستنا الامبراطورية . ولن نستطيع أن نفهم من أين تأتى النزعة الاقتصادية نحو الإمبريالية إلا إذا أضفنا إليه ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك أو ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك التى تمثل الربح الصافى من الاستثمارات .

إن المستثمرين الذين وضعوا نقودهم فى أراض أجنبية ، بشروط تأخذ فى اعتبارها المخاطر المتصلة بالظروف السياسية فى تلك البلاد ، يرغبون فى استخدام موارد حكومتهم فى تقليل هذه المخاطر وبذلك يزيدون قيمة رأس المال وفائدة استثماراتهم الخاصة ، كما أرادت الطبقات المضاربة والمستثمرة بصفة عامة أيضاً أن تتولى بريطانيا العظمى على مناطق أجنبية أخرى ؛ حتى تهيء مناطق جديدة للاستثمار والمضاربة المجزيين .

* * *

وإذا كان من شأن مصلحة المستثمر الخاصة أن تصطدم بالمصلحة العامة ، وتدفع نحو سياسة مدمرة ، فإن مصلحة رجل المال ، الذى يتعامل فى الاستثمارات عامة — والخاصة منها أخطر من تلك — فالأغلبية العظمى من المستثمرين هم إلى حد كبير مخلب القط لكبار بيوت المال ، فى الشئون المالية والسياسية ، تلك المؤسسات التى لا تستعمل الأسهم والسندات باعتبارها استثمارات تدر عليها فائدة بقدر استعمالها لها بوصفها مادة للمضاربة فى سوق المال .

فأقطاب البورصة يستمدون مكاسبهم من التعامل فى مجموعات ضخمة من الأسهم والسندات ، وفى إنشاء الشركات ، وفى استغلال تقلب القيم . فهذه المؤسسات الكبرى — البنوك وسماسرة البورصة والمشتغلين بعمليات القطع ،

وتمويل القروض ، وإنشاء الشركات — يتكون منها العصب الرئيسى فى الرأسمالية الدولية . وهى — وقد توحدت بأوثق روابط التنظيم واتصل بعضها ببعض أوثق اتصال وأسرعه واحتلت قلب عاصمة الأعمال فى كل دولة ، و يسيطر عليها فى الغالب — فى أوروبا على الأقل — جنس واحد ينفرد بطابع خاص ، وتؤيده قرون من التجربة فى الشئون المالية ، لذلك كله فإنها قد صارت فى مركز فريد لاستغلال سياسة الأمم . فلا يمكن توجيه رأس المال على نطاق واسع وسريع إلا برضى هذه المؤسسات وعن طريقها . هل هناك من يعتقد حقيقة أنه يمكن قيام أية دولة أوروبية بحرب كبيرة ، أو تمويل قرض كبير لدولة ما ، إذا عارض فى ذلك بيت « روتشيلد الكبير » والمؤسسات المتصلة به . ؟

إن كل عمل سياسى كبير ينطوى على فيض جديد من رأس المال ، أو أى تذبذب كبير فى قيمة الاستثمارات القائمة لابد أن يحظى أولا بموافقة تلك المجموعة الصغيرة من ملوك المال ، ومساعدتهم العملية .

فهؤلاء الأشخاص ، وهم يحتفظون بما حققوه من ثروات ، وبما لديهم من رأسمال يتعاملون فيه بالضرورة على صورة أسهم وسندات أساسا ، لهم مصلحتان: أولا : بوصفهم مستثمرين ، وثانياً : وبوجه خاص ، باعتبارهم من رجال المال . ولا يختلف نفوذهم باعتبارهم مستثمرين فى جوهره عن نفوذ المستثمرين الأصغر منهم — فيما عدا أن لهم عادة السيطرة عمليا على المشروعات التى يستثمرون فيها ، أما بوصفهم مضاربين فنهم يتكون أخطر عامل فى اقتصاديات الإمبريالية .

تخلق الديون العامة ، وإنشاء الشركات الجديدة ، وإحداث تقلبات كبيرة فى القيم هى الشروط الثلاثة لعملهم المجزى ، وكل شرط منها يحملهم إلى حلبة السياسة ، ويجعلهم فى صف الإمبريالية .

إن الإجراءات المالية العامة التى تتعلق بحرب «الفلبين» وضعت بضعة ملايين من

الدولارات فى جيوب مستر « بييربون مورجان » وأصدقائه ؛ والحرب اليابانية الصينية ، التى جعلت إمبراطورية السماء تستدين دينا عاما لأول مرة ، وماستدفعه من تعويض لغزاتها الأوروبيين فيما يتصل بالصراع ، الأخير ، يحمل المكاسب للدوائر المالية فى أوربا ، وكل امتياز جديد للسكك الحديدية أو التعدين ينتزع من سلطان أجنبى — بصورة أو بأخرى — يعنى مشروعات مجزية فى توفير رأس المال وإنشاء الشركات ، وكل سياسة تثير المخاوف من الاعتداء لدى دول آسيا وتثير روح التنافس لدى الأمم التجارية فى أوربا ، تؤدى إلى إنفاق ضخم على الأسلحة ، وديون عامة تتراكم باستمرار ، بينما تزيد المخاوف والمخاطر الناجمة عن هذه السياسة فى تقلب قيمة الأوراق المالية مما يهيىء فرصة الربح لرجل المال الماهر ، وليست هناك حرب أو ثورة أو اغتيال فوضوى أو أية هزة عامة لا يربح من ورائها هؤلاء الرجال ؛ إنهم كالعقبان ينقضون على كل إنفاق جديد تفرضه الظروف ، وكل اضطراب مفاجىء فى الائتمان العام ، ليمتصوا منها ربحهم . لقد كانت « غارة جيمسون » مثلا عملية مربحة تماما للماليين « الخبيرين ببواطن الأمور » كما يتبين بصورة مؤكدة من المقارنة بين ما كان « فى حوزتهم » قبل الحادث وما صار فى حوزتهم بعده ، والمعاناة الشديدة التى قاستها انجترا وجنوب أفريقيا فى الحرب التى جاءت عقب الغارة كانت مصدر ربح ضخم لكبار الماليين الذين دبروا أمورهم على خير وجه ضد الخسائر غير المتوقعة ، وعوضوا أنفسهم بعقود حرب مجزية و « بتجميد » المصالح الصغرى فى « الترنسفال » فهؤلاء الأشخاص ـ وحدهم ـ هم الرابحون الوحيدون من الحرب ، وتكونت معظم أرباحهم من الخسائر العامة للبلاد التى اتخذوها وطنا لهم ، أو الخسائر الخاصة لمواطنيهم .

وصحيح أن سياسة هؤلاء الأشخاص لا تعمل للحرب بالضرورة ؛ فعندما تكون الحرب مصدر تلف كبير ومستديم أكثر مما ينبغى للصناعة فى تكوينها الأساسى — وهى الأساس النهائى والجوهرى الذى تقدم عليه المضاربة — يعملون

بنفوذهم على السلام ، كما حدث فى الشجار الخطر بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بخصوص «فنزويلا» ولكن كل زيادة فى النفقات العامة ، وكل تذبذب فى الائتمان العام لا يصل بالأمر إلى هذا الانهيار ، وكل مشروع خطر يمكن استخدام الموارد العامة فيه وسيلة للمضاربة الخاصة ، ففيه مكاسب للمقرض والمضارب الكبير .

فثروة هذه البيوت ، ونطاق عملياتها ، وتنظيمها العالمى ، تجعلها أهم العوامل تأثيراً فى السياسة الإمبريالية . إذ أن لها أكبر مصلحة محددة فى مشروع الإمبريالية ، ولديها الوسائل الكفيلة تماما بفرض إرادتها على سياسات الأمة .

وبالنظر إلى الدور الذى تلعبه العوامل غير الاقتصادية ، من وطنية وحب للمغامرة والمحاولات العسكرية والمطامع السياسية والميول الإنسانية ، فقد يبدو أننا — إذ نعزو إلى رجال المال كل هذه القوة — ننظر إلى التاريخ من وجهة نظر اقتصادية جد ضيقة ، وصحيح أن القوة الدافعة فى الإمبريالية ليست مالية فى أساسها . إن « المالية » هى المتحكم فى الآلة الامبريالية ، توجه طاقتها وتحدد عملها : فليس منها الوقود ، كما أنها لا تولد القوة مباشرة ، فالمالية تستغل قوى الحماسة الوطنية التى يولدها الساسة والجنود وذوو الميول الإنسانية والتجار ؛ إذ أن التحمس للتوسع الذى ينبع من هذه المصادر أعمى وغير منتظم رغم قوته وأصالته ؛ بينما تحظى المصلحة المالية بصفة التركيز و بعد النظر فى الحساب وغير ذلك مما يتطلبه الأمر لتشرع الإمبريالية فى عملها .

إن السياسى الطموح أو الجندى المغامر أو المبشر المتحمس أو التاجر المتطلع — وقد يقترح خطوة من خطوات التوسع الإمبريالى ، بل وقد يشرع فيها ، قد يساعد فى إقناع رأى عام متحمس بالحاجة الملحة لتوسع جديد ما ، ولكن القرار النهائى فى يد القوة المالية ، ويدعم ما تمارسه بيوت المال

الكبرى من نفوذ فى « السياسة العليا » سيطرتها التى تمارسها على الرأى العام جميعه عن طريق الصحافة ـ حتى صارت ، فى كل بلد « متمدين » ، الأداة الطيعة لهذه البيوت بصورة متزايدة .

فبينما تفرض الجرائد المالية المتخصصة « الحقائق » و « الآراء » على الطبقات المشتغلة بالتجارة والصناعة ، تقع الصحف فى مجموعها تحت السيطرة الواعية ، أو غير الواعية ، لرجال المال . وقد كانت صحافة جنوب أفريقيا ، التى أشعل عملاؤها ومراسلوها روح الحماسة الحربية فى هذه البلاد ، حالة من حالات الملكية السافرة من جانب رجال المال فى جنوب أفريقيا ؛ وسياسة امتلاك الصحف للتلاعب بالرأى العام سياسة شائعة فى المدن الأوربية الكبرى ، ففى برلين وفينا وباريس تملك بيوت المال كثيراً من الصحف ذات النفوذ وقد استعملتها ، لا فى الحصول على ربح مباشر منها أساسا ، ولكن لتغرس فى الفكر العام معتقدات ومشاعر من شأنها أن تؤثر فى السياسة العامة وبذلك تؤثر فى سوق المال .

ولم تسر هذه السياسة شوطا بعيداً فى بريطانيا العظمى ، بيد أن التحالف فيها بين الصحافة والمال يزداد توثقاً كل عام ، إما بشراء رجال المال لأنصبة فى الصحف تمنحها سيطرة عليها أو بإغراء أصحاب الصحف بالتحول إلى الشئون المالية . و بصرف النظر عن الصحف المالية وملكية رجال المال للصحافة العامة ، مارس حى المال فى لندن نفوذا خفيا مستمرا على الجرائد الكبرى فيها ، وعن طريقها على صحافة الأقاليم ، بينما تولد عن الاعتماد الكامل للصحافة على الإعلانات فى مكاسبها إحجام غريب عن معارضة الطبقات المالية المنظمة التى تسيطر على ذلك القدر الكبير من أعمال الإعلان . وإذا أضيف إلى ذلك ما تتسم به الصحافة الرخيصة دائما من ميل طبيعى إلى سياسة الإثارة ، يصبح من الجلى أن الصحافة كانت متحيزة بشدة للإمبريالية وخضعت بسهولة تامة لإيحاء الإمبرياليين السياسيين أو الماليين الذين أرادوا إثارة الحماسة الوطنية لأى توسع جديد .

هذه هى مجموعة القوى الاقتصادية المتميزة التى تعمل للإمبريالية ؛ مجموعة كبيرة متفككة من المهن والتجارات تسعى وراء عمليات مجزية وأعمال منزية من التوسع فى الخدمات العسكرية والمدنية ، ومن الإنفاق على العمليات الحربية ، ومن فتح أقاليم جديدة والمتاجرة معها ، وتوفير رأس المال الجديد الذى تتطلبه هذه المشروعات ، وجميعها تخضع للتوجيه المركزى لقوة رجال المال العامين وتستمد منهم قوتها الموجهة .

ولا تظهر قوة هذه العوامل سافرة . فهى فى جوهرها طفيليات على الحماسة الوطنية وتكيف نفسها بحيث تستفيد من حياتها . فيتشدق ممثلوها بعبارات نبيلة تعبر عن رغبتهم فى توسيع نطاق المدنية وتوطيد دعائم الحكم الصالح ونشر المسيحية والقضاء على الرق ورفع الأجناس الدنيا .

وقد تكون لدى بعض رجال المال — ممن يستعملون هذه اللغة — رغبة حقيقية ، وإن تكن مبهمة فى العادة ، فى تحقيق هذه الأهداف ؛ بيد أن اهتمامهم الأساسى هو الأعمال المالية ، وهم غير غافلين عن فائدة القوى غير الأنانية فى تحقيق أهدافهم . وقد عبر عن اتجاههم العقلى مستر رودس فى وصفه الشهير « لعلم جلالة الملكة » بأنه « أكبر مساعد للتجارة فى العالم »[1] .

---

(١) مما يلاحظ أن هذه الكلمات ، مثل كلمات أخرى كثيرة غيرها تنى عن الهام ، قد عولجت بطريقة غير سليمة فى كتاب : « سيسل رودس : حياته السياسية وأقواله » لفندكس ص ٨٢٣ .

ملحق

قدّر سير ر . جريفين الدخل المستمد من مصادر أجنبية باعتباره ربحاً أو فائدة أو معاشات فى سنة ١٨٨٢ بمبلغ ٧٠،٠٠٠،٠٠٠ جـ ك ، وفى بحث قرأه أمام جمعية الإحصاء فى مارس سنة ١٨٩٩ قدر الدخل الناتج من هذه المصادر نفسها عن تلك السنة بمبلغ ٩٠،٠٠٠،٠٠٠ جـ ك . ومن المحتمل أن يكون هذا الرقم الأخير أقل من الحقيقة ، لأنه إذا كانت نسبة بنود الدخل الأجنبى التى لم تشملها مردودات ضريبة الدخل ، باعتبارها كذلك ، إلى البنود التى شملها هى نفس نسبة ١٨٨٢ ، فإن مجموع الدخل من الاستثمارات الخارجية واستثمارات المستعمرات يجب أن يكون ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ جـ ك لا ٩٠،٠٠٠،٠٠٠ جـ ك . وقد قدّر سير ر. جريفين الاستثمارات العامة الجديدة فى الخارج خلال السنوات الستة عشر من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٨ تقديراً جزافياً بأكثر من ٨٠٠،٠٠٠،٠٠٠ جـ ك قائلا : « ورغم أن قسما من هذا المبلغ قد يكون اسمياً فحسب ، فإن الاستثمار الحقيقى لا بد أنه كان هائلا » .

وقد أعطى مستر مولهال التقدير التالى لحجم استثماراتنا الخارجية ومع المستعمرات ونموها بعد سنة ١٨٦٢ :

سنة	مقدار	الزيادة السنوية
	جـ ك	فى المائة
١٨٦٢	١٤٤،٠٠٠،٠٠٠	—
١٨٧٢	٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٤٥،٦
١٨٨٢	٨٧٥،٠٠٠،٠٠٠	٢٧،٥
١٨٩٣	١،٦٩٨،٠٠٠،٠٠٠	٧٤،٨

وهذا الرقم الأخير ذو أهمية خاصة ، لأنه يمثل أكمل بحث قام به أكفأ الاقتصاديين لقاموس الاقتصاد السياسى . والاستثمارات التى يشملها هذا الرقم يمكن تقسيمها إلى الفئات الرئيسية الآتية :

قروض	ملايين ج ك	سكك حديدية	ملايين ج ك	متنوعات	ملايين ج ك
خارجية	٥٢٥	الولايات المتحدة	١٢٠	بنوك	٥٠
مع المستعمرات	٢٢٥	فى المستعمرات	١٤٠	أراضى	١٠٠
داخلية	٢٠	فى جهات مختلفة	١٢٨	مناجم .. الخ	٣٩٠
	٧٧٠		٣٨٨		٥٤٠

وبعبارة أخرى يمثل رأس المال البريطانى المستثمر فى الخارج فى سنة ١٨٩٣ حوالى ١٥ فى المائة من مجموع ثروة المملكة المتحدة ؛ وكان نصف رأس المال هذا فى صورة قروض لحكومات أجنبية وحكومات المستعمرات ؛ وكان جزء كبير من الباقى مستثمراً فى السكك الحديدية والبنوك والتلغراف وبعض الخدمات العامة الأخرى تملكها أو تسيطر عليها أو توجهها عملا حكومات ، بينما وضع الجزء الأكبر من الباقى فى أراض ومناجم أو فى صناعات تعتمد على منتجات الأرض مباشرة[1] .

---

(١) يوجد المجموع (الاسمى) للاستثمارات البريطانية عبر البحار عن السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ فى الملحق ص ٣٧٥ .

الفصل الخامس

الامبريالية التى تقوم على الحماية

إن رجل الأعمال عندما يقدر قيمة التوسع فى أعماله يضع زيادة النفقات أمام زيادة الدخل. فهل من غير المعقول أن تفعل أمة نفس الشىء ؟

ومن هذه الزاوية يمكن أن نعد الزيادة فى نفقاتنا الحربية والبحرية خلال السنوات الأخيرة أساسا أقساط تأمين لحماية أسواق المستعمرات الموجودة فعلا والتمهيد للحصول على أسواق جديدة .

ودعنا، لكى نختبر الموقف المالى للامبريالية الحديثة ، نقارن بين نمو نفقات التسليح منذ ١٨٨٤ والزيادة فى قيمة تجارة المستعمرات .

ورغم أنه لا توجد وسيلة لتحديد النفقات التى يمكن اعتبارها تأمينا للأسواق القديمة وتلك التى تُنفق فى اقتناء أسواق جديدة ، فإنه ليس مما يتنافى مع المعقول أن نعزو الزيادة كلها إلى الإمبريالية الحديثة وأن نضع مقابلها قيمة تجارة الممتلكات الجديدة . إذ على الرغم من أنه يمكن القول بأن الروح التجارية الاعتدائية لدى الدول الأوربية المتنافسة رفعت معدل التأمين بالنسبة للأسواق القديمة ، فإنه لايمكن القول بأن الأمر كان يتطلب زيادة فى نفقات تسليح بريطانيا العظمى لو أنها كانت اتبعت بتصميم واستمرار سياسة كوبدينة كاملة وموقفا دفاعيا بحتا فيا يتعلق بالإمبراطورية القائمة وامتنعت تماما عن امتلاك أقاليم جديدة. إذ لنا أن نعتبر العداء المتزايد من جانب الأمم الأجنبية تجاهنا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر يرجع بأكمله إلى إمبرياليتنا الاعتدائية فى هذه المدة ، ومن ثم فإن الزيادة فى نفقات التسليح يمكن اعتبارها تكاليف هذه السياسة إذا نظرنا إلى الأمر على أنه مشروع اقتصادى .

سنة	نفقات التسليم والحرب	تجارة المستعمرات . تجارة الوارد والصادر مع الممتلكات
	ج . ك	ج . ك
١٨٨٤	٢٧,٨٦٤,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٥	٣٠,٥٧٧,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٦	٣٩,٥٣٨,٠٠٠	١٦٤,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٧	٣١,٧٦٨,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٨	٣٠,٦٠٩,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٩	٣٠,٥٣٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٠	٣٢,٧٧٢,٠٠٠	١٩١,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩١	٣٣,٤٨٨,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٢	٣٣,٣١٢,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٣	٣٣,٤٢٣,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٤	٣٣,٥٦٦,٠٠٠	١٧٢,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٥	٣٥,٥٩٣,٠٠٠	١٧٢,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٦	٣٨,٣٣٤,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٧	٤١,٤٥٣,٠٠٠	١٨٣,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٨	٤٠,٣٩٥,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٩	٦٤,٢٨٣,٠٠٠	٢٠١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠٠	٦٩,٨١٥,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠١	١٢١,٤٤٥,٠٠٠	٢١٩,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠٢	١٢٣,٧٨٧,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠٣	١٠٠,٨٢٥,٠٠٠	٢٣٢,٠٠٠,٠٠٠

وإذ أخذنا الأمر على هذا الوضع تكون الزيادة فى النفقات مجرد عمل تجارى فاشل تماما . وأى شخص يسير على هذا النهج لا يمكن إلا أن يكون مصيره الإفلاس ، والأمة التى تتبع هذه السياسة إنما تعلق فى عنقها حجر طاحون لابد أن يرهقها حتى تنوء به مع الوقت مهما كان ثراؤها .

إننا أنفقنا ، فى تعارض مباشر مع نظريتنا من أن التجارة تقوم على أساس الكسب المتبادل للأمم المشتركة فيها ، مبالغ ضخمة لغرض «فتح» أسواق جديدة بالقوة ، وكانت الأسواق التى فتحناها صغيرة وغير مأمونة وغير مجزية . والنتيجة الوحيدة المؤكدة الواضحة لهذا الإنفاق هى استمرارنا فى نزاع مع تلك الأمم ذاتها التى كانت خير زبائننا والتى كانت تجارتنا معها تتقدم بصورة مرضية أكثر من غيرها رغم كل شىء .

ولا يقتصر الأمر على أن هذه الأسواق لم تكن تساوى ما كلفتنا إياه ، بل إن افتراض أن تجارتنا كانت تقل بنفس النسبة لو أنها سقطت فى أيدى أمم منافسة تدين بمبدأ الحماية افتراض لا أساس له بالمرة أيضاً . ولو أننا تركنا بعض هذه الممتلكات الإقليمية ، بدلا من تبديد المال عليها ، تقع فى يد فرنسا وألمانيا وروسيا لكى تنفق هذه الأمم مالها ، بدلا من إنفاقنا ما لنا ، فى اقتنائها وتنميتها ، فهل كان من المؤكد أن تجارتنا الخارجية ما كانت لتزيد على الأقل بقدر ما كانت تجارتنا مع المستعمرات تنكمش ؟ إن افتراض وجود كمية محدودة من التجارة ، وأنه إذا أخذت أية أمة جزءا منها فإن أمة أخرى ستفقد هذا القدر ، افتراض يدل على جهل مطبق بمبادىء التجارة الدولية . وهو ينشأ عن نوع غريب من الانفصالية المقلوبة التى تصر على أن تمسك كل أمة بدفتر حساب مع كل أمة أخرى وتتجاهل تماماً التبادل التجارى غير المباشر الذى هو أهم مجال ، بما لا يقاس ، للأمة الصناعية المتقدمة .

إن فرنسا باستيلائها على مدغشقر كادت تقضى تماماً على كل التجارة البريطانية المباشرة مع هذه البلاد ؛ وحرمتنا ألمانيا باستيلائها على شان تونج من كل فرصة للتجارة مع هذا الإقليم الصينى . بيد أنه لا يترتب على ذلك بأى حال أن فرنسا وألمانيا تستطيعان ، أو تريدان ، الاحتفاظ لنفسيهما بكل مكاسب هذه الأسواق الجديدة . فإن أى افتراض لذلك ينبئ عن نبذ كامل لمبادىء « التجارة الحرة » . وحتى إذا قسمت الصين كلها بين الأمم الصناعية الأخرى ووضعت كل منها تعريفة جمركية تؤدى إلى تحريم فعلى للتجارة المباشرة بين بريطانيا العظمى والصين — وهو أقصى ما يمكن افتراضه من موقف عدائى — لا يترتب على ذلك بأى حال أن انجلترا لن تحصل على أرباح ضخمة من اتساع تجارتها الخارجية الذى مرده فى آخر الأمر إلى فتح الصين للتجارة . إن أقل معرفة بتشابك التجارة الخارجية ينبغى أن يجعلنا ندرك أن الزيادة فى تجارتنا مع فرنسا وألمانيا وروسيا ، إما مباشرة أو عن طريق أمم أخرى تتعامل معها ، قد تكفل لنا نصيبنا الكامل من ثروة التجارة الصينية وتكون مجزية بالنسبة لنا مثل أى نصيب مباشر فى التجارة مع الصين نحصل عليه بنفقات كبيرة والتعرض للمخاطر . إن تحديد مجالات للنفوذ الفرنسى أو الألمانى أو الروسى فى الصين أو فى أفريقيا حيثما قد ترغب فى احتكارها لأغراض التجارة لا ينطوى عليه ، كما يبدو أنه الاعتقاد السائد ، خسارة مقابلة فى الأسواق لانجلترا . فالتعاون المتشابك الذى ينمو باستمرار بين الأمم المتمدينة عن طريق التجارة لا يسمح لأية أمة بأن تحتفظ لنفسها بالأرباح الناشئة عن أى سوق فى يدها . بل وليس من العسير تصور حالات تحصل فيها أمة على نصيب من نتاج تجارة تملك أمة أخرى أسواقها الخاصة أكبر مما تحصل عليه هذه الأخيرة.

لقد كانت هذه هى العموميات الأولية لاقتصاديات « التجارة الحرة » ، وأبسط دروس الإدراك السليم المستنير . فلماذا نُسيت ؟

والجواب على ذلك أن الإمبريالية تنبذ التجارة الحرة : وتقوم على أساس اقتصادى من «الحماية» . فأنصار الإمبريالية يصيرون من دعاة « الحماية » صراحة وعلنا بقدر مايكونون منطقيين وفى حدود هذا القدر .

فإذا كان استيلاء فرنسا أو ألمانيا لنفسها خاصة على سوق كنا نستطيع الاستيلاء عليها يؤدى بالضرورة إلى انخفاض فى مجموع تجارتنا الخارجية بقدر قيمة هذه السوق، فالشيء المعقول أننا عندما نستولى على إقليم سنلجأ إلى نفس الوسائل للاحتفاظ بهذه السوق لأنفسنا . إن الإمبريالية تعتنق صراحة ذلك القدر من « الحماية » اللازمة حتى تتسق سياستها ، عندما تنفض عن نفسها تلك « العصابة القديمة » من السياسيين الذين ابتلعوا مذهب « التجارة الحرة » فى شبابهم .

فالإمبريالية تعمل بصورة طبيعية على تقييد أسواق كل المتلكات الإقليمية الجديدة بالوطن الأصل ، مقتنعة بأنه لاسبيل إلى نمو مجموع تجارتنا إلا عن طريق مثل هذه الزيادات المنفصلة ؛ ولا بد لها من تبرير الإنفاق القومى الضخم الذى تنطوى عليه الإمبريالية بنجاح هـذه السياسة . بينما تعتمد « التجارة الحرة » فى زيادة تجارتنا الخارجية على تأثير المصلحة الذاتية لدى الأمم التجارية الأخرى . فمبدؤها هو أنه على الرغم من أن سماحها لنا بالتعامل بحرية مع أسواقها الداخلية وأسواق مستعمراتها بحرية أفضل لنا ولها ، فإن تعريفتها الحامية وإن كانت كافية لتحرمنا من التجارة مباشرة مع مستعمراتها لا تحرمنا تماما من جميع مكاسب نموها الاستعمارى . فتجارة المطاط التى تقوم بها فرنسا فى شرق أفريقيا تساعد ، عن طريق عملية المنافسة العادية فى الأسواق الأوروبية ، على زيادة المعروض من المطاط وخفض سعره للمستهلكين الإنجليز ؛ كما أن المعونات التى تقدمها الدول

الأوروبية لمنتجى السكر تجعل فى وسع أولادنا وبناتنا أن يتمتعوا بحلوى رخيصة الثمن .

فليس هناك إذن غموض نظرى فيما يتعلق بهذه المكاسب غير المباشرة . فأى رجل من رجال الأعمال يستطيع أن يتتبع بعض المكاسب الملموسة فى السلع والأسعار إلى مصدرها من جهود الدول « الحامية » فى تنمية مستعمراتها . إن سياسة « الباب المفتوح » مفيدة لتجارتنا ولكنها ليست ضرورية . وإذا كان لابد لنا من إنفاق مبالغ كبيرة والتعرض لمخاطر جسيمة لإبقاء «الأبواب مفتوحة» ضد رغبات خير زبائننا ، فإنه أجدى علينا ربما أن ندعهم يغلقون هذه الأبواب ونحصل على ربحنا بالطريق غير المباشر ، ولكنه المضمون تماما ، بعملية التجارة الدائرية . وبريطانيا العظمى فى الوقت الحاضر فى مركز أقوى من أية أمة أخرى يسمح لها باتباع سياسة التعفف هذه ، لأنها تملك بحملها للتجارة عبر البحار ضمانا فعالا بأنها ستحصل على نصيب مناسب من صافى أرباح الأسواق الجديدة التى تفتحها الأمم الأجنبية . وبرغم أنه لاتوجد إحصاءات كاملة ، من المعروف أن قسماً كبيرا من التجارة المتبادلة بين البلاد الأجنبية وبين ممتلكاتها ، وليس بين انجلترا وهذه البلاد فقط ، تحمله سفن بريطانية . ومادام الأمر كذلك فإنه لابد أن تشترك انجلترا ، إلى جانب ماتحصل عليه من نصيب بواسطة التجارة الدائرية ، بنصيب مباشر وبوسيلة هامة جدا فى الفوائد التجارية الناشئة من الأسواق الأجنبية التى تملكها الدول الأوربية المنافسة لنا فى التجارة .

وينبغى أن تجعلنا هذه الاعتبارات نقبل أن تقوم الأمم الأخرى بنصيبها من التوسع والنمو ، قانعين تماما بما لابد أن تدره علينا كل زيادة فى الثروة العالمية من ربح عن طريق عمليات التبادل العادية . لقد قمنا بنصيبنا ، وبأكثر من نصيبنا ، فى ذلك العمل الشاق الخطر الكثير الكلفة من فتح بلاد جديدة للتجارة العامة للأمم الغربية الصناعية ؛ وكانت مغامراتنا

الأخيرة أكثر كلفة وأقل ربحا لنـا من السابقة عليهـا ، ويبدو أن أية مجهودات توسعية جديدة سينطبق عليها قانون الغلة المتناقصة فلا تعود علينا إلا بزيادة أقل وأكثر خطورة فى التجارة مقابل إنفاق أكبر فى رأس المال المادى والثقافى . ألم نبلغ بعد ، أو حتى تجاوزنا ، أقصى ما يمكن أن نحصل عليه من ربح مقابل إنفاق طاقتنا ومواردنا القومية ؟ ألا تدفعنا المصلحة الذاتية المستنيرة إلى ترك عملية تنمية البلاد الاستوائية وشبه الاستوائية الجديدة لأمم أخرى نشطة وطموحة مثل فرنسا وروسيا وألمـانيا واليابان ؟ وإذا كان من الضرورى أن تقوم المدنية الصناعية الغربية بتدبير أمور الدنيا كلها سياسياً وتجارياً ، فلندع هذه الأمم تقوم بنصيبها . ولمـاذا نقوم نحن بالعمل كله ولا نحصل من ورائه إلا على القليل ؟ فمع افتراض أن البلاد المتخلفة لا بد من تنميتها بواسطة بلاد أجنبية للخير العام ، فإن اتباع سياسة معقولة من اقتصاديات القوة يقضى بإسناد ما بقى من عمل فى هذا المجال إلى « إمبريالية » الأمم الأخرى . وحتى إذا اتجهت هذه الأمم الأخرى إلى العزوف عن تحمل نصيبها ، فإنه أجدى علينا أن نقنعها بتحمله من أن نزيد أعباءنا على كواهلنا التى ناءت فعلا بما تحمل . ولما لم تكن هذه الأمم الأخرى راغبة بشدة فى القيام بنصيبها فحسب ، بل أن غيرتها من قيامنا بعملها يهدد باستمرار السلام الأوروبى بالخطر ، فإنه يبدو جنوناً مطبقاً من جانب بريطانيا العظمى أن تضعف نفسها سياسياً ومالياً بأية عملية توسعية جديدة .

الفصل السادس

الجذور الاقتصادية للإمبريالية

لا يكفى مجرد سرد مجموعة ، أيا كانت ، من الأرقام والحقائق التى تصور طبيعة الإمبريالية الحديثة اقتصاديا لتبديد الوهم الشائع من أن استخدام القوى القومية فى الحصول على أسواق جديدة بضم أقاليم جديدة سياسة سليمة وضرورية لبلد صناعى متقدم مثل بريطانيا العظمى[1] : بل لقد قام الدليل فعلا على أن الإضافات الجديدة من البلاد الاستوائية ، التى تم الحصول عليها بنفقات كبيرة ، لم تكفل لنا سوى أسواق ضعيفة غير مأمونة وأن تجارتنا مع مستعمراتنا فى الواقع ثابتة تماما ، وأن تجارتنا مع الأمم الصناعية المنافسة لنا ، والتى لا رغبة لنا فى ضم أقاليمها ولا نستطيع فتح أسواقها ، والتى نثير عداءها الشديد بسياستنا التوسعية ، هى أربح معاملاتنا التجارية وأكثرها تقدما .

بيد أن هذه الحجج ليست قاطعة . فأمام أنصار الإمبريالية أن يقولوا : « لا بد لنا من أسواق لمصنوعاتنا المتزايدة ، ولا بد لنا من متنفسات جديدة لاستثمار الفائض من رأسمالنا ولطاقات الفائض المغامر من سكاننا : إن هذا التوسع ضرورة من ضرورات الحياة لأمة لديها مثل قوى إنتاجنا الكبيرة النامية . فجزء متزايد باستمرار من سكاننا يستخدم فى صناعات المدن وتجارتها وهو بذلك يصير معتمدا فى حياته وعمله على الطعام والمواد الأولية من بلاد أجنبية . ولكى نستطيع شراء هذه الأشياء ودفع ثمنها لا بد لنا من بيع بضائعنا فى الخارج . وقد كان ذلك فى وسعنا بلا صعوبة إبان ثلاثة الأرباع

---

(١) كتبت فى سنة ١٩٠٥ .

الأولى من القرن التاسع عشر عن طريق التوسع الطبيعى فى تجارتنا مع الأمم الأوروبية الأخرى ومستعمراتنا ، التى كانت جميعها متخلفة عنا بكثير فى الفنون الرئيسية للصناعة والنقل . ومادامت انجلترا تتمتع باحتكار فعلى لأسواق العالم فى بعض الفئات المهمة من السلع المصنوعة فإنه لم تكن هناك ضرورة للإمبريالية . ولكن هذا التفوق الصناعى والتجارى أصيب بصدع كبير بعد سنة ١٨٧٠ : فبعض الدول، خاصة ألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا ، أحرزت تقدما سريعا جدا ، وهذه الدول أن لم تقض على تجارتنا الخارجية أو حتى توقف زيادتها ، فإن منافستها جعلت بيعنا لفائضنا الصناعى وجنى الربح منه أمرا يزداد صعوبة يوما بعد يوم . فمزاحمة هذه الدول لنا فى أسواقنا القديمة ، حتى فى ممتلكاتنا ، جعلت من الأمور الملحة بالنسبة لنا أن نلجأ إلى وسائل قوية للحصول على أسواق جديدة . وكان لابد من أن تكون هذه الأسواق فى بلاد متخلفة حتى الآن ، بالمنطقة الاستوائية فى الغالب حيث تعيش أعداد كبيرة من السكان قابلين لإنماء حاجات اقتصادية فى وسع مصانعنا وتجارنا أن توفرها لها . وكان منافسونا يستولون على أقاليم ويضمونها لأغراض مماثلة ، وكانوا يغلقونها فى وجه تجارتنا بعد أن يضموها ، واضطرت بريطانيا العظمى إلى استخدام وسائلها الدبلوماسية وأسلحتها لإرغام أصحاب الأسواق الجديدة على التعامل معها . وقد أثبتت التجربة أن أسلم وسيلة للحصول على مثل هذه الأسواق وتنميتها هى إقامة « محميات » أو طريق الضم . ولا ينبغى أن تؤخذ قيمة هذه الأسواق فى سنة ١٩٠٥ باعتبارها المعيار النهائى لاقتصاديات مثل هذه السياسة ؛ إذ أن عملية تعويد سكانها المتخلفين على طلب مستلزمات الحياة المتحضرة عملية تدريجية بالضرورة ، ولا بد من اعتبار نفقات مثل هذه الإمبريالية رأسمال مستثمر ستجنى الأجيال القادمة ثماره . فالأسواق الجديدة قد لا تكون كبيرة ، ولكنها قامت بخدمة بوصفها متنفسات للفائض من نتاج صناعتى المنسوجات والمعادن الكبيرتين

عندنا ؛ وعندما نصل إلى الأعداد الضخمة من السكان الآسيويين والأفريقيين الذين يعيشون فى الداخــل ، فإنه من المتوقع أن يحدث توسع سريع فى التجارة .

« كما أن ضغط رأس المــال فى طلب مجالات الاستثمار الخارجية أشد من ذلك كثيراً وأهم . وعلاوة على ذلك أنه بينما تقنع المصانع والتجار تماماً بالتجارة مع الأمم الأجنبية ، فإن جنوح المستثمرين إلى العمل على ضم البلاد التى بها استثماراتهم سياسياً قوى جداً . وليس هناك أى جدال فى حقيقة هذا الضغط من جانب رأس المــال . فهناك ادخارات كبيرة تتكون ولا تجد أى استثمار مجز فى هذه البلاد ؛ ولا بد من إيجاد وسيلة لاستخدامها فى مكان آخر ، ومن مصلحة الأمة أن تُستخدم هذه الادخارات إلى أقصى حد ممــكن فى أراض يمكن فيها أن تُستعمل فى فتح أسواق جديدة للتجارة البريطانية وإيجاد عمل للمشروعات البريطانية » .

« وأياً كان ما تقتضيه عملية التوسع الامبراطورى هذه من نفقات ، ومهما بلغت خطورتها ، فإنها ضرورية لاستمرار بقاء أمتنا وتقدمها[1] ؛ وإذا نحن أدرنا ظهرنا نحوها فلا بد من أن نقنع بترك تنمية العالم لأمم أخرى ستقتطع من تجارتنا لنفسها فى كل مكان ، بل وقد تعرض للخطر ما لدينا من وسائل فى الحصول على الطعام والمواد الأولية التى نحن فى حاجة إليها للقيام بأود شعبنا . وهكذا فإن الإمبريالية ليست اختياراً ولــكنها ضرورة » .

ويصور لنا التاريخ الأخير للولايات المتحدة مدى القوة الحقيقية لهذه الحجة الاقتصادية فى السياسة تصويراً يسترعى الانتباه . فهنا بلد خرج فجأة على

---

(١) « ولماذا تثار الحروب ، فى الواقع ، إذا لم يكن من أجل غزو مستعمرات تتيح استخدام رأسمال جديد والاستيلاء على احتكارات تجارية أو احتكار طريق تجارى عالمى معين ؟ » .

سياسة محافظة كان الحزبان السياسيان فيها يعتنقانها بشدة ، وهى سياسة مرتبطة بكل نزعة شعبية أو تقليد شعبي ، وقذفت بنفسها فى خضم اتجاه امبريالى لا تملك من مقتضياته المادية أو المعنوية شيئاً ، معرضة للخطر مبادئ الحرية والمساواة بتكوين روح حربية وإخضاع شعوب لا يمكن أن تجعل من أفرادها رعايا لها بالقوة وهى مطمئنة .

فهل كان ذلك مجرد نزوة طائشة من الانقضاض التوسعى أو فورة من الطموح السياسى فى أمة أدركت فجأة دورها ؟ كلا ، ليس الأمر كذلك . إن روح المغامرة و « رسالة المدنية » الأمريكية كانتا ، بوصفهما القوى التى تعمل للامبريالية ، خاضعتين بوضوح لقوة العامل الاقتصادى الدافعة . ويرجع الطابع الدرامى للتغيير إلى السرعة التى لم يسبق لها مثيل والتى سارت بها الثورة الصناعية فى الولايات المتحدة منذ الثمانينات فصاعدا . فخلال هذه الفترة شيدت الولايات المتحدة ، بما لديها من موارد طبيعية لا مثيل لها ومصادر شاملة من العمال المهرة وغير المهرة وعبقريتها فى الاختراع والتنظيم ، أفضل اقتصاد صناعى كامل العدة عرفته الدنيا وأغزره إنتاجا . فقد قفزت صناعة المعادن والمنسوجات والأدوات والملابس والأثاث ، ونقص الصناعات الأخرى ، فى خلال جيل واحد من الطفولة إلى النضج الكامل فى حمى تعريفة صارمة ، وبعد أن مرت فى مرحلة من المنافسة الشديدة بلغت ، تحت سيطرة كبار صانعى الموثقات ، قدرة إنتاجية لم تبلغها أكثر دول أوروبا الصناعية تقدما .

إذ أن مرحلة المنافسة القاسية التى تبعتها عملية سريعة من الإدماج ، ألقت بمقادير هائلة من الثروة فى أيدى عدد صغير من أقطاب الصناعة . وزاد دخل هذه الطبقة بصورة لم يستطع أفرادها أن ينفقوه مهما بلغوا فى الأخذ بوسائل الرفاهية ، ومن ثم بدأت عملية ادخار على نطاق لم يسبق له مثيل . وساعد استثمار هذه المدخرات فى صناعات أخرى على إخضاع هذه الصناعات لنفس القوى المركزة . وهكذا تعاصرت زيادة فى المدخرات تبحث عن استثمار مجز مع اقتصاد أكثر ضيقاً

فى استخدام رأس المال الموجود . ولا ريب فى أن النمو السريع فى السكان ، الذين تعودوا على مستوى مرتفع ومتزايد باستمرار من الراحة ، كان يمتص مقادير كبيرة من رأس المال الجديد فى تلبية حاجاتهم . ولكن المعدل الفعلى للادخار ، مع تطبيق اقتصادى أكثر للموجود أصلا من صور رأس المال ، تجاوز كثيرا الزيادة فى الاستهلاك القومى للصناعات . فزادت قوة الإنتاج زيادة كبيرة على المعدل الفعلى للاستهلاك ولم تستطع أن تفرض زيادة مقابلة فى الاستهلاك عن طريق خفض الأسعار ، وهو ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية القديمة .

وليس ذلك مجرد نظرية . أن تاريخ أى من الموثقات والتكتلات الاقتصادية العديدة فى الولايات المتحدة تضع أمامنا الحقائق بوضوح كامل . فالداء المزمن فى فترة المنافسة الحرة بين المصانع ، وهى الفترة التى تسبق التكتل الاقتصادى ، هو داء « الإنتاج الزائد » بمعنى أنه لايمكن الإبقاء على جميع إمكانيات المصانع فى حالة عمل إلا بتخفيض الأسعار إلى حد يضطر فيه المنافسون الضعاف إلى الخروج من الميدان لأنهم لايستطيعون بيع سلعهم بسعر يغطى التكلفة الحقيقية للانتاج . وأول نتيجة لنجاح تكوين موثقة أو تكتل اقتصادى هى إغلاق أسوأ المصانع تجهيزا أو موقعاً وتزويد السوق كله من المصانع الأفضل تجهيزا وموقعا . وقد يصحب هذه العملية ارتفاع فى الأسعار وتحديد للاستهلاك أو لايصحبها : ففى بعض الحالات تحصل الموثقة على معظم أرباحها من رفع الأسعار ، وفى حالات أخرى تحصل عليها بخفض تكاليف الإنتاج عن طريق استعمال أفضل المصانع فقط والقضاء على المنافسة .

ولا يهمنا فى الوقت الحاضر أى العمليتين هى التى تحدث ، فالمهم هو أن هذا التركيز للصناعة فى «موثقات» Trusts و «تكتلات اقتصادية» Combines الخ يؤدى إلى نتيجتين فى وقت واحد ، فهو فورا يحدد مقدار رأس المال الذى يمكن استغلاله بصورة مجزية ويزيد ذلك الجزء من الأرباح الذى تتكون

منه مدخرات جديدة ، ورأس مال جديد . ومن الواضح تماما أن الموثقة التى تحركها المنافسة القاسية ، بسبب زيادة رأس المال ، لاتستطيع فى الظروف العادية أن تجد داخل الصناعة التى « توثقت » استخداما لذلك الجزء من الأرباح الذى يرغب صانعو الموثقة فى ادخاره واستثماره ، وقد تمتص المخترعات الجديدة ، ووسائل الاقتصاد الأخرى فى الإنتاج والتوزيع داخل الصناعة بعض رأس المال الجديد ، بيد أن هناك حدودا صارمة لهذا الامتصاص . ومن ثم كان على صانع الموثقة فى البترول أو السكر مثلا أن يجد استثمارات أخرى لمدخراته ، وإذا كان من المبكرين فى تطبيق مبادىء التكتل الاقتصادى على صناعته ، فإنه بطبيعة الحال سيستخدم رأس المال الفائض عنده فى تكوين تكتلات اقتصادية جديدة فى صناعات أخرى ، وبذلك يحدد ميادين استثمار رأس المال أكثر ، ويجعل عثور المدخرين العاديين على استثمارات لمدخراتهم أصعب فأصعب .

بل الواقع أن كلا من ظروف المنافسة القاسية ، والتكتل الاقتصادى تشهد على احتقان رأس المال فى الصناعات التى دخلت فى اقتصاد الآلة ، ولا يهمنا هنا الموضوع النظرى الخاص بإمكان إنتاج السلع بأساليب الآلة الجديدة أكثر مما تتسع له السوق ، بل يكفى أن نشير هنا إلى أن القوة الصناعية فى بلد مثل الولايات المتحدة ستنمو بسرعة تفوق بها مطالب السوق المحلية ، وليس هناك — ممن له دراية بالتجارة — من ينكر مايؤكده جميع الاقتصاديين الأمريكيين من أن هذه هى الحالة التى وصلت إليها الولايات المتحدة عند نهاية القرن فيما يتعلق بالصناعات الأكثر نموا ، فصناعاتها كانت قد تشبعت برأس المال ولا تستطيع أن تمتص أكثر من ذلك ، وهربت الواحدة بعد الأخرى من خسارة المنافسة والتجأت إلى « التكتلات » رأت فيها قدراً من السلام المربح عن طريق تحديد كمية رأس المال العامل ، فملوك الصناعة والمال الذين يعملون فى البترول والحديد والسكر والسكك الحديدية والأعمال المصرفية الخ كانت تواجههم معضلة وضعتهم بين أمرين : إما أن

ينفقوا من الأموال أكثر مما كانوا يستطيعون إنفاقه فعلا ، أو أن يفسحوا أسواقا خارج نطاق السوق المحلية بالقوة ، وكان أمامهم طريقان اقتصاديان ، وكلاهما يقود نحو نبذ العزلة السياسية التى كانت سائدة فى الماضى ، واتباع أساليب إمبريالية فى المستقبل ، فبدلا من إغلاق المصانع ذات المستوى الضعيف، وتحديد الإنتاج بشدة ليتقابل مع الحد الجزئى للمبيعات فى السوق المحلية ، كان فى وسعهم أن يستخدموا طاقتهم الإنتاجية بأكملها ، ويستغلوا مدخراتهم فى زيادة رأسمالهم العامل ، وبينما يستمرون فى تحديد الناتج والأسعار للسوق المحلية، يسارعون إلى الأسواق الأجنبية ويغرقونها بالفائض من سلعهم بأسعار ما كانت تكون ممكنة لولا طبيعة سوقهم المحلية المربحة ، كما أنهم يستطيعون أيضاً استخدام مدخراتهم باستثمارها خارج بلادهم ، فيدفعون فى أول الأمر رأس المال الذى سبق أن اقترضوه من بريطانيا العظمى وبعض البلاد الأخرى من أجل التنمية الأولى لسككهم الحديدية ومناجمهم وصناعاتهم ، ثم يصبحون بعد ذلك هم أنفسهم طبقة دائنة للبلاد الأجنبية .

وكان هذا الطلب المفاجىء للأسواق الأجنبية للمصنوعات والاستثمارات هو المبرر الذى اعترف به الحزب الجمهورى لاتباع الإمبريالية سياسة وعملا ، وهو الحزب الذى ينتمى إليه كبار أقطاب الصناعة والمال، والذى ينتمى إليهم . ويجب ألا تخدعنا حماسة الرئيس «تيودور روزفلت» المغامرة وأقواله عن «القدَر الواضح للعيان» وحزب «رسالة المدنية» ، إن السادة «روكفلر، وبيير بون مورجان، وشركاءهما» هم الذين احتاجوا للإمبريالية وقيدوا جمهورية الغرب الكبرى بأعبائها ، فقد احتاجو للإمبريالية لأنهم أرادوا أن يستعملوا الموارد العامة لبلادهم فى إيجاد استخدام مربح لرأسمالهم الذى بدون ذلك يظل فائضا .

والواقع أنه ليس من الضرورى امتلاك بلد للمتاجرة معه ، أو لاستثمار رأس المال فيه ، ومما لا ريب فيه أن الولايات المتحدة كانت تستطيع أن تجد للفائض من سلعها ورأسمالها بعض متنفس فى البلاد الأوروبية ، بيد أن معظم هذه البلاد

كانت تستطيع أن تدبر أمر نفسها بنفسها ، فأكثرها وضع تعريفات ضد المصنوعات المستوردة ، بل وحتى بريطانيا العظمى تعرضت لضغط للعودة إلى « الحماية » دفاعا عن نفسها ، واضطر كبار رجال الصناعة والمال الأمريكيين إلى التطلع إلى «الصين ، والباسفيكي ، وأمريكا الجنوبية » سعيا وراء أفضل فرص للربح ، ولما كانوا من أنصار الحماية مبدأ وعملا فإنهم أصروا على الحصول على أكمل احتكار يمكنهم الحصول عليه لهذه الأسواق ، فدفعتهم منافسة ألمانيا ، وانجلترا ، والأمم التجارية الأخرى إلى إنشاء علاقات سياسية خاصة مع الأسواق التي تهمهم أكثر من غيرها ، وكانت كوبا، والفلبين، وهواى بمثابة المشهيات التي تثير الشهية لوليمة أكبر .

هذا إلى جانب أن النفوذ القوى على السياسة الذى كان يتمتع به أقطاب الصناعة والمال كان عاملا قائما بذاته، وكان فعالا فى بريطانيا العظمى وغيرها أيضاً، كما بينا من قبل ؛ فالإنفاق العام فى تحقيق المشاريع الإمبريالية مصدر ضخم منفصل لربح هؤلاء الرجال بوصفهم ماليين يديرون القروض، وبوصفهم من المشتغلين ببناء السفن ، ومن أصحابها الذين يحصلون على معونات من الدولة ومقاولين وأصحاب مصانع الأسلحة والمستلزمات الإمبريالية الأخرى .

ويرجع الطابع الفجائى لهذه الثورة السياسية إلى ظهور تلك الحاجة بسرعة، ففى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر زادت قيمة تجارة المصنوعات الصادرة للولايات المتحدة إلى ثلاثة أمثالها تقريباً ، وكان من المتوقع ـ إذا استمر التقدم بمعدل هذه السنوات ـ أن تلحق بتجارة صادرنا البطيئة التقدم فى خلال عشرة أعوام ، وتصير الأولى بين الأمم المصدرة للمصنوعات[١] .

لقد كان هذا هو المطمح الذى يعلنه أقدر رجال الأعمال الأمريكيين ، ولم يكن مطمحا أجوف؛ فقد كان من المحتمل جداً أن يحققوا هدفهم بما لديهم

---

(١) إن ظروف ما بعد الحرب أدت ـ بما هيأته من فرص ضخمة لتصدير السلع الأمريكية ورأس المال الأمريكى ـ إلى توقف مؤقت والعدول عن السياسة الإمبريالية إلى حين .

من موارد طبيعية ، وما يوجد تحت تصرفهم من عمل ومواهب إدارية[١] ، كما أن ما يتمتع به رجال الأعمال الأمريكيين من نفوذ أقوى ومن سلطة أكثر على السياسة جعل فى مكنتهم أن يندفعوا فى طريق تحقيق مصالحهم الاقتصادية بصورة أسرع وأكثر حسما مما حدث فى بريطانيا العظمى . أن الإمبريالية الأمريكية كانت النتاج الطبيعى للضغط الاقتصادى لتقدم رأسمالى مفاجىء لم يجد لنفسه مجالا فى الداخل ، فاحتاج إلى أسواق أجنبية للسلع والاستثمارات .

تجارة صادر الولايات المتحدة ١٨٩٠ — ١٩٠٠

سنة	زراعة	مصنوعات	متنوعات
	ج . ك		
١٨٩٠	١٢٥,٧٥٦,٠٠٠	٣١,٤٣٥,٠٠٠	١٣,٠١٩,٠٠٠
١٨٩١	١٤٦,٦١٧,٠٠٠	٣٣,٧٢٠,٠٠٠	١١,٧٣١,٠٠٠
١٨٩٢	١٤٢,٥٠٨,٠٠٠	٣٠,٤٧٩,٠٠٠	١١,٦٦٠,٠٠٠
١٨٩٣	١٢٣,٨١٠,٠٠٠	٣٥,٤٨٤,٠٠٠	١١,٦٥٣,٠٠٠
١٨٩٤	١١٤,٧٣٧,٠٠٠	٣٥,٥٥٧,٠٠٠	١١,١٦٨,٠٠٠
١٨٩٥	١٠٤,١٤٣,٠٠٠	٤٠,٢٣٠,٠٠٠	١٢,١٧٤,٠٠٠
١٨٩٦	١٣٢,٩٩٢,٠٠٠	٥٠,٧٣٨,٠٠٠	١٣,٦٣٩,٠٠٠
١٨٩٧	١٤٦,٠٥٩,٠٠٠	٥٥,٩٢٣,٠٠٠	١٣,٩٨٤,٠٠٠
١٨٩٨	١٧٠,٣٨٣,٠٠٠	٦١,٥٨٥,٠٠٠	١٤,٧٤٣,٠٠٠
١٨٩٩	١٥٦,٤٢٧,٠٠٠	٧٦,١٥٧,٠٠٠	١٨,٠٠٢,٠٠٠
١٩٠٠	١٨٠,٩٣١,٠٠٠	٨٨,٢٨١,٠٠٠	٢١,٣٨٩,٠٠٠

(١) « إننا نملك الآن ثلاثة من الأوراق الرابحة فى سبيل العظمة التجارية — وهى الحديد والفولاذ والفحم . لقد كنا منذ أمد طويل مخزن غلال العالم ، ونطمع الآن فى أن نصير مصنعه ، ثم نريد أن نكون غرفة المقاصة فيه » . (رئيس اتحاد أصحاب المصارف الأمريكية فى دنفر سنة ١٨٩٨) .

وقد وُجدت نفس هذه الحاجات فى بلاد أوروبية ، ودفعت حكوماتها إلى السير فى نفس الطريق كما هو معروف ، فالإنتاج الزائد بمعنى قيام مصانع مفرطة الإنتاج ، ورأس المال الفائض الذى لا يجد استثمارات سليمة داخل البلاد ، أكرها بريطانيا العظمى وألمانيا وهولاندة وفرنسا على وضع أجزاء متزايدة من مواردها الاقتصادية خارج منطقة سيطرتها السياسية الراهنة ، ثم أديا إلى سياسة توسع سياسى لضم المناطق الجديدة ، وقد كشف الغطاء عن المصادر الاقتصادية لهذه الحركة وقوع أزمات تجارية دورية راجعة إلى عدم قدرة المنتجين على إيجاد أسواق مجزية كافية لما يستطيعون إنتاجه ، وقد بيّن تقرير أغلبية اللجنة التى قامت ببحث أزمة التجارة فى سنة ١٨٨٥ المسألة بما لا يدع مجالا لمستزيد ، إذ جاء فيه « إنه ، بسبب طبيعة الوقت لم يعد الطلب على سلعنا يزيد بالمعدل السابق ؛ وإن قدرتنا الإنتاجية صارت بناء على ذلك تزيد على حاجتنا ، ويمكن زيادتها كثيراً فى وقت قصير ؛ وأن ذلك يرجع جزئيا إلى منافسة رأس المال الذى يتراكم باستمرار فى هذا البلد » . بينما عزا تقرير الأقلية ظروف الوضع إلى « زيادة الإنتاج » مباشرة ، وقد كانت ألمانيا فى السنوات الأولى من القرن العشرين تعانى بشدة مما يسمى « تخمة » رأس المال والقوة الصناعية : فكان لا بد لها من أسواق جديدة ، وكان قناصلها فى جميع أنحاء العالم ينقبون عن التجارة ، وأرغمت آسيا الصغرى على قبول تسويات تجارية ، واضطرت الامبراطورية الألمانية إلى اتباع سياسة من الاستعمار وفرض الحمايات فى شرق أفريقيا وغربها ، وفى الصين وفى أماكن أخرى بوصفها متنفسات للطاقة التجارية الألمانية .

ويبدو أن كل تحسين فى أساليب الإنتاج وكل تركيز فى الملكية والسيطرة من شأنها أن تزيد هذا الاتجاه حدة . وكلما دخلت الأمة بعد الأخرى فى «اقتصاد الآلة» واتبعت الأساليب الصناعية المتقدمة، يصير أصعب على رجال صناعاتها وتجارها وماليها

التصرف فى مواردهم الاقتصادية بربح مجز، ويتعرضون لإغراء متزايد لاستخدام حكوماتهم فى الحصول على بلد بعيد غير نام بضمه، أو إعلان الحماية عليه لفائدتهم الخاصة .

وقد يقول لنا البعض إن هذه العملية حتمية ، والأمر يبدو كذلك إذا بحثناه بشكل سطحى ، ففى كل مكان تظهر قدرات إنتاجية زائدة، ورأس مال زائد يبحث عن استثمار ، وجميع رجال الأعمال يعترفون بأن نمو القدرات الإنتاجية فى بلادهم يزيد على نمو الاستهلاك ، وأنه يمكن إنتاج سلع أكثر مما يمكن بيعه بربح ، وأنه يوجد رأس مال أكثر مما يمكن استثماره استثمارا مجزيا .

وهذه الحالة الاقتصادية هى ما تتكون منها جذور الإمبريالية ، فإذا رفع جمهور المستهلكين فى هذه البلاد مستوى الاستهلاك بحيث يساير كل زيادة فى القدرات الإنتاجية ، لما أمكن وجود زيادة فى السلع ورأس المال تتكالب على استخدام الإمبريالية لإيجاد أسواق ، ولا مراء فى أن التجارة الخارجية ستظل قائمة ، بيد أنه لن تكون هناك صعوبة فى مبادلة فائض قليل من مصنوعاتنا بالطعام والمادة الأولية اللذين نستهلكهما سنويا ، وسنجد فى صناعاتنا المحلية — إذا أردنا — استثمارا لكل ما نستطيع ادخاره .

وليس فى هذا الفرض شىء غير عقلى بصورة أساسية ، فكل ما ينتج ، أو يمكن إنتاجه ، يمكن استهلاكه ؛ إذ أن لعضو أو لآخر من أعضاء المجتمع حقا فيه ، وهو بمثابة جزء من دخله الحقيقى فى صورة إيجار أو ربح أو أجور ، وهو يستطيع استهلاكه ، أو يستبدل به شيئاً آخر يستهلكه مع شخص يستهلك السلعة الأولى ، فمع كل شىء ينتج تولد قدرة استهلاكية . ومن ثم فإنه إذا كانت هناك سلع لا تُستهلك ، أو حتى لا يمكن إنتاجها لأنه من الواضح أنها لن تُستهلك ، وإذا كان هناك قدر من رأس المال والعمل لا يجد عملا كاملا ؛

لأنه لا يمكن استهلاك نتاجه ، فالتفسير الوحيد لهذه المفارقة هو رفض أصحاب القدرة الاستهلاكية استعمال هذه القدرة فى طلب فعال للسلع .

ومن الممكن بطبيعة الحال أن تحدث زيادة فى القدرة الإنتاجية فى صناعات بذاتها بسبب سوء الإدارة ، إذ تعمل فى إنتاج مصنوعات معينة ، بينما كان ينبغى عليها أن تعمل فى الزراعة أو فى شىء آخر ، ولكن لا يستطيع إنسان أن يدعى جديا بأن مثل سوء الإدارة هذا يفسر إفراط الإنتاج المتكرر ، وما يتبعه من أزمات فى الصناعة الحديثة ، أو بأنه عندما تظهر زيادة فى الإنتاج فى الصناعات الرئيسية تكون هناك سبل كافية أمام الفائض من رأس المال والعمل فى صناعات أخرى ، فالطابع العام لزيادة القدرة الإنتاجية يدل عليه وجود أصول مصرفية كبيرة من المال المتعطل فى مثل هذه الأوقات نبحث عن أى نوع من الاستثمار المجزى ولا تجد شيئاً .

ومن الواضح أن الأسئلة الجذرية فى هذه الظواهر هى : « لماذا لا يسير الاستهلاك جنباً إلى جنب بصورة أوتوماتيكية فى المجتمع مع قدرة الإنتاج ؟ » و « لماذا يحدث أن يقل الاستهلاك أو يزيد الإدخار ؟ » ، لأنه من الجلى أن القدرة الاستهلاكية ، التى لو استعملت تبلغ بالإنتاج أقصى مداه دائماً ، تُحجز — أو بعبارة أخرى «تُدخر» — لا ستخدامها فى الاستثمار ، ولا ينطوى كل ادخار للاستثمار على هبوط فى معدل الإنتاج ، بل على النقيض من ذلك ؛ فالادخار له ما يبرره اقتصاديا — من وجهة النظر الاجتماعية — عند ما يُستخدم رأس المال المدخر استخداما كاملا فى المعاونة فى إنتاج سلع تستهلك عندما تنتج ، والادخار أكثر من ذلك هو ما يترتب عليه ضرر ؛ إذ يأخذ صورة رأس مال فائض لا حاجة إليه فى الاستهلاك الراهن ويظل إما عاطلا أو يحاول إخراج رأس مال قائم ليحل محله ، أو يبحث عن استثمار عن طريق المضاربة فى الخارج تحت حماية الحكومة .

ولكن قد يسأل البعض : «لماذا يكون هناك أى اتجاه للإفراط فى الادخار؟ لماذا يحجز أصحاب القدرة الاستهلاكية قدراً للادخار أكبر مما يمكن استخدامه بطريقة مفيدة ؟ » ويمكن وضع هذا السؤال بطريقة أخرى « لماذا لا يسير ضغط الحاجات الراهنة جنباً إلى جنب مع كل إمكانية لإشباعها ؟ » والإجابة على هذه الأسئلة ـ التى تعتبر فى الصميم ـ تحملنا إلى أوسع قضايا توزيع الثروة ، فإذا كان هناك اتجاه نحو توزيع الدخل أو القدرة الاستهلاكية حسب الحاجات ، فمن الواضح أن الاستهلاك كان يرتفع مع كل زيادة فى قدرة الإنتاج ؛ لأن الحاجات الإنسانية غير محدودة ، ولا يمكن أن يوجد فى هذه الحالة إفراط فى الادخار ، بيد أن الأمر مختلف تماما فى حالة مجتمع اقتصاده ليس للتوزيع فيه أية علاقة محددة بالحاجات ، ولكن تحدده أحوال أخرى تمنح بعض الناس قدرة استهلاكية أكبر كثيراً من الحاجات أو الاستعمال الممكن ، بينما يحرم الآخرون من القدرة الاستهلاكية الكافية ، وحتى مما يلزم لإشباع الكفاية البدنية ، وقد يساعد المثل التالى فى توضيح الموضوع « لقد كان حجم الإنتاج فى زيادة مستمرة بسبب الآلة الحديثة ، وهناك مجريان رئيسيان لتصريف هذه المنتجات : مجرى يحمل المنتجات التى قُصد بها استهلاك العمال ، والآخر يحمل الباقى إلى الأغنياء . ومجرى العمال محصور بين جانبين صخريين بسبب نظام المنافسة فى الأجور الذى يحول دون ارتفاع الأجور بنسبة ارتفاع الكفاية ، والأجور تقدر على أساس تكاليف المعيشة ، وليس على أساس كفاية العمل ؛ لذا يحصل المعدّن فى المناجم الفقيرة على نفس الأجر اليومى الذى يحصل عليه فى المنجم الغنى المجاور ، ويحصل صاحب المنجم الغنى على الزائدة ، وليس عماله . والمجرى الذى يحمل السلع المخصصة للأغنياء منقسم بذاته إلى قناتين : قناة تحمل ما « ينفقه » الأغنياء على أنفسهم لحاجات الحياة وكمالياتها ، والأخرى هى مجرد قناة « للزائد » تحمل مدخراتهم ، وقناة الإنفاق ،

أى المقدار الذى يضيعه الأغنياء فى كالياتهم ، قد تتسع بعض الشىء ، ولكنها لا يمكن أن تستمر فى الاتساع كثيراً ؛ لأن عدد أولئك الأغنياء الذين يبلغون من الثراء ما يكفى للانغماس فى إرضاء نزواتهم قليل ، وعلى أى الأحوال لا تحمل هذه القناة سوى نسبة ضئيلة بمقارنتها بالقناة الأخرى بحيث لايمكن فى أية حالة أن يكون هناك أمل كبير فى تجنب فيضان رأس المال فى مثل هذا التقسيم ، فالأغنياء لن يبلغوا أبدا حدا من التفنن فى إنفاق ما يكفى للحيلولة دون إفراط الإنتاج ، ومجرى « الزائد » الكبير الذى يعمل بمثابة صمام الأمن ـ وكان يتسع ويزداد عمقا باستمرار ليحمل ذلك الفيض المتزايد أبداً من رأس المال الجديد ـ هو تلك القناة التى تحمل مدخرات الأغنياء ، ولم يقتصر الأمر على أنه تبين فجأة أن هذا المجرى لم يعد يقبل أى اتساع أكثر من ذلك ، بل يبدو أيضاً أنه فى طريقه فعلا لأن ينسد[1] » .

ورغم أن عرض الموضوع بهذه الصورة يبالغ فى سعة الشقة بين الفقير والغنى وفى ضعف العمال ، فإنه يعبر تعبيرا سليما قويا عن حقيقة اقتصادية من الأهمية بالمكان الأول، ولكنها لا تحظى بالإدراك الواجب ، فقناة « الزائد » للمدخرات لاتستمد كل غذائها من فائض دخل « الأغنياء » وحدهم بطبيعة الحال ، بل إن الطبقات الوسطى الصناعية ، وأصحاب المهن يشتركون فى تغذيتها ، وكذلك العمال إلى حد ضئيل بعض الشىء ، ولكن « الفيضان » يرجع بوضوح إلى الادخار الأوتوماتيكى لفائض دخل الأغنياء ، وهذا صحيح بطبيعة الحال فى أمريكا بصفة خاصة حيث يصعد أصحاب الملايين العديدة بسرعة ، ويجدون أنفسهم يملكون دخولاً أكبر بكثير من مطالب أية رغبة يشتهونها ، ولكى نستكمل التشبيه السابق يجب تصوير قناة الزائد وهى تعود ثانية فى مجرى الإنتاج وتحاول

(١) « مغزى الموثقة » تأليف هـ . ج . ويلشاير .

أن تفرغ فيه كل « المدخرات » التي تحملها ، فبينما تظل المنافسة حرة تكون النتيجة احتقانا مزمنا — فى القدرة الإنتاجية ، وفى الإنتاج — يؤدى إلى انخفاض الأسعار المحلية ويضيع مبالغ كبيرة فى الإعلان والسعى للحصول على طلبات ، ويتسبب فى أزمات دورية يتبعها انهيار تظل أثناءه مقادير كبيرة من رأس المال والعمل بلا استغلال ولا ثمار ، والهدف الأول من الموثقات والتكتلات الأخرى هو علاج هذا الضياع والخسارة بإحلال تنظيم الإنتاج محل الإفراط المتهور فى الإنتاج ، وهى بتحقيقها ذلك تضيق المجارى القديمة للاستثمار بل وتسدها ، وتحدد قناة الزائد بحيث لا تحمل سوى القدر المطلوب بالضبط للمحافظة على التدفق العادى للإنتاج ، ولكن هذا التحديد الشديد للتجارة وإن كان مرغوبا فيه بالنسبة لاقتصاد كل موثقة على حدة ، فإنه لا يلائم منشئى الموثقات الذين يضطرون إلى تعويض التنظيم المشدد للصناعة المحلية بفتح مجار أجنبية جديدة كمتنفسات لقدرتهم الإنتاجية ، ومدخراتهم الزائدة ، وهكذا نصل إلى نتيجة أن الإمبريالية هى محاولة من جانب كبار المسيطرين على الصناعة لتوسيع مجرى سبل ثرواتهم الفائضة بالبحث عن أسواق أجنبية واستثمارات أجنبية لتصريف السلع ورأس المال الذى لا يستطيعون استثماره .

وقد صارت المغالطة الخاصة بالحتمية المزعومة بالتوسع الإمبريالى بوصفه متنفسا للصناعة المتقدمة مغالطة واضحة الآن ، فليس التقدم الصناعى هو الذى يتطلب فتح أسواق ومناطق استثمار جديدة ، ولكن سوء توزيع القدرة الاستهلاكية الذى يحول دون امتصاص السلع ورأس المال داخل البلاد ، إذ يتبين بالتحليل أن الإفراط فى الادخار — الذى يعد الجذر الاقتصادى للإمبريالية — مكون من إيجارات ، وأرباح احتكارية ، وعناصر دخل آخر غير مكسوبة أو زائدة ، لم يكن مصدرها عمل عقلى أو يدوى ، ومن ثم فليس لها « سبب وجود » مشروع ، ولما لم تكن لها علاقة طبيعية بجهود الإنتاج فإنها لا تدفع

من يتلقاها إلى إشباع مقابل فى الاستهلاك ، فهى تكون ثروة فائضة تنحو إلى التراكم بوصفها مدخرات زائدة ، حيث لا يوجد لها مكان فى اقتصاديات الإنتاج والاستهلاك العادية ، ودع أى تغير فى اتجاه القوى السياسية الاقتصادية يمنع عن هؤلاء المالكين هذا الدخل الزائد ويجعله يسيل ، إما إلى العمال فى صورة أجور أعلى ، أو إلى المجتمع فى صورة ضرائب ، بحيث يُنفق بدلا من أن يدخر ، ويعمل بأى من هاتين الطريقتين على زيادة مقدار الاستهلاك — عندئذ لا تكون هناك حاجة إلى القتال فى سبيل الأسواق الأجنبية ، أو مناطق الاستثمار الأجنبية .

لقد سار الكثيرون فى تحليلهم للموقف حتى أدركوا الغباء الذى ينطوى عليه إنفاق نصف مواردنا المالية فى القتال فى سبيل الأسواق الأجنبية فى الوقت الذى تشير فيه الأفواه الجائعة ، والأجسام العارية ، والمنازل الخالية من الأثاث إلى حاجات مادية لا عداد لها بين أهلينا لا تحظى بأشباع ، وإذا اتخذنا إحصائيات « مستر راونترى »[1] الدقيقة هاديا لنا ، فسندرك أن أكثر من ربع سكان مدننا يعيشون فى مستوى أدنى من مجرد الكفاية المادية ، فإذا أمكن ، عن طريق إعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية ـ بصورة ما ـ تحويل المنتجات التى يتكون بها فائض الادخار لدى الأغنياء بحيث ترفع دخول هذا الربع الذى يعانى النقص فى الكفاية ومستوى استهلاكه ، لما كانت هناك حاجة للاندفاع الإمبريالى ، ولكانت قضية الإصلاح الاجتماعى تكسب أكبر انتصاراتها .

فليس مما تقتضيه طبيعة الأمور أن ننفق مواردنا الطبيعية ـ فى الاستعدادات العسكرية ، والحرب ، والدبلوماسية الخطرة التى لا ترعى ذماماً ـ لكى نوجد أسواقا

---

(١) « الفقر : دراسة فى حياة المدنية » .

نبضائعنا وفائض رأسمالنا . إن المجتمع التقدمى الذكى الذى يقوم على مساواة جدية فى الفرص الاقتصادية والتربوية يرفع مستوى استهلاكه بحيث يقابل كل زيادة فى قدرته الإنتاجية ، ويستطيع أن يجد مجالا لاستخدام كمية غير محدودة من رأس المال والعمل داخل حدود البلد الذى يسكنه ، ففيما يكون توزيع الدخول بحيث يجعل فى مكنة جميع طبقات الأمة أن تحوّل ما تحس به من حاجات إلى طلب فعال للسلع ، لا يوجد إفراط إنتاج ولا بطالة لرأس المال والعمل، ولا تكون هناك ضرورة للقتال من أجل الأسواق الأجنبية .

إن أقوى اتهام وجه إلى الاقتصاديات السائدة حاليا هو الصعوبة التى يجدها المنتجون فى كل مكان فى العثور على مستهلكين للمنتجات ، وهى حقيقة يشهد بها النمو الضخم لطبقات العملاء والسماسرة، وتضاعف الإعلان من كل نوع، والزيادة العامة فى طبقات الموزعين ، أما فى ظل اقتصاد سليم فالضغط ينعكس : فالحاجات النامية للمجتمعات التقدمية تظل حافزا مستمرا لطاقات الابتكار والعمل لدى المنتجين، وتضغط بلا انقطاع على قدرات الإنتاج . إن زيادة جميع عوامل الإنتاج فى وقت واحد ــ وهو ما يشهد عليه تكرر وقوع فترات الركود التجارى بكثرة — لدليل واضح كل الوضوح على خطأ اقتصاديات التوزيع ، فهى لا تنطوى على مجرد سوء تقدير فى تطبيق قدرة الإنتاج ، أو على زيادة مؤقتة قصيرة فى هذه القدرة ، بل إنها تعبر بصورة حادة عن تالف اقتصادى مزمن، تالف ناجم عن انفصال الرغبة فى الاستهلاك عن القدرة الاستهلاكية .

فلو كان تقسيم الدخل بحيث لا يثير إفراطا فى الادخار لوجد رأس المال والعمل باستمرار مجالا داخل البلاد ، ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أنه لن تكون هناك تجارة خارجية ؛ فالبضائع التى لا يمكن إنتاجها محليا — أو لا يمكن إنتاجها بنفس الرخص والجودة — يظل الحصول عليها عن طريق عملية التبادل الدولى

العادية ، ولكن هنا أيضا يكون الضغط هو ذلك الضغط السليم من جانب المستهلك الذى يرغب فى شراء ما لا يستطيع الحصول عليه محليا من الخارج ، وليست الرغبة الجارفة العمياء للمنتج فى استعمال كل قوة أو خدعة تجارية أو سياسية للعثور على أسواق « للفائض » من بضائعه .

فالصراع من أجل الأسواق ، والرغبة الشديدة لدى المنتجين فى البيع التى تزيد على رغبة المستهلكين فى الشراء ، هما الدليل الحاسم على خطأ اقتصاديات التوزيع ، والإمبريالية هى ثمرة هذه الاقتصاديات الخطأ ، وعلاجها هو « الإصلاح الاجتماعى » ، فالهدف الأول من « الإصلاح الاجتماعى – بالمعنى الاقتصادى للمصطلح – هو رفع المستوى الصحيح للاستهلاك الخاص والعام فى الأمة بحيث يجعل فى مكنتها أن تبلغ أقصى مستوى إنتاجها ، وحتى أولئك المصلحون الاجتماعيون الذين يهدفون مباشرة إلى إلغاء نوع سىء من أنواع الاستهلاك ، أو إلى الإقلال منه – كما فى حركة مقاومة الخمور – يدركون عادة ضرورة إحلال نوع أفضل من الاستهلاك الجارى ذى قيمة تربوية أكبر ، ويستهوى أذواقا أخرى ويساعد على رفع المستوى العام للإنتاج .

ليست هناك ضرورة لفتح أسواق جديدة ، إن الأسواق المحلية قابلة للتوسع بلا حدود ، فكل ما يمكن إنتاجه فى انجلترا يمكن استهلاكه فى انجلترا ، على شرط أن يوزع « الدخل » أو قدرة طلب السلع توزيعاً سليما ، ولا يبدو هذا غير صحيح إلا بسبب ذلك التخصص – غير الطبيعى ، وغير السليم – الذى خضعت له هذه البلاد ، والذى يقوم على توزيع سىء للمصادر الاقتصادية أدى إلى إفراط فى نمو بعض الصناعات المعينة بغرض وحيد هو التأثير على المبيعات الخارجية ، ولو أن الثورة الصناعية كانت وقعت فى انجلترا – التى تقوم على نصيب متساو لجميع الطبقات فى الأرض والتربية والتشريع – لما سار

التخصص فى المصنوعات ذلك الشوط البعيد (و إن كان يحدث تقدم أ كثر فطنة بسبب توسيع مجال اختيار مواهب الا بتكار والتنظيم) كانت التجارة الخارجية تعتبر أقل أهمية ولـكنها أ كثر ثباتا ، ولـكان مستوى المعيشة مرتفعاً بالنسبة لجميع قطاعات السكان ، وربما كان المعدل الحالى للاستهلاك القومى يكفل مجالات للعمل عمالة كاملة مستمرة ومجزية لقدر أ كبر بكثير من رأس المال العام والخاص الذى يستخدم الآن[١] ؛ لأن الإفراط فى الادخار أو التوسع فى الاستهلاك الذى يرجع فى أساسه إلى الدخول الزائدة عند الأغنياء سياسة اقتصادية هدامة مميتة حتى من زاوية رأس المـال وحده ، لأن الاستهلاك وحده هو الذى يضفى على رأس المـال حيوية و يجعله قادراً على إنتاج ربح . فالسياسة الاقتصادية التى تمنح الطبقات المالـكة قدرة استهلا كية زائدة لا تستطيع استخدامها، ولا تستطيع تحويلها إلى رأس مال مفيد حقا، إنما هى خطة من لا يريد أن يتمتع بشىء ما ، ولا يريد أن يتمتع به غيره ، ومن ثم فإن الإصلاحات الاقتصادية التى تحرم الطبقات المالـكة من فائضها لن تلحق بهم الضرر الحقيقى الذى يخشونه ؛ فهذه الطبقات لا تستطيع استخدام هذا الفائض إلا بأن ترغم بلدها على اتباع سياسة إمبريالية مدمرة ، فالسبيل الوحيد إلى سلامة الأمم هو : انتزاع الزيادات غير المـكسوبة فى الدخول من الطبقات المالـكة ، و إضافتها إلى الأجور التى هى دخول الطبقات العاملة ، أو إلى الدخل العام حتى تُنفق فى رفع مستوى الاستهلاك .

---

(١) إن الاقتصاديين الـكلاسيكيين الإنجليز ، وقد حرمتهم نظرياتهم فى التقتير وفى نمو رأس المال من تصور فكرة توسع الأسواق المحلية إلى مالا نهاية بسبب الارتفاع المستمر فى مستوى الحياة القومى ، كانوا من مبدأ الأمر مدفوعين إلى الأخذ بمذهب من ضرورة إيجـاد أسواق خارجية لاستثمار رأس المال ، ولذا يقول جون ستيوارت ميل : «إن توسع رأس المال سرعان ما سيبلغ منتهاه إذا كانت حدوده نفسها لا تنفتح تاركة مجالا أ كبر» (الاقتصاد السياسى). وقبله قال ريكاردو (فى خطاب لمـالتس) : « إذا كان فى استطاعتنا أن نضم قطعة جديدة خصبة من الأرض إلى جزيرتنا مع كل تراكم لرأس المـال لمـا انخفضت الأرباح قط » .

ويتجه الإصلاح الاجتماعي إحدى وجهتين تبعا لما إذا كان المصلحون يتبعون فى تحقيق هذا الهدف طريق رفع الأجور أو طريق زيادة الضرائب والإنفاق ، وليس من الضرورى أن يكون هذان الطريقان متعارضين ، بل الأغلب أن يكونا متكاملين ، فحركات الطبقات العاملة تهدف ــ إما عن طريق التعاون الخاص أو بالضغط السياسى على الأجهزة التشريعية والإدارية فى الحكومة ــ إلى زيادة ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يحصل عليه العمل فى صورة أجور ومعاشات وتعويضات عمل ... الخ . والهدف من اشتراكية الدولة هو الحصول على نصيب متزايد من «القيم الاجتماعية» التى تنشأ عن العمل التعاونى الوثيق فى المجتمع بقصد تخصيص هذا النصيب للاستعمال المباشر بواسطة المجتمع كوحدة ، وذلك عن طريق فرض الضرائب على الممتلكات ، والدخول بحيث تحول الميزانية العامة « العناصر غير المكسوبة » فى الدخل للإنفاق العام مع السماح للمنتجين الأفراد بتلك الدخول التى تعد ضرورة لدفعهم إلى بذل طاقاتهم الاقتصادية على أفضل وجه ، وترك المشروعات التى لا يتولد عنها احتكار، والتى لا حاجة للقطاع العام أن يقوم بها ــ أو لا قدرة له على ذلك ــ للقطاع الخاص، وليست هذه هى الأغراض الوحيدة ، أو حتى أفضل الأغراض ، المعترف بها لحركات الإصلاح الاجتماعي ، ولكنها الجوهر الذى يهمنا فى هذا التحليل .

وهكذا ، فإن النقابية والاشتراكية هما العدوان الطبيعيان للإمبريالية ؛ لأنهما يأخذان من الطبقات « الإمبريالية » الدخول الفائضة التى يتكون منها الحافز الاقتصادى للإمبريالية .

ولا نقول هنا: إن هذه هى الحقائق النهائية فى العلاقات الكاملة لهذه القوى ، وعندما نصل إلى التحليل السياسى سندرك أن الإمبريالية تنحو إلى الفضاء

على النقابية، و إلى أن «تمتص» أو تستغل إشتراكية الدولة استغلال الطفيليات، ولكننا إذا اقتصرنا حاليا على الوضع الاقتصادى الضيق نستطيع اعتبار النقابية واشتراكية الدولة قوتين متكاملتين تتكاتفان ضد الإمبريالية فى حدود أنهما يرفعان المستوى العام للاستهلاك المحلى، و يخففان الضغط على الأسواق الأجنبية عن طريق تحويل عناصر الدخل — التى لو تركت تكوّن منها فائض فى الادخار — إلى الطبقة العاملة، أو إلى الإنفاق العام، و بطبيعة الحال إذا «ادخرت» كل الزيادة فى دخل الطبقة العاملة أو معظمها ولم تنفق، أو استعملت الضرائب على الدخول غير المكسوبة فى تخفيف ضرائب أخرى تتحملها الطبقات المالكة، فإن النتيجة التى ذكرناها لا تتحقق، بيد أنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف من مثل هذه النتيجة التى وصفناها توا من الإجراءات النقابية أو الاشتراكية، فرغم أنه لا يوجد حافز طبيعى كاف لإجبار الأغنياء على إنفاق فائض الدخل الذى يدخرونه على كماليات أكثر، فإن كل عائلة فى الطبقة العاملة تتعرض لحافز قوى من الحاجات الاقتصادية، كما أن الدولة التى تحكم حكما معقولا ستعتبر أن واجبها الأول هو التخفيف من حدة الفقر الحالى فى الحياة العامة عن طريق صور جديدة من الإنفاق المفيد اجتماعياً.

بيد أنه ليس مما يهمنا هنا ما يتصل بالقضايا العملية للخطة السياسية والاقتصادية، إن النظرية الاقتصادية — وهذا ما نحاول إثباته — أوهى نظرية ستقضى — إذا كانت صحيحة — على الوهم الذى يذهب إلى أن التوسع فى التجارة الخارجية، ومن ثم التوسع الإمبراطورى، ضرورة من ضرورات الحياة القومية.

فإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية توفير الطاقة، تواجه الأمم نفس «اختيار طريق الحياة» الذى يواجه الفرد؛ إذ أن الفرد قد ينفق كل طاقته فى الحصول على ممتلكات خارجية — مضيفاً أرضاً إلى أرض، ومخزنا إلى مخزن، ومصنعاً إلى مصنع — فقد «يوسع نطاق نفسه» على أكبر مساحة ممكنة من الملكية مكدسا الثراء المادى الذى يُعد،

بمعنى ما « ذاته » باعتباره يتضمن طابع قوته ومصلحته ، وهو يفعل ذلك بأن يهبط باهتماماته إلى مستوى أدنى من الرغبة البحتة فى الاقتناء على حساب إهمال الصفات والاهتمامات الأسمى فى طبيعته ، والتنافر هنا ليس مطلقا فى الواقع . إن أرسطو قال « لابد أن نحصل أولا على قوام حياتنا ثم نمارس الفضيلة بعد ذلك » ومن هنا كان السعى فى سبيل الحصول على الممتلكات المادية بوصفها الأساس المعقول للراحة المادية يعتبر — فى نظر أحكم الناس — خطة سليمة ؛ ولكن قصر الوقت والطاقة والاهتمام على التوسع الكمى على حساب إهدار الاهتمامات والقدرات العليا بالضرورة خطة غير سليمة ، ويواجه الفرد نفس المشكلة فى حياته العملية : فهى مسألة اتساع على حساب التعمق ، فالفلاح البدائى أو الجاهل قمين — إذا كانت الأرض متوفرة — بأن ينشر رأسماله وعمله على مساحة واسعة فيستولى على أرض جديدة ويزرعها زراعة سيئة . أما الفلاح الماهر الذى يتبع الأصول العلمية فإنه يدرس قطعة صغيرة من الأرض، ويستغلها استغلالا كاملا، ويستخدم كل خصائصها، ويكيفها لما تتطلبه أكثر الأسواق ربحا من حاجات . وينطبق نفس الشىء على الأعمال الأخرى ؛ وحتى عندما تكون سياسة الإنتاج الكبير هى أكثر الخطط اقتصادا فإنه يوجد حد لا يتجاوزه رجل الأعمال الحكيم ، وهو يدرك أنه إذا فعل ذلك يخاطر : بأن تسوء إدارته مقابل ما يبدو أنه يربحه — بواسطة اقتصاديات الآلة — فى الأنتاج والسوق .

فنى كل مكان تظهر مشكلة النمو الكمى ضد النوعى ، وهذه هى قضية الإمبراطورية كلها ؛ فإن شعبا محدود العدد والطاقة ، وفى الارض التى يشغلها أمامه أن يختار بين تحسين إدارة أرضه الخاصة اقتصاديا وسياسيا إلى أقصى حد ، ولا يضم من الأقاليم إلا ما تقتضيه أشد الظروف لشعب نام ، وبين أن يعمل — مثل الفلاح الكسول — على بسط قوته وطاقته ينشرهما فى الأرض كلها وقد أغرته الأسواق الجديدة بما تتيحه من عنصر المضاربة ، أو تدره من أرباح سريعة ،

أو مجرد الطمع فى الممتلكات الإقليمية ، متجاهلا التالف الاقتصادى والسياسى لهذا السبيل الإمبريالى وما ينطوى عليه من مخاطر ، ويجب أن يكون مفهوما بوضوح أن ذلك الاختيار ـ فى حقيقته ـ اختيار بين بديلين ، فتحقيق النمو النوعى والكمى تحقيقا كاملا فى وقت واحد مستحيل ؛ إذ أن الأمة إما أن تحذو حذو الدانيمارك أو سويسرا وتستخدم الذكاء فى الزراعة وتنمى نظاما متنوعا جيدا من التعليم الفنى والعام ، وتطبق أفضل ما وصل إليه العلم على صناعاتها الخاصة بها ، وبذلك تعول عددا ضخما من السكان بصورة مريحة تقدمية على مساحة محدودة تماما ؛ وإما أن تحذو حذو بريطانيا العظمى فتهمل زراعتها وتترك أرضها تتحول إلى أرض بور ويتكاثر سكانها فى المدن ، وتتخلف عن الأمم الأخرى فى أساليب التربية فيها ، وفى قدرتها على تكييف آخر المعلومات العلمية لخدمتها ، لكى تبعثر مواردها المالية والعسكرية فى فتح أسواق سيئة بالقوة ، ولإيجاد ميادين مضاربة للاستثمار فى أركان الأرض البعيدة ، مضيفة ملايين من الأميال المربعة والسكان الذين لا يمكن أن تهضمهم حضارتها إلى الإمبراطورية .

ولقد أوضحنا القوى الدافعة من المصالح الطبقية التى تدفع إلى مثل هذه الخطة غير السليمة وتؤيدها ، وليس هناك علاج مفيد ضد الإمبريالية إذا تركنا هذه القوى تعمل عملها فى المستقبل ، فما لا جدوى منه أن نهاجم الإمبريالية أو الروح الحربية ـ بوصفها ووسيلة أو سياسة ـ إلا إذا سلطنا المعول على الجذور الاقتصادية للشجرة ، وحرمنا الطبقات التى تعمل الإمبريالية لمصلحتها من فائض الدخل الذى يسعى وراء مثل هذا المتنفس .

الفصل السابع

الشئون المالية للإمبريالية

يفسر تحليل القوى الاقتصادية فى الفصل السابق ، الطابع الذى تتخذه المالية العامة فى الدول التى تسير على سياسة إمبريالية ، فالإمبريالية ـ كما نرى ـ تنطوى على استخدام جهاز الحكومة من جانب بعض المصالح الخاصة ـ وهى مصالح رأسمالية أساساً ـ للحصول على ربح اقتصادى من خارج البلاد ، ويفرض تحكم هذا العامل فى السياسة العامة طابعاً خاصاً على الإنفاق ، وعلى الضرائب على السواء .

والجدول المرافق[1] يلقى ضوءاً واضحا على السمات الرئيسية للإنفاق القومى فى بريطانيا العظمى خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر .

وأول هذه السمات هى معدل نمو الإنفاق القومى فى مجموعه . فقد كان هذا النمو أسرع بكثير من نمو التجارة الخارجية ؛ إذ بينما كان متوسط القيمة السنوية لتجارتنا الخارجية بين ٧٠ ـ ١٨٧٥ وهو يبلغ ٦٣٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جـك زاد فى الفترة بين ١٨٩٥ و ١٩٠٣ إلى ٨٦٨٫٠٠٠٫٠٠٠ ، زاد متوسط الإنفاق فى نفس الفترة من ٦٣٫١٦٠٫٠٠٠ إلى ١٥٥٫٦٦٠٫٠٠٠ جـك . وقد زاد كذلك بسرعة أكبر بكثير من نمو مجموع الدخل القومى ، الذى زاد تبعاً للتقديرات التقريبية للإحصائيين ـ خلال نفس الفترة ـ من حوالى ١٫٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ إلى ١٫٧٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ حك ، وقد أسرع معدل النمو فى الزيادة خلال النصف الثانى من الفترة المشار إليها ؛ لأن الارتفاع فى إنفاق الإمبراطورية العادى ـ بعد

---

(١) ملحق فى آخر الكتاب .

استبعاد نفقات الحرب من الحساب – كان من ٨٧٫٤٢٣٫٠٠٠ ج.ك فى سنة ١٨٨٨ إلى ١٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ ج.ك فى سنة ١٩٠٠

وأبرز السمات التى ينطوى عليها الجدول هى تلك النسبة الضئيلة المتناقصة من الدخل القومى التى تنفق فيما يمكن اعتباره الأغراض الإنتاجيـة المباشرة للحكومة ، فأكثر من ثلثى المال – على وجه التقريب – يذهب إلى الإنفاق على الجيش والبحرية ، ولسداد الديون الحربية ، وحوالى ستة شلنات من كل جنيه تخصص للتعليم والجهاز الحكومة ولتلك السياسة المشكوك فى فائدتها ، سياسة المعونات المادية للضرائب المحلية[1] .

والأمر الوحيد المرضى الذى أظهره الجدول كان نمو مقدار المال الذى أنفق على التعليم ونمو نسبته إلى المال العام ، بينما أن جزءاً كبيراً من المبلغ الذى أنفق كمعونات للضرائب المحلية كان يذهب ببساطة هدية إلى أصحاب الأراضى .

وزاد الإنفاق الحربى والبحرى المباشر خلال الفترة بمعدل أسرع من زيادة مجموع الإنفاق ومن نمو التجارة والدخل القومى ، أو أى اتجاه عام فى نمو الموارد القومية ، ففى سنة ١٨٧٥ كانت نفقات الجيش والبحرية أقل من ٤٢½ مليونا من مجموع المصروفات الذى بلغ ٦٥ مليوناً ، وفى سنة ١٩٠٣ بلغت النفقات حوالى ٧٩ مليوناً من مجموع ١٤٠ مليوناً .

فالانفاق الضخم على حرب جنوب أفريقيا تبعته زيادة كبيرة دائمة فى هذه الفروع من الإنفاق بلغت ما لا يقل عن ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ ج.ك سنوياً .

وهذا النمو فى الإنفاق الحربى والبحرى من حوالى ٢٥ مليون إلى ٧٩ مليون فى أقل من ربع قرن هو أهم حقيقة ذات مغزى فى الشئون المالية الإمبريالية .

---

(١) بيد أنه ينبغى اعتبار جزء من المال الذى ينفق تحت بند « الدين القومى » انفاقا منتجاً حيث أنه أنفق فى تخفيض الدين . فقد تم تخفيض الدين بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩٠٠ ١٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جك أى بمعدل ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ جك سنويا تقريبا .

فالطبقات المالية والصناعية وأصحاب المهن ، التى يتكون منها اللب الاقتصادى للإمبريالية — كما أوضحنا — استعملت قوتها السياسية لتنتزع هذه المبلغ من الأمة لكى تؤمن استثماراتها وتفتح ميادين جديدة لرأس المال ، ولتجد أسواقاً مربحة لفائض بضائعها ، بينما تجنى من المبالغ العامة التى تنفق فى هذه الأغراض أرباحاً خاصة أخرى فى صورة عقود مربحة ، ووظائف مجزية أو مشرفة .

كما أن الرأسماليين الماليين أو الصناعيين الذين رسموا هذه السياسة ونفذوها ، مستخدمين معتقداتهم الحقيقية الخاصة بهم لإخفاء أهدافهم العملية المستورة ، قدموا رشاوى ، وتنازلوا عن امتيازات مهمة لمصالح كانت مكاسبها غير مباشرة لكى تحتفظ بعطفها وتحصل على تأييدها .

ويفسر هذا تلك المعونات الكبيرة المتزايدة للضرائب المحلية ، التى يجب أن تعتبر ، إذا فسرناها على ضوء التحديد العلمى لمن يتحمل عبأها ، إعانات لأصحاب الأراضى ، وتم الحصول على تأييد الكنيسة وتجارة المشروبات الروحية بنفقة أقل : الأولى بوساطة الإعفاء من فئات العشور وزيادة الهبات لمدارس الكنيسة ، والثانية بوساطة سياسة فذة من الامتناع عن عمل شىء فى موضوع الإصلاحات الخاصة بمنع المسكرات ، ورعاية خاصة فيما يتعلق بفرض الضرائب .

وإنى إذ جعلت القوى الرأسمالية الإمبريالية محور السياسة المالية ، لا أعنى أن القوى الأخرى — من صناعية وسياسية وأخلاقية — ليس لها أهداف خاصة بها ونفوذ مستقل ، بل كل ما أعنيه هو أن المجموعة الأولى يجب أن تعتبر العوامل الفعالة الحقيقية فى تفسير السياسة الواقعة .

لقد وحدنا بين جميع المصالح المنظمة تقريباً ، التى تذكر عادة تحت عنوان

« الرأسمالية » — بما فيها رأس مال الأرض ، والإمبريالية — فمعظمها يشترك بنصيب مباشر فى أحد نوعى الربح الذى يترتب على هـــذه السياسة : الفائدة أو الأرباح التجارية أو الوظائف التى تهيئها السياسة الامبريالية ، أو الفائدة أو الأرباح أو الوظائف المتصلة بالإنفاق العسكرى والمدنى ذاته .

فلا يمكن المبالغة فى إدراك أن الإنفاق العام المتزايد — بصرف النظر عن كل المبررات السياسية — مصدر مباشر من الربح لبعض المصالح المعينة المنظمة تماماً وذات النفوذ ، وتعد الإمبريالية بالنسبة لكل مثل تلك المصالح اداة رئيسية فى زيادة هذا الإنفاق .

وبينما يعتبر الرأسماليون هم مدبرى هذه السياسة — التى لا مراء فى أنها طفيلية — فإن نفس هذه الدوافع تؤثر فى طبقات خاصة من العمال . فأهم الحرف فى كثير من المدن تعتمد على الخدمة أو العقود الحكومية ، وترجع — إلى حد بعيد — إمبريالية مراكز التعدين وبناء السفن إلى هذه الحقيقة ، ويستخدم أعضاء البرلمان نفوذهم بسخاء فى الحصول على عقود وتجارة مباشرة لناخبيهم ، وكل نمو فى المصروفات العامة يزيد من هذا التحيز الخطر .

بيد أن أوضح مغزى للأوضاع المالية الإمبريالية لايبدو فى ناحية المصروفات بل فى الضرائب . إن هدف تلك المصالح الاقتصادية التى تستغل الخزانة العامة لأغراض الربح الخاصة يحقق إلى حد كبير إذا كان عليها أولا أن تجد المال لتملأ هذه الخزانة ، وأن تجنب وقوع عبء الضرائب على كاهلها ، ونقلها إلى كواهل الطبقات الأخرى أو الأجيال المستقبلة يُعد سياسة طبيعية من الدفاع عن النفس .

إن السياسة الضريبية الحكيمة تستمد الدخل القومى كله — أو الجزء الأكبر منه — من الأرباح غير المكسوبة من استعمالات الأرض ، ومن المكاسب

فى الصناعات التى تستطيع الحصول على معدل مرتفع من الفائدة أو الربح بفضل حماية اقتصادية أو قانونية — من نوع ما — تجعلها بمنأى عن المنافسة الشديدة ، ويكون تحمل مثل هذه الضرائب سهلا حيث أنها تقع على العناصر غير المكسوبة من الدخل ، ولا تسبب اضطرابا فى الصناعة ، بيد أن هذا يعنى بالضبط فرض الضرائب على تلك العناصر التى تتكون منها الجذور الاقتصادية للإمبريالية ، لأن العناصر غير المكسوبة فى لدخول هى بالذات التى تجنح إلى عملية أوتوماتيكية من التكديس ، والتى توجه القوى السياسية نحو الإمبريالية بما تضيفه إلى سيل رأس المال الفائض الذى يبحث عن أسواق استثمار أو عن أسواق لفائض البضائع التى يساعد فى إنتاجها ، ومن ثمّ فإن النظام الضرائبى السليم يعالج المرض فى أعمق جذوره .

ومن ناحية أخرى لو أن القوى الرأسمالية الإمبريالية عملت صراحة على نقل عبء الضرائب إلى كواهل الشعب ، لكان من الصعب عندئذ تنفيذ مثل هذه السياسة الكثيرة النفقات فى ظل أية صورة من صور الحكم الشعبى . إن الشعب لابد أن يدفع ، ولكن يجب ألا يعلم أنه يدفع ، كما يجب أن يمتد الدفع أطول مدة ممكنة .

ولنأخذ مثلا مجسما ، إن مجموعة المصالح المالية والسياسية المتشابكة التى غررت ببريطانيا العظمى ، ودفعتها إلى إنفاق حوالى مائتى مليون جنيه من المال العام ؛ لكى تحصل لهذه المصالح على أرض جمهوريات جنوب أفريقيا ومواردها المعدنية ، ما كان من الممكن أن يقيض لها نجاح فى تحقيق أغراضها لو أنها كانت مضطرة إلى توفير المال بأن ترسل جامع الضرائب ليدور على المواطنين ويأخذ من كل منهم — نقدا تلك الجنيهات التى تتكون منها حصته فى الضرائب ، تلك الحصة التى ستؤخذ منه بوسائل أكثر التواء .

إنه من المستحيل الإنفاق على المشروعات الإمبريالية بالضرائب المباشرة على الدخول أو الممتلكات ، فالنزعة العسكرية والحروب تكون مستحيلة حيثما توجد أية صورة من صور الحكم الشعبي - إذا كان كل مواطن سيسهم فى نفقاتها بأن يدفع نقدا - ومن ثم فإن الإمبريالية تتجه فى كل مكان إلى الضرائب غير المباشرة ، وليس السبب فى ذلك أساسا هو سهولتها ، ولكن لغرض الإخفاء . وربما نكون أكثر عدلا إذا قلنا : إن الإمبريالية تستغل ذلك التفضيل الجبان الغبي الذى يبديه الرجل العادى فى كل مكان بأن تنتزع منه حصته فى الأرصدة العامة بالخداع ، وتستخدم هذه الحماقة العامة لتحقيق أغراضها الخاصة ، فمن النادر أن تستطيع أية حكومة ، حتى تحت ضغط حاجة خطيرة ملحة ، أن تفرض ضريبة على الدخل ، بل وحتى ضرائب الممتلكات يتهرب الناس منها عادة فى حالات الملكية الخاصة ، وهى دائما موضع نفور عام. أما حالة انجلترا فهى الاستثناء الذى يثبت القاعدة حقيقة .

إن إلغاء الضرائب الجمركية على الواردات والأخذ بحرية التجارة هو علامة انتصار البلوتوقراطية الصناعية والتجارية على الارستقراطية التى تقوم على ملكية الأرض ، فقد كانت ضريبة التجارة مجزية جدا للطبقات الأولى فى استيراد المواد الأولية الرخيصة ، وفى خفض نفقات المعيشة للعمال فى وقت كان تفوق انجلترا فى أساليب الصناعة الجديدة يفتح مجال التوسع السريع غير المحدود أمام التجارة ، بحيث أن هذه الطبقات قبلت تأييد إعادة فرض ضريبة الدخل التى اقترحها (بيل) فى سنة ١٨٤٢ حتى تجعل فى مكنته إلغاء الضريبة على الواردات أو خفضها ، وعندما وقع الضيق المالى المفاجىء فى البلاد - بسبب حرب القرم - كانت سياسة حرية التجارة فى أوج نجاحها وشعبيتها ، ولجأت وزارة الأحرار إلى جعل هذه الضريبة دائمة ، ووسعت نطاق تطبيقها ، وزادت من صعوبة إلغائها

بإلغاء بعض الضرائب الجمركية الأخرى على الواردات ، مفضلة ذلك على العودة إلى سياسة الحماية التى كانت بدون ذلك تكون حتمية ، ولا تستطيع أية حكومة أن تلغى هذه الضريبة الآن ؛ لأن ما يترتب على إلغائها من مزايا سيرجح عليها النفور الذى ينجم عن الالتجاء إلى بديل مناسب ، كما أن وفرة حصيلتها وسهولة حسابها مزيتان لايشترك فيهما معها بدرجة مساوية ، أى نظام ضرائبى آخر .

وينبغى أن نعمل شيئا من الاعتبار للمبادئ والمعتقدات الخاصة التى يعتنقها رجال المال السياسيون الذين تشبعوا بأصول علم الاقتصاد السياسى الانجليزى ؛ وهناك اعتبار آخر أكثر من ذلك ، وهو ما تتعرض له الأحزاب المتنافسة من إغراء فى سعيها للحصول على رضا الشعب الحديث العهد بممارسة حقوقه الانتخابية بنفخ أبواق الدعوة لسياسة ضرائبية طبقية . كما أن الروح الثورية التى كانت متفشية جميع أنحاء أوربا فى منتصف القرن — والنمو السريع للمراكز الصناعية الضخمة فى جميع أنحاء انجلترا بكتلها البشرية التى تعيش فى فقر لايعرف الناس مداه الحقيقى ، وقابلية هذه الجماهير للهياج بجهل ، جعلت الأخذ رسميا بالديموقراطية تجربة كثيرة المخاطر ، وكان كلا الحزبين فى حالة تجعله يلجأ إلى المنح والرشى لتهدئة الوحش الجديد ، وعندما تفرق حزب الأحرار القديم فى ٨٥ — ١٨٨٦ مؤديا إلى انتقال الأغلبية الضخمة للملكية الخاصة إلى نفس الجانب الذى فيه الملكية العقارية ، صار من الممكن وضع ميزانية ديموقراطية حقيقية مع ضريبة تصاعدية على الدخل ، وضريبة مواريث كبيرة ، بل وبدا أن الأمر يتطلب ذلك ، وليس من الضرورى أن ننكر أن سير (وليم هاركوت) وزملاءه كانوا يعتقدون — بإخلاص — فى عدالة هذه السياسة والحاجة إليها ؛ ولكن يجب أن نتذكر أنه لم يكن هناك بديل آخر أمام الحاجة إلى أرصدة متزايدة للإمبريالية والتعليم ، إلا بالخروج فجأة وصراحة على مبادئ حرية التجارة — التى دافعوا عنها بشدة — والهجوم الخطر على

المصالح التجارية هجوما قد تقع آثاره السيئة على الطبقة العاملة التى كانوا يرغبون بشدة فى تبنى قضيتها ، ومن ثم لابد من اعتبار ذلك الهجوم المالى على « الملكية » ـ الذى يتمثل فى الضريبة التصاعدية على الدخل وضريبة الميراث ـ سياسة استثنائية فى ذلك الوقت مرجعها الأساسى سببان : صعوبة العودة إلى سياسة « الحماية » التى نُبذت ، والرغبة فى الحصول على رضا الديموقراطية المجهولة الجديدة .

ومن هنا كان ذلك الأمر غير الطبيعى من مصاحبة الضرائب المباشرة للإمبريالية ، ولم يحدث فى أى بلد آخر أن عملت الظروف السياسية بهذه الطريقة ، ففى القارة الأوروبية ازدهرت النزعة العسكرية والامبريالية على الضرائب غير المباشرة ، وجعلت فى وسع المصالح الزراعية والصناعية أن تهزم بسهولة أى اتجاه نحو « حرية التجارة » بالاحتجاج بالحاجة إلى الدخل عن طريق الضرائب الجمركية ، وفى بريطانيا العظمى يبدو من غير المحتمل السير فى سياسة الضرائب المباشرة على الملكية والدخل أكثر من ذلك ، فحكم الطبقات المالكة قد تخلص من تقاليد « حرية التجارة » ، فزعماؤها والأغلبية الساحقة من أفرادها من أنصار « الحماية » صراحة فيما يتعلق بالزراعة وبعض الصناعات الأساسية المعينة ، ولم تعد تخيفهم جديا قوة الشعب التى ينطوى عليها تعميم حق الانتخاب ، كما أنهم ليسوا على استعداد لإرضاء هذه القوة بفرض ضرائب أخرى على الملكية ، فقد جربوا أنفسهم مع « الوحش » ، وصاروا يعتقدون أنه يمكن التحكم فيه تماما بمساعدة « الحرفة » والكنيسة ، ويمكن حمله على دفع نفقات الإمبريالية عن طريق الضرائب الجمركية الحامية ، وبدلا من أن يستخدم التعليم العام فى الدفاع ضد الامبريالية ، صار حافزا نحوها ؛

إذ فتح آفاقا من الكبرياء الرخيصة ، والاثارة الفجة أمام جماهير ضخمة قاصرة ترى التاريخ الحالى ، وذلك التيه المتشابك من الاتجاهات فى العالم بأعين مشدوهة حسيرة البصر ، وهى ـ بالضرورة ـ ضحية للمصالح المنظمة القادرة التى تخدعها أو تخيفها ، أو تدفعها فى أى طريق يلائمها .

ولو كان حزب الأحرار وقف إلى جانب مبادئ السلام والإصلاح ، ورفض أن يذهب أبعد من « الاستعمار » الحقيقى الذى يمثله رجل مثل (مولزورث) وأدار ظهره لأغراء السياسة الخارجية القوية التى يمليها حملة السندات ، ربما كان فى استطاعته أن يقاوم الهجوم ضد « حرية التجارة » ، ولكن حزب الأحرار ـ الذى تقيد بإمبريالية حربية العامل الرئيسى فى تحديد نفقاتها المتزايدة بسرعة سلوك الدول الأجنبية ، والفنون الجديدة فى أساليب الحرب العلمية ـ وقع فى ورطة لا مخرج منها ، فمركزه بوصفه حزبا متوسطا بين الطبقات المالكة منظمة فى حزب المحافظين والضغط غير المنظم لمجموعة مفككة من القوى تحاول أن تصير حزب عمال اشتراكى ، يقضى عليه بالاعتدال ، كما أن أشخاص زعمائه الذين ما زالوا يؤخذون من الطبقات المالكة يمنعونه من القيام بأية محاولة جريئة للسير بالإمبريالية على أساس من الضرائب المباشرة على الملكية ، فترفع الضرائب على الدخل والممتلكات لتغطية أية حاجة زائدة فى الأوضاع الإمبريالية المالية ، ولكن لم يكن لديه لا الشجاعة ولا المبدأ لنبذ الإمبريالية ، أو الإصرار على أن تدفع نفقاتها الطبقات التى تحاول الاستفادة بها .

ومن ثم فليس هناك أسباب تدعو لأن نعزو إلى النزعة التحررية الرغبة فى ـ أو القدرة على ـ سد نفقات الإمبريالية الحربية بالتمادى فى فرض الضرائب التصاعدية على الدخول والممتلكات ، فبينما حالت المزايا المالية دون إلغاء نوع من الضرائب كبير الحصيلة إلى هذا الحد ؛ لم تقع أية محاولة

لمتابعة السير أبعد من ذلك ، وعندما يعود الإنفاق إلى مستواه الطبيعى مرة أخرى ستخفض ضريبة الدخل وتُلقى كل زيادة عادية فى الإنفاق (التى يقدرها بعض الثقاة فى الإحصاء ٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جك فى الخدمات العسكرية وحدها) على عاتق الضرائب غير المباشرة .

والآن ، إن أية زيادة كبيرة يمكن حسابها فى الدخل العام – عن طريق الضرائب غير المباشرة – تعنى نبذ «حرية التجارة» – إذ أن السبيل الوحيد للحصول على دخل ثابت كبير من هذا النوع هو بفرض الضرائب الجمركية على الواردات من ضروريات الحياة والتجارة ، وحاجاتها الأولى ، ولا جدوى هناك بطبيعة الحال من الاحتجاج بأن فرض الضرائب من أجل زيادة الدخل ليس « حماية » ، فإذا رفعت الضرائب الجمركية على السكر والشاى ، وإذا فرضت هذه الضرائب على الشعير والدقيق أو على اللحوم الأجنبية أو المواد الأولية لصناعة النسيج عندنا ، أو على البضائع كاملة الصنع التى تتنافس داخل أسواقنا ، فإنه لا يهم أن الغرض هو الدخل ، لأن لأثر الإقتصادى هو « الحماية » .

ومن المحتمل أن الأوضاع المالية الإمبريالية ليست مستعدة بعد للاعتراف باسم «الحماية» ، أو بسياسة اقتصادية كاملة من الحماية[1] ، ولكن الخطوات التحضيرية تستطيع أن تجد أسماء أخرى . فضريبة جمركية للموازنة على سكر البنجر تصور على أنها أداة من أدوات « حرية التجارة » ، ولكنها متى نُفذت تجر وراءها سلسلة كاملة من ضرائب الموازنة على أساس من منطق مماثل ، وضريبة على البضائع المصنوعة فى السجون على أساس أنها تتلقى إعانة ومن ثم يتم إنتاجها بسعر «التكلفة» ، يتبعها منطقيا حماية مماثلة ضد المصنوعات الأجنبية التى يتلقى منتجوها إعانة حكومية ، وضريبة جمركية على الصادرات من الفحم يغلب أن تتبعها ضرائب

---

(١) إن المناقشة التالية « للحماية » تتعلق باحتمالات السنة التى تمت فيها هذه الدراسة سنة ١٩٠٥ .

مماثلة على الصادرات من الآلات التى تساعد ـ مثل الفحم ـ على نمو صناعات منافسينا . بيد أن أضخم قناع « للحماية » سيأخذ صورة الضرورة العسكرية ، فالأمة الحربية التى تحيط بها إمبراطوريات معادية لابد أن يكون لديها ـ داخل حدودها ـ مقادير كافية من مستلزمات الحرب الضرورية ، ومجندون أكفاء ، وكمية كافية من الطعام ، ونحن لانستطيع الاعتماد مطمئنين على قدرة القتال لدى سكان نشأوا فى المدن ، أو على استيراد الطعام من بلاد أجنبية ، وكلا الأمرين يتطلب إيقاف التركيز الزائد عن الحد لسكاننا فى المدن ، وبذل محاولة جدية لإحياء الزراعة ، وإعادة الناس إلى الأرض .

وهنـاك أسلوبان يبدوان ممكنين : أحدهما خطة حاسمة ضخمة من الإصلاح الزراعى ، مع سلطة فى إسكان أعداد كبيرة من صغار الفلاحين فى الأراضى الزراعية ، ومنحهم قروضا كرأسمال يكفى لتمكينهم من العيش والعمل فى الأرض ، والأسلوب الآخر : هو «الحماية» ، أى إعادة فرض الضرائب على الغلال والماشية والفاكهة ومنتجات الألبان المستوردة بهدف تشجيع الزراعة ، والاحتفاظ بالناس فى الأرض الزراعية .

وبالنظر إلى النفوذ السياسى التى تتمتع به الطبقات المالـكة ، نجد من المؤكد أن الأسلوب الثانى هو الذى سيُفضل .

إن أصحاب الأراضى والمصـالح الصناعية متحدون الآن إلى حد يكفى لأن يجعل من المستحيل على أرباب الصناعة فى المدن أن يرفضوا مساعدة ملاك الأراضى الزراعية ، ومنح التخفيف من «العشور» دليل مقنع على هذه الحقيقة ، وقد يثبت رجال الاقتصاد السياسى أن النتيجة الأولى « للحماية » ـ فى حدود أنها تحمى ـ هى رفع إيجار الأرض ، وأن ضريبة الغلال ترفع ثمن الخـبز ، وأنها برفع الأجور الحقيقية تقلل الربح ، وأنها إذا نجحت حقيقة فى تشجيع الزراعة الـكثيفة ، والاكتفاء الذاتى فى الطعام لن تساعد فى زيادة الدخل ،

ولـكن أنصار الحماية لا يزعجهم هذا الموقف المتناقض الذى يُعزى إليهم ؛ لأنهم يدركون أن النـاس الذين يرجون الحصول على أصواتهم فى الانتخابات لا يستطيعون التفـكير فى حجتين متناقضتين فى وقت واحد بقصد المقارنة .

ويغلب أن تنتصر المطالبـة بالحماية الزراعية لشغل الأرض بفلاحين أصحاء جسمياً ولديهم استعدادات عسكرية على جميع الاعتراضات فى المستقبل القريب ، ومن المحتمل جداً هنا أن تصحب « الحمـاية » إجراءات مخففة ، مثل : تطبيق إصلاحات زراعية تبتـكر بعناية تؤدى إلى وضع طبقة جديدة من الفلاحين على التربة البريطانية ، ومبلغ كبير من المـال فى جيوب أصحاب الأراضى بالإضافة ثمنا لهذه الأراضى إلى تعويضهم عما يتعرضون له من إزعاج .

وهناك سبيل سرى آخر للحماية عن طريق صناعة بناء السفن ، وهنا لا يتعلق الأمر بالضرائب ، ولـكن بالمعونات ، فإذا أرادت انجلترا أن تـكون قوية فى النزال فى الحروب والتجارة ، لا بد لها من الاحتفاظ بطرق التجارة البحرية الرئيسية مفتوحة أمامها ، ولا بد أن تـكون لديها سفن ورجال يمكن تحويلهم إلى أغراض الدفاع ، ومما لا ريب فيه أن تجارة انجلترا الخارجية العظيمة شيدت أول ما شيدت بمساعدة قوانين الملاحة ، وستعمل نفس المجموعة من الحاجات السياسية ، والمصالح التجارية على إحياء هذه السياسة ، هذه هى السبل الرئيسية التى تؤدى فى اتجاه الحمـاية ، بيد أنه ليس هناك من الأسباب ما يدعو إلى افتراض أن هذه السياسة ستقتصر على الزراعة والسكر و بعض الواردات المعانة الأخرى ، وعلى فرض ضرائب على الصادر من الفحم ، ومنح معونات لبناء السفن ، فالفروع الرئيسية لصناعة المنسوجات ، والصناعات المعدنية ، و بعض صناعات التسويق الأخرى التى تهدد احتـكارها ـــ حتى فى السوق المحلى ـــ الصناعات المتقدمة الأخرى لألمانيا ، وهولنده ، والولايات المتحدة ، قد فقدت منذ أمد طويل ذلك الاعتماد الواثق على « حرية التجارة » الذى كانت تحس به عندما كان

تفوق انجلترا فى الفنون الصناعية لاجدال فيه ، كما يضع التخصص المحلى للصناعات سلاحا هائلا فى أيدى رجال السياسة من أنصار الحماية ، فعلى الرغم من المعونة المالية والفكرية التى تمنحها بعض المصالح الصناعية المعينة لحركة « حرية التجارة» ، فإن «الحماية» هى سياسة المنتج «وحرية التجارة» هى سياسة المستهلك.

ويجعل تخصص المناطق فى وسع السياسيين أن يلجئوا إلى المصلحة الاقتصادية المنفصلة لمدينة بذاتها أو لجهة من الجهات ، وأن يقنعوا عمالها ـ وليس رأسماليها فحسب ـ بالربح الذى سيجنونه ؛ إذ تقررت حمايتها ضد مايسمى المنافسة الأجنبية غير العادلة ، ولا يقال شىء عند ئذ عما سيفقدونه بوصفهم مستهلكين فى تناقص القوة الشرائية لأرباحهم وأجورهم نتيجة لحماية الصناعات الأخرى التى تتخصص فيها مناطق ثانية ، ويكاد يكون من المحقق نجاح هذا الالتجاء إلى المصالح المنفصلة للمنتجين بين ناس على مستوى منخفض من التعليم والذكاء ، وأية محاولة لعرض الجانب الآخر من الموضوع ـ بتوضيح أن نتيجة «الحماية» ستكون ارتفاعا عاما فى الأسعار ـ تقابل عادة بإنكار أكيد بأن هذه النتيجة لن تترتب عليها ، رغم أنه يعترف عادة بأن الأجور والأرباح سترتفع فى الصناعة المحلية التى يوجه أنصار الحماية دعوتهم إلى مصلحتها الذاتية .

وعلى أى الأحوال ، فإنه من المحتمل أن تُبذل محاولة لإخفاء طابع سياسة الحماية كله فى جو غائم من الإمبراطورية ، «فالحماية» لن تكن «حماية» ، بل « حرية تجارة » داخل حدود الإمبريالية ، فتخفى التعريفة الحامية جانبها المانع ، وتظهر فى ثوب اتحاد اقتصادى إمبراطورى . فالتغييرات الاقتصادية الكبرى التى تتطلب استعمال جهاز سياسى تخترع هذا الجهاز ، وستعمل الإمبريالية الإنجليزية ـ وهى حركة اقتصادية أساساً وإن لم تكن اقتصادية خالصة ـ على إخفاء النظام المالى للحماية الذى تفضله عن طريق تحقيق عمل سياسى عظيم يُطلق عليه

« اتحـاد الإمبراطورية » ، ولـكن أيا كانت الأحوال فإن هذا السبيل إلى « الحماية » طرقته الإمبريالية من قبل ، كما تثبت محاولة مستر (تشمرلين) الغريبة فى سنة ١٨٩٧ ، كما أن السرعة غير العادية فى نمو الحاجات المالية الناجمة عن كارثة السياسة التى اتبعت فى جنوب افريقيـا ، ستعجل بهذه السياسة وتهيىء لهـا فرصتها السياسية ، فستبذل المحاولات لاستغلال الولاء الحماسى الذى أبداه المستعمرون فى التفافهم حول الوطن الأصل فى حرب جنوب أفريقيا ، فى تحقيق اتحاد سمى على أساس يقيدهم بتقديم المـال والرجال لحـاية الإمبراطورية وتوسعها واحتمال نجاح هذه المحاولة فى تحقيق الاتحاد الإمبراطورى موضوع له بحث منفصل ، بيد أننا نعتبرها هنا سبيلا من سبل « الحماية » .

وهكذا يبدو أن « الحماية » هى الحليف الطبيعى للإمبرياليـة من عدة وجوه .

فالجذور الاقتصادية للإمبريالية هى رغبة مصالح صناعية ومالية منظمة قوية فى الحصول على أسواق خاصة للفائض من بضائعها ورأسمالها على حساب الخزانة العامة ، وبواسطة القوة العامة ، والحرب والنزعة العسكرية « والسياسة الخارجية القوية » هى الوسائل الضرورية لهذا الهدف . وتنطوى هذه السياسة على زيادة كبيرة فى المصروفات العامة ، وإذا كان على أصحاب هذه المصالح أن يدفعوا نفقات هذه السياسة من جيوبهم فى صورة ضرائب على الدخل والممتلـكات ، فإن الأمر لا يعود مجزيا بالنسبة لهم ، على الأقل فيما يتعلق بأسواق البضائع ، ومن ثم لابد لهم من إيجاد وسيلة لإلقاء عبء النفقات على كاهل الجمهور ، ولـكن فى البلاد التى يوجد فيها حق انتخاب للجميع ، وحكم نيابى لا يمكن تحقيق ذلك بطريقة علنية ، فالضرائب يجب أن تـكون غير مباشرة ، ويجب أن تنصب على سلع استهلاكية — أو مما يستخدم عادة — بحيث تـكون جزءاً من المستوى العام

للاستهلاك فلا يتقاص الطلب عليها ، أو تحل غيرها محلها تحت ضغط الضرائب ، وهذه الحماية لا تخدم الأغراض المالية للامبريالية فحسب – بفرض الضرائب على المستهلك الجاهل الذى لاحول له لفائدة المصالح الاقتصادية ذات النفوذ – بل أنها تبدو أيضا كأنها تحقق ربحا آخر بأن تحتفظ لأصحاب هذه المصالح – بوصفهم منتجين – بسوقهم المحلية التى تتهددها المنافسة الأجنبية ، وتجعل فى وسعهم رفع أسعارهم بالنسبة للمستهلكين المحليين ، وبذلك يجنون مكاسب أكثر ، وقد يبدو لأولئك الذين يعتبرون التجارة الخارجية فى ظروفها العادية تبادلا عادلا للسلع والخدمات ، من العسير فهم كيف تتوقع هذه المصالح الاقتصادية أن تمنع السلع الأجنبية من أسواقها بينما تدفع سلعها فى الأسواق الأجنبية فى نفس الوقت ، بيد أننا يجب أن نذكر مثل هؤلاء الاقتصاديين أن القوة الدافعة الأولى هنا ليست التجارة ، بل الاستثمار .

إن زيادة فى الصادر على الوارد أمر مرغوب فيه بوصفه أفضل أسلوب للاستثمار ، وعندما تعتزم أمة – أو بعبارة أدق طبقاتها المستثمرة – أن تصير دائنة أو أمة طفيلية إلى حد لا نهائى ، فليس هناك من سبب يمنع من أن تتوازن صادراتها ووارداتها على مدى فترة سنوات طويلة ، فصراع الإمبريالية المزعوم كله يتجه فى جانبـــه الاقتصادى نحو نمو طفيلى ، وتحتاج الطبقات المنغمسة فى هذا الصراع إلى « الحماية » باعتبارها أفضل أداة .

وأفضل ما يصور لنا طبيعة « الحماية » وهدفها بوصفها فرعا من الأوضاع المالية الإمبريالية ، هو حالة بريطانيا العظمى ، لأن ضرورة تقويض سياسة « حرية التجارة » المقبولة فيها تـكشف النقاب عن أساليب « الحماية » المختلفة والقوى التى تعتمد عليها ، أما لدى الأمم الأخرى التى قيدت نفسها بعجلة الإمبريالية أو شرعت فى دخولها ، بنفس ذلك المزيج المعقد من المصالح الاقتصادية التى تختال فى رداء الوطنية والمدنية وما إليها ، كانت « الحماية » هى السياسة

المالية التقليدية ، ولم يتطلب الأمر أكثر مما تقتضيه الضرورة من توسيع نطاقها وتوجيهها .

بيد أن « الحماية » ليست الأسلوب المالى الوحيد الذى يناسب الإمبريالية ، فهناك — فى أى وقت بذاته — حد ما لمقدار النفقات الجارية التى يمكن الحصول عليها بفرض الضرائب على المستهلكين . ولكن سياسة الإمبريالية تتطلب أحيانا — حتى تكون فعالة — توفير مبالغ كبيرة غير متوقعة لإنفاقها على الحروب والتجهيزات العسكرية ، ولا يمكن مواجهة ذلك بالضرائب الجارية ، ولا بد من اعتبارها رأسمال مدفوع يمكن تأجيل سداده إلى مالا نهاية، أو استهلاكه بأقساط بطيئة قابلة للايقاف .

أن عقد القروض العامة سمة عادية للامبريالية، وهى من أبعد سماتها أثرا ، وهو مثل «الحماية» يخدم أيضا غرضا مزدوجا ؛ فهو لا يهيىء فقط سبيلا ثانيا لتجنب فرض الضرائب على الدخل والممتلكات — وهو الأمر الذى كان يصبح حتميا بدون ذلك — بل يهيىء أيضا صورة من أنفع صور الاستثمار للمدخرات العاطلة فى انتظار استثمار أكثر فائدة . وهكذا فإن عقد ديون عامة كبيرة متزايدة لا يجىء فقط نتيجة ضرورية لإنفاق إمبريالى أكثر من الدخل الجارى ، أو نتيجة ضرورة مفاجئة تفرضها تعويضات حرب أو عقوبة عامة أخرى ، بل أن عقد ديون جديدة هدف مباشر من أهداف السياسة المالية الإمبريالية ، تماما مثل المرابى الخاص الذى من أهدافه أن يسوق زبائنه إلى مآزق مالية حتى يلتجئوا إليه .

ويدل تحليل الاستثمار الأجنبى على أن حملة سندات الديون العامة، أو الديون التى تضمنها الدولة معظمهم من مستثمرى أمم أخرى وماليها ، ويرينا التاريخ — فى حالة مصر وتركيا والصين — يد حملة السندات والمستثمرين المحتملين فى السياسة. وليس هذا الأسلوب المالى مجزياً فى حالة الأمم الأخرى ، حيث يستخدم كأداة من

الأدوات الرئيسية ، أو كبير للتدخل ، بل إنه مما يفيد الطبقات المالية أن يكون لديها دين قومي كبير خاص بها ، فطرح مثل هذه القروض العامة والتعامل فيها عملية مربحة، ووسيلة من وسائل ممارسة نفوذ سياسي مهم في اللحظات الحرجة، وحينما يجنح رأس المال المطروح إلى الزيادة ، تكون الديون الجديدة مفيدة بوصفها خطة مالية لتصريف الزائد .

إن الإمبريالية بحروبها وتسليحها مسئولة عن ـ ولا شك ـ الديون المتزايدة لأمم القارة الأوروبية ، وبينما نجد أن الرخاء الصناعي الذي لا مثيل له في بريطانيا العظمى ، عزلة الولايات المتحدة ، جعلا في وسع هاتين الأمتين الكبيرتين أن تتجنبا هذه المنافسة المدمرة خلال الحقبة الأخيرة ، فإن فترة حصانتهما قد انتهت؛ إذ لما كانتا على السواء قد تبنتا ـ بلا رجعة كما يبدو ـ إمبريالية لا حدود لها ، فإنهما ستقعان أكثر فأكثر فريسة للطبقات المرابية المتنكرة في ثياب إمبريالية ووطنية[1] .

---

(١) لقد تركت الفقرتين الأخيرتين من هذا الفصل ، وهما اللتان تصفان القفزة المحتملة نحو « الحماية » ، كما كانتا مكتوبتين في سنة ١٩٠١ ، أي قبل انقلاب مستر تشمبرلين المسرحي إلى « الحماية » الكاملة بسنتين .

الجزء الثاني

الأوضاع السياسية الامبريالية

الفصل الأول

المغزى السياسى للإمبريالية

لا يمكن تصوير الجهل الغريب السائد ـ فيما يتعلق بالطابع السياسى للإمبريالية واتجاهاتها السياسية ـ بأفضل من الفقرة التالية من مؤلف يدل على غزارة العلم عن « تاريخ الاستعمار »[1] : « لعله يمكننا أن نتخيل مدى السيطرة البريطانية أحسن من أن نصفها عندما نتأمل فى حقيقة أن خمس سطح الكرة الأرضية كلها تقريباً يرتفع فوقه هـذا العلم فعلا أو نظريا ، بينما أكثر من سدس جميع الكائنات البشرية الحية فى هذا الكوكب تعيش تحت صورة أو أخرى من صور الاستعمار الإنجليزى ، والأسماء التى تمارس تحتها السلطة كثيرة ، والعمليات متميز بعضها عن البعض ، ولكن الأهداف التى يعمل من أجلها هذا الجهاز المتعدد الجوانب متماثلة ، فالأسلوب والعمل يختلفان تبعاً للطقس والظروف الطبيعية والسكان فى المنطقة التى يتعلق بها الأمر ؛ إذ أن الوسائل تُكَيَّف لتلائم الموقف ، وليست هناك سياسة ثابتة لا رجوع فيها ، بل ومن وقت إلى آخر ، ومن عقد إلى عقد ، طبق الساسة الإنجليز أساليب مختلفة فى المعاملة على نفس الإقليم ، وهناك قاعدة ثابتة واحدة يبدو أنها موجودة ، هى دعم مصالح المستعمرة إلى أقصى حد ، وتطوير خطة الحكم فيها بأسرع ما يمكن ، ثم رفعها مع الوقت من مركز التبعية إلى الاتحاد ، وتحت ستار سحر هذه الروح الكريمة بلغت المنشئات الاستعمارية لبريطانيا العظمى قدراً كبيراً من الحرية فعلا دون حل الروابط الإسمية ، وتتطلع الممتلكات التابعة الأخرى إلى هذا المركز ، بينما ـ من الناحية الأخرى ـ جعلت ميزة الاستقلال المحلى هذه فى وسع

---

(١) « موريس » المجلد الثانى ص ٨٠

انجلترا أن تهضم بسهولة كثيراً من الولايات الإقطاعية فى الجسد السياسى لنظامها».

هنا — إذن — النظرية التى تذهب إلى أن البريطانيين وُهبوا — مثل الرومان — عبقرية فى الحكم، وأن سياستنا الاستعمارية، والإمبريالية يشيع فيها التصميم على نشر فنون الحكم الذاتى التى نتمتع بها فى الداخل فى جميع أنحاء العالم[1]، وأننا فى الحقيقة إنما نحقق هذا العمل.

والآن، دون أن نناقش هنا ميزات ونقائص النظرية البريطانية فى الحكم الذاتى النيابى وطريقة ممارستنا له؛ تؤكد « القاعدة الثابتة للعمل » عندنا كانت تدريب الشعوب التابعة لنا على هذه النظرية وتطبيقها العملى، هو أكبر تحريف ممكن لحقائق سياستنا الاستعمارية والإمبريالية، فنحن لم نمنح الغالبية العظمى من السكان فى الإمبراطورية أية سلطات حقيقية من الحكم الذاتى، ولا توجد لدينا أية نية جدية لذلك، ولا اعتقاد جدى بأنه من الممكن لنا أن نفعل ذلك.

فمن بين الثلاثمائة والسبعة والستين مليونا من الرعايا البريطانيين خارج هذه الجزائر، ليس هناك أكثر من أحد عشر مليونا، أو جزء من ثلاثة وأربعين جزءا، لديهم أى حكم ذاتى حقيقى فى التشريع والإدارة.

إن الحرية السياسية، والحرية المدنية — فى حدود اعتمادها على السياسة — لا وجود لها بالنسبة للغالبية الساحقة من الرعايا البريطانيين، ففى ولايات الحكم الذاتى فى أستراليا وشمالى أمريكا وحدهما يوجد حقيقة حكم نيابى مسئول، وحتى هناك أدى وجود أعداد كبيرة من السكان الغرباء — كما فى غرب أستراليا، أو من العمال المستعبدين، كما فى كوينزلاند — إلى الحد من أصالة الديموقراطية،

---

(١) لقد قال سير و. لوريبه فى خطاب له فى ٨ يوليو سنة ١٩٠٢ « إن الإمبراطوريه البريطانية حشد من الدول»

وتدل الأحداث فى مستعمرة «الرجاء الصالح» و«الناتال» على مدى ضعف تأصل الأنظمة البريطانية الحرة فى جذورها وصورها، بل وحتى فى روحها، فى البلاد التى حُرمت فيها الأغلبية الساحقة من السكان من الحقوق السياسية باستمرار، ومازال حق الانتخاب — ومايحمله معه من حقوق — فى الواقع إحتكاراً للبيض فى مستعمرات الحكم الذاتى المزعومة هذه، حيث كانت نسبة تعداد السكان الملونين إلى البيض فى سنة ١٩٠٣ كنسبة ٤ إلى ١ و ١٠ إلى ١ على التوالى .

ويوجد فى بعض مستعمرات التاج الأقدم عهداً عنصر نيابى فى الحكم، فبينما عهد بالإدارة بأكملها إلى حاكم يعينه التاج، ويعاونه فيها مجلس يعينه هو، ينتخب المستعمرون قسماً من الجمعية التشريعية، وتنتمى المستعمرات التالية إلى هذا النظام « جامايكا وباربادوس وترينيداد وجزر الباهاما وغيانا البريطانية وجزر ويندوارد وبرمودا ومالطة وماوريتيوس وسيلان » .

ويختلف العنصر النيابى فى حجمه ونفوذه اختلافاً كبيراً فى هذه المستعمرات، ولكنه لا يزيد على العنصر غير المنتخب فى أى منها، وبذلك يصير عاملا استشاريا أكثر منه تشريعياً حقيقة، ولا يقتصر الأمر على أن العنصر المنتخب تحت السيطرة العددية للعنصر المعين فحسب، بل إن اعتراض وزارة المستعمرات يُستعمل فى جميع الحالات بكثرة ضد ماتتخذه هذه الجمعيات من قرارات، وينبغى أن نضيف إلى ذلك أن حق الانتخاب فى جميع الحالات مشروط بنصاب كبير من الملكية، مما يؤدى إلى استبعاد الملونين من ممارسة قوة انتخابية تتناسب مع عددهم ونصيبهم فى البلاد .

وقد كان عدد سكان مستعمرات التاج المعدلة هذه حوالى ٥٫٧٠٠٫٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٩٨[1] .

---

(١) يجب أن تعتبر كل من الهند ومصر اليوم (١٩٠٣) فى جميع سماتهما الأساسية من مستعمرات التاج .

والغالبية الساحقة من رعايا الإمبراطورية يعيشون تحت حكم مستعمرة من مستعمرات التاج ، أو تحت حكم محميات ، وهم لا يتمتعون فى أى من الحالتين بأية حقوق سياسية مهمة مما يتمتع به المواطن البريطانى ، كما أنهم لا يدربون فى أى من الحالتين على فنون الأنظمة البريطانية الحرة .

فالسكان فى مستعمرات التاج لا يمارسون أية امتيازات سياسية ، والحاكم المعين من قبل وزارة المستعمرات حاكم مطلق فيما يتعلق بالتشريع والإدارة على السواء ، ويعاونه مجلس من المقيمين المحليين يُختارون عادة بواسطته ، أو بواسطة السلطات فى لندن ، ولكن وظيفته استشارية بحتة ، ويمكن تجاهل ما يتقدم به من نصائح ، وهذا ما يحدث كثيراً .

ولا توجد أية مسحة من الحكم النيابى البريطانى فى المحميات الواسعة الأرجاء التى أخذناها على عاتقنا فى أفريقيا وآسيا ؛ فالعنصر البريطانى يتألف من تصرفات تحكمية من التدخل غير المنظم فى شئون الحكم الوطنى ، وهناك استثناء لذلك فى حالة المساحات التى خصصت للشركات ذات الامتياز ، حيث يسمح لرجال الأعمال ـ الذين تحدوهم صراحة أهداف اقتصادية ـ بممارسة سلطات تحكمية من الحكم على سكان وطنيين تحت الإشراف غير الكامل لمبعوث إمبراطورى بريطانى .

وأيضاً ـ فى بعض الولايات الوطنية والإقطاعية فى الهند ـ تقتصر إمبراطوريتنا عملياً على حكم العلاقات الخارجية ، والحماية العسكرية ، والاعتراض على الإخلال الخطير بالنظام الداخلى ، وتركت الإدارة الحقيقية للبلاد فى أيدى أمراء أو رؤساء وطنيين .

وأيا كان امتياز هذا التنظيم ، فإنه لا يؤيد النظرية العامة للإمبراطورية البريطانية من أنها تقوم بدور المدرب على الأنظمة السياسية الحرة .

لحيثما يكون الحكم البريطانى حقيقة ، لا يحمل معه حرية أو حكما ذاتيا ؛ وحيثما يحمل معه قدراً معيناً من الحرية والحكم الذاتى ، لا يكون صحيحاً أن نسبة من يتمتعون بأى قسط ذى قيمة من الحريات السياسية والمدنية ، التى تعد أساس المدنية البريطانية ، من سكان إمبراطوريتنا لا تصل إلى الخمس .

ففيما عدا الأحد عشر مليوناً من الرعايا البريطانيين فى كندا واستراليا ونيوزيلاندة ، لا توجد مجموعة من السكان تتمتع بالحكم الكامل فى المسائل الأكثر حيوية ، أو « ترفع من مركز التابع إلى الاتحاد » .

وهذه الحقيقة هى أهم الحقائق لدارسى حاضر الإمبراطورية البريطانية ومستقبلها المحتمل ، لقد أخذنا على عاتقنا فى هذه الجزائر الصغيرة مسئولية حكم حشود ضخمة من الأجناس الدنيا فى جميع أركان العالم بأساليب هى بمثابة النقيض لأساليب الحكم التى نقدرها نحن أكثر من أى شىء آخر .

والمسألة هنا ليست هى : هل كنا نحكم هذه المستعمرات ، وتلك الأجناس الخاضعة حكما جيداً حكيما ، أو أحسن مما كانت تستطيع أن تحكم نفسها لو تركت لحالها ، أو أحسن مما تستطيع أمة أوروبية إمبراطورية أخرى أن تحكمهم ، بل هى : هل كنا نعلمهم فنون الحكم التى نعتبرها أثمن ما نملك ؟ .

إن الرأى الذى تتضمنه الفقرة التى اقتبسناها ، من أن وراء التقلب الذى تتسم به سياستنا الاستعمارية طوال القرن التاسع عشر توجد « قاعدة ثابتة » لتدريب البلاد التابعة لنا على الحكم الذاتى ، يتعارض تماماً وبصراحة مع السجلات التاريخية ومع شهادة السياسيين الاستعماريين المخلصين فى جميع مستعمراتنا ، بحيث لا يستحق نفياً أكثر من ذلك .

فتكوين الحكم الحزبى عندنا ذاته ، وجهل وزراء المستعمرات من الأجيال السابقة ، وعدم مبالاتهم تماماً ، وتلاعب المصالح والعصابات الاستعمارية

المفروضة ، انحطت بحكمنا الاستعمارى كله ـ مدى عشرات السنين ـ إلى شىء جعله كالأرجوحة الخشبية أو اللعبة من ألعاب الحظ ، وأقرب شىء لأى « قاعدة ثابتة » كان الضغط المستمر الطويل الذى مارسته بعض المصالح التجارية التى تعد معونتها السياسية جديرة بالشراء ، ومن الأكاذيب المشهورة أن يقال إن هناك أى شىء مثل « الروح الكريمة » — التى جاء ذكرها فى تلك الفقرة — توجه السياسة المطبقة على أى فئة من المستعمرات إبان النصف الأخير من القرن التاسع عشر .

وقد كانت المستعمرات فى نظر أولئك الساسة الذين لم يعتبروها عبئاً ثقيلا ، مجرد مكان لتصريف الفائض من السكان ، ويشمل ذلك المجرمين والمملقين والمتشردين ، أو أسواقاً محتملة للتجارة البريطانية .

وقلة من السياسيين أكثر ميلا إلى الحرية مثل السير «و. مولزورث» والمستر « ويكفيلد » كانوا ينظرون باهتمام وعطف إلى الديمقراطية الناشئة فى استراليا ونيوزيلانده وكندا .

وعندما بدأ فجر الإمبريالية الجديدة أول الأمر فى السبعينيات وأضفى على فكرة « الإمبراطورية » وعياً سياسياً أكمل ، حدث فعلا أن صار من الشعارات المألوفة فى الفكر التحررى أن رسالة انجلترا الإمبراطورية هى نشر فنون الحكم الحر ؛ وكانت استراليا وكندا مثلين واضحين أمام العالم أجمع يوحيان بأننا نفعل ذلك فعلا .

وتعالت الأصوات فى الإشادة بمبادىء الحكم النيابى وتطبيقاته ، وشرع حكام المستعمرات الأحرار يفرضون تجارب فى الهند وفى جزر الهند الشرقية ، وأوحى تقدم مستعمرات جنوب أفريقيا بأن مختلف شعوب الإمبراطورية قد تبلغ بخطوات سريعة درجة مرموقة من الحكم الذاتى ، وبدأت رؤيا إمبراطورية

بر يطانية أكبر ، تتكون — فى الغالب أو كلها — من اتحاد دول تتمتع بالحكم الذاتى ، تداعب بريقها أخيلة الساسة .

وما زال هناك بعض الناس — و إن كان عددهم يتناقص — ممن تراودهم هذه الأفكار ، ويؤمنون بأننا نصوغ الإمبراطورية البريطانية تدريجياً ، ونحولها إلى مجموعة من الدول المتمتعة فعلا بالحكم الذاتى ، وهم يعتقدون أن وضعنا فى الهند له ما يبرره من التدريب الذى نمنحه للوطنيين من أهل البلاد فى الحكم الجيد ، وعندما يسمعون عن عنصر « نيابى » فى حكومة « سيلان أو جمايكا » يخدعون أنفسهم بظنهم أن اتجاه الحكم الإمبراطورى كله متجه نحو هذا الهدف ، وهم إذ يسلمون بالحقائق المتعلقة بالقدر الضئيل من الحرية السياسية فى أنحاء الإمبراطورية ، يؤكدون أن ذلك ناشىء عن اهتمامنا الضرورى بأسلوب تربية الأجناس الدنيا ، فالغالبية العظمى من رعايانا « أطفال» ويجب تدريبهم ببطء وعناية على فنون الحكم الذاتى المسئول .

والآن ، إن مثل هؤلاء الأشخاص يكونون تحت تأثير وهم كبير يمكن إثبات خطئه ؛ إذ كانوا يفترضون أن من بين الموظفين الأكفاء النشطين الذين يديرون إمبراطوريتنا فعلا من (دوننج ستريت) أو فى المستعمرات نفسها عدداً له قيمة يؤمن بأن الشعوب التى يحكمها يمكن تدريبها على الحكم الذاتى الحر الفعال ، أو أن هؤلاء الموظفين متأثرون فى سياستهم بأى اعتبار لتحقيق شىء من ذلك فى المستقبل القريب أو البعيد .

فقليل جداً من الموظفين البريطانيين مازالوا يحتفظون بفكرة أننا نستطيع أن نعلم الجماهير الغفيرة فى الهند الفنون الغربية ، أو أننا نعلمهم ذلك فعلا بنجاح .

فهناك تسليم عام أو اعتقاد بأن تجارب الحكم المحلى ، وأنواع الحكم الأخرى التى تتم تحت الإشراف البريطانى ، أو على النمط البريطانى فاشلة ، ومن المسلم به

أن النجاح الحقيقى فى حكمنا فى الهند ينحصر فى : حسن النظام،والعدالة التى يقوم عليها موظفون بريطانيون أكفاء بصورة أوتوقراطية .

وهناك بعض التدريب للموظفين الوطنيين للمراكز الثانوية ، وفيما ندر للمراكز العليا ، ولكن ليس هناك أى ادعاء بأن ذلك هو الهدف الرئيسى ، أو أنه هدف مهم ، كما أنه لا توجد أقل نية نحو جعل هؤلاء الموظفين الوطنيين فى المستقبل خداماً لأمة هندية حرة ، بدلا من حكومة إمبراطورية بيروقراطية .

وفى حالات أخرى ـ كما فى مصر ـ استخدمنا الوطنيين فى بعض الأعمال الإدارية المعينة ، ولا ريب فى أن ذلك التدريب فى الوظائف الدنيا لم يكن بلا فائدة. و إلى حد كبير يرجع نجاحنا العملى فى حفظ النظام،وتوفير العدالة ، وتنمية الموارد المادية لكثير من مستعمراتنا إلى أننا تعلمنا أن نستخدم عملاء وطنيين حيثما أمكن للقيام بأعمال الإدارة التفصيلية ، وأن نكيف حكمنا للظروف المحلية كلما أمكن ذلك دون خطر . كما أن الاحتفاظ بالقوانين والعادات الوطنية أو بالنظم الفقهية الأجنبية ـ التى فرضها مستعمرون سابقون من جنس آخر [١] ـ قد سهل كثيراً الأعمال التفصيلية للإدارة المحلية ، و إن كان قد عقّد الحكم فى المحكمة النهائية فى « المجلس الخاص » .

---

(١) «إن كل بلد نغزوه ، أويحصل عليه تاج أنجلترا، يحتفظ بالقوانين والقواعد القانونية (مما لا يتعارض مع القانون العام الإنجيزى فيما يتعلق بالدول التابعة) التى يجرى عليها العمل فى وقت الغزو ، أو حصول التاج عليها ، حتى تقوم السلطات المختصة بإلغائها . والآن ، من بين الدول المستقلة والمستعمرات التابعة لدولة مستقلة صارت تابعة لانجلترا احتفظت بلاد كثيرة بنظام فقهى أجنبى إما بصورة كاملة أو جزئية ، وهكذا تحتفظ ترينيداد بالكثير من القانون الأسبانى ، وتحتفظ ديمارارا ورأس الرجاء الصالح وسيلان ، بكثير من القانون الهولندى ، وتحتفظ كندا السفلى بالقانون المدنى الفرنسى على « النمط الباريسى » ، وتحتفظ سان لوسيا بالقانون الفرنسى القديم كما كان موجوداً عندما كانت الجزيرة فرنسية » .
(لويس : « حكم البلاد التابعة » ، ص ١٩٨) .

والواقع أن تنوع القوانين وأساليب الحكم الأخرى فى إمبراطوريتنا ، يثير حماسة كثير من دارسى تاريخها وإعجابهم ، فيقال لنا : «إن الإمبراطورية البريطانية تعرض صورا وأساليب من الحكم تكاد تكون غير محدودة فى تنوعها ، فالمستعمرات المختلفة مرت فى عهود مختلفة من تاريخها خلال مراحل مختلفة من الحكم ، وفى سنة ١٨٩١ كان هناك حوالى الثلاثين أو الأربعين صورة من صور الحكم تمارس فى وقت واحد فى إمبراطوريتنا وحدها ، ففى هذه اللحظة بالذات توجد مناطق تخضع تماما لحكم من نوع مستبد بحت ، وكذلك تشتمل الإمبراطورية أيضا على مستعمرات صارت فيها تبعية الحكومة المحلية ضئيلة بحيث تكاد تكون غير محسوسة[1] .

ولسنا فى حاجة هنا إلى مناقشة مسألة : هل كانت هذه شهادة رائعة على عبقرية سياستنا الاستعمارية فى « المرونة » ، أو أنها مجرد انتهازية عرضية[2] ؟

---

(١) كالدكوت ، « الاستعمار الإنجليزى والإمبراطورية الإنجليزية » ص ١٢١ .

(٢) إن ما تعنيه « مرونة » حقيقة فى حكم وزارة المستعمرات تصوره لنا شهادة «مس كنجلى» فى خصوص أفريقيا الغربية : «المفروض فى حاكم غرب أفريقيا أن يستشير موظفى وزارة المستعمرات قبل أن يقدم على أية خطوة هامة ، ولكن لما كانت وزارة المستعمرات أقل علما بالموقف من الحاكم نفسه ، فإن ذلك لايساعده إذا كان رجلا كفئاً حقيقة ، ولايعوقه إذا لم يكن رجلا كفئا . لأنه أيا كان الحاكم فهو يمثل وزارة المستعمرات ، وصحيح أنه لايستطيع أن يقنع وزارة المستعمرات بأن تتورط فى مشاكل مع الدول الأوربية ، لأنها تعرف هذه الدول ، ولكنه إذا كان رجلا قوى الشخصية ذا أهواء ، فانه يستطيع أن يقنع وزارة المستعمرات بأن تدعه يتبع أهواءه مع الأهالى الوطنيين أو التجار ، لأن وزارة المستعمرات لاتعرف الوطنيين ولا التجار فى غرب افريقيا ، ومن ثم — فكما ترى — يكون حاكم إحدى ممتلكاتنا فى غرب أفريقيا رجلا فى وضع سيء . فهو لايجد مساعدة بالمشورة لهاقيمة ، ولا مجموعة منتظمة من الخبراء ، ويشرف عليه مجلس قليل الخبرة كذلك فيما عدا مايتعلق بالسياسة الأوروبية . وبالإضافة إلى الحاكم يوجد موظفون آخرون ، طبيون وقانونيون وسكرتاريون ورجال أمن وموظفو جمارك . وغالبيتهم مشغولون بعضهم بالبعض وبالأعمال الكتابية الروتينية ، والأعمال الكتابية الروتينية هى روح نظام مستعمرات التاج ، وهى تتغذى على العادات ، ويكاد يكون من الضرورى — بسبب الجو — أن تزود هذه الإدارات بضعف العدد العادى من الموظفين (هذا مايجب أن يكون عليه النظام عندما يبلغ مرتبة الكمال) =

والشىء الهام فى الموضوع هو أن نخص هذه المجموعة الضخمة من صور الحكم المتنوعة يقضى تماما على فكرة أننا ننشر مع اتساع إمبراطوريتنا ذلك النمط من الحكم الحر الذى تتميز به بريطانيا .

فظروف الحكم الحالية التى تعيش فيها الغالبية الساحقة من رفقائنا فى الإمبراطورية واضح تماما أنها غير بريطانية ؛ إذ أنها تقوم على إرادة الرسميين فى الإمبراطورية وليس على رضاء المحكومين ؛ وصحيح أنها تتسم بتنوع كبير فى صورها ، ولكنها صور متفقة فى جوهرها غير الحر ، كما أنه ليس صحيحا أننا نستخدم أساليب الإدارة المستنيرة فى تغيير هذا الوضع ، فاتجاه الرأى العام المستنير عندنا ، وليس اتجاه الجاهلين فقط ، ضد إقامة حكم نيابى صحيح على النمط البريطانى ، لا فى الهند وحدها ولكن فى جزر الهند الغربية أيضا وفى كل مكان توجد فيه أغلبية كبيرة من السكان الملونين ، إذ يُتصور ذلك على أنه لا يتفق وسلطة الجنس المتفوق اجتماعيا واقتصاديا .

فعند ما فرضت السلطة البريطانية بالقوة على أعداد كبيرة من السكان من أجناس وألوان مختلفة ذات عادات فى الحياة والفكر لا تمتزج بعاداتنا ، وجد

= أما حالياً فإنه يحدث دائما أن يقوم موظف صغير بعمل رئيس ، وقد يتم العمل بنفس الكفاية ولكن ليس بنفس المرتب ، وليس هناك استمرار فى سياسة أى من هذه الإدارات ، إلا فى الإدارات الكتابية البحتة ، ونفقات ذلك بالضرورة كبيرة . وأشد مساوئ هذا النقص فى الاستمرار هو بطبيعة الحال فيما يتعلق بالحكام — إذ يشرع الحاكم فى سياسة جديدة ، ثم يعود إلى انجلترا فى أجازة تاركا سكرتير المستعمرة قائما بالعمل ، وليس هذا السكرتير متحمسا لهذه السياسة دائما ، فتتراخى ، ويعود الحاكم ، فيعاود سياسته مرة أخرى بنشاط متجدد ، ولكن لا يكون بأى حال من الأحوال أحسن دراية بالشئون المحلية مما كان بسبب تغيبه عنها ، ثم يعود إلى انجلترا ثانيا أو يموت أو ينقل إلى منصب جديد ، ويأتى حاكم جديد تماما ، ويشرع فى سياسة جديدة ، وربما يكون معه سكرتير جديد للمستعمرة أيضا ، وأيا كان الأمر فالمسائل متأرجحة ولا تتقدم ، والوصف الذى سمعته عن سياستنا فى مستعمراتنا فى غرب أفريقيا وصف الوضع وصفا سليما فيما يبدو لى ، هو ما قاله مرة أحد أصدقائى من الأطباء من أنها غيبوبة تصحبها نوبات » (دراسات غرب أفريقية ، ص ٣٢٨ — ٣٣٠) .

من المستحيل غرس نبت الحكم النيابى الرقيق مع المحافظة فى الوقت نفسه على حسن النظام فى الشئون الخارجية : فنحن مرغمون عمليا على الاختيار بين حسن النظام والعدالة يمارسان بصورة أوتوقراطية بما يتفق والمعايير البريطانية من ناحية ، و بين التجارب الدقيقة الكثيرة الكلفة غير المنظمة وغير المؤكدة النتيجة فى الحكم الذاتى على النمط البريطانى من ناحية أخرى ، وقد اخترنا فعلا البديل الأول فى كل مكان تقريبا . وهناك أسلوب ثالث أسلم يسمح بقدر كبير من الحرية فى الحكم الذاتى تحت حماية متراخية حقيقة اتبعناه فى حالات قليلة ، كما فى باستوتولاند وجزء من بتشواناالاند و بعض الولايات الهندية القايلة ، ولكنه لا يحظى بموافقة كبيرة ، ويبدو أنه لم يعد ممكنا فى معظم الحالات . ولا يمكن المغالاة فى تأكيد أن الفكرة التحررية القديمة القائلة بأننا ندرب الأجناس الدنيا فى فنون الحكم الشعبى قد ثبت عدم صحتها ، وأنها لم تعد توجد إلا لأغراض الدعاية عند ما يراد دفع البلاد إلى القيام بعملية ضم جديدة .

حالة «مصر» هى المثال الكلاسيكى . ففى هذه الحالة دخلنا البلاد فى أفضل ظروف ، دخلنا بوصفنا منقذين أكثر منا غزاة ، ومما لا ريب فيه أننا كفلنا لقطاعات كبيرة من السكان ، الذين ليسوا بدائيين ولكن ورثة مدنية وتقاليد حضارية قديمة ، مزايا اقتصادية عظيمة . وجهاز الحكم القائم كله تحت تصرفنا تماما نستطيع تعديله كما نريد . وقد أصلحنا نظام الضرائب وجعلنا العدالة أفضل وقضينا على كثير من المفاسد فى الخدمات العامة ، ولنا أن ندعى أننا جعلنا حال الفلاحين أفضل من عـــدة جوانب ، ولكن هل نحن ندخل الأنظمة السياسية البريطانية بطريقة تغرسها فى أمة يراد لها أن تتقدم فى الحكم الذاتى ؟ .

إن العبارة التالية التى قالها «لورد ميلنر» يمكن اعتبارها نموذجا ، لا للموظف العالم

القديم المتحجر العقلية ، لكن للإمبريالى العملى الحديث الأكثر تنورا .

« إنى أعلق أهمية أكبر فى مستقبل مصر القريب على تحسين طابع طبقة الموظفين وذكائها أكثر بكثير مما أعلقه على تنمية الأنظمة النيابية التى منحناها للبلاد فى سنة ١٨٨٣ . وإنى — بوصفى بريطانيا أصيلا — أحترم بطبيعة الحال كل ما يسمى (حقوقا انتخابية وبرلمانا وتمثيل الشعب وصوت الأغلبية) وما إلى ذلك . ولكنى بوصفى مراقبا للظروف الحالية للمجتمع المصرى ، لا أستطيع أن أغمض عينى عن حقيقة أن الحكم الشعبى — كما نفهمه نحن — لا محل له مطلقا لمدة أطول كثير مما يمكن التنبؤ به ، فالناس لا يفهمونه ولا يريدونه ، وسينتهى بهم الأمر إلى كارثة لو حصلوا عليه ، وليس هناك من يفكر فى منحهم إياه سوى حفنة من أصحاب النظريات الأغبياء[1] » .

ومع ذلك فإننا دخلنا هذا البلد على أساس صريح وهو: أن نفعل نفس الشىء الذى يقول « لورد ميلز » : أن لا نية لدنيا أن نفعله ، أى أن نعلم الناس أن يحكموا أنفسهم فى حدود سنوات قليلة ثم نتركهم يدبرون أمر حكمهم .

بيد أن غرضى هنا ليس مناقشة قيمة الجهود الحكومية التى نبذلها ، أو حقنا فى فرض سلطتنا على الشعوب الأضعف ، ولكن الحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الامبراطورية البريطانية ليست — إلى أى حد محسوس — ميدانا للتدريب على الفنون البريطانية فى الحكم الحر .

وعلى ضوء هذا البحث فيما يتعلق بالامبراطورية فى مجموعها ، كيف ننظر إلى الإمبريالية الجديدة ؟ تكاد الامبرطورية كلها تتألف — كما رأينا — من أقاليم استوائية ، أو شبه استوائية تعيش فيها أعداد ضخمة من السكان المستوحشين

---

(١) « انجلترا فى مصر » ص ٣٧٨ — ٣٧٩ .

أو « الأجناس الدنيا » : وليس من المحتمل أن يتسع نطاق الحياة الاستعمارية السليمة حتى فى المستقبل البعيد إلا فى أجزاء صغيرة منها ؛ ففى الأماكن القليلة التى يستطيع المستعمرون الانجليز أن يستقروا فيها — كما فى بعض أجزاء ولايات جنوب أفريقيا — سيكونون أقلية ضئيلة جداً بالنسبة للسكان الملونين بحيث أن إقامة حكم نيابى حر تكون غير عملية .

وبالاختصار : إن الإمبريالية الجديدة وسعت نطاق الاستبداد البريطانى بما يزيد جداً عما بلغته مستعمراتنا الديمقراطية القليلة من تقدم فى السكان ، وفى الحرية العملية .

وهى لم تؤد إلى انتشار الحرية البريطانية أو فنون حكمها ؛ فالأراضى والسكان الذين ضممناهم نحكمهم — فى حدود حكمنا لهم — بأساليب أوتوقراطية بحتة تدار أساساً من مركز الوزارة البريطانية فى لندن ، وفى بعض الأحيان من مراكز الحكم الاستعمارى فى الحالات التى سمح فيها لمستعمرات الحكم الذاتى بالانضمام .

٢

والآن : إن هذا الاتساع الضخم للاستبداد السياسى البريطانى مفعم بألوان من رد الفعل على سياستنا المحلية هنا مما يستحق اهتماماً جدياً إلى أقصى حد . إذ يبدو أن عقل الرجل البريطانى المتوسط تحيط به غشاوة غريبة عندما يسأله سائل أن يصور لنفسه امبراطورياتنا الاستعمارية ؛ فهو يتخيل بصورة تكاد تكون غريزية كندا واستراليا وأفريقيا الجنوبية — أما الباقى فهو يتجاهله تماما ؛ ومع ذلك فإن الإمبريالية التى نهتم بها أساسا : التوسع الذى تم فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ليس بينه وبين كندا واستراليا شىء مشترك ، وليس بينه وبين « أفريقيا الرجل البيضاء » إلا القليل من الصلة .

وعندما نطق « لورد روزبرى » بكلماته المعروفة عن « الامبراطورية الحرة المتسامحة غير العدوانية » لا يمكن أنه كان يفكر فى اعتداءاتنا الواسعة فى غرب أفريقيا ، ووسطها ، وفى السودان ، وعلى حدود بورما أو ماتابيليلاند .

ولكن التمييز بين الاستعمار الحقيقى والإمبريالية — رغم كونه مهما فى ذاته — يصير حيويا عند ما نفكر فى علاقات كل منهما بالسياسة المحلية عندنا .

إن الاستعمار البريطانى الحديث لم يكن عبئاً على مواردنا المالية أو المعدنية ؛ لأنه عمل على خلق ديموقراطيات بيضاء حرة وسياسة من الاتحاد غير الرسمى واللامركزية ؛ سياسة لا تنطوى على أى ضغط محسوس على إمكانيات الحكم فى بريطانيا العظمى وهذا الاتحاد ، سواء ظل غير رسمى مع تلك الرابطة الضئيلة من السيادة الامبراطورية التى توجد الآن ، أم أخذ طواعية صورة رسمية ما سياسية أو مالية ، يمكن أن نعتبره مصدر قوة سياسية وعسكرية .

والإمبريالية هى النقيض تماما لهذه الصلة الاستعمارية الحرة السليمة ، حيث أنها تؤدى — كما هو حادث فعلا — إلى زيادة تعقيد السياسة الخارجية ، وإلى مركزية أكثر فى السلطة وإلى زيادة أعباء العمل التى تهدد بامتصاص مجهود الحكم البرلمانى وإرهاقه .

وخير طريقة لتبيين الطبيعة السياسية الحقيقية للإمبريالية هى مقارنتها بشعارات التقدم التى قبلها المعتدلون من كلا الحزبين فى الدولة فى منتصف القرن التاسع عشر ، وإن كان قبولهم لها بدرجات متفاوتة ، وهى : السلام ، والاقتصاد والإصلاح ، والحكم الذاتى . وحتى الآن لم تنبذ رسميا مبادىء الحكم التى تعبر عنها هذه الشعارات ، وما زال قسم كبير ممن يعلنون انتماءهم إلى حزب الأحرار يعتقدون ، أو يؤكدون أن الإمبريالية تتفق مع المحافظة على جميع هذه الفضائل .

بيد أن هذا الزعم تدحضه الوقائع . فعشرات السنين التى سادت فيها الإمبريالية خصبة فى حروبها ، وكان الدافع المباشر فى معظم هذه الحروب هو اعتداء الأجناس البيضاء على « الأجناس الدنيا » ، وانتهت بالاستيلاء عنوة على بعض الأقاليم ؛ فكل خطوة من خطوات التوسع فى أفريقيا وآسيا والمحيط الهادى كانت مصحوبة بسفك دماء ؛ وكل دولة استعمارية تحتفظ بجيوش متزايدة للعمل فى الخارج ، وصارت تعديلات الحدود ، والحملات التأديبية ، وما إلى ذلك من المصطلحات البارعة الأخرى للكناية عن الحرب تزداد بلا انقطاع ، وأصبح « السلام البريطانى » الذى كان دائما أكذوبة وقحة غولا هائلا من النفاق ؛ فالقتال يكاد يكون بلا انقطاع على حدودنا الهندية ، وفى غرب أفريقيا، وفى السودان وأوغندا وروديسيا ، ورغم أن الدول الإمبريالية الكبرى منعت نفسها عن اعتداء بعضها على البعض ، باستثناء ما يتعلق باستغلال إمبراطورية الولايات المتحدة الناهضة لفرصة سقوط الامبراطورية الأسبانية ؛ فإن هذا الامتناع كان كثير النفقات وخطرا ؛ والسلام — بوصفه سياسة قومية لايجد عداء فى الحرب وحدها ، بل وفى الروح العسكرية أيضا التى يعد ضررها أكثر خطورة . ففيما عدا العداء القائم بين فرنسا وألمانيا ، كان السبب الرئيسى للتسليح الضخم الذى استنزف موارد معظم البلاد الأوروبية هو تضارب مصالحها فى التوسع الإقليمى والتجارى . وبينما كانت علاقاتنا بفرنسا، أو ألمانيا، أو روسيا منذ ثلاثين سنة لا تشوبها سوى نقطة واحدة حساسة ، يوجد أكثر من عشر الآن ؛ والتوتر الدبلوماسى يكاد يقع شهريا بين الدول ذات المصالح الأفريقية والصينية ، والطابع الاقتصادى الرئيسى للعداوات القومية يجعلها أكثر خطورة بقدر وقوع سياسة الحكومات تحت نفوذ زمرة الماليين .

إن ما يزعمه أصحاب مدرسة « إذا أردت السلام فاستعد للحرب » وهو أن التسليح وحده أفضل ضمان للسلام ، إنما يقوم على افتراض أن هناك عداء

أصيلاً دائما بين المصالح الحقيقية بين الشعوب المختلفة التى يطلب إليها أن تقوم بهذه التضحية البشعة .

وقد كشف تحليلنا الاقتصادى حقيقة أن مصالح الزمر المتنافسة من رجال الأعمال — المستثمرين والمقاولين وأصحاب مصانع التصدير وبعض الطبقات المهنية المعينة — وحدها هى المتعارضة ؛ وأن هذه الزمر تغتصب سلطة الشعب وصوته وتستخدم الموارد العامة لدعم مصالحها الخاصة ، وتضيع دماء الشعب وأمواله فى تلك اللعبة العسكرية الضخمة الخطرة ، متصنعة عداوات قومية لا أساس لها من الحقيقة . إنه ليس من من مصلحة الشعب البريطانى ، لا بوصفه منتجا للثروة ، ولا بوصفه دافع ضرائب ، أن نخاطر بحرب مع روسيا وفرنسا لكى ننضم إلى اليابان فى منع روسيا من الاستيلاء على كوريا ؛ بيد أنه مما قد يخدم مصالح جماعة من السياسيين التجاريين أن يدعموا هذه السياسة الخطرة . إن حرب جنوب أفريقيا ـ التى أثارها صراحة بعض المضاربين فى الذهب لأغراضهم الخاصة ـ ستحتل فى التاريخ مكانا بوصفها نموذجا لهذا الاغتصاب للقومية .

ومع ذلك فالحرب لا تمثل نجاح هذه السياسة ، بل فشلها ، فثمرتها الطبيعية ، وأشد ثمارها خطراً هى : الروح العسكرية وليست الحرب . وما دام هذا التوسع فى التنافس على ضم الأقاليم وعلى الأسواق الخارجية يظهر بمظهر « السياسة القومية » سيبدو العداء بين المصالح حقيقاً ، ولا بد أن تعرق الشعوب وتدمى وتكدح لتحتفظ بآلة حربية تزداد نفقاتها باستمرار .

ولو كان هناك مجال لتطبيق المنطق فى مثل هذه الأحوال لبدت فكرة ـ أنه كلما زاد الاستعداد للحرب قل احتمال وقوعها ـ تسخيفاً للروح العسكرية بما تنطوى عليه من أن السبيل الوحيد لتحقيق سلام عالمى أبدى هو : تركيز جميع طاقات

الأمم كلها فى فنون الحرب التى تصير بذلك مما لا يمكن حدوثه .

بيد أننا لسنا فى حاجة لأن نشغل أنفسنا بهذه المغالطة . فالحقيقة الجلية المعترف بها وهى : أن قسما متزايدا باستمرار من طاقة الأمم « الإمبريالية » ووقتها ومالها يمتصه التسليح البحرى والحربى نتيجة للتنافس الإمبريالى ، وأنه ليس هناك إجراء — يعتبره الإمبرياليون عمليا — لإيقاف هذا الامتصاص ... هذه الحقيقة تجعل « النزعة العسكرية » فى مركز الصدارة فى السياسة العملية .

وحتى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اللتان كانتا حتى الآن تهنئان نفسيهما على تجنب « النزعة العسكرية » السائدة بين دول أوربا ، تقعان الآن فريسة لها بسرعة . فلماذا ؟ هل هناك من يذهب إلى أن أيا من الدولتين فى حاجة إلى جيش أكبر لحماية أرضها ، أو أى من مستعمراتها الأصلية التى يستوطنها البيض فى جهات أخرى ؟ كلا مطلقاً ، فليس هناك من يدعى بأن تسليح انجلترا تتطلبه مثل هذه الحماية . فاستراليا ونيوزيلندة لا تتعرضان لتهديد من جانب أى دولة ، وحتى لو كانتا تتعرضان لتهديد لما استطاع الجيش البريطانى أن يقدم لهما مساعدة كافية ، وبذلك تكون القوات الحربية البريطانية عاجزة بنفس الدرجة ضد الدولة الوحيدة التى يمكن تصور أنها تهاجم ممتلكاتنا الكندية ، بل وحتى جنوب أفريقيا التى تقع على الحد الفاصل بين مستعمرات الاستيطان والبلاد الاستوائية التابعة لا يمكن المحافظة عليها فى نهاية الأمر بواسطة قوة انجلترا الحربية . أن ضمنا الخطأ لأقاليم استوائية وشبه استوائية ومحاولتنا لحكم « أجناس دنيا » هما ما يدفعاننا فى منحدر النزعة العسكرية .

فإننا إذا أردنا أن نحتفظ بكل ما أخذناه منذ سنة ١٨٧٠ وأن ننافس الدول الصناعية الجديدة فيما يجد من تقسيم للامبراطوريات ومجالات النفوذ فى أفريقيا وآسيا ، فلا بد لنا من أن نكون مستعدين للقتال ؛ فمن المسلم به أن عداء الامبراطوريات المتنافسة ، الذى ظهر واضحا طوال حرب جنوب أفريقيا ،

يعود إلى السياسة التى سبقنا بها ، وما زلنا نحاول أن نسبق هؤلاء المنافسين فى ضم الأقاليم والأسواق فى جميع أنحاء العالم . والنظرية التى تذهب إلى أننا قد نضطر إلى القتال فى سبيل بقاء إمبراطوريتنا نفسه ضد تكتل ما من الدول الأوربية ، وهى النظرية التى تُستعمل الآن لإخافة الأمة وتدفعها إلى قلب خطتنا السياسية والتجارية بصورة نهائية لا رجعة فيها لا تعنى أكثر من أن المصالح الإمبريالية تعتزم الاستمرار فى عملية الضم المحفوفة بالمخاطر . لقد وصف لورد روزبرى فى سنة ١٨٩٦ سياسة العقدين الأخيرين من القرن الماضى وصفا جليا ، وتقدم بنداء قوى فى سبيل السلام .

« إن الأمبراطورية البريطانية فى حاجة إلى السلام . وأنتم كنتم تضعون يدكم بلهفة تكاد تكون جنونية خلال العشرين سنة الماضية — وخصوصا فى الاثنتى عشرة سنة الأخيرة — على كل قطعة أرض تتاخم أرضكم أو مرغوب فيها من أية ناحية تعتقدون أنها تفيدكم . وإنى لأجرؤ على القول بأن ذلك كان صائبا تماما ، ولكن كان له نتيجتان . النتيجة الأولى هى : أنكم أثرتم حسد الأمم المستعمرة الأخرى إلى درجة تكاد لا تحتمل ، وأنه فيما يتعلق بكثير من البلاد ، أو على الأصح ببلاد مختلفة كانت تشعر بالود نحوكم فيما مضى ، تستطيعون أن تتوقعوا من ناحيتها — بسبب سياستكم الاستعمارية صوابا كانت أم خطأ — عداء إيجابيا بدلا من صداقة إيجابية . وثانيا : لقد ضممتم مساحة من الأرض من الضخامة بحيث أنكم ستقضون سنوات قبل أن تعمروها أو تسيطروا عليها ، أو تجعلوها مما يمكن الدفاع عنه ، أو تجعلوها تنقاد لإجراءات حكمكم .. ففى اثنتى عشرة سنة أضفتم إلى الامبراطورية — سواء فى صورة ضم أو سيطرة أو ما يسمى بمجال النفوذ ، ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ ميلا مربعا من الأرض . . . إلى الـ ١٢٠٫٠٠٠

ميل مربع التى تتألف منها المملكة المتحدة ـ التى هى جزء من امبراطور يتكم ـ أى أنكم أضفتم خلال الاثنتى عشرة سنة الماضية مساحة تساوى مساحة المملكة المتحدة اثنتين وعشرين مرة . وأقول إن ذلك يحدد لكم سياسة لا تستطيعون ـ لسنوات طويلة مقبلة ـ الخروج عليها لو أردتم ، وقد تضطرون إلى امتشاق الحسام : وأملى ألا تضطروا إلى ذلك ؛ ولكن السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى لابد بالضرورة أن تكون سياسة سلام إلى أن توثق روابط أقاليمها وتعمرها وتمدينها[1] » .

وبعد أن قيلت هذه الكلمات ، أضيفت مساحات جديدة غير مهضومة إلى الامبراطورية فى السودان ، وفى أفريقيا الشرقية ، وجنوب أفريقيا بينما كانت بريطانيا العظمى منهمكة فى توريط نفسها فى التزامات لا نهاية لها وأخطار فى البحار الصينية ، وكان المتنبىء الذى تفوه بهذا الإنذار هو نفسه أحد الأدوات النشطة فى استمرار الحماقة التى ندد بها .

إن الإمبريالية — سواء كانت تتألف من الاستمرار فى سياسة التوسع ، أو من المحافظة بشدة على كل الأراضى الشاسعة التى عُينت باعتبارها مجالات للنفوذ البريطانى — تنطوى على النزعة العسكرية الآن وحروب مدمرة فى المستقبل .

وقد وُضعت هذه الحقيقة الآن سافرة وحادة أمام نظر الأمة .

إن ممالك الأرض ستكون لنا على شريطة أن نركع ونعبد « مولوخ » إله الحرب .

---

(١) أدنبره ، ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٦

وتضع النزعة العسكرية بريطانيا العظمى فى مواجهة مشكلة قريبة ؛ إذا أريد للجيش المطلوب للدفاع عن الامبراطورية أن يظل على أساس التطوع ، إذا أنه مؤلف من عناصر منتقاة يتم الحصول عليها بواسطة استعمال الإغراءات الاقتصادية، فإنه لا يمكن الحصول على زيادة كبيرة سواء فى القوات النظامية أو فى المليشيا إلا برفع المرتبات إلى حد يغرى الرجال ، لا من سوق العمال غير المهرة ، أو المناطق الزراعية كما كان يحدث حتى الآن ، ولكن من طبقات أصحاب الحرف المهرة فى المدن ، ولا يتطلب الأمر سوى تفكير بسيط لإدراك أن كل زيادة جديدة فى الجيش ستنطوى على الالتجاء إلى طبقة تعودت على مستوى أرفع من الأجور ، وأن المرتبات فى الجيش كله لا بد أن تنظم على أساس معدل المرتبات التى يتطلبها الأمر للحصول على هذه الزيادة الكبيرة . إن التجنيد فى وقت الحرب يكون دائماً أنشط منه فى وقت السلم ؛ لامتزاج دوافع أخرى مع الدوافع الاقتصادية البحتة . وكل زيادة فى قواتنا فى ظروف السلم ستنطوى على زيادة أكبر بكثير بالنسبة لها فى معدل المرتبات .

أما مدى ما ستبلغه هذه الزيادة فأمر تستطيع التجربة وحدها أن تعلمنا إياه ، ويبدو من المحتمل أنه لا يمكن زيادة جيشنا المتطوع ، فى فترة من الرخاء التجارى العادى ، إلا بمعدل ٥٠ فى المائة بمضاعفة المعدل السابق للمرتبات أو بتحسينات أخرى فى شروط الخدمة تنطوى على ارتفاع مساو فى التكاليف ، وأننا إذا أردنا مضاعفة حجم جيشنا القائم فإنه سيتعين علينا أن نرفع معدل المرتبات إلى ثلاثة أمثاله ، وإذا كانت — من ناحية أخرى — فكرة مثل هذه الزيادة الضخمة فى النفقات الحربية ستدفعنا إلى نبذ الأساس التطوعى البحت والالتجاء إلى التجنيد الإجبارى ، أو نوع آخر من الخدمة الإجبارية ، فإننا لن نستطيع الهرب من انخفاض مستوى القتال ، فذلك الانتقاء للياقة الجثمانية

والمعنوية الذى كان سائدا فى ظل نظام التطوع سيختفى عندئذ ، وسيتكشف الأمر عن عدم الصلاحية الكاملة بين أفراد أمة من سكان المدن للقتال العنيف . ومن المأمول أن يُكتشف الحمق فى محاولة تحويل عمال أحياء المدينة القذرة غير الصالحين ، وكتبة المدينة الضعاف إلى مادة عسكرية صالحة للخدمة الطويلة فى الخارج ، أو حتى للدفاع المحلى الفعال قبل أن تُكتشف هذه الحماقة فى قتال مع دولة حربية تستمد مجنديها من الأرض . فالأمة التى يبلغ عدد سكان المدن من أهلها سبعين فى المائة ليس فى وسعها أن تتحدى جيرانها فى نزال فى القوة الجثمانية ؛ لأن الحرب لا تتقرر نتيجتها فى نهاية الأمر بحسن القيادة ولا بالتفوق فى الأسلحة بل بتلك العناصر من الاحتمال البهيمى التى لا تتفق مع الحياة فى المدن الصناعية .

ولا يمكن إدراك الخطر الكامل لمعضلة النزعة العسكرية إلا إذا أضيفت النفقات غير المباشرة إلى النفقات المباشرة . فالجيش ، المتطوع ، أو الجند الذى يتألف من سكان المدن يتطلب وقتا أطول فى التدريب ، أو تمرينات أكثر من جيش من أبناء الريف ؛ وضياع القوة العاملة بسحب شباب الأمة من تدريبهم المبكر فى الفنون الإنتاجية لإعدادهم لفن التدمير سيزداد وسيضر الصناعات التى تتطلب مهارة ضررا أبلغ منه فى أمة أقل تقدما فى التخصص فى المهن والصناعات . وأقل هذه المضار الاقتصادية هى الخسارة الفعلية التى ينطوى عليها السحب فى وقت العمل ، ويكون الضرر الذى يلحق المهارة الصناعية والطابع الاقتصادى أشد خطورة بكثير بسحب الشباب فى فترة أفضل انقياداً وقابلية للعمل الماهر وإخضاعهم لنظام عسكرى آلى ؛ لأنه وإن كان سكان الأحياء الفقيرة والأجلاف قد يكتسبون شيئا من النشاط واليقظة بالتدريب العسكرى ، فإن طبقات العمال المهرة ستخسر أكثر بما تنطوى عليه الروح العسكرية دائما من سحق لروح الابتكار الفردية .

فى الوقت الذى أصبحت فيـه الدعوة إلى حرية الابتكار بجرأة وإلى استخدام إقدام الفرد ومهارته فى تطبيق أحدث المعرفة العلمية والفنية فى فنون الصناعة وفى تحسين تنظيم الأعمال وأساليبها ، فى هذا الوقت الذى أصبحت فيه هذه الدعوة ملحة للغاية حتى نستطيع الثبات فى المنافسة العالمية الجديدة — يُعتبر فرض نظـــــام الشكنات على شبان أمتنا، أو إخضاعهم لأى صورة من صور التدريب العسكرى الفعال انتحارا حقيقيا ، وليس مما يجدى فى الرد على ذلك أن بعض منافسينا التجاريين الأشداء ، وخاصة ألمانيا يحمل هذا العبء فعلا ، والجواب على ذلك هو أننا إذا كنا لا نكاد نستطيع الثبات فى الميدان وألمانيا مثقلة بهذا العبء ، فإننا سنهيىء لها فرصة الانتصار بسهولة إذا أخذنا على عاتقنا عبئا أكبر .[1] وأيا كانت المزايا التى يعزوها إلى النظام العسكرى المدافعون عنه، فإن من المعترف به أن هذا التدريب لا يؤدى إلى الكفاية الصناعية . فنفقات النزعة العسكرية نفقات مضاعفة ، ونفقات الجيش المتزايدة بصورة كبيرة لا بد أن يتحملها شعب أفقره النظام العسكرى .

« إننا — كأمة — ننشأ على الشعور بأن النجاح القائم على الغش شىء شائن ؛ ويحمل لفظ (جاسوس) معنى منفرا مثل لفظ عبد ، وسنظل نردد إيماننا بأن الأمانة هى خير سياسة ، وأن الصدق ينتصر دائما فى المدى الطويل ، إن هذه العبارات الجميلة الصغيرة لا بأس بها فى كراسة طفل ، ولـكن الرجل الذى يتصرف على أساسها فى الحرب خير له أن يغمد سيفه إلى الأبد » .[2]

إن نظام بريطانيا العظمى ، وتقدمها إبان القرن التاسع عشر تحققا بغرس الفضائل المدنية والصناعية وممارستها ، بمساعدة بعض الميزات المعينة فى الموارد الطبيعية ، والظروف التاريخية ، فهل نحن على استعداد لأن نأخذ مجموعة القواعد الأخلاقية العسكرية ، أو لأن نعرض العقل والسلوك القومى للبلبلة بسبب صراع

---

(١) يشير إلى الموقف فى سنة ١٩٠٣ طبعا .

(٢) من « كتاب الجيب للجندى » بقلم لورد ولزلى.

دائم بين مبدأين متقاتلين أحدهما يعمل على تطوير المواطن الصالح والآخر على تطوير الجندى الصالح ؟ .

وحتى إذا تجاهلنا مؤقتا الانحطاط الأخلاقى الواضح الذى يترتب على التحول من أخلاق الصناعة إلى الأخلاق العسكرية ، فإننا لا نستطيع إلا أن ندرك أن ما يصيب الأخلاقيات التجارية لابد أن يكون له رد فعل بمثابة الكارثة على قوة إنتاج الثروة عند الأمة ، وينخر فى جذور موارد الإنفاق الامبراطورى .

بيد أن هناك منفذا واحدا صغيرا للهرب من هذه المعضلة ، وهو مهرب مشحون مع ذلك بخطر أشد . إن الإمبريالية الحديثة انصبت أساسا – كما رأينا – على بلاد استوائية وشبه استوائية حيث تخضع « أجناس دنيا » كبيرة لسيطرة الرجل الأبيض . فلماذا إذن يقاتل الإنجليز فى الحروب الدفاعية ، أو الهجومية لهذه الإمبراطورية ، بينما يمكن تكوين مادة للقتال أرخص ، وأكثر عددا ، وأفضل فى المكان نفسه حيث يتطلبها القتال ، أو نقلها من إحدى ممتلكاتنا الاستوائية إلى أخرى ؟ . فكما أن العمل اللازم للتنمية الصناعية للموارد الاستوائية ألقى على عاتق « الأجناس الدنيا » التى تقيم هناك تحت إشراف البيض ، فلماذا لا تُنظم النزعة العسكرية على هذا الأساس ؟ فيستخدم رجال سود ، أو سمر ، أو صفر ، يُعد النظام العسكرى بالنسبة لهم « تربية سليمة » ، ليقاتلوا فى سبيل الإمبراطورية البريطانية تحت إمرة ضباط بريطانيين وهكذا نستطيع الاقتصاد بأفضل وسيلة فى مادة القتال المحدودة عندنا محتفظين بالقسم الأكبر منها للدفاع عن انجلترا نفسها . وليس هذا الحل البسيط – استخدام جيوش مأجورة أجنبية رخيصة — بالشىء الجديد . فتنظيم قوات ضخمة من الأهالى الوطنيين وتسليحها بأسلحة «مدينة» وتدريبها بالأساليب « المتدينة » ووضعها تحت إمرة ضباط «متمدينين» ، كان أحد السمات البارزة فى المراحل الأخيرة من الامبراطوريات

الشرقية العظيمة ، والامبراطورية الرومانية فيما بعد . وقد ثبت أنه أداة من أشد أدوات « الطفيلية » خطورة ، بواسطته يعتمد شعب من سكان المدن فى الدفاع عن حياته، وممتلكاته على الولاء غير المأمون « للأجناس المقهورة » تحت إمرة قواد طموحين .

ومن بين أغرب عوارض حمق الإمبريالية عدم المبالاة المتهورة التى أقبلت بها بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والأمم الإمبريالية الأخرى على هذا الاعتماد الخطر . وبريطانيا العظمى هى أكثرها إمعاناً فى هذا الميدان . فمعظم القتال الذى كسبنا به امبراطوريتنا الهندية تم بواسطة الأهالى ، ووضعت ، فى الهند كما فى مصر بعد ذلك ، جيوش قائمة كبيرة تحت إمرة قواد بريطانيين ، وكل ما وقع من قتال تقريباً فيما يتعلق بممتلكاتنا الأفريقية ، باستثناء الجزء الجنوبى ، قام به لنا الوطنيون . أما مدى الضغط لتخفيض نسبة الجنود البريطانيين الذين يستخدمون فى هذه البلاد إلى أقل حد ممكن مما يتفق مع السلامة فيصوره لنا تماماً ماحدث فى حالة الهند عند ما دفعتنا الحاجة الملحة فى جنوب أفريقيا إلى تخفيض الحد الأدنى المقبول بأكثر من خمسة عشر ألف رجل ؛ بينما وضعنا فى جنوب أفريقيا سابقة خطرة باستخدامنا أعداداً كبيرة من الأهالى المسلحين فى القتال ضد جنس أبيض آخر .

وأولئك الذين يعرفون أكثر من غيرهم مزاج الشعب البريطانى ، والساسة الذين بيدهم المقاليد المباشرة للأمور ، سيفهمون إلى أى حد قد ننساق بسهولة فى هذا الطريق الخطر . وليس هناك — سوى الخوف من الغزو العاجل للجزر البريطانية — ما يجعل الشعب البريطانى يقتنع بتحمل مشاق تجربة الخضوع لنظام فعال حقيقة من الخدمة العسكرية الإجبارية ، وليس هناك رجل من رجال الدولة يستطيع أن يتقدم بمثل هذا المشروع إلا فى ظل تهديد خطير بالغزو . ولكننا لن نتبع أبداً خطة منظمة من الخدمة الإجبارية فى الخارج ما دام هناك بديل لها؛

فى الجيوش المرتزقة المكونة من الأهالى الوطنيين . دع هؤلاء « الزنوج » يقاتلون فى سبيل الامبراطورية فى مقابل الخدمات التى نؤديها لهم بضمنا لهم وحكمهم وتعليمهم (كرامة العمل) . هذا هو ما سيكون عليه الشعور السائد وسيضطر الساسة (الإمبرياليين) إلى الخضوع له ، وستتناقص باستمرار نسبة الجنود البريطانيين فى الجيوش الوطنية فى آسيا وأفريقيا .

وهذا الأسلوب من العسكرية — رغم كونه أرخص وأسهل فى أول الأمر — يعنى تناقص سيطرة بريطانيا العظمى شيئاً فشيئاً ، ورغم أنه يخفف من عبء النزعة العسكرية على السكان فى انجلترا ، فإنه يزيد من خطر وقوع الحروب ، التى ستصير أكثر حدوثاً وأشد وحشية بقدر تناقص ما تنطوى عليه من خطر على حياة الانجليز . إن توسيع امبراطوريتنا فى ظل الإمبريالية الحديثة تم إلى حد كبير باستثارتنا (للأجناس الدنيا) بعضها ضد البعض ، وتشجيعنا للعداوات القبلية ، واستغلالنا — لمصلحتنا المفترضة — الخصائص الوحشية لتلك الشعوب التى علينا نحوها واجب هو أن نحمل إليها المسيحية والمدنية .

وليس مما يجعل الأمور أفضل أننا لسنا وحدنا فى هذه السياسة الشائنة ، بل إنه يجعله أسوأ حيث يعطينا فكرة بشعة عن المستقبل غير البعيد ، عند ما تعود إلى الوجود مرة أخرى فظائع صراعنا مع فرنسا فى الهند وأمريكا الشمالية إبان القرن الثامن عشر على نطاق هائل ، بينما تهيء أفريقيا وآسيا ساحات قتال شاسعة للصراع بين الجيوش السوداء والصفراء التى تمثل الخصومات الإمبريالية فى العالم المسيحى . إن الاتجاهات الحالية للإمبريالية تشير بوضوح إلى هذا الطريق ، الذى ينطوى على انحطاط الدول الغربية ويحتمل أن يؤدى إلى تصدع المدنية الغربية .

ومهما يكن من أمر فإن الإمبريالية تؤدى إلى الحرب ، وإلى النزعة الحربية ،

وكانت السبب فى زيادة لاحد لها فى إنفاق الموارد القومية على التسليح . وعرضت للخطر استقلال كل أمة استسلمت لفتنتها الكاذبة . إن بريطانيا لم يعد لديها مليون جنيه تستطيع أن تقول إنه ملكها . فجميع مواردها السياسية مرهونة بسياسة ستحددها ألمانيا وفرنسا وروسيا . وحركة واحدة من جانب أى من هذه الدول تستطيع أن ترغمنا على إنفاق النقود التى خصصناها لأغراضنا الداخلية على بوارج واستعدادات حربية أكثر . كما أن تفوقنا فى التوسع الإمبريالى الذى بلغ من الضخامة حد التهور ، جعل تكوين حلف مسلح من الدول الكبرى ضدنا أمراً يخشى حدوثه فعلا . فتنمية هذه الدول لمواردها على أسس التصنيع الحديث يدفع بها من ناحية إلى البحث عن أسواق خارجية ، ويجعلها ذلك تقف محنقة أمام حدود الممتلكات البريطانية فى كل جزء من أجزاء العالم ، ومن ناحية أخرى يمدها بموارد كافية للإنفاق العام . وإن انتشار التصنيع الحديث يجنح إلى التسوية بيننا وبين « منافسينا » فى الموارد العامة . ومن هنا أخذنا نفقد تفوقنا فى الموارد المالية الذى جعل فى مكنتنا الاحتفاظ بأسطول بحرى متفوق على أى تكتل أوربى ، فى الوقت الذى صار لدينا فيه أسباب أكثر من ذى قبل تجعلنا نخشى من قيام حلف مسلح ضدنا .

إن كل هذه الأخطار فى الحاضر والمستقبل هى: ثمرات الإمبريالية الجديدة التى تتكشف لنا هكذا بوصفها الخصم اللدود الذى لا يرحم للسلام وحسن التدبير . ونستطيع أن نحكم على مدى الخسارة التى ألحقتها المقتضيات الحربية للإمبريالية فعلا حتى الآن بموارد الدول الأوربية الحديثة ، من الجدول التالى الذى يبين نمو نفقات الدول الكبرى المختلفة فى أوربا على الاستعدادت العسكرية فى الجيل الأخير : —

النفقات العسكرية للدول الأوربية الكبرى[1]

	١٨٦٩ — ١٨٧٠	١٨٩٧ — ١٨٩٨
	ج ك	ج ك
بريطانيا العظمى	٢٢,٤٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٩٤,٠٠٠
فرنسا	٢٣,٥٥٤,٠٠٠	٣٧,٠٠٠,٠٠٠
روسيا	١٥,٤٠٠,٠٠٠	٣٥,٦٠٠,٠٠٠
ألمانيا	١١,٢١٧,٠٠٠	٣٢,٨٠٠,٠٠٠
النمسا	٩,١٠٣,٠٠٠	١٦,٠٤١,٠٠٠
إيطاليا	٧,٠٧٠,٠٠٠	١٣,٥١٠,٠٠٠
المجموع	٨٨,٧٨٤,٠٠٠	١٧٥,٠٤٥,٠٠٠

وقد كانت الزيادة بالنسبة لمجموعة الدول الأوربية كلها من ١٠٥,٧١٩,٠٠٠ ج ك في سنة ٦٩ — ١٨٧٠ إلى ٢٠٨,٨٧٧,٠٠٠ في سنة ٩٧ — ١٨٩٨ .

٣

وهناك من ينكرون التعارض بين الإمبريالية والإصلاح الاجتماعي ، فيقولون « إن طاقة أمة مثل أمتنا لا يمكن أن تُعتبر كمية ثابتة بحيث إن كل إنفاق على التوسع الإمبريالي يعني تخفيضاً مقابلا في أغراض التقدم الداخلي ، فهناك ضروب مختلفة من الطاقة تتطلب متنفسات مختلفة ، بحيث إن الخطة السليمة لاستغلال العبقرية البريطانية تتطلب عدة ميادين داخلية وخارجية لنشاطها ، ونحن قادرون على التوسع الإمبريالي في عدة اتجاهات ولدينا في الوقت ذاته طاقة للنمو في خططنا الداخليـــــة متعددة الجوانب . إن إلمام الأعمال العظيمة التي نحققها في جميع أنحاء العالم يعكس صداه في حيوية الأمة البريطانية ويجعلها قادرة

(١ انظر الملحق في آخر الكتاب فيما يتعلق بنفقات الدول على الدفاع في سنة ١٩٣٤ .

على بذل جهود فى التقدم الداخلى ما كانت لتبذل لو تركت التنمية الذاتية لتأخذ مجراها الضيق المتهادى العادى » .

والآن : لا حاجة بنا إلى مناقشة التنافر بين الإصلاح الاجتماعى والإمبريالية على أساس أى مبدأ مجرد فيما يتصل بكمية الطاقة القومية . وعلى الرغم من وجود حدود لكمية هذه الطاقة وراء أفضل الخطط فى تقسيم العمل ، كما يتبين فعلا على الصعيد الحربى ، من الحدود التى يفرضها عدد السكان على التوسع العدوانى والدفاع المحلى ، فإنه ليس من السهل دائما اكتشاف هذه الحدود ، كما أنها تكون أحيانا قابلة للمرونة إلى حد كبير . ومن ثم فلا يمكننى الدخول فى مناقشة حول أن العناصر المثقفة السليمة التى تذهب إلى الخدمة المدنية فى حكومة الهند تنطوى على خسارة مقابلة فى المهن والخدمة الحكومية محليا ، أو فى أن الطاقة المغامرة لدى كبار المستكشفين والمبشرين والمهندسين والمنقبين عن المعادن ورواد الامبراطورية الآخرين كانت ستجد ـ أو من الممكن أن تجد ـ مجالا كافياً وحافزاً قويا لطاقاتها داخل هذه الجزر . فالقضية التى نبحثها ـ قضية الإمبريالية ـ لا تتوقف آثارها السياسية ، والاجتماعية الرئيسية على أى من مثل هذه الاعتبارات المجددة فيما يتعلق بالاستخدام الكمى للطاقة . كما أن نبذ الإمبريالية لا يعنى على قصر أية طاقات فردية أو تعاونية ، مما قد يجد مجالا أفضل فى الخارج ، داخل حدود إقليمية جامدة .

إن بحثنا ينصب على خطة استخدام القوة الحكومية ، أى على الإمبريالية بوصفها سياسة عامة . وحتى هنا ليس الموضوع أساساً مما يتعلق بالخطة الكمية ، وإن كان من الجلى كما سنرى أنها جزء منه . فالتنافر بين الإمبريالية والإصلاح الاجتماعى تعارض متأصل فى السياسة ، وينطوى على أساليب فى عمليات متناقضة فى الحكم . وتظهر لنا بعض الصور الأكثر وضوحا من هذا التنافر فى

الاعتبارات المالية . فأهم إجراءات الإصلاح الاجتماعى ، مثل تحسين أجهزة التعليم العام وعلاج مشاكل الأرض والإسكان على نطاق واسع فى المدينة ، أو الريف ، والسيطرة العامـة على تجارة المشروبات ، ومعاشات الشيخوخة ، وتشريعات تحسين حال العمال ، كلها تنطوى على إنفاق كبير للأموال العامة التى تتـكون من الضرائب التى تجبيها السلطات المركزية أو المحلية . والآن إن الإمبريالية بما تقتضيه من نفقات عسكرية متزايدة باستمرار تستنزف بوضوح من الخزانة العامة الأموال التى كانت من الممكن أن توجه إلى هذه الأغراض . ولا يقتصر الأمر على أن الخزانة العامة لا يكون لديها من المال ما يكفى للإنفاق على التعليم العام ، ومعاشات الشيخوخة ، وإصلاحات الدولة الأخرى . بل أن وحدات الحـكم المحلى الأصغر تعانى عجزاً مماثلا ؛ لأن دافعى الضرائب والعوائد هم فى الغالب هم نفس الأشخاص ، وعندما يكونون مرهقين بالضرائب لأغراض الدولة غير الإنتاجية ، لايستطيعون بسهولة تحمل زيادة فى الضرائب .

وكل إصلاح اجتماعى مهم يؤدى — حتى إذا لم ينطو على إنفاق عام كبير بصورة مباشرة — إلى اضطرابات مالية ومخاطر يكون وقعها أشد فى الأوقات التى يثقل فيها عبء الإنفاق العام ، ويكون الرصيد العام مذبذبا وفى حرج . كما أن معظم الإصلاحات الاجتماعية تنطوى على هجوم على مصالح قائمة ، وأفضل فرصة لهذه المصالح فى الدفاع عن نفسها هى : عندما تستوعب الإمبريالية الاهتمام العـام . وعنـدما يتعلق الأمر بالتشريع يكون لتوفير الوقت والاهتمام الحـكومى الأهمية الأولى . وتحتل الإمبريالية « بسياستها العليا » وما تنطوى عليه من مساس بكرامة الامبراطورية وسلامتها ، المـكان الأول ، وكلما نمت الامبراطورية زاد عدد القضايا التى تتطلب اهتماما مباشرا شديدا

مستمرا ، وزاد تعقيدها بحيث تستنزف وقت الحكومة والبرلمان . ويصير من المستحيل أكثر فأكثر تخصيص الوقت فى البرلمان لمناقشة أكثر المسائل الداخلية أهمية مناقشة كاملة غير متقطعة ، أو للقيام بأى إجراء كبير له خطر فى ميدان الإصلاح .

ولا حاجة بنا إلى البحث طويلا فى نظرية هذا التعارض بينما تطبيقها العملى واضح لكل من يدرس السياسة ؛ فقد صار من الأمور المعروفة فى التاريخ كيف أن الحكومات تستخدم العداوات القومية ، والحروب الأجنبية ، وبريق بناء الامبراطوريات لكى تشغل عقل الجماهير وتحول مجرى التذمر ضد المساوئ الداخلية . وتعمل المصالح القائمة — التى تبين من تحليلنا أنها المحرك الرئيسى للسياسة الإمبريالية — على تحقيق غرضين ، فهى تسعى لتحقيق مكاسب تجارية ومالية على حساب الصالح العام المشترك ، وبتعريضه للمخاطر ، وفى نفس الوقت تحمى سيادتها الاقتصادية والسياسية داخليا ضد حركات الإصلاح الشعبى . إن أصحاب أراضى البناء فى المدن ، وملاك الأراضى الزراعية وأصحاب المصارف والمرابين ، ورجال المال ، وأصحاب مصانع المشروبات ، وأصحاب المناجم ، وأقطاب صناعة الحديد ، وبناى السفن وتجارة النقل البحرى ، ورجال الكنيسة الرسمية فى الدولة والجامعات والمدارس الخاصة الكبرى ، والنقابات القانونية ، والقوات المسلحة فى كل من بريطانيا العظمى ، ودول القارة الأوروبية ، قد تقاربوا بعضهم مع البعض من أجل المقاومة السياسية المشتركة ضد الهجمات على القوة والملكية والامتيازات التى يمثلونها بدرجات متفاوتة . فهم وقد سلموا تحت الضغط فى إطار القوة السياسية على صورة أنظمة انتخابية وحق الانتخاب للجماهير على نطاق واسع ، يقاتلون الآن ليمنعوا الجماهير من الحصول على جوهر هذه القوة واستخدامها فى تحقيق المساواة فى الفرص الاقتصادية . وليس هناك من طريقة أخرى يمكن أن يُفهم بها انهيار حزب الأحرار فى القارة ، وفى بريطانيا العظمى اليوم . فأولئك

الذين كانوا أصدقاء الحرية والحكم الشعبي عندما كانت القوى الصناعية والتجارية الجديدة تواجه العقبات من الحواجز الاقتصادية والسيادة السياسية للنبلاء والأرستقراطيين من أصحاب الأراضي ، أخذوا يقللون من « ثقتهم » فى الشعب ومعاملته بحذر متزايد باستمرار ، حتى لجأوا ، خلال العشرين سنة الماضية[1] ، إلى الاندماج مع المحافظين ، أو احتفظوا بكيانهم المقلقل بقوة بعض الزعماء المتأخرين من ذوى المبادىء المهجورة . أما فى الجهات التى ما زالت التحررية تحتفظ فيها بأية قوة حقيقية ، فإن ذلك يرجع إلى أن الصراع القديم من أجل حق الانتخاب والحريات الأساسية جاء متأخراً ، كما فى بلجيكا والدانمارك ، وأمكن الوصول إلى « طريقة للعمل » مع حزب طبقة العمال الناهضة ، ولكن فى ألمانيا وفرنسا و إيطاليا . إما أن حزب الأحرار قد اختفى بوصفه عاملا فى السياسة العملية ، أو أنه قد هبط إلى حالة العجز، وفى انجلترا يقف هذا الحزب الآن وقد حُكم عليه بأنه ارتكب خيانة كبيرة واضحة لأول شروط الحرية ، و يحاول فى ضعف أن يضع برامج كبديل للمبادىء . فإن زعماءه وقد باعوا حزبهم إلى اتحاد من المتآمرين فى الأوراق المالية ، والمتطرفين فى الوطنية ممن تقودهم العواطف، يجدون أنفسهم عاجزين عن الدفاع عن « حرية التجارة » أو « حرية الصحافة » ، أو «حرية المدرسة» ، أو « حرية الكلام » أو أى من المبادىء الأولية القديمة للمذهب التحررى . فقد فقدوا بعملهم ثقة الناس . وسُمح لهم سنوات طويلة أن يخوضوا معركة وهمية و إن يسمّوها سياسة ، وقد ظن الناس أنها معركة حقيقية ، حتى جاءت حرب جنوب أفريقيا وهيأت اختباراً مسرحياً حاسماً، وعندئذ صار زيف التحررية واضحا . وليس ذلك لأن الأحرار نبذوا صراحة المبادىء والتقاليد القديمة ، بل لأنهم جعلوها عديمة القيمة

---

(١) يقصد بهذه الفترة : العشرين السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر .

إذ استمالتهم إمبريالية حاولوا بحماقة و بلاجدوى أن يميزوها عن إمبريالية خصومهم السياسيين الأكثر رسوخاً. و يعنى هذا التسليم للإمبريالية بأنهم فضلوا المصالح الاقتصادية للطبقات المالكة والمضاربة ـ التى ينتمى لها معظم زعمائهم ـ على قضية التحررية . ونحن على استعداد تام للتسليم بأنهم ليسوا خونة ، أو مرائين عن وعى . بيد أن الحقيقة تثبت أنهم باعوا قضية الإصلاح الشعبى ـ التى كانت تراثهم المشروع ـ لإمبريالية استمالت مصالحهم الاقتصادية و وضعهم الاجتماعى . إن ذلك الخليط من الثريد أضيفت إليه بعض الأعشاب الحلوة المذاق ولكن « مادته » هى الأنانية الطبقية . إن غالبية الأحرار ذوى النفوذ فروا من المعركة التى كانت أصدق امتحان للامبريالية فى جيلهم لأنهم كانوا « مأجورين » ، و يعوزهم المبدأ السياسى الثابت ، وسلموا أنفسهم بسرور لأى دفاع سطحى دنىء تبتكره « وطنية » غليظة حسيرة البصر عذراً لهم .

إن التفسير والتحديد ممكنان ، ولكن هذه تظل هى الحقيقة السافرة التى يجدر بنا أن ندركها . لا يمكن لأى حزب أحرار أن يبقى فى انجترا إلا موصوما أو كبقايا ضعيفة ، اللهم إلا إذا قبل نهائيا أن يقطع صلته بتلك الإمبريالية التى سمح لها زعماؤه السابقون ، وخصومه ، بأن تقف حجر عثرة فى سبيل الإصلاحات الداخلية .

وهناك أفراد وقطاعات بين أولئك الذين تكوّن منهم حزب الأحرار ، كانت خديعتهم عمياء وغير إرادية إلى حد بعيد ؛ لأنهم كانوا قد وجهوا اهتمامهم كله إلى قضية واحدة من قضايا الإصلاح الاجتماعى المهمة ، سواء كانت محاربة الخمور ، أو تمليك الأراضى ، أو التعليم ، أو ماشابه ذلك . وليدرك هؤلاء الناس ، كما ينبغى أن يدركوا إذا كانوا مخلصين ، أن الإمبريالية هى العدو المميت لكل من هذه الإصلاحات ، وأنه لن يمكن إحراز أى تقدم جدى فى أى منها مادام

توسع الامبراطورية وتابعته « النزعة العسكرية » يمتصان طاقة الدولة ومالها . وبهذه الطريقة وحدها مازال ممكناً لحشد قوى من الأحرار أن يقاتلوا بالاندماج مع المنظمات السياسية للطبقات العاملة أو التعاون معها ، الإمبريالية بالسلاح الوحيد الفعال ، التعمير الاجتماعى على أساس الديموقراطية .

٤

ويصل التعارض مع الديموقراطية إلى أعمق جذور الإمبريالية بوصفها مبدأ سياسياً ؛ فالإمبريالية لا تُستخدم لعرقلة إجراءات الإصلاح الاقتصادى، التى تعتبر الآن جوهرية لعمل جميع أجهزة الحكم الشعبى بصورة فعالة فحسب ، بل أنها تعمل أيضاً على شل حركة الأجهزة نفسها . فالأنظمة الانتخابية مما لا يتفق مع الإمبراطورية ، لا فيما يتعلق بالناس ، ولا فيما يتعلق بالأساليب ؛ إذ أن حكم خليط ضخم غير متجانس من الأجناس الدنيا بواسطة بعض الموظفين الرسميين فى لندن ومبعوثيهم المعينين يقع خارج نطاق علم الشعب وسيطرته ، فوزراء الخارجية والمستعمرات ، والهند فى البرلمان ، والموظفون الدائمون فى الوزارات ، والحكام والموظفون الذين يمثلون الحكومة الإمبراطورية فى البلاد التابعة لنا ، لا يخضعون ولا يمكن أن يخضعوا ، للسيطرة المباشرة ، أو الفعالة لإرادة الشعب ، وهذا التفوق من الجهاز التنفيذى على الهيئة التشريعية ، وتركيز السلطة التنفيذية فى أيدى قلة حاكمة ، مما يتبع بالضرورة سيادة السياسة الخارجية على الداخلية . ويصحب هذه العملية انحلال الروح الحزبية والنشاط الحزبى ، وإصرار من جانب القلة الحاكمة ، سواء كانت القيصر ، أو مجلس الوزاء ، على أن كل نقد حزبى فعال غير وطنى ويكاد يكون خيانة .

إن كاتباً قديراً يناقش السياسة الخارجية الألمانية الجديدة يلخص وجهة نظر التوسعيين بهذه العبارة : « إنهم يطالبون بأن تقف الأمة كلها كرجل واحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وأنه ينبغى عدم رفض أية سياسة متى شرعت فيها الحكومة فعلا، وأنه يجب تجنب النقد على أساس أنه يضعف نفوذ الأمة فى الخارج . ومن الواضح أنه عندما

تُسحب أهم شئون الأمة بهذه الطريقة من ميدان الخلاف الحزبى، لابد أن يؤدى ذلك إلى إضعاف الحكومة الحزبية نفسها ؛ حيث أنها لا تعود تتناول المسائل الحيوية . . . وهكذا : كلما زادت أهمية الهيئة التنفذية تقل أهمية الهيئةالتشريعية ويصبح العمل البرلمانى موضع ازدراء باعتباره نشاطاً مزعجاً يقوم به بعض النقاد غير العمليين . فإذا كانت الإجراءات الحكومية ستحظى بالإقرار حتما ، فلماذا لا نتخلص من التأخير المزعج الذى تسببه المناقشات البرلمانية ؟ »

إن الخطاب الذى ألقاه القيصر فى هامبورج فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩ يلخّص المذهب فى هذه العبارات : « إن وجه الأرض قد تغير كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية . وما كان يتطلب تحقيقه قروناً أصبح الآن لا يتطلب أكثر من بضعة شهور . وقد اتسعت مهمة القيصر والحكومة بصورة لا تقاس، ولن يتيسر حل إلا إذا نبذ الشعب الألمانى الانقسامات الحزبية . إن الألمان يجب أن يراقبوا نمو الدول الأجنبية وهم وقوف صفوفا متراصة خلف القيصر فخورين بوطنهم العظيم ، ومدركين لقيمتهم الحقيقية . فيجب عليهم أن يضحوا من أجل مركزهم بوصفهم قوة عالمية ، ويجب أن يقفوا متحدين ، وقد نبذوا الروح الحزبية وراء أميرهم وإمبراطورهم » .

والحكم الأوتوقراطى فى الشئون السياسية الإمبريالية له صداه ، بطبيعة الحال ، فى الحكم الداخلى . وقد لاءم تعقيد الأعمال الإدارية فى وزارة الداخلية ومجلس التجارة ومجلس التربية ، وبعض الهيئات الحكومية المهمة الأخرى ، هذا الصدى الذى أخذ صورة الحكم بواسطة أوامر إدارية بناء على سلطات واسعة مرت ضمن قوانين مهمة دون انتباه، ودون أن يناقشها أحد المناقشة الكافية، أو تكفل لها الاحتياطات المناسبة ، فى خضم العجلة المرتبكة التى اضطرت معظم الحكومات إلى الالتجاء إليها فى التشريع ، ومن الأمور الملحوظة أنه انبثق فى

أمريكا عرف أشد من ذلك خطراً، أطلق عليه « الحكم بواسطة الأوامر القضائية » وفيه منحت السلطة القضائية فعلا سلطة إصدار قرارات لها أثر القانون ، وتصحبها عقوبات فيما يتصل ببعض الأفعال المعينة .

وضعف « الحزب » فى بريطانيا العظمى يصحبه بوضوح هبوط فى السيطرة الفعلية للشعب . فبقدر ازدياد الحيز الذى تشغله السياسة الاستعمارية الخارجية فى النشاط الإدارى والتشريعى فى الدولة يبتعد الحكم عن السيطرة الحقيقية للشعب. وليس الأمر مجرد توفير لوقت البرلمان وطاقته ، وإن كان هبوط نسبة عدد الجلسات المخصصة لبحث المسائل الداخلية يمثل ضعفاً مقابلا فى الديموقراطية العملية؛ بل إن الإصابة التى لحقت الحكم الشعبى أعمق من ذلك . إن الإمبريالية ، والمصادر العسكرية والدبلوماسية والمالية التى تغذيها ، قد صارت حتى الآن الاعتبارات الأولى لدى الحكومات الأخيرة فى صياغة السياسة كلها وتوجيهها ، وفى تحديد إتجاه إدارة الشئون العامة ولونها وطابعها ، كما تعمل على انزواء مسائل الحكم الداخلى الحادة القريبة بواسطة الايحاء المستمر بالمكاسب والمخاطر غير المعروفة ، والتى لا تُحصى . وكان تأثير ذلك على الحكم البرلمانى كبيراً وله نتائج ملموسة ، تعمل على الإقلال من سلطة الأنظمة النيابية . ففى الانتخابات لم يعد المطلوب من الناخبين أن يمارسوا اختياراً حراً واعياً عقلياً بين ممثلى سياسات مفهومة مختلفة ؛ بل تطلب إليهم الموافقة ، أو عدم الموافقة ، على سياسة خارجية وإمبريالية خطرة ومعقدة وصعبة ، تقدم لهم عادة فى قالب يضع عبارات عامة رنانة مدعومة بنداء بضرورة التضامن والاستمرار فى السلوك القومى — أى تصويت أعمى بالثقة . وفى مداولات مجلس العموم ضعفت قدرة « المعارضة » على المعارضة بصورة خطيرة ومتزايدة : من ناحية ، بتعديل قواعد المجلس تعديلا أدى إلى إضعاف حق المناقشة الكاملة للإجراءات التشريعية فى مختلف المراحل، كما ألحق الضرر بامتيازات أعضاء المجلس فيما يتعلق بحق مناقشة الشكاوى على

أساس نظام «الأصوات المؤيدة»، ومايتعلق باستجواب الوزراء فيما يتصل بسير العمل فى وزاراتهم ؛ ومن ناحية أخرى بتعدى الحكومة بالعنف على حقوق وامتيازات كان يتمتع بها فيما مضى بعض الأعضاء الخاصين فيما يتصل بطلب أخذ الأصوات على قرارات وتقديم مشروعات بقوانين . وهذا الإضعاف لسلطة المعارضة هو الحلقة الأولى فى مجموعة من العمليات المتتالية التى تهدف إلى تركيز السلطة . فالحكومة الآن تدعى لنفسها الحق فى تكريس وقت المجلس كله لما تقدمه من مسائل ، عندما ترى أن مثل هذا الاحتكار مرغوب فيه .

وداخل الحكومة نفسها كانت نفس القوى التى تعمل على التركيز تترك أثرها لقد قال مستر برايس : «لا يمكن أن يكون هناك شك فى أن سلطة مجلس الوزراء باعتباره ضد مجلس العموم ، قد زادت باستمرار و بسرعة ، و يبدو الآن (١٩٠١) أنها لا تزال تنمو »[1] .

وهكذا يمتص مجلس الوزراء سلطات مجلس العموم ، بينما مجلس الوزراء نفسه زيد فى حجمه عمداً و بصورة واعية ليساعد ذلك على تركيز السلطة الحقيقية فى « مجلس وزراء داخلى » غير رسمى ولكنه حقيقى جداً ، وهو يحتفظ ببعض المرونة فى تكوينه ، ولكنه يتكون فعلا من رئيس الوزراء ووزيرى الخارجية والمستعمرات ووزير المالية . وعملية تركيز السلطه هذه ، التى تجنح إلى تدمير الحكم النيابى ، وتجعل من مجلس العموم مجرد جهاز (تقريباً) للتسجيل الآلى لقرارات « مجلس وزراء داخلى» غير منتخب ، ترجع أساساً إلى الإمبريالية[2] .

---

(١) دراسات فى التاريخ والفقه . المجلد ١ ص ١٧٧ .

(٢) يسجل أحد المراقبين المحربين أثر هذه التغييرات على شخصية أعضاء البرلمان وسلوكهم هكذا : «فى معظم الأحوال يتضاءل فى مجلس العموم ، كما فى البلاد كلها ، العنصر السياسى بوصفه عاملا له أثره . وكان من الواضح أنه لم يعد هناك اهتمام بالشئون الدستورية .. وكاد «الرجل البرلمانى » يختفى ، وتضاءل عدد أولئك الذين تحدوهم رغبة فى دعم الإصلاحات =

فمعالجة مسائل دقيقة غير مؤكدة تؤثر فى علاقاتنا بالدول الأجنبية ، والضرورة المسلم بها للسرية فى الدبلوماسية وفيما تستدعيه الحاجة من تصرفات سريعة لبقة ، تبدو كلها إلى جانب أسلوب مركز جداً وأوتوقراطى و بيروقراطى فى الحكم ؛ بل تبدو أنها تحتمه .

وفى ثنايا هذا الهبوط العام للحكم البرلمانى ، يبدو أن « نظام الأحزاب » ينهار بوضوح : إذ كان يقوم على خلافات واضحة فى السياسة الداخلية ، التى تصير قليلة الشأن عندما تواجه ادعاءات الإمبريالية وقوتها ، فإذا كان مُقدَّرًا للنظام الحزبى البقاء فى السياسة البريطانية ، فلن يكون ذلك إلا بتماسك جميع القطاعات المعارضة للإجراءات « الإمبريالية » ، التى اعتنقها وزراء من الأحرار ، ومن المحافظين على السواء خلال السنوات الأخيرة . وما دام قد سُمح للإمبريالية بأن تسيطر على الميدان ، فإن الصراع السياسى الحقيقى الوحيد هو ما بين الجماعات التى تمثل الفروع المختلفة من الإمبريالية ؛ أولئك الذين يعملون فى البلاد التابعة والحكومة فى لندن ، والمصالح الآسيوية المتعلقة بالهند والصين وسياسة التوسع فى أفريقيا ، ودعاة التحالف مع ألمانيا وأنصار التحالف مع فرنسا وروسيا .

(٥)

ليس بين الإمبريالية وحكم الشعب أى شىء مشترك ، فهما يختلفان فى الروح ، وفى السياسة ، وفى الأساوب . ولقد تحدثت من قبل عن السياسة والأسلوب ؛

= الاجتماعية والصناعية . أما أولئك الذين كانوا يتلهفون على اقتناص ما تهيئه العضوية فى البرلمان من فرص مختلفة الأنواع خارج عمل هذه العضوية وواجباتها ، والذين على استعداد لتأييد الحكومة فى تكتيل الأصوات دون أن يطلب إليهم القيام بأى شىء آخر ، جاؤوا فى أعداد كبيرة سنة ١٨٩٥ و سنة ١٩٠٠ وصاروا الآن يكونون نسبة كبيرة فى مجلس العموم ، إن لم تكن غالبيته » . (مسترجون . ا . اليس — عضو برلمان — جريدة The Speaker ، ٧ يونيو سنة ١٩٠٢) .

وبقي أمامنا أن نبيّن كيف تسمم روح الإمبريالية أسس الديموقراطية ، في عقل الناس وطباعهم . فكما أن مستعمراتنا الحرة ذات الحكم الذاتي هيأت أملا وتشجيعاً وتوجيهاً لآمال الشعب في بريطانيا العظمى ، لا بمجرد النجاح العملي في فنون الحكم الشعبي ، بل أيضاً بدعم روح الحرية والمساواة . كذلك عملت البلاد التابعة لنا والمحكومة حكما استبداديا باستمرار على الإساءة إلى طابع شعبنا بتغذيتها عادات التعالي المغرض والإعجاب بالثروة والمركز ، وهي البقايا الفاسدة من عدم المساواة الإقطاعي . وقد بدأت هذه العملية بمقدم أثرياء شركة الهند الشرقية وأصحاب مزارع الهند الغربية إلى المجتمع والسياسة البريطانيين ، وقد عادوا يحملون معهم أسلاب تجارة الرقيق ، ومكاسب الفساد والاغتصاب في الوظائف ، ويتصرفون بمباهاة مبتذلة وغطرسة في السلوك ويبذلون المال في سخاء مفسد ، ليبهروا أبصار شعبنا ويفسدوا حياته . إن كوبدن ، وهو يكتب في سنة ١٨٦٠ عن امبراطوريتنا الهندية ، سأل هذا السؤال الذي في الصميم : « أليس من الممكن أننا قد نتعرض للفساد في بلدنا بسبب رد فعل السياسة التحكمية التي نتبعها في الشرق على سياستنا الداخلية ، كما انحلت أخلاق الإغريق وروما باتصالهما بآسيا »[1] .

إن رد الفعل هذا ليس ممكناً فحسب ، بل هو حتمي . إذ كلما زادت مساحة المناطق المحكومة حكماً استبدادياً في امبراطوريتنا عاد إلى هذه البلاد عدد متزايد باستمرار من الرجال الذين تدربوا على مزاج الأوتوقراطية وأساليبها كجنود وموظفين مدنيين في مستعمرات التاج ، وفي محمياتنا ، وفي امبراطوريتنا الهندية ، تدعمهم أعداد من التجار والمزارعين والمهندسين والمشرفين الذي كانوا يعيشون — باعتبارهم طائفة متميزة — حياة غير طبيعية بعيدين عن جميع كوابح

(١) مورلي « حياة كوبدن » المجلد ١١ ص ٣٦١ .

المجتمع الأوروبى العادى المفيدة . عادوا إلى هذه البلاد ومعهم طبائع ، ومشاعر وأفكار فرضتها هذه البيئة الأجنبية . إن جنوب انجلترا وجنوبها الغربى زاخران بهؤلاء الرجال ؛ كثيرون منهم أثرياء ، ومعظمهم لديه فراغ يقضيه فى الاستمتاع . رجال يزدرون الديموقراطية صراحة ، ويكرسون أنفسهم للمتعة المادية والتظاهر الاجتماعى ، والجوانب السطحية للحياة الفكرية ، ويكتشف أغنام الطموح السياسى ، ثم يحملون معهم إلى مجلس برلماننا روح « الإمبريالية » الفجة الأنانية فى أشد صورها ، ويستخدمون تجاربهم واتصالاتهم الإمبريالية لتكوين شركات مربحة ، والحصول على امتيازات لفائدتهم الخاصة ، ويتظاهرون بأنهم الثقاة المطلعون ، حتى يحتفظوا بنير الإمبريالية ثابتاً على كواهل « الزنوج » . إن صاحب الملايين الذى جمع ملايينه فى جنوب أفريقيا هو النموذج الواضح تماماً لذلك فأساليبه أشد الأساليب سفوراً بلاحياء ، ونجاحه — الاجتماعى والسياسى — بارز ويخشى منه أكثر من غيره . بيد أن تلك التصرفات التى تُرى واضحة فى رودس و بايت وشركائهما البرلمانيين ، منتشرة على صعيد أدنى ؛ فجنوب انجلترا زاخر بالرجال ذوى النفوذ السياسى والاجتماعى المحلى الذين تكونت شخصياتهم فى امبراطوريتنا الاستبدادية ، والذين يستمدون دخولهم أساساً من الإبقاء على هذا الحكم الاستبدادى ودعمه . وكثيرون منهم يدخلون مجالسنا المحلية ، أو يحتلون مراكز فى السلك الإدارى ، أو فى السجون . وهم يقفون فى كل مكان إلى جانب الإكراه ومقاومة الإصلاح . ولو أمكن تتبع الدخول التى تُنفق فى المقاطعات المحيطة بلندن والمقاطعات الكبيرة الأخرى فى جنوب بريطانيا إلى مصادرها ، لوُجد أنها أُنتزعت إلى حد كبير من السخرة التى تفرض على حشود كبيرة من الأهالى السود والسمر والصفر بأساليب لا تختلف فى جوهرها عن تلك التى عاش عالة عليها الترف والكسل فى روما الامبراطورية .

إنها حقاً نقمة الإمبريالية أن تتحول فنون الطغيان وأساليبه ، التى أُكتسبت هنا فى امبراطوريتنا المستعبدة ومورست فيها ، ضد حرياتنا فى بلدنا . إن أولئك الذين شعروا بالدهشة لعدم المبالاة الكامل ، أو الازدراء الصريح اللذين تبديهما الأرستقراطية والقلة الثرية فى هذه البلاد تجـاه الاعتداءات التى تقع على حريات الرعايا ، و إلغاء الحقوق الدستورية ، والعرف الدستورى لم يدخلوا فى اعتبارهم إلى الحد الكافى ذلك الفيض المستمد من سموم الأوتوقراطية غير المسئول الذى ينهال علينا من امبراطوريتنا « المستعبدة المتعصبة المعتدية » .

إن الآثار السياسية — الفعلية والضرورية — للإمبرياليـة الجديدة كما تصورها حالة أعظم الدول الإمبريالية ، يمكن تلخيصها هكذا : إنها خطر دائم على السلام ، إذ تهيئ إغراء مستمراً للقيام باعتداءات جديدة على أراض تسكنها أجناس أدنى ، و إشعال الفتنة بين أمتنا والأمم الأخرى ذات المطامح الإمبريالية المنافسة ؛ وتضيف إلى خطر الحرب الشديد خطراً آخر مزمناً ، وانحطاطاً نتيجة للنزعة العسكرية التى لا تؤدى إلى ضياع الموارد البشرية والأخلاقية للأمم فحسب ، بل وتوقف أيضاً سير المدنية نفسه . كما أنها تستهلك بصورة لا حدود لها ، ولا يمكن تقديرها الموارد المالية للأمة فى الاستعدادات الحربية ، وتوقف صرف الدخل الجارى للدولة على المشاريع العامة المنتجة ، وتحمل الأجيال القادمة أعباء ديون ثقيلة ، فهى بامتصاصها للأموال العامة ، والوقت العام والاهتمام والطاقة العامين من أجل أعمال كثيرة الكلفة وغير مجزية من التوسع الإقليمى ، تضيّع هباء طاقات الحياة العامة لدى الطبقات الحاكمة والأمم ،

وهى الطاقات التى يحتاج إليها الإصلاح الداخلى وتنمية فنون التقدم المادى والفكرى فى البلاد . وأخيراً : إن روح الإمبريالية ، وسياستها ، وأساليبها على عداء مع أنظمة الحكم الذاتى الشعبى ، وتؤيد صوراً من الطغيان السياسى والسلطة الاجتماعية تُعتبر العدو المميت للحرية والمساواة الحقيقيتين .

الفصل الثانى

الدفاع العلمى عن الامبريالية

١

برغم أنه يكاد يكون من غير الممكن إنكار أن مطامع الأفراد والأمم كانت الدوافع الواعية الرئيسية فى الإمبريالية ، فإنه من الممكن القول : بأن هناك قوى خافية أكبر، تعمل على تقدم البشرية فى هذا المجال ، كما فى غيره من شئون التاريخ البشرى . ومن السهولة بمكان فهم التأثير القوى للمفاهيم البيولوجية على رواد علم الاجتماع . فمن الطبيعى جداً أن تُطبق قوانين التقدم الفردى والنوعى ، التى تظهر بوضوح كامل فى أجزاء أخرى من المملكة الحيوانية على الإنسان تطبيقاً كاملا . إذ ليس من الغريب ألا يقدر الناس تلك الانحرافات والانعكاسات التى تطرأ على قوانين الحياة الدنيا بتأثير قوانين معينة أخرى — وهى الانحرافات والانعكاسات التى لا تبدوا أهميتها إلا فى الخصائص السيكلوجية العليا للنوع البشرى — حتى قدرها، أو يسيئوا تفسيرها أو يتجاهلونها . فعلماء البيولوجى الذين يتوغلون فى التاريخ البشرى كثيراً ما يجدون أنفسهم فى مواجهة عداء فكرى يعتبرهم متطفلين . ويعمل على إقامة الحواجز بين النمو الإنسانى ، والنمو الحيوانى. بل الواقع أن هناك من بين صفوف علماء البيولوجى أنفسهم علماء مبرزين مثل «هكسلى و ا . د . ولاس» انحازوا إلى هذه التفرقة، وفصلوا بين التقدم الأخلاقى والروحى للجنس البشرى ، وبين العملية الكونية العامة ، وأضفوا على الإنسان صفات وقوانين للسلوك تختلف فى نوعها عن القوانين السائدة فى بقية المملكة الحيوانية . وقد أدى ما يتسم به هذا الموقف من جزم يقينى (دوجماسى) إلى وقوف علماء آخرين كثيرين موقفاً لايقل عن ذلك قطعاً ودوجماسية

مؤكدين أن قوانين الصور الدنيا من الصراع ، والانتخاب الطبيعي التي تفسر ، أو تصف التقدم في الحيوانات الدنيا كافية لجميع أغراض علم الاجتماع .

وقد أبدى علماء الاجتماع في بعض الحالات حماسة في قبول وجهة النظر هذه ، وطبقوها في الدفاع عن ضرورة الإبقاء على الصراع الطبيعي (الفيزيقي) بين الأجناس المختلفة للناس وأنماط المدنية إلى حد الإخضاع الكامل ، أو الإبادة . كما طبقوها دفاعاً عن فائدة هذا الصراع بل وعن عدالته .

فهم وإن كانوا يعترفون بأن كفاية الأمة ، أو الجنس تتطلب إيقاف الحروب الداخلية ، أو على الأقل الحيلولة دون بلوغها أقصى مدٰها ، يذهبون إلى أنه يجب الابقاء على الصراع البدائي على الصعيد الأوسع ؛ فهو يخدم في الواقع غرضين متصلين . فالصراع المستمر مع الأجناس ، أو الأمم الأخرى مما يقتضيه ، في رأيهم ، بقاء الجنس ، أو الأمة وتقدمها ، وإذا ألغينا ضرورة الصراع اضمحلت حيوية الجنس وهلك . وهكذا فإنه من الصالح الحقيقي للجنس النشط أن « يظل على مستوى عال من الكفاية الخارجية بالنضال ، وبخاصة عن طريق الحرب مع الأجناس الدنيا ، وبالصراع من أجل الطرق التجارية وموارد المادة الأولية ومصادر الطعام مع الأجناس المساوية » . ويضيف الأستاذ كارل بيرسون « إن هذه هي النظرة التاريخية الطبيعية للجنس البشري ، ولا أعتقد أنك تستطيع دحضها في عناصرها الاساسية »[1] .

ويتخذ آخرون وجهة النظر الكونية الأوسع فيصرون على أن تقدم البشرية نفسها يتطلب الإبقاء على صراع انتخابي مدمر بين الأجناس تتمثل فيه القدرات والطاقات المختلفة ، والأنماط المختلفة من المدنية . فمن المرغوب فيه ، عندهم ،

(١) « الحياة القومية من وجهة نظر العلم » ص ٤٤ (بلاك سنة ١٩٤١) .

أن تعمر الأرض وتحكمها وتنميها ، إلى أقصى حد ممكن ، الأجناس التي تستطيع أن تقوم بهذا العمل على أفضل وجه ، أي الأجناس التي تتمتع بأعلى « كفاية اجتماعية » ، ولا بد أن تؤكد حقها بغزو الأجناس ذات الكفاية الاجتماعية الدنيا وإخضاعها واستئصالها والحلول محلها . فخير العالم وقضية البشرية الحقيقية يتطلبان استمرار هذا الصراع ، مادياً وصناعياً وسياسياً ، حتى بلوغ وضع أمثل تحكم بمقتضاه الأرض أكثر الأمم كفاية اجتماعية طبقاً لأنماط ودرجات كفايتها الاجتماعية المتباينة . وقد نادى بهذا المبدأ بجلاء مستر أرموند ديمولنز الذي يصفه بأنه « مثل قانون الجاذبية ، لا يحتمل جدلاً » :

« عندما يثبت جنس من الأجناس تفوقه على جنس آخر في مختلف مظاهر الحياة الداخلية ، فلا محالة أن يسود هذا الجنس مع الوقت في الحياة العامة ، ويفرض سيطرته . وسواء تأكدت هذه السيطرة بالوسائل السلمية أو بالسلاح فإنها تُقر رسمياً عندما يحين الوقت المناسب ثم يُعترف بها بعد ذلك بلا قيد ولا شرط ، وقد قلت : إن هذا القانون هو الشيء الوحيد الذي يفسر تاريخ الجنس البشري وثورات الإمبراطوريات ، وأنه إلى جانب ذلك يفسر ويبرر استيلاء الأوروبيين على أقاليم في آسيا وأفريقيا والأوقيانوس ، كما يفسر ويبرر نمونا الاستعماري كله[1] » .

وتمثل الأمم الأوروبية الغربية بمستعمراتها الأمم ذات الكفاية الاجتماعية على درجات مختلفة ، ويعتقد بعض الكتاب — من انجليز وأمريكيين — مثل الأستاذ جيدنجز ومستر كيد ، أن الأجناس التيوتونية — وخاصة السلالات الأنجلوسكسونية — تمثل أعلى طبقات الكفاية ، وتؤيدهم في هذه الفكرة جماعة صغيرة من الفرنسيين الذين يميلون إلى انجلترا .

---

(١) « البوير أم البريطانيون ؟ » ص ٢٤ .

ويجب أن يؤخذ هذا الاعتقاد المطمئن الأصيل فى « الكفاية الإجتماعية » باعتباره الدعامة المعنوية الرئيسية للإمبريالية ؛ إذ يقول أنصار الإمبريالية : « ان التقدم البشرى يتطلب الإبقاء على الصراع بين الأجناس الذى تُهزم فيه أضعف الاجناس وتبقى الاجناس ذات الكفاية الاجتماعية وتزدهر ، ونحن الجنس ذو الكفاية الاجتماعية » .

وهكذا – إذ يوضع الأمر بهذه الصورة المحددة – يصير معنى مصطلح « ذوى الكفاية الاجتماعية » واضحا . إنه ببساطة نقيض « ضعيف » ، ويساوى « القوى فى صراع الحياة » . وهو يبدو لأول وهلة مما ينطوى على فضائل معنوية وفكرية يعترف بها من نوع عام واسع ، ثم يؤخذ بعد ذلك على أنه ينبىء عن هذه الصفات ، ولكن عند تطبيقه بالمعنى الحالى « للتاريخ الطبيعى » لا يعنى أكثر ولا أقل من القدرة على إنزال الهزيمة بالأجناس الأخرى التى تُعتبر – بسبب هزيمتها – أجناسا « أدنى » ، فهو مجرد ترديد لعبارة « البقاء للأصلح » التى يصبح معناها واضحا عندما نسأل « أصلح لماذا ؟ » ويأتى الرد فوراً « أصلح للبقاء » .

وصحيح أنه يبدو أن « الكفاية الاجتماعية » تنطوى على ما هو أكثر بكثير من مجرد القدرة على القتال فى الحرب والتجارة ، وأننا إذا أدخلنا فى الاعتبار جميع الصفات التى يتكون بها المجتمع الفاضل فيجب أن نضمنها أكثر حتى من ذلك ؛ بيد أنه من الواضح ، من وجهة نظر « التاريخ الطبيعى » الحالى ، أنه يجب أن نستبعد هذه الصفات ، وألا ندخل فى الحساب سوى تلك التى تعاون فى الصراع مباشرة .

ومن ثم – إذا أضفينا على المصطلحات قيمتها الحقيقية – يصبح الأمر ببساطة هو : « ان الأجناس الأقوى تطأ الأجناس الأخرى ، وتستعبدها وتستأصلها

باستمرار طوال تاريخ الإنسان ، كما فى الطبيعة كلها » ويقول عالم البيولوجى : « إن ذلك متأصل الجذور فى الطبيعة ، بما فيها الطبيعة البشرية ، بحيث أنه لابد أن يستمر » ويضيف إلى ذلك : « لقد كان ذلك هو الشرط الأول والأسلوب الأساسى للتقدم فى الماضى ، ومن ثم فإنه من المرغوب فيه أن يستمر ، وهو لابد أن يستمر ، ويجب أن يستمر » .

وهكذا ننزلق بسهولة من التاريخ الطبيعى إلى الأخلاق ، ونجد فى المنفعة مبررا أخلاقيا لصراع الأجناس . والآن ، إن الإمبريالية ليست سوى هذا المبدأ من مبادئ التاريخ الطبيعى وقد أخذ من وجهة نظر الأمة التى ينتمى إليها المرء ؛ فنحن نمثل الأمة ذات الكفاية الاجتماعية ، وقد غزونا واستولينا على ممتلكات وأقاليم فى الماضى ، ولا بد أن نستمر . إنه ما قدر لنا ، وفيه خدمة لأنفسنا وللعالم ، إنه واجبنا .

وهكذا سرعان ما يكسو المبدأ بعد انبثاقه من التاريخ الطبيعى ، ثوب ضاف من الزخارف الأخلاقية والدينية ، ونجد أنفسنا نسبح فى أجواء عالية من « المسيحية الإمبريالية » و « رسالة المدنية » ، نقوم فيها بتعليم « فنون الحكم الصالح » و « كرامة العمل » .

(٢)

لعل القول بأن القدرة على فعل شىء ما تمنح الحق فى عمله ، بل وحتى تجعل عمله واجبا ، هو أكثر المغالطات التى تقوم على الأهواء شيوعا . فحتى الأستاذ بيرسون لايتجنبه إذ يتحدث بعد دفاع جيد عن ضرورة الانتخاب بين الأجناس وصراع الأجناس ، عن « حقنا فى استغلال موارد الأرض غير المستغلة سواء كانت فى أفريقيا أو آسيا[١] » .

---

(١) « الحياة القومية » ص ٤٦ .

وهذا الاعتقاد فى « الحق الإلهى » للقوة الذى ساعد كثيرا على دعمه معلمون مثل كارلايل وكنجزلى ورسكين — هو المسئول الأول عن تحويل قانون من قوانين التاريخ الطبيعى إلى حماسة معنوية .

وقد تناولت بإفاضة وإصرار فى مواضع أخرى ، الدوافع الخسيسة التى تهدف للربح المادى وحده والتى توجه الإمبريالية ، وأود هنا أن أوفى الجوانب الأكثر نبلا فى مشاعر الإمبريالية حقها ، وقد فُسرت عن طريق قلب العلم بسذاجة إلى إنجيل فروسية صعبة المنال ، ونجد مثل هذا الإلهام فى ذلك التاريخ اللطيف لأحد رجال شركة جنوب أفريقيا البريطانية(١) هو «هيو برت» هيرفى وفى طبيعته الجذابة ، كما جاء بقلم زميله فى المغامرة « إيرل جراى » ففى تاريخه نرى الإمبريالية فى أحسن حالاتها وهى تعمل . ونرى ماهو أفضل من ذلك لغرضنا هنا ، وهو أروع المحاولات ، وأغزرها فائدة فى شرح جوهر الفلسفة الإمبريالية .

من المحتمل أن كل إنسان سيوافق على أن الرجل الإنجليزى يكون على حق فى اعتبار طريقته فى النظر إلى الحياة أفضل من طريقة الماوورى ، أو الهوتنتوت ، وليس هناك من يعترض نظريا على بذل انجلترا أقصى جهدها فى فرض نظرتها الأفضل والأسمى على هؤلاء الهمج ، بيد أن هذه الفكرة نفسها تحملك إلى ماهو أبعد من ذلك ؛ فالإنجليزى يعتقد — فى حدود اختلافه مع السويدى أو البلجيكى فى الجوهريات — إنه يمثل مستوى من التفوق العام أكمل نموا . بل ، وحتى أقرب الأمم إلينا فى الفكر والمشاعر ، مثل الألمان والسكندنافيين ، فإننا نعتبرها بصفة عامة أقل تفوقا منا عند ما نقارن سماتها

---

(١) The British & South African Chartered Co

المميزة بسماتنا ، ولو كان الأمر غير ذلك لوجهنا طاقتنا لكى نصير مثلهم . بيد أننا دون أن نصل إلى هذا الحد ، قد نحاول جادين أن نلتقط خير صفات هذه الأمم ونضيفها إلى صفاتنا معتقدين أن صفاتنا المركبة هذه ستكون أفضل من غيرها .

« وعلامة الأمة المستقلة أن تشعر كذلك ، أما المدى الذى يصل إليه هذا الشعور — فى حدود ما يمكن تبريره فى أية حالة خاصة بذاتها — فإن التاريخ وحده هو الذى يحكم عليه . ولكن من الضرورى أن يبذل من يطالب بالمكان الأول كل طاقاته لإثبات حقه ، وهذا هو التبرير الأخلاق للصراع الدولى وللحرب ؛ ولا بد أن يطرأ تغيير كبير على العالم وعلى عقول الناس قبل أن يمكن التفكير فى سلام عالمى دائم ، أو فى تسوية جميع الخلافات الدولية بالتحكيم ، ولا بد أن الصعوبة التى تنجم عن عدم وجود معيار للعدالة يعترف به الجميع تكون أوقع ما تكون بصفة خاصة فى الصلة بين الأجناس المتحضرة وغير المتحضرة ، فهل هناك أى احتمال فى زوال الفارق الكبير بين الرجل الأبيض ، والرجل الأسود فى فترة من الوقت يمكن التنبؤ بها ؟ وهل يمكن أن يكون هناك شك فى أن الرجل الأبيض لابد أن يفرض مدنيته المتفوقة — وهو سيفرضها — على الأجناس الملونة ؟ ان التنافس بين البلاد الأوربية الرئيسية فى توسيع نطاق نفوذها فى القارات الأخرى سيؤدى بطبيعة الحال إلى تطوير أسمى ما يمكن تحقيقه من أنماط حكم الأجناس الخاضعة بواسطة الصفات الأسمى لحكامها[1] » .

هذا هو إنجيل الإمبريالية بلا زخرف : حقيقة الصراع الطبيعى بين الأجناس

---

(١) « ذكرى هيوبرت هيرف » بقلم إيرل جراى (آرنولد ١٨٩٩) .

البيضاء ، وحقيقة إخضاع البيض للأجناس الأدنى ، والضرورة التى تقوم على هاتين الحقيقتين ، والمنفعة التى تترتب على هذه الضرورة ، والحق ـ أو الواجب ـ الذى يستند إلى هذه المنفعة ، وليس هناك ماهو أفضل من ذلك إعلاناً عن روح الإمبريالية الأكثر نقاء ؛ فالإنجليزى يعتقد أنه من نوع أفضل من أى رجل آخر ، وهو يعتقد أيضاً أنه يستطيع أن يكتسب أية فضائل خاصة قد تكون لدى الآخرين ، ويعتقد أن خلقه يمنحه حقاً فى الحكم لا يستطيع أى رجل آخر أن يحصل عليه . ويعترف مستر «هيرفى» بأن الفرنسى والألمانى والروسى المتحمس لوطنه يشعر بنفس إحساس التفوق هذا وما يضفيه ذلك من حقوق على صاحبه ؛ ويذهب إلى أن ذلك أفضل ـ وهنا يتفق مع الأستاذ بيرسون ـ ، لأن هذا الاعتقاد المتضارب ، وهذه المصالح المتضاربة تزيد صراع الأجناس البيضاء حدة ، وتضمن البقاء لصلاحية الأصلح وتقدمها .

وما دمنا ننظر إلى هذه الإمبريالية من زاوية الإنجليز وحدهم ، أو من زاوية أية أمة أخرى وحدها ، فإننا لا نستطيع أن نفهم أساسها العقلى فهماً تاماً ؛ فهى ضرورية للإبقاء على صراع الأمم ، الذى يفترض فيه أنه يزيد الحيوية ويؤدى إلى انتخاب الأصلح أو الأكثر كفاية ، حتى يُستثار كل من المتنافسين إلى بذل أقصى جهده بواسطة نفس المشاعر المتعلقة بالتفوق والمصير وحقوق بلده وواجباته الإمبريالية التى يحس بها الإمبريالى الإنجليزى بالنسبة لانجلترا ، وهذا هو بالضبط ما يبدو أننا نجده .

فالإنجليزى يثق حقيقة فى أن انجلترا أصلح من غيرها فى أى عمل قد تقدم عليه فى تمدين العالم ، وهذا هو المبدأ الأول للسياسى الإمبريالى الذى عبر عنه «لورد روزبرى» تعبيراً جيداً فى وصفه للإمبراطورية البريطانية ، إذ يقول فيه : «أعظم عامل دنيوى للخير عرفه العالم» ، والمستر تشمبرلين[1] فى اعتقاده أن

(١) «أحاديث خارجية واستعمارية» ص ٦ .

« الجنس الانجلوسا كسونى قدر له حتما أن يكون القوة المسيطرة فى تاريخ العالم ومدنيته » ، ولا يراود الرجل العادى أدنى شك فى تفوق كفاية الإنجليز فى كل ما يتعلق بالحكم، بصرف النظر تماماً عن الطقس أو الجنس أو أية ظروف أخرى. وقد سمعت من يسأل فى سخرية خلال مناقشة عن قدرة بريطانيا « ماذا ! أعتقد أنك تتصور أننا نستطيع أن نحكم فرنسا خيراً مما يحكمها الفرنسيون ؟ » وجاء الرد حاسما فى انتصار « طبعاً ، هذا ما أعتقده » ، ولم يكن فيه مغالطة بلاغية ، فهو تعبير أصيل تماماً عما يعتقده معظم الإنجليز حقيقة .

والآن ، إن الفرنسى المتطرف فى وطنيته ، والألمانى الاستعمارى ، والروسى المأخوذ بالنزعة السلافية ، والأمريكى التوسعى يدينون جميعاً بهذا الاعتقاد العام — وبنفس الشدة — فيما يتعلق بقدرة أمتهم ومصيرها وحقوقها ، ولعل هذه المشاعر ظهرت بوضوح فى وعينا القومى أكثر من أية أمة أخرى ، بيد أن الأحداث تعمل بسرعة على غرس هذه المطامح الإمبريالية لدى جميع منافسينا الاقتصاديين والسياسيين الرئيسيين .

« فى أيامنا هذه نفسها يعلن «فيكتور هيجو» أن فرنسا هى منقذة الأمم ، وينفجر صائحاً ، كلا يا فرنسا ، إن السكون فى حاجة إلى أن تعيشى ! وأكرر القول: إن فرنسا حاجة من حاجات البشر» . ويرد «فيلارى» أصداء «جيوبرتى» العظيم مدعياً لإيطاليا الأولوية بين الأمم . ويقول قيصر ألمانيا لشعبه : «إن الله الكريم كان دائماً معنا» . ويشير «بوبيدونوستسف» إلى خلاص روسيا من أدران المدنية المنهارة ، ويتطلع إلى الشباب السلافى القوى بوصفه الوريث الذى تتمثل فيه كنوز الماضى وانتصاراته . والأمريكيون لا يقلون ثقة عما كانوا أيام «مارتن شوزلويت» من أن رسالتهم فى الحياة هى : أن يديروا هذه الكرة الأرضية »[1] » .

---

(١) ج . ب جوش فى « قلب الامبراطورية » ص ٣٣٣ .

وليست هذه المشاعر عقيمة ؛ فقد ألهمت فى أنحاء مختلفة من العالم ، جنوداً شبانا ، وسياسيين ومبشرين ، ودفعتهم إلى توجيه موارد فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة نحو التوسع الإقليمى فعلا .

ونحن الآن فى مركز يسمح لنا بإعادة النظر فى الأساس العلمى للإمبريالية ، وفحصها بوصفها سياسة عالمية . إن الإبقاء على الصراع الصناعى والعسكرى من أجل الحياة والثراء بين الأمم مرغوب فيه حتى يزيد من حيوية المتنافسين المختلفين ، وكفايتهم الاجتماعية ، وبذلك يكفل عملية انتخاب طبيعية تعطى للأمة أو للأمم التى تمثل أعلى مستوى من المدنية والكفاية الاجتماعية نصيباً متزايدا باستمرار فى الإشراف على حكم العالم واستغلاله ، اقتصاديا ، وسترفع مستوى الحكم فى البشرية بالقضاء على غير الأكفاء أو اخضاعهم .

وهذا الرأى يخرج بالقضية من النطاق القوى السياسى البحت ، ومن زواياها الأخلاقية المتميزة ، ويعود بها إلى أساسها العلمى فى قوانين البيولوجيا وتشبيهاتها .

ومما يفيدنا هنا أن نبدأ من قول للأستاذ ك . بيرسون : « إن التاريخ يدلنى على طريق واحد — وطريق واحد فقط — قامت بها حالة مرتفعة من المدنية ، وهى الصراع بين الجنس والجنس ، وبقاء الجنس الأصلح جثمانياً وعقليا . وإذا أراد الناس أن يعرفوا : هل كانت الأجناس الدنيا من الإنسان تستطيع أن تطور نمطا أسمى ؟ فإنى أخشى أن يكون السبيل الوحيد إلى ذلك هو ترك هذه الأجناس تتقاتل فيما بينها حتى يتقرر الأمر ؛ وحتى عندئذ قد لا يكون الصراع بين الفرد والفرد ، وبين القبيلة والقبيلة ، مدعوما بالانتخاب الطبيعى الناجم عن عنصر بذاته ربما كان هو الأساس الذى يعتمد عليه القسط الأكبر من نجاح الآريين » .

والآن ، مع افتراض أن هذا هو التفسير الحقيقى لتطور المدنية خلال الماضى هل من الضرورى أن تسود فى المستقبل نفس هذه الأساليب فى الانتخاب ؟ أم هل هناك قوى جديدة دخلت الميدان خلال الفترات الأخيرة من التاريخ البشرى ، وأخذت تعمل على تغيير آثار قوى الانتخاب التى تسيطر على بقية الطبيعة تغييراً عميقا وتوقفها أو حتى تعكسها ؟

إن الأستاذ « بيرسون » يعطينا ، فى نفس المؤلف الذى أوردت منه العبارة السابقة ، ردا كاملا على ما يدعيه من ضرورة هـذا الصراع الطبيعى بين الأجناس .

فى الجملة الأخيرة من الفقرة المشار إليها ، يبدو أنه يدرك فائدة الصراع الطبيعى من أجل الحياة بين « الأفراد » من نفس القبيلة فى الأجناس الدنيا . بيد أن موقفه العام بوصفه « اشتراكيا » مختلف تماما ؛ فلـكى يكون فى وسع القبيلة ، أو الأمة ، أو أى مجتمع آخر أن يتنافس - بنجاح - مع مجتمع آخر لا بد من إيقاف الصراع الفردى من أجل الحياة بين الأفراد داخل المجتمع . والآن ، إن هذا فى ذاته قلب للقانون المعترف به عموما للتقدم فى جميع أجزاء العالم الحيوانى ، الذى يُعد فيه الصراع - من أجل الطعام ، وحاجات الحياة الأخرى - ضروريا لتقدم النوع ، وهذا رغم أن كل نوع مشغول بالتنافس مع الأجناس الأخرى من أجل الطعام وغيره ، إن التعاون والتضامن الاجتماعى معترف بهما فعلا بوصفهما ملازمين للتقدم فى كثير من الأنواع العليا ، ولـكن الصراع بين الافراد على كمية محدودة من الطعام ، أو الحاجات الأخرى باق باعتباره الأداة الرئيسية فى التقدم باستبعاد غير الصالحين بالطبيعة .

والآن ، إن الأستاذ بيرسون يدرك بحق ، ويعترف بجرأة ، بالخطر الذى يلازم الاتجاه الإنسانى الذى أوقف « الصراع من أجل الحياة » بين الأفراد

إلى حد كبير ، واستئثار الأمم المتمدينة إلى أن توفر لجميع الأفراد ـ الذين يولدون بين ظهرانيها ـ الطعام والمأوى والضروريات الأخرى ، التي تمكنهم من النمو حتى النضج والإكثار من نوعهم .

فهو يرى بوضوح أن مجرد هذا الإيقاف للصراع الفردى من أجل الحياة ليس غير ضرورى لكفاية الأمة وتماسكها فحسب ، بل وأنه أيضا ضار بها فى هاتين الناحيتين ؛ إذ يلقى على كاهل المجتمع جحافل من الضعاف جثمانيا ومعنويا ، ممن كانوا يُستأصلون فى ظل العصور الأسبق عهداً من الصراع فى سبيل الحياة . وهو يفترض بحق المذهب القائل بأن الأمة التى تتوالد من عناصرها السيئة أكثر مما تتوالد من عناصرها الطيبة مصيرها الحتمى أن يشيع فيها الفساد الجثمانى والمعنوى ، فمن الضرورى للإنسان ، بقدر ما هو ضرورى لأى حيوان آخر ، وضرورى فى المستقبل كما كان ضروريا فى الماضى ، أن يتم التوالد من العناصر الأفضل وأن تُستأصل أسوأ العناصر .

إن النزعة الإنسانية والإحساس بالتضامن الاجتماعى لا يدخلان فى اعتبارهما ، بل حتى ولا يعترفان بأنه لا بد من التضحية بهذا الظرف ؛ فهما يفرضان فقط أساليب جديدة على عملية الانتخاب .

إذ أن الطبيعة غير العاقلة تؤدى بأسلوبها فى الانتخاب إلى تآلف كبير ، وإلى أكبر قدر من الألم والشقاء ، وتتطلب أن تولد أعدادا لا حصر لها من الأفراد حتى يتصارعوا ويفنوا . بينما تقلل الإنسانية العاقلة من هذا الصراع وتضفى عليه صبغة إنسانية بإحلال عملية اختيار عقلية اجتماعية للأبوة محل القضاء على الأطفال بالموت جوعا والمرض والضعف .

فمن الجلى أن الحيلولة دون التوالد من العناصر السيئة ، مهما كانت صعوبته وأخطاره ، هو الواجب الأول للمجتمع المنظم، الذى يعمل دفاعا عن نفسه ولصالح

الأفراد من أعضائه على السواء ، ولـكن ليس من الضرورى لسلامة المجتمع وتقدمه أن يموت الاطفال « غير الصالحين » ، بل من الضرورى ألا يولدوا ؛ وأكثر المجتمعات نجاحا فى تحسين طابع أعضائها هى فى النهاية تلك التى تقوم بهذا الواجب الوقائى أحسن من غيرها .

ومع ذلك ، عندما ينتقل الأستاذ « بيرسون » من مجتمع الأفراد إلى مجتمع الأمم ، الذى يمكن أن نسميه البشرية ، يصر على استبقاء الأسلوب « اللاعقلى » القديم ، والاكثر فجاجة فى تحقيق التقدم ، وهو الصراع البدائى من أجل الوجود المادى . لماذا ؟ فإذا كان من المفيد ومما يتفق مع التقدم وضع حد للصراع البدائى من أجل الحياة بين الأفراد بعضهم مع البعض ، وكذلك النزاعات العائلية والقبلية التى مازالت توجد حتى فى بعض المجتمعات النامية إلى حد ما ، وتوسيع نطاق السلام الاجتماعى الداخلى حتى يشمل أمة بأكملها ، فلماذا لا نسير أبعد من ذلك ونحاول ، والأمل يراودنا ، أن نحل السلام الدولى والتعاون أولا بين الأمم الأكثر مدنية والأقرب إلى بعضها ، ثم أخيرا فى جميع أجزاء مجتمع الجنس البشرى كله ؟ وإذا كان مما يساعد على التقدم أن يحل الانتخاب العقلى محل الصراع من أجل الحياة داخل الجماعات الصغيرة ، ثم بعد ذلك داخل الجماعات القومية الأكبر ، فلماذا لا نوسع نطاق هذا الأسلوب فى التقدم نفسه ليشمل اتحادا فدراليا من الدول الأوربية ، ثم أخيراً ليشمل اتحادا فدراليا عالمياً ؟ ولست هنا بصدد المشاكل العملية الخطيرة التى تحيط بتحقيق مثل هذا الاتحاد بل ما يهمنى هو النظرية العلمية وحدها .

ورغم أن القضاء على الحرب الخاصة داخل القبيلة ، أو الامة فيه تضحية بنوع معين من الـكفاية الفردية ، فإن الرأى السائد الصحيح هو أن الفائدة التى تترتب على ذلك فى الوحدة والـكفاية القبلية والقومية تعوض تلك الخسارة.

وتزيد عليها . ألا يكون مما يساعد مثل هذه السياسة «البيولوجية» العقلية أن نحل نظام الحكم محل الفوضى بين الأمم ؟ فنحن نعترف بأنه مما يقوى الأمة أن نضع حداً للقتال القبلى الداخلى ؛ فما هو ذلك المعيار النهائى الذى نضفيه على الجماعة الاجتماعية التحكمية التى نطلق عليها « الأمة » مما يجبرنا على قلب هذه السياسة التى نطبقها على القبائل عندما نتعرض للأمم ؟

إن هناك اعتراضين يساقان ضد فكرة « الدولية » هذه : أحدهما تاريخى فى طبيعته ، وهو يتكون من إنكار أنه يوجد ، أو يمكن أن يوجد فى المستقبل القريب الذى يهمنا مجتمع من الأمم . ويقال : إن العلاقات المادية والسيكلوجية التى تقوم بين الأمم لا تشبه فى الحقيقة تلك التى توجد بين الأفراد ، أو القبائل داخل الأمة . فالمجتمع يعتمد على تجانس معين فى الطباع والمصالح والميول بين من يكونونه ، ونادراً ما كان الناس فى العالم القديم يرون أن ذلك يكون رابطة كافية إلا بين الجيران القريبين ؛ وكانت الدولة المدينة هى النمط الاجتماعى الصحيح ، وكانت العلاقات الفعلية بين الدل المدن هذه بعضها مع البعض هى علاقات حرب عادة تتخللها اتفاقات عابرة لم تؤد بها إلى أية وحدة قومية حقيقية إلا فى النادر ، وفى مثل هذه الظروف كان التعاون الوثيق بين المواطنين ضروريا للبقاء والتقدم لكل جماعة ، وكان الصراع من أجل الحياة بين المدن والدول المختلفة هو أداة التقدم طبقاً للقانون البيولوجى . وتحتل الدولة القومية الآن محل الدولة المدينة التى كانت قائمة فى بلاد الإغريق ، أو فى إيطاليا فى العصور الوسطى ؛ وما زالت هناك نفس الضرورة التاريخية ، بل والضرورة الأخلاقية ، فى الإبقاء على الصراع بين الأمم ، التى تدعو الإبقاء على الصراع بين المدن فى العهود القديمة .

ويحاول علماء النفس الاجتماعيون أن يدعموا هذا الوضع بتأكيد أهمية

العنصر السيكلوجى فى الحياة القومية ؛ فالحدود الممكنة لمنطقة تضم مجتمعاً أصيلا — أى أمة — تتوقف على امتداد « الوعى بالانتماء » أو « التماثل الفكرى الأخلاقى »[1] . وقد يُطبق هذا بوصفه شرطاً مقيداً بواسطة الداعين إلى « انجلترا الصغيرة » أو بوصفه مبدأ توسعياً لتبرير التوسع الإمبريالى ، تبعاً لكمية ونوع التماثل الفكرى الذى يؤخذ أساساً للوحدة الإجتماعية فى « أمة » أو « امبراطورية » . وأدق تعبير لهذا المذهب فى تطبيقه بوصفه حائلا دون تحقيق فكرة « الدولية » الأخلاقية والسياسية هو ما جاء به دكتور « بوزانكيه » :

« إن الدولة القومية هى أوسع تنظيم لديه للتجربة المشتركة الضرورية لقيام حياة مشتركة »[2] . وهو يغالى فى نهائية الطابع القومى للمجتمع إلى حد أنه ينبذ فعلا الحقيقة الأخلاقية لمفهوم البشرية وفائدته ؛ فيقول « تبعاً للآراء السائدة فى مدنيتنا ، يُعد جزء كبير من الحياة التى يعيشها ، والتى عاشها الجنس البشرى غير جديرة بأن يحياها الناس ، بمعنى أنها لا تتضمن الصفات التى تجعل الحياة تبدو لنا ثمينة ، ولما كان الأمر كذلك فيبدو أنه يترتب على ذلك أن موضوع فكرتنا الأخلاقية عن الإنسانية ليس فى الواقع الجنس البشرى باعتباره مجتمعاً واحداً .

وبصرف النظر عن الاستحالات الناجمة عن تعاقب الزمن ، نرى أنه لا يمكن أن نفترض سبقاً فى الجنس البشرى مثل تلك التجربة المماثلة التى تُعد ضرورية لتحقيق العضوية الفعالة فى المجتمع المشترك ، لممارسة إرادة عامة[3] » . وبرغم أنه يُتْبِع ذلك بتحديد دقيق يقوم على واجب الدول فى الاعتراف بالبشرية ، لا كحقيقة واقعة ولكن بوصفها نمطا فى الحياة « وأن تُعامل حقوق الافراد

---

(١) (Conciousness Of Kind) أو (Ethical Likeminded Ness).
الأستاذ حيدنجز (الامبراطورية الديموقراطية) ص ١٠ و ١٥ .

(٢) « النظرية الفلسفية للدولة » ص ٣٢٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٢٩ .

والجماعات من الأجانب على أساس الاعتراف بها » فإن الغرض النهائى الحقيقى من هذا التفكير هو تأكيد أهمية الكفاية الذاتية الأخلاقية للأمة ، وإنكار مشروعية أى معيار عملى لسلوك الأمم تجاه بعضها البعض ، على الأقل فى حدود ما يتعلق بالعلاقات بين الأمم العليا والدنيا ، أو الشرقية والغربية .

ويؤيد بعض علماء الاجتماع ، والساسة هذا الرأى من الوجهة الفقهية تأييدا شديداً ، فيقولون لنا: إنه لا يمكن أن تكون هناك «حقوق» حقيقية للأمم؛ لأنه لا توجد « جزاءات » ، ولا محكمة معترف بها تحدد الحقوق وتفرض تنفيذها (١) . ولا يهمنى كثيرا أن أناقش التحديد القانونى فى هذا الموقف ، ويكفى أن أقول هنا: إن المحافظة فى الظروف العادية على العلاقات المترتبة على معاهدات ، والتبادل والائتمان الدوليين وأنظمة البريد المشتركة وكذلك — بصورة أضيق — أنظمة السكك الحديدية المشتركة ، بالإضافة إلى ما هناك فعلا من أجهزة المؤتمرات والاجتماعات التى تهدف إلى تنسيق العمل دوليا كله ، وكذلك كل القانون غير المكتوب للحرب والمجاملات الدولية والسفارات والقنصليات وما إليها — كل هذه الأشياء تقوم على أساس من الاعتراف بواجبات متبادلة معينة يؤدى إهمالها أو خرقها إلى حرمان الأمة من معاملة الدولة الأفضل بالرعاية فى المستقبل ، وإلى استنكار الدول الأخرى ، وربما إلى تدخلها مجتمعة .

(٣)

ولدينا هنا على الأقل بداية فعالة للاتحاد الدولى ونواة للجزاء القانونى لإقرار الحقوق وتنفيذها .

إن التجاهل المدروس لهذه الحقائق الحيوية فى المعاملات السياسية الأقرب عهداً ، ورجوع النظريات القانونية وكبار رجال السياسة من مدرسة « بسمارك »

---

(١) انظر فى هذا الموضوع الفصل الممتاز « الحقوق الدولية » فى كتاب ل . ت . هوبهاوس « الديموقراطية والرجعية » (أنوين ١٩٠٤) .

إلى القومية التى تؤكد النواحى التى تتجه نحو العداء الخارجى، وليس نحو التضامن الداخلى، وتفترض أن العداء بين الأمم حقيقة نهائية بالغة الأهمية ـ تكون جميعاً أخطر عامل فى السياسة الحديثة، وأكثر العوامل قضاء على الثقة فيها . وقد سبق أن شرحنا هذا السلوك فى السياسة ـ بصورة جزئية فى تحليلنا للقوى الاقتصادية الدافعة ـ الذى تكشف لنا منه أن مصالح بعض القطاعات المعينة فى الأمة و بعض فئاتها ، قد اغتصبت الإرادة القومية ، وفرضت منافعها الخاصة ، تلك المنافع التى تعتمد على العداء الدولى ضد المصلحة القومية التى تماثل مصالح الأمم الأخرى .

إن هذا التوقف العنيد فى تطور مثل هذه العلاقات عند حدود الجنسية السياسية فى الوقت الحاضر ـ ستبدو أصعب الظواهر السياسية الحاضرة تفسيراً بالنسبة لمؤرخى المستقبل . إن الاشتراك فى المصلحة بين الأمم كبير، ومتعدد الجوانب وواضح ، والتلف والآلام والاضرار الناجمة عن الصراع ضخمة وجلية بحيث أنه قد يبدو لأولئك الذين لا يفهمون السيطرة القوية التى لبعض القطاعات فى كل دولة حديثة أن هناك بعض الحواجز الطبيعية ـ من عنصرية أو حدود جغرافية أو لون ـ تجعل أى امتداد للمجتمع خارج نطاق الجنسية مستحيلاً .

بيد أن إضفاءنا على القومية « نهائية » على أساس أن أعضاء الأمم المختلفة تنقصهم « التجربة المشتركة الضرورية لإقامة حياة مشتركة » هو بمثابة تفسير تحكمى تماماً للتاريخ الحديث ، فإذا أخذنا التجربة بأدق معانيها الداخلية ، التى تضفى أكبر أهمية على السمات العنصرية والتقليدية التى تميز القوميات المختلفة ، فلا سبيل أمامنا إلا الاعتراف بأن رصيد التجربة المشتركة بين الشعوب المختلفة الجنسية ينمو بسرعة عظيمة تحت تأثير وسائل الاتصال العديدة والسريعة والدقيقة

التى تتميز بها أحدث مراحل المدنية ، فمما لا ريب فى صحته أن سكان المدن الكبرى فى جميع الدول الأوربية الأكثر تقدماً ، وأن قسما متزايداً باستمرار من مجموع السكان ، قد صارت لديهم مشاركة فى التجربة ، لا فى مجرد المظاهر الخارجية لحياتهم فقط ، ولكن فى المؤثرات الرئيسية التى تشكل حياتهم فى قراءاتهم وفى فهمهم وعلمهم ووسائل الترويح عن أنفسهم ، أكثر مما كان يوجد منذ قرن بين الأعضاء البعيدين بعضهم عن البعض داخل أية أمة أوربية واحدة ، سواء كانوا من سكان المدن أم اريف . إن الاتصال المباشر بين الأشخاص ، وفى البضائع والمعلومات يتسع نطاقه ، ويتقدم بسرعة بحيث أن نمو هذه « التجربة المشتركة الضرورية لإقامة حياة مشتركة » خارج نطاق القومية ، هو بلا شك أهم مايلاحظ من سمات العصر ، فمع تسليمنا إذن بكل الاعتبار الواجب للعوامل الشخصية فى الطابع القومى التى تكيف ، أو تحول نفس الظواهر الخارجية ، مما لا مراء فيه أن هناك قدرا من « التماثل العقلى » — على الاقل بين القطاعات الأكثر وعيا وتماما فى الأمم الأوربية الرئيسية — يتكون منه الأساس المادى لنواة « الدولية » فى ميدان السياسة ، وفى الواقع أنه من الغريب والمفيد أن يلاحظ المرء أنه بينما ينحو بعض أولئك الذين يصرون بشدة على التماثل « العقلى » و « التجربة المشتركة » — بوصفهما معيار الوحدة الاجتماعية الحقيقية — إلى تطبيقهما دفاعا عن القوميات الموجودة ، ورفض محاولات امتصاص قوميات غريبة عنها ، ينحو آخرون — مثل الاستاذ جيدنجز — إلى تطبيقهما فى الدعوة إلى التوسع والإمبريالية .

ومن المؤكد أن هناك بديلا ثالثاً لسياسة الاستقلال القومى من ناحية ، وحق الغزو الذى تمتص به الأمم الأكثر كفاية تلك الأقل كفاية من ناحية أخرى ، وهو بديل الاتحاد التجريبى والتقدمى ، الذى يسير على هدى أكبر قدر من التجربة المشتركة ؛ فينسج وشائج رسمية من الارتباط السياسى

السياسي بين أكثر الأمم « تماثلا عقلياً » ويوسع نطاق هذه الوشائج إلى أمم أخرى كلما اتسعت دائرة التجربة المشتركة ، حتى يقوم اتحاد سياسي فعال بين جميع « العالم المتمدين » ، أي تلك الأمم التي تكون لديها رصيد كبير من هذه « التجربة المشتركة » التي تدخل تحت اسم « المدنية » .

ولا تتعارض هذه الفكرة مع المحافظة على ما هو جوهري وقيّم حقيقة في القومية ، ولا هي تنطوي على إيقاف ، أو إلغاء لأية صورة من صور الصراع الذي قد يعبر به الطابع الحقيقي لأية أمة عن نفسه ، في الصناعة، أو السياسة ، أو الفن أو الأدب .

وإذا اعترض البعض بأن القدر المطلوب من « التماثل العقلي » أو « التجربة المشتركة » غير موجود حتى بين الأمم التي خضعت أكثر من غيرها للمؤثرات الحديثة التي تعمل على التقريب بين الناس ، وأن القوى العنصرية والعداء القومي يمنع أي اتحاد فعال حقيقة ، حتى بين هذه الأمم ؛ فكل ما أستطيع أن أجيب به أن هذا الأمر لا يبت فيه سوى التجريب ، وأنه لم يسبق أن قام أحد بالتجريب في هذا الميدان ، إن العدوات العنصرية والقومية قد غُذيت ودُعمت وأثيرت من أجل الأغراض والمصالح الطبقية والشخصية التي سيطرت على السياسة ، بحيث أن التعاطف والمشاركة العميقين المستترين بين الشعوب المختلفة لم تسمح لهما قط بالتعبير الحر ، وأقل من ذلك ، بالتأثير السياسي . إن أشد القوى فعالية ، وأكثرها انتشارا في الحياة الصناعية والفكرية والأخلاقية لدى معظم الأجناس الأوروبية — في حدود ما يتعلق بالشعوب — قد تقاربت بسرعة وتمازجت خلال القرن الماضي بحيث أنها تكفل بالضرورة مجموعة ضخمة مشتركة من الفكر والمشاعر والمصالح والآمال تتكون منها « الروح » بالنسبة لفكرة « الدولية » .

إن الظروف الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في الحياة العاملة لجماهير الناس ، في

كل من المدن والريف من ناحية ، والمناهج والمواد التربوية فى المدرسة والكنيسة ، وعن طريق الصحافة من ناحية أخرى ، تظهر فيها سمات من التماثل أقوى وأكثر عدداً من سمات الاختلاف ، بحيث أننا نستطيع القول مطمئنين إن شعوب أوربا أشد قرابة بعضها ببعض فى المصالح الفعلية من حكوماتها ، وأن هذه الرابطة المشتركة بلغت فعلا من القوة حداً يكفل أساسا متينا ومستقرا لقيام المؤسسات السياسية الاتحادية ؛ إذا أمكن فقط التغلب على عقبة الحكومات الطبقية واستولت الإرادة الحقيقية للشعوب على مقاليد السلطة . ولنضرب مثلا بأمر شائع ومحسوس أكثر من أى أمر آخر ؛ إنه على الأقل من المحتمل أن مجموع العمال فى مختلف البلاد ، وهم الذين يقاتلون فى الحروب ويدفعون نفقاتها ، سيرفضون القتال والدفع مستقبلا إذا سُمح لهم بأن يدركوا الطبيعة الحقيقية للقضايا التى تستغل لاستثارتهم .

فإذا صح هذا الرأى ، فإن مجرد واقعة أن الحروب مازالت تقع وأن العداوات القومية تشتعل باستمرار يجب ألا تؤخذ دليلا على أنه لا يوجد قدر كاف من التعاطف والتجربة المشتركة بين الأمم المختلفة ، بحيث يكون من المستحيل إيقاف الصراع المادى وإقامة الجهاز السياسى الذى تتطلبه المحافظة على السلام .

وليس من الضرورى المبالغة فى مدى هذه المشاركة الدولية فى المصالح حتى نتخذ هذا الموقف . فإذا كان هناك قدر كبير إلى حد ما من المشاركة الحقيقية ، فإنه يكفل الروح التى يجب ، والتى يمكنها ، أن تؤدى إلى إقامة مجموعة من الأنظمة السياسية تعمل فى هذا الاتجاه . وهذا هو مغزى مؤتمر لاهاى القريب العهد[1] فى نجاحه وإخفاقه . فنجاحه مجرد حقيقة أنه عُقد ، والنواة الدولية

---

(١) سنة ١٩٠١ .

الدائمة التى أنشأها تشهد بوجود تماثل حقيقى محسوس فى المصالح بين مختلف الأمم فى المحافظة على السلام ، ويشير إخفاقه والسخرية العلنية به — التى تصدر من كثيرين من الساسة — إلى وجود زمر وطبقات فى المراكز العليا تتعارض مصالحها ومشاعرها مع مصالح الشعوب ومشاعرها ، وإلى ضرورة خلع أعداء الشعوب هؤلاء إذ أريد لقضية « الدولية » الجديدة أن تحرز تقدماً . فإذا حققنا حكم الشعب فى جوهره وصورته ، حصلنا على « الدولية » : وإذا استبقينا الحكومات الطبقية ، استبقينا الإمبريالية العسكرية والصراع الدولى .

(٤)

يبدو أنى شردت بعيدا جداً عن الأساس البيولوجى — أى الضرورة المزعومة لاستبقاء الصراع بين الأمم لأغراض « الانتخاب الطبيعى » — فى تتبعى للحجج المادية ضد اعتبار الأمم نطاقات اجتماعية نهائية. والواقع أنى عدت ثانية إلى نقطة الخلاف ذاتها ؛ فإذا افترضنا إمكان سيادة إرادة الشعوب وتحقيق أنظمة دولية مع ايقاف الحرب ؛ هل تتعرض فردية الأمة لضرر وتفقد حيويتها وتصير أقل كفاية وتفنى ؟ هل الإبقاء على الصراع المادى أمر جوهرى «للانتخاب الطبيعى» بين الأمم ؟ .

لنعد إلى إيقاف الصراع المادى الأكثر بدائية ، الذى يحدث فى تطور التضامن القبلى أو القومى . كلما قويت مثل هذه التنظيمات القومية وصارت أكثر مهارة ، لا يعود الدمار الناجم عن الصراع الداخلى ، والموت جوعا وعن بعض الأمراض المعينة أداة انتخابية ، وينتهى ذلك النوع من الصلاحية الفردية الذى كانت تحدده هذه الأداة ليحل محله غيره ، ويقل إنفاق الطاقات الفردية الضخمة التى كانت تضيع سابقا فى الدفاع عن الحياة وفى الحصول على ضرورياتها إلى حد لا يذكر ؛ بيد أن الصراع الفردى فى سبيل الحياة لا يقل ، بل أن كل

مايحدث هو مجرد تحوله إلى صعيد أعلى من صعيد الوجود الحيوانى البحت : الغذاء والتناسل . فبدلا من الصراع فى سبيل هذه الأهداف الحيوية البسيطة ، يتصارع الأفراد الآن بكل الطاقات الزائدة التى توفرت من أنواع الصراع السابقة فى سبيل أهداف أخرى : فى سبيل حياة أوسع وأكثر تنوعا ، وفى سبيل الراحة والثراء ، وفى سبيل المركز ، والمجد الشخصى ، واكتساب المهارة ، والمعرفة ، وتكوين الشخصية ؛ بل وحتى من أجل صور من التعبير عن الذات أسمى من كل ذلك ؛ من أجل خدمات لإخوان لهم فى البشرية تمثلوا أنفسهم فيهم عن طريق تلك الفردية المنبسطة التى نطلق عليها إيثار الغير ، أو الخدمة العامة .

إن الفردية لا يلحقها ضرر من القضاء على الصراع الأدنى ، بل تستفيد كثيرا ؛ فهناك طاقة أكبر فى مجال أوسع للتعبير عنها وميدان أرحب للمتنافسين ، كما تمتحن صور أسمى وأكثر تنوعا من الصلاحية وتستثار ، وليس حتى صحيحا أن الصراع لا يعود جثمانيا ؛ فالتوتر الناجم عن الصور الأعلى من الصراع وما تقتضيه من جهة : حتى فى أسمى صعيد فكرى ومعنوى ، يجعلانه جثمانيا إلى حد كبير ؛ فالصحة والطاقة العصبية التى تشترك فى الصراعات القانونية ، أو الأدبية أو أية حلقة نزال فكرى آخر ، تعتبر من المقتضيات الأساسية ، إن لم تكن أولى المقتضيات للنجاح ، وفى كل الصور العليا من الصراع يتم إقصاء غير الصالحين جثمانيا ، وإن كان معيار الصلاحية الجثمانية لا يعود هو نفسه الذى يوجد فى الصراعات البشرية البدائية ، وليس هناك مايصور لنا مدى التحكم فى التفرقة بين الصفات والعيوب الجثمانية والفكرية والمعنوية ماهو أفضل بأى حال من تلك الأساليب المحكمة — التى تطورها المدنية الحديثة المعقدة — من أجل اكتشاف العنصر السيء ، والحط من قدره ، والتخلص منه فى النهاية ، وهو العنصر الذى تشهد على «انحطاطه» الشوائب المعنوية والعقلية ، بقدر ماتشهد عليه الشوائب الجثمانية .

إن الصراع من أجل الصلاحية الجثمانية لايضعف أبداً ، ولـكن الصور الجثمانية تكوّن جزءا من اختبار أعلى وأكثر تعقيداً للشخص يحدده مستوى أعلى من المنفعة الاجتماعية. ولب الموضوع هو هذا : إن الحـكم القومى ، أو اشتراكية الدولة — باستعمال المصطلح بأوسع معانيه — بوصفه قوة إرغامية وتربوية ، لاتقلل — إذا مارسناها بحكمة — من الصراع الفردى ، ولا تخمد الحيوية الفردية ، أو تضيق حلبة التعبير عنها ، إنها تفعل عكس ذلك تماماً ؛ فهى تجعل الصراع أسرع وأكثر تنوعاً ، كما تجعله أكثر عدالة باستبعاد الصدفة منه ، والعوامل الأخرى التى لا علاقة لها بالصلاحية الشخصية ، وذلك عن طريق التـكافؤ فى الفرص ، فهى تفسح المجـال لعدد أكبر من المتنافسين على أساس تـكافؤ أكبر فى الفرص ، و بذلك تهىء اختبارا أفضل للصلاحية ، واختبارا موثوقاً فيه أكثر للأصلح .

و يدعو الأستاذ « بيرسون » — على حق — إلى أن الحـكومة القومية المستنيرة حقاً ستصر على إصلاح الأسلوب البطىء المؤلم غير المنتظم فى القضاء على العنصر السىء ، وهو الأسلوب البطىء الذى يتم عن طريق الانحطاط المتزايد ، وذلك بإحلال التحكم العقلى فى الأبوة محله ، على الأقل إلى الحد الذى يحول دون انتشار بعض الأنواع المعينة الأكيدة من عدم الصلاحيـة بواسطة التربية العامة ، و بالقانون إذا تطلب الأمر .

فهل تحتاج أمة رسخت أقدامها بهذه الطريقة فى الحـكم الذاتى الفعلى ، وتحدث المنافسة الفردية الشديدة داخل صفوفها ، فى ميادين مختلفة واسعة ومتنوعة تهىء أشد حافز لتنمية كل نوع من الإحالة الفردية والتعبير عنها ؟ هل تحتاج مثل هذه الأمة حقاً إلى الإبقاء على الصراع الجثمانى البدائى مع الأمم الأخرى لتحافظ على شخصيتها وتقدمها ؟ و إذا كانت الفردية لا تختفى مع إزالة الصراع

الأكثر بدائية من أجل الحياة داخل الأمة ، فلماذا تختفى القوة القومية المشروعة إذا وقع تغيير مقابل فى طبيعة الصراع الدولى ؟

إن علم البيولوجى لا يعطينا أى سبب يدعونا للاعتقاد بأن المنافسة بين الأمم يجب أن تظل دائماً صراعاً جثمانياً بدائياً ، وبأن إحلال الانتخاب « العقلى » محل « الطبيعى » بين الأفراد لا يمكن تطبيقه على الانتخاب بين الأمم والأجناس .

(٥)

والواقع أنه يبدو فعلا أن تاريخ الأمم الماضية يعطى فعلا مظهراً من الضرورة الطبيعية للتوسع الإمبريالى ، والسياسة الحربية التى هى أداته ، وكثيرون ممن لا يرضون عن هذه الضرورة يقبلونها ، فيذهب كاتب أمريكى فى مقال له[1] إلى الضرورة الدائمة لحروب الغزو ، وإلى الإمبريالية التى تعبر عنها مثل هذه الحروب باعتبار أنها نتيجة « لقانون العائد المتناقص » . فسكان أية منطقة محدودة من الأرض لا يجنحون إلى النمو فحسب ، بل ينمون فعلا بمعدل أسرع من كمية الطعام التى فى متناولهم ؛ وتحسين فنون الزراعة لا تجعل فى مكنة شعب أن يحصل على كل ما يحتاجه السكان المتزايدون من أجل البقاء ؛ ومن ثم كان هناك ضغط طبيعى ضرورى للحصول على أرض غنية جديدة ، وللصراع مع الجيران الذين يريدون الاحتفاظ بما لديهم ، بل وقد يكونون مدفوعين إلى التوسع الإقليمى بنفس الحاجات ، والانتصار عليهم . إن الجوع حافز ضرورى للهجرة ، وعندما يريد المهاجرون الذين نجحوا فى الاستقرار فى أرض خصبة جديدة — كانت غير مأهولة أو كان يسكنها شعب أخضعوه — الاحتفاظ بالوحدة السياسية

---

(١) « الحرب والاقتصاد » الأستاذ ا فان دايك روبنسون ، مجلة العلوم السياسية ، ديسمبر سنة ١٩٠٠ .

مع الوطن الأصل ، يترتب على ذلك توسع غير محدود لمساحة النطاق القومى ، ولا يهم بالنسبة لهذا الرأى الشامل : هل كان التوسع يأخذ صورة الاستعمار الاستيطانى ؟ أو صورة ما سميناه هنا بحق إمبريالية تنطوى على حكم مركز وسيطرة بالقوة على « أجناس أدنى » ؟. وجوهر هذه السياسة هو ضم مساحة متزايدة من الأرض من أجل الطعام ؛ أى أن الأمة التى يتزايد عدد سكانها لابد لها أن ترسل سيلا مستمرا من السكان إلى أراض أخرى لينتجوا الطعام لأنفسهم ، أو إذا لم يتحقق ذلك ، لابد أن تنتج فى بلادها فائضا متزايدا باستمرار من المصنوعات التى تهرب من قانون العائد المتناقص، وتجد لها أسواقا حتى تحصل بثمنها على طعام من البلاد الأجنبية ، التى تتعرض بدورها — بهذه الطريقة — لضغط نفس هذا القانون ، وكلما زاد عدد الأمم التى تتبع هذه الطريقة فإنها أما أن تدرك مباشرة ضغط القانون ، الذى يدفعها إلى إيجاد أرض جديدة للفائض من سكانها ، أو تجد نفسها متورطة فى منافسة تزداد شدة باستمرار مع أمم أخرى تنافسها صناعيا ، وتسعى للحصول على نصيب فى سوق المصنوعات متخمة بالبضائع ، أو لا تتسع إلا ببطء . وتكون الإمبريالية فى كل من الاتجاهين على السواء ، ولا سبيل إلى تجنبها . « إن سبب الحرب دائم مثل الجوع نفسه ، حيث أن كليهما ينبثق من نفس المصدر — قانون الغلة المتناقصة — فما دام هذا قائما فلا بد أن تبقى الحرب فى نهاية الأمر ، بوصفها مشروعا قوميا لابد منه يهدف إلى الحصول على أسواق أجنبية ، أو الاحتفاظ بالموجود منها ، أى وسيلة النمو المستمر والرخاء ، كل يجب أن ينمو أو يموت »[1] .

والآن ، أن «نهائية» هذه الضرورة المزعومة كثيراً ما تعرضت للنقد العابر — فى حدود ما يتعلق ببريطانيا العظمى — فقد بيّن البعض أن الإمبريالية ليست فى

---

(١) روبنسون ، مجلة العلوم السياسية ص ٦٢٢ .

الحقيقة ضرورية للحصول بالتجارة على كمية متزايدة من الطعام تزداد بسرعة نمو السكان البريطانيين ، ولا هى استخدمت أساسا فى دعم مثل هذه التجارة ؛ كما أن استخدامها فى إيجاد أرض يعيش عليها الفائض من سكاننا ويتناسلون كان أقل حتى من ذلك .

بيد أن سلامة الرأى كله ، من وجهة التاريخ الطبيعى محل جدل ؛ فكلما تقدم الإنسان فى المدنية — أى فى فن تطبيق العقل على مواءمة علاقاته ببيئته المادية والاجتماعية — يكتسب قدرة مقابلة فى تخليص نفسه من الضرورة التى تسيطر على العالم الحيوانى الأدنى ، وهو يستطيع أن يتجنب ضرورة الحرب والتوسع بطريقتين: بالتخفيف من حدة قانون الغلة المتناقصة فى الزراعة ، وفى فنون استخراج الطعام شيئاً فشيئا ، وبتحديد معدل نمو السكان . وتتجه المدنية العقلية إلى استخدام الأسلوبين ، ونحن نستطيع أن نقول مطمئنين : أن العقل يتعلم فى أفراد الناس ، وأنه يُطبق فى دعم سياسة تعاونيـــــة ، وبوجه خاص بواسطة أفعال اختيارية موجهة إلى تجنب مشاق الحرب ، والاتجاهات التوسعية ومخاطرها ؛ ففى الحياة الحيوانية — وفى الإنسان بقدر ما يماثل الحيوانات الأخرى — تُعد الحرب والتوسع الأقليمى الوسيلة الوحيدة فى توفير معاش لسكان يتزايدون بصورة لا يحدها سوى مجرد تفاعل الغرائز الجنسية، والظروف المادية للبيئة ، ولكن منذ زمن بعيد جداً تحد من سيطرة هذه القوى اللاعقلية — التى تجد تعبيراً مباشراً فى « قانون الغلة المتناقصة » — مجموعتان من الضوابط : فمن ناحية تعمل التحسينات فى الزراعة، وبدايات التجارة على زيادة مقدار الحياة الإنسانية التى تستطيع قطعة بذاتها من الأرض أن تقوم بأودها ؛ ومن ناحية أخرى أُضيف إلى الضوابط « الطبيعية » لزيادة السكان عادات تتعلق بالزواج والاحتفاظ بالأطفال ، وهى عادات كثيرا ما كانت ذات طابع منحط مثل قتل الأطفال وتعريضهم للموت . وكلا النوعين من

القوى يمثل البدايات الفجة « للعقل » ، أو لسياسة إنسانية واعية فى صراعها من أجل التغلب على فعل قوى الطبيعة اللاعقلية ، وقد كانت هـذه القوى طوال التاريخ — فى حدود ماهو معروف — بطيئة وضعيفة فى تطبيقها، بحيث لم تؤد إلا إلى التخفيف من آثار قانون « العائد المتناقص » أو تأجيلها .

ولـكن ليس هناك ما يستلزم بقاء هذه الحالة ، وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن كلا المجموعتين من الضوابط العقلية قد تـكون فى المستقبـل كافية تماما لإيقاف قيود المادة ، أو التغلب عليها فى حدود ما يتعلق بكمية الطعام التى تحتاجها أمة تعيش على قطعة معينة من الأرض ؛ فالتقدم فى الزراعة كان بطيئاً جداً حتى لدى أ كثر الأمم تقدما ، بيد أن العلم الحديث — الذى حقق تلك العجائب فى ثورة الصناعة والنقل — قد بدأ يركز قوته أ كثر فأ كثر على الزراعة بطريقة قد تعجل جداً بالتقدم فى هـذا الفن ، فعندما تدعم علوم الزراعة الـكيميائية والنباتات بواسطة علوم الميكانيكا إلى حد كاف ، ويوجَّه المنهج العلمى كما يجب، بما تجمع من حكمة تجريبية لدى الشعوب الزراعية ، التى ركزت عبقريتها العملية طوال العصور التى لاعداد لها فى الزراعة الدقيقة ، مثل الصينيين ، وعندما يضاف إلى هـــذه المعرفة — فى فنون الزراعة بعد تحسينها — التعاون الـكامل فى العمليات التى يؤدى فيها ذلك إلى اقتصـاد حقيقى ، تصبح إمكانيات الزراعة الـكثيفة غير محدودة تقريبا ، وهذه الظروف الجديدة فى السياسة القومية الزراعية، هى بذاتها من الأهمية ، بحيث تجعل من اليسير أن نتصور أن الأمة التى تقبل جادة على استخدامها، قد تقلب آثار قانون «الغلة المتناقصة» أمداً طويلا فى المستقبل ، وتستخرج من أرضها الخـاصة بهـا مقداراً متزايداً من الطعام لمواجهة النمو « الطبيعى » فى السكان دون أى شىء آخر ، سوى زيادة كمية العمل الذى يخصص للزراعة ، بما يتناسب مع ذلك النمو ، فأمام التجارب الأخيرة فى الزراعة

الـكثيفة العلمية ، وإحلال الأساليب الماهرة فى الزراعة محل الأساليب الفجة ، من المستحيل إنكار أن انتصار قوانين العقل على قوانين المادة محتمل لدى أكثر الشعوب ذكاء ، وهناك — فى جميع أنحاء بريطانيا العظمى — علامات ظهرت تشير إلى مثل هذا الاتجاه ،نحو الزراعة ، كما حدث فى انجلترا خلال منتصف القرن الثامن عشر ، وأدى إلى تحسينات — كبيرة نسبيا — فى زراعة الغلال ،وتربية الماشية ، فإذا كانت فترة قصيرة من الاهتمام القائم على الهواية من جانب طبقة صغيرة من الأغنياء ، قد استطاعت وقتئذ أن تؤدى إلى مايوصف — بحق — بأنه «ثورة زراعية» ، فما الذى لا يمكن تحقيقه اليوم بواسطة أعداد أكثر كثيرا من الناس ، ورأس المال والذكاء توجه فى سياسة عامة ، وتستغل المعرفة التى تجمعت نتيجة للعلم الحديث؟ وهناك أسباب عديدة تعمل بصورة واعية ، تعمل على تحقيق مثل هذا الإحياء المشرق فى الزراعة البريطانية ، فالإحساس المتزايد بالأخطار الصحية ، والعسكرية التى تتعرض لها أمة من سكان المدن التى تقل قدرتها على المقاومة بنسبة زيادة اعتمادها فى طعامها على مصدر أجنبى غير مأمون ، تدفع قضية إعادة السكان إلى الأرض ، إلى مقدمة الشئون السياسية ، كما أن وسائل النقل العلمية الحديثة — التى كانت حتى الآن تخضع لقوة جاذبة نحو المركز — يبدو أنها تتجه الآن إلى الانتشار بعيدا عن المركز بينما يعمل انتشار الثقافة — إلى حد ما ، وقد يعمل الشىء الـكثير — على إثارة ثورة معنوية وجمالية ضد الحياة والعمل فى المدن .

وبطبيعة الحال يتطلب الأمر أول ما يتطلب لتحقيق تقدم فعال سريع فى بريطانيا العظمى خطة حاسمة مدروسة بعناية من الإصلاح الزراعى ، تهدف إلى صالح المشروعات الفردية ، والمساعدات التعاونية فى الزراعة ، وجميع هذه الشروط فى متناول قدرة الإنسان ، وتنتمى إلى السياسة العقليـة ؛ وإذا تحققت فإنه من المحتمل — على الأقل — أن الحافز الشخصى للربح قد ينتج باستغلاله الذكاء ورأس المال فى الأرض ، زيادة ضخمة فى إنتاجية التربة فى هذه البلاد ، أو فى أية بلاد

صناعية أخـرى ، بحيث يقضى تماما على كل مظهر كاذب يضفيه التاريخ على ضرورة التوسع فى سبيل الطعام .

وليس من الضرورى هنا أن نناقش الدور الذى تلعبه كل من : السياسة العامة ، والحافز الخاص ـ على التوالى ـ فى تنمية الزراعة الكثيفة ، ويكفى أن نؤكد أنها تمدنا بالنصف الأكبر من الرد على الضرورة الطبيعية المزعومة للتوسع ، ويتعلق النصف الآخر بالسيطرة العقلية على نمو السكان ، التى يجب أن تتجه فى أية سياسة قومية سليمة إلى أن تحل أكثر فأكثر محل الإسراف القاسى المتلف الذى تبديه الطبيعة ـ هنا كما فى مجالات أخرى ـ إذا لم يكبح العقل جماحها . فمهما كان الأمر عسيراً تعد السيطرة العقلية على عدد السكان ونوعهم أمرا جوهريا تماما للتقدم المعنوى ، والمادى « لنوع » جاهد بنجاح لإيقاف تأثير الضوابط القاسية المتلفة ، كالأمراض والمجاعات والأوبئة ، والحروب الداخلية ، والأساليب الوحشية الأولى التى كانت تستخـدم فى الصراع من أجل البقاء ، وإيقـاف الضوابط « الطبيعيـة » ، ورفض إحـلال الضوابط « العقيلة » محلها ، ليس بمثابة تشجيع النمو غير المحدود للسكان فحسب ، بل بقاء غير الصالحين معنويا وجثمانيا وتضاعفهم ، وهم أقل عناصر السكان فعالية ممن يمكن أن يولدوا وينمو وينشروا نوعهم .

أما مدى ما يُترك من السياسة العامة الشاملة لمنع إنتشار أنواع معينة محددة. من عدم الصلاحية لحكم الفرد ، وللتأثير الحر لمصلحته ، وقد استنار بالمعرفة النامية فى علم الأحياء ، أو مدى وجوب دعم مثل هذا الحـكم الخاص بالضغط العام ، فأمر لا حاجة بنا إلى أن نشغل به أنفسنا هنا .

بيد أن جميع الأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن كلا الضابطين : الـكمى ، والنوعى للنمو « الطبيعى » للسكان ـ يعمل فعلا فى المجتمعات الحديثة المتمدينة ،

وأنهما يؤثران الآن — إلى درجة ملحوظة — فى النمو العام للسكان ، وأن تأثيرهما يغلب أن يستمر فى المستقبل ، ومع انتشار التربية الأخلاقية والبيولوجية لنا أن نتوقع أن تصير أساليب تحديد نمو السكان « عقليـــة » أكثر ، كما أن الحرية الاقتصادية ، والاستنارة اللذين ينموان لدى النساء سيسهمان بصفة خاصة فى زيادة فعالية هذا النوع المعقول من ضبط النفس ، وليس هذا الضابط الثانى — للضرورة الكاذبة ، التى تعزى لقانون العائد المتناقص — منفصلا تماماً عن الأول ، بل هو فى الواقع المكمل الحقيقى له . فإننا إذا أخذنا التحسن فى أساليب الحصول على الطعام وحده ، فقد لا يكفى لأكثر من تأجيل قانون تحديد كمية الطعام ، التى يمكن الحصول عليها من المنطقة القوميـــة ، أو إيقاف تأثيره فترة من الزمن ، ولكن إذا عملت نفس قوى العقل البشرى ، التى تستبدل الزراعة الكثيفة بالزراعة المتسعة فى التربة ، على فرض نفس الاستبدال فى مجال التناسل فى «النوع» بحيث توقف — مجرد الزيادة الكمية — فى سبيل الحصول على صفات أعلى فى الأفراد ، فإن هذا الدعم المتبادل قد يكفل انتصار السياسة العقلية على قوى التاريخ الطبيعى غير المروضة .

لقد عالجت هذا الموضوع بشىء من التطويل ؛ لأسلط الضوء على ذلك الاختيار ذى الطابع العقلى الواضح للحياة القومية الذى تخطى فى حقه الإمبريالية إلى هذا الحد المميت ؛ فليست هناك ضرورة طبيعية لأن توسع أمة متمدينة مساحة إقليمها ، إما لكى تزيد إنتاجها من الطعام والصور الأخرى من مواد الثروة ، أو لتجد أسواقاً لمنتجاتها المتزايدة . إن التقدم — بالنسبة للأمة والفرد على السواء — يتألف من استبدال الأسلوب الكثيف أو الكيفى بالاقتصاد المتوسع أو الكمى فى كل الأمور . إن الفلاح ذا المستوى المنخفض من المهارة متعود على توزيع رأسماله وعمله على مساحة واسعة من الأرض السيئة الزراعة حيثما تكون هناك

مساحات كبيرة من الأرض الخالية أو الرخيصة ؛ أما الفلاح الماهر القادر فإنه يحصل على صاف أكثر من العائد بتركيز قدرته الإنتاجية على مساحة أصغر تُزرع بطريقة علمية ، وهو يدرك أن أفضل استخدام لموارده الإنتاجية تفرض حداً لحجم مزرعته . وهكذا فيما يتعلق بالموارد القومية — تُعد الرغبة فى التوسع وضرورته علامتين على البربرية ، فكلما تقدمت المدنية وصارت الأساليب الصناعية أكثر مهارة وأفضل تخصصاً ضعفت الحاجة إلى التوسع الإقليمى ، وصار التقدم فى الأمة يعتمد أكثر فأكثر على التنمية الكثيفة أو النوعية للموارد القومية . إن حجم الإقليم لا يمكن التخلص منه بوصفه شرطاً للتقدم ولكنه يصير أقل أهمية نسبياً مع كل خطوة من البربرية إلى المدنية ، وتصبح فكرة التوسع اللانهائى — بوصفها شيئاً ضرورياً أو حسنا — مناقضة للعقل والسياسة الحكيمة ، وقد أدرك هذا أعمق المفكرين القدامى ؛ إذ كتب أرسطو يقول : « هناك قدر بذاته من الضخامة يصلح للدول كما يصلح للأشياء الأخرى — من المخلوقات الحية والنباتات والأدوات — لأن لكل منها خاصيانه وقدراته الخاصة به ، عندما لا يكون ضئيلا جدا ولا يكون أكبر مما ينبغى »[1] ومن الأمور الشائعة فى التاريخ أن الاتجاه كان دائماً نحو التوسع ، بينما العظمة الحقيقية للأمم كانت من نتاج تركيز المهارة فى تفاصيل تنمية الموارد القومية المحدودة التى تكونت بمقتضى وجودها المساحة المقررة للدولة .

« إننا ندين بأسمى ما تحقق فى الأشياء التى تجعل الحياة أجدر ما تكون بأن يعيشها الناس للحيوية المتوقدة للأمم المتماسكة المستقلة ، للقلب القوى فى الجسد الصغير ، لفلسطين وأثينا ، لروما الجمهورية ، للمدن الحرة فى إيطاليا وألمانيا والفلاندر ، لهولندة ولانجلترا الجزيرة »[2] .

---

(١) السياسة (VII — ٤)　　(٢) «السلطة والحرية» برنارد هولان : ص ١٢ —

ولو كان التوسع الامبراطورى حقيقة مجرد مرحلة فى التـــاريخ الطبيعى للأمة ، لـكان الاعتراض عليه بلاجدوى ، مثل الاعتراض على زلزال أرضى ؛ ولـكن سياسة الأمم المتحضرة تختلف عن سياسة الأمم غير المتحضرة فى أنهـا تقوم إلى حد أكبر على الاختيار الواعى المتعمد الذى يتسم بطابع السلوك بصورة محددة أكثر ، ونفس النمو فى العقل الجماعى الذى يجعل من الممكن فنياً لأمة أن تعيش وتزدهر بإحلال اقتصاد كثيف محل اقتصاد متوسع فى استغلال الموارد القومية ، يجعل فى وسعها بالاستعمال المتعمد للإرادة أن تقاوم إرادة « المصير » القديم الذى قاد الأمم التى بلغت حدا معينا من النمو إلى الانهيار النهائى عن طريق الإمبريالية التى توهن قواها .

(٦)

وعندما نواجه تلك الحجة البيولوجية بهذا الأسلوب تتحول أحيانا إلى اتجاه آخر .

فيقال : « إذا كانت هذه الأمم لم تعد مطالبَة بالصراع من أجل الطعـام ، وتحديد نمو سكانهـا بينما تزيد تحكمها فى حاجاتها المادية ، فإنها ستصير عاجزة فيما يتعلق بالصراع المادى ؛ فتستسلم إلى حياة سهلة مرفهة ، وستهاجمها أجناس أدنى تتـكاثر بحرية ، و تحتفظ بقوتها الحربية ، ومن ثم تُهزم فى الصراع » . هذا هو الخطر الذى يشير إليه مستر ك . هـ . بيرسون فى مؤلفه الجيد « الحياة القومية والطابع القومى» . بيد أن الحجة كلها تقوم على سلسلة من الأوهام فيما يتعلق بالوقائع والاتجاهات الفعلية .

فليس صحيحاً أن الغرض الوحيد من إيقاف القتال بين الأفراد ، والنتيجة الوحيدة له ، كانت زيادة كفاية الأمة فى الصراع المادى مع الأمم الأخرى . فبتقدم الإنسان من البربرية نحو المدنية ، نما صراعه فى سبيل تـكييف بيئته

المادية والاجتماعية ـ بحيث تتلاءم مع حياة أكرم ، ومعاش أفضل ـ إلى الحلول باستمرار محل الصراع المادى من أجل الحصول على أرض الأمم الأخرى وطعامها .

وهذا بالذات هو انتصار الزراعة الكثيفة على الزراعية التوسعية ؛ فهو يدل على اتجاه متزايد نحو استعمال تلك الطاقة ـ التى كانت تذهب فيما مضى إلى الحرب ـ فى فنون الصناعة ، كما ينطوى على نجاح متزايد فى تحقيق ذلك . إن الحاجة إلى التعاون السلمى الوطيد المنتظم لهذا العمل ـ باعتباره بديلا للحرب ـ هى ما يكفل الدافع الأول نحو إيقاف الصراع الداخلى ، على الأقل فى معظم المجتمعات ، وليست حاجات الحروب ذاتها . وهذا الأمر من الأهمية بمكان رئيسى فى فهم التطور الاجتماعى ؛ فلو أن الغرض الوحيد أو الأساسى من إيقاف الصراع الفردى كان تقوية القدرة الحربية البحتة للقبيلة أو الأمة ، وكان كل تطور بعد ذلك للمجتمع يهدف إلى هذا النوع من الكفاية الاجتماعية ، لكان الأرجح أن يصحبها ضمور الحرية الفردية والإبداع الفردى ؛ أى تضحية « الفردية » فى سبيل الحياة القومية . وحقيقة أن هذه النتيجة لم تحدث ، وأنه يوجد فى الأمم المتمدينة الحديثة قدر من الحرية والطاقة والمبادأة الفردية أكبر بكثير مما يوجد فى المجتمعات البدائية ، تثبت حقيقة أن الكفاية الحربية لم تكن الغرض الأول والوحيد من التنظيم الاجتماعى ، و بعبارة أخرى ، إن اتجاه المدنية النامية على النطاق القومى كان تحويل الصراع من أجل الحياة من صراع مع الأمم الأخرى إلى صراع مع البيئة أكثر فأكثر ، واستخدام ثمرات العقل فى تحويل نسبة متزايدة من الطاقة إلى معارك فى المجالات الفكرية والمعنوية والجمالية بدلا من الصراع فى سبيل الاستحواذ على الأشياء التى ترهق قوى الأرض الجديرة ـ طبقاً لقانون الغلة المتناقصة ـ بأن تجلب صراعا مع الأمم الأخرى ؛ إذ كلما تقدمت الأمم نحو المدنية تقل حاجتها إلى التنازع بعضها مع البعض من أجل الأرض

والطعام للقيام بأود أعدادها المتزايدة ؛ لأن زيادة سيطرتها على الفنون الصناعية تجعل في وسعها الحصول على ما تحتاجه بغزو الطبيعة بدلا من غزو إخوانها في الإنسانية .

فإذا عملت الأمم البيضاء المتحضرة — كما يبدو ممكنا — على التخلص من نير الحكومات الطبقية التي تدفعها مصالحها إلى الحرب والتوسع الإقليمي ، وحددت زيادة سكانها بمنع التناسل من العناصر السيئة ، وفي الوقت نفسه كرست طاقاتها لاستخدام مواردها الطبيعية ، لاضمحلت عوامل الصراع الدولي ، وأدت دوافع التعاطف من تجارة واتصال ودي إلى نشر سلام دائم على أساس من الاتحاد العالمي .

ولا تؤدي مثل هذه السياسة القومية إلى القضاء على دوافع الحرب فحسب ، بل إنها تغير أيضا الصراع الصناعي الذي تخوضه الحكومات تغييرا عميقاً ؛ فالديموقراطيات التي تهتم أساسا بتنمية أسواقها الخاصة بها لا تكون في حاجة إلى إنفاق المال والرجال في القتال من أجل أسواق أجنبية أدنى وأقل ثباتاً ، وتصبح المنافسة الباقية منافسة بين أفراد من أصحاب المصانع والتجار داخل الأمة وليست منافسة بين الأمم ؛ ويختفي الجانب القوي من الصراع الصناعي . الذي يتخذ الضرائب الجمركية والمعونات والمعاهدات التجارية سلاحا . لأن مخاطر السياسات التجارية القومية وما تثيره من عداوات ترجع كلها تقريباً ؛ كما رأينا ، إلى اغتصاب بعض المصالح التجارية والمالية المعينة للسلطة والمصادر السياسية في الأمم . فتتخلص من هذه المصالح تجد التوافق العميق الحقيقي للمصالح بين الشعوب — الذي رآه في غموض رسل « حرية التجارة » — يكشف عن نفسه ، وتصبح ضرورة الصراع الصناعي الدائم بين الأمم في نظر الناس وهما يماثل في طبيعته وأصله وهم الضرورة البيولوجية للحرب .

ولا نزاع فى أن الصراع من أجل الحياة عامل دائم فى التقدم الاجتماعى ، وانتخاب الأصلح جثمانيا ضرورة ، ولكن كلما صار الناس أكثر استرشادا بالعقل عملوا على « ترشيد » الصراع وأحلوا الوسائل الوقائية محل وسائل التدمير فى الانتخاب ، ورفعوا معيار الصلاحية من القوة الجثمانية الفجة إلى معيار يُعتبر فيه التحمل الجثمانى المادة الأولية لنشاط معنوى أسمى مرتبة . وهكذا ، بينما لا يعود الناس يتصارعون من أجل الطعام ، يحتفظون بصلاحيتهم الجثمانية أيضا ، فالصراع والصلاحية يرتفعان إلى مستوى أعلى . وإذا أمكن تحقيق ذلك فى صراع الأفراد ، فإنه مما يمكن تحقيقه بين الأمم . أن اقتصاديات « الدولية » هى نفس اقتصاديات « القومية » . فكما أن الفردية لا تختفى ، بل يرتفع مستواها وتزداد سرعة تقدمها بالحكم القومى الصالح ، كذلك القومية لا تختفى بل يرتفع مستواها وتزداد سرعة تقدمها « بالدولية » .

إن الحرب والضرائب الجمركية التجارية هما أكثر صور الصراع القومى فجاجة وإتلافا ، إذ لا تصلح إلا لاختبار الصور الدنيا من الصلاحية . ودع حكومة عالمية تضع حدا للحروب وتنشر « حرية التجارة » ، وعندئذ تبدأ المعارك الحيوية الحقيقية التى تعبر بها القوميات عن نفسها . وكما حدث فى حالة الأفراد سيحدث الآن فى حالة الأمم ؛ ستصير المنافسة أشد على مستويات أرفع ؛ فالأمم وقد كفت عن المنافسة بالمدافع والتعريفات الجمركية ، ستتنافس بالعواطف والأفكار .

فأيّاً كان ما تنطوى عليه السلالات السلتية والتيوتونية والأخلاط المختلفة من اللاتينيين والسلافيين ، من قوة أصيلة صادقة ومما يثير الاهتمام ، لا يمكن أن يؤتى ثماره إلا فى أوقات السلام .

فنى حدود ما تنطوى عليه القومية أو السلالة من طابع متميز أو قيمة لنفسها

وللعالم ، يعبر هذا الطابع وتلك القيمة عن نفسيهما فى العمل . بيد أنه حتى الآن أدى حبس هذا القدر الكبير من الطاقات القومية على الحرب والصناعات البدائية المختلفة فى العهود الأخيرة، إلى توقف نمو الصور الأسمى للتعبير القومى عن الذات ، بينما عمل العداء الدائم فى العلاقات الدولية على فتور الصلات الأسمى وحالت دون تسرب الأشياء العظيمة حقيقةالتى حققتها كل أمة ، فى الفن والأدب والفكر، إلى الأمم الأخرى وحال، بعملية تربوية غير محسوسة دون وضع أساس للمشاعر الإنسانيةالحقيقية التى تقوم ، كما ينبغى أن تقوم هذه المشاعر ، على تجربة مشتركة فى الحياة وتفاهم مشترك ، لا على تعاطف خيالى غير واضح . و بذلك لا يكون الاتصال السلمى بين الأمم مجرد شرط لتحقيق الطاقة القومية فى الفنون العليا للحياة فحسب ، بل الحافز القوى لهذا التحقيق ؛ لأن التقدير الذاتى للكبرياء القومية لا يستطيع أبدا أن يهيىء حافزا طيبا أو معيارا ساميا للتفوق البشرى مثل ذلك الذى يكفله حكم البشرية المتحضرة غير المتحيز الذى لا يعود محاطا بألوان التحيز الوطنى المنحطة ، بل يفحص ما يعرض عليه على ضوء المعيار الإنسانى العام غير المتحيز . إن قلة نادرة من الأفراد العباقرة فى الفن والأدب ، وقلة أخرى فى العلم والدين ، حطموا حواجز الجنسية وصاروا قوة إنسانية مخصبة فى الأمم الأخرى — مثل المسيح و بوذا ومحمد وهومر وشيكسبير وأفلاطون وأرسطو وكانت وكوبرنيكوس ونيوتن وداروين . وترك عدد أكبر من الرجال آثاراً حقيقية باقية فى عالم العلم والأدب الصغير الذى بلغت فيه العصور الوسطى درجة من « الدولية » ضاعت فى غمرة ظهور القومية ذات النزعة العسكرية ويُعاد اكتشافها فى عصرنا ببطء .

ولكن فيما عدا هذه الانتصارات للعبقريات الفردية ظل ذلك النهر العظيم الذى تصب فيه القوميات آثارها وماحققته من أشياء عظيمة كان يمكن أن تبعث

الخصب فى مستويات الفكر العالمية الواسعة محصورا داخل الحدود الضيقة لكل قومية . إن القومية ، بوصفها قوة مقيِّدة مانعة تثير العدوات السياسية والصناعية وتعمل على بقاء المنافسة بين الجنسيات والأجناس المختلفة فى مستوى خفيض من النزاع العسكرى ، هذه القومية قد أوقفت فى كل مكان الاتصال الحر الذى تتطلبه الأنواع الأسمى من المنافسة ، صراع اللغات والآداب والنظريات العلمية والأنظمة الدينية والسياسية والاجتماعية والفنون والحرف التى تعتبر أسمى وأتم تعبير عن الحياة القومية وعن حياة الفرد .

٧

إن هذا التفكير يكشف النقاب عن أسفل الأوهام الجذرية للنظريات الاجتماعية البيولوجية الفجة ، وهى افتراض أن هناك نوعا واحدا من الكفاية القومية ، وأن اختبار هذه الكفاية إنما يكون بالنزاع العسكرى أو القوة التجارية . بينما المعنى الوحيد الذى يمكن إعطاؤه « للكفاية الاجتماعية » لأمة ما يتمثل فيما تبديه من قدرة على تكييف نفسها مع بيئتها المادية وتغيير البيئة لمساعدة التكيف ؛ وكل ما يتحقق من أعمال عظيمة فى الدين والقانون والسياسة والحياة الفكرية والصناعية . . . الخ هو بمثابة تعبيرات عن هذه الكفاية الاجتماعية . وبناء على ما تقدم ، من الواضح أن هناك ، فيما يتعلق بالمقارنة ، عدة أنواع من الكفاية الاجتماعية ، وأن فكرة كون الحضارة طريقا واحدا مطروقا لابد لكل أمة أن تسير فيه ، وأن الكفاية الاجتماعية ، أو مدى المدنية ، يمكن أن تُقاس بالمسافة التى قطعتها كل أمة فيه ، وهم ضار .

فالكفاية الاجتماعية ، أو المدنية ، الحقيقية للأمة لا تعبر عن نفسها إلا فى الأعمال العظيمة المركبة وألوان النشاط المختلفة . وعالم الأحياء الذى يعرف مادته يدرك أن الاختبار الحقيقى لكفاية الأمم كان يقتضى أن يكون الصراع بين الأمم

على أساس الصور العليا من القتال وبالإسلحة المعنوية والفكرية الأكثر تعقيداً التى تعبر عن أرفع درجات التنوعات القومية ، وليس على أساس الصور البدائية من القتال ولا بالأسلحة الفجة التى لافرق كبير فيها بين أمة وأمة . وهذا الصراع الأسمى ، الذى يتم عن طريق العقل ، هو مع ذلك صراع قومى فى سبيل البقاء ، لأن فيه تموت الأنظمة والأفكار التى تُهزم وليست المخلوقات الآدمية . إن حضارة العالم لا تستطيع التقدم على المستويات الأعلى إلا بشرط أن يدور صراع المثل العليا والأنظمة القومية فى ميدان طليق بين متنافسين أحرار ، وهذا الصراع لا يمكن المحافظة على تأثيره إلا إذا توقفت الصور الدنيا من الصراعات العسكرية والصناعية .

إن قواعد علم الأحياء تتطلب دائما المنافسة بين الأفراد كشرط للتقدم ، ولكن بنمو العقل فى الأمة تغلق حلبة الصراع وتفرض القوانين ، لا لتوقف الصراع ، بل لتجعله اختبارا أكثر عدالة لأكمل صور الصلاحية الفردية ؛ وتتطلب قواعد علم الأحياء استمرار الصراع بين الأمم أو الأجناس كشرط لتقدم العالم ؛ ولكن كلما صار العالم أكثر « عقلية » سيعمل ، بطريقة مماثلة ، على «تعقيل» قواعد الصراع فى هذه الحلبة و يفرض اختبارا أكثر عدالة لصور الصلاحية القومية .

فالفكرة التى تصور العالم حلبة صراع للأمم يُستأصل فيها المقاتلون الأضعف جولة بعد جولة ولا يبقى فى النهاية سوى أمة واحدة ، أكثر الأمم كفاية ، لكى تسيطر على العالم وقد صار كومة من الأنقاض ، ليس لها أى أساس على . ولما أستثيرت لدعم دعاوى القومية الحربية ، بدأت تتجاهل طبيعة الحياة القومية ذاتها وأهدافها ، مفترضة التطابق فى الطابع والبيئة ، وهو ما يناقض القومية .

والاعتقاد بأن الحيوية القومية لا بد أن تنهار مع إيقاف الحروب ، إذا أمكن تحقيق ذلك ، يقوم على فشل كامل فى إدراك أن الصور الدنيا من الصراع إنما توقف لسبب صريح هو أن تصير الصور الأسمى من الصراع ممكنة . فإن كل ما هو ذو قيمة وحيوى حقيقة فى القومية لا يتلاشى مع إيقاف الحرب ؛ بل على النقيض من ذلك ، إنه ينمو و يزدهر كما لم يستطع من قبل عندما كانت الروح القومية التى ينبثق منها مستغرقة فى الأنواع المنحطة من الصراع .

« والدولية » لا تتعارض مع الأهداف الحقيقية للقومية أكثر مما تتعارض الاشتراكية داخل الأمم ، إذا لقيت التوجيه السليم ، مع الفردية ؛ والمشكلة وحلولها واحدة فى الحالتين . فنحن نطبق الاشتراكية تدعيما للفردية ، ونوقف القتال بالسلاح لكى نقاتل بالأفكار .

فجميع العناصر الجوهرية فى الصراع البيولوجى من أجل البقاء تظل باقية ؛ الحافز للحيوية الفردية ، شدة الصراع ، التخلص من غير الصالحين و بقاء الأصلح .

بيد أن الصراع يصير أكثر « عقلية » فى أسلوبه وهدفه ونتيجته ؛ فالعقل ليس إلا صورة سامية من صور الطبيعة .

٨

و يظهر قصر نظر مدرسة علماء الاجتماع البيولوجى بشكل أوضح ما يكون فى قصرهم اهتمامهم على الصور الأبسط من الصراع ، الصراع المباشر بين الأفراد والأنواع ، مع استبعاد الدور المهم الذى يلعبه « التلاقح المختلط » بوصفه أداة للتقدم فى جميع أنحاء الحياة العضوية .

وقانون خصوبة « التلاقح المختلط » يتطلب ، فى تطبيقه على المدنية

أو « الكفاية الاجتماعية » فى الصعيد الجثمانى والنفسى على السواء ، « الدولية » كشرط من شروط فعاليته . وصحيح بطبيعة الحال أن « التلاقح المختلط » كان يتم بين الأنماط القومية طوال التاريخ عن طريق الحرب والغزو والإخضاع إلى حد كبير . ولكن رغم أن ذلك كان مفيدا للتقدم فى المدى الطويل ، فإنه كان أسلوبا متلافا إلى أقصى حد وغير مباشر وغير أمين ، حيث كان الاختيار يتحدد دون أى فكرة واضحة عن المستقبل أو عن أى هدف سام من الكفاية الاجتماعية. وبقدر ماتعمل « الدولية » على دعم الاتصال الحر بين الأمم فى الأغراض العليا للمصالح السلمية ، سيتحدد امتزاج الأجناس عن طريق التزاوج المختلط على أساس امتزاج الكفاية المتحسنة للأجناس المختلفة بصورة أجدى ، وستتنافس أنواع جديدة معدلة من السلالات ، أكثر عددا وأحدث عهداً ، بعضها مع البعض بوصفها عوامل فى مدنية العالم ، ويرتفع مستوى طابع المنافسة وشدتها ويسرع التقدم البشرى فى خطاه .

بل أننا نستطيع السير فى القياس البيولوجى إلى أبعد من ذلك ، متابعين إصرار الأستاذ «بيرسون» فيما يتعلق بضرورة استخدام الضغط الاجتماعى المباشر، عن طريق الرأى العام أو القانون ، لمنع تلك العملية المميتة من التناسل بين « العناصر السيئة » . فإذا كانت عملية التدهور الجثمانى العادية داخل الأمة لا تكفى لاستئصال العناصر السيئة ، وكان لابد من دعمها بواسطة تحريم مباشر للأبوة السيئة ، فقد يكون من الضرورى لمصلحة الإنسانية فرض إجراءات مماثلة على نطاق أوسع بواسطة قادة البشرية المنظمة . فكما أن العناصر الدنيا من الأفراد داخل المجتمع تهلك بالاتصال بمدنية لا تستطيع أن تكيف نفسها معها تكيفاً مناسباً ، كذلك « الأجناس الدنيا » ستختفى فى بعض الحالات بالاتصال المماثل بالأجناس الأعلى التى لا تستطيع الأجناس الدنيا مقاومة

أمراضها ورذائلها الجثمانية . بيـد أن تطبيق نظام « عقلى » لتحسين النسل للمصلحة الاجتماعية الشاملة يقتضى كبح انتشار الأجناس المنحطة أو التى لا يمكن أن تتقدم ، كما قد تمنع أمة ما التناسل بين العناصر السيئة من الأفراد فيها . ولسنا فى حاجة إلى الاهتمام هنا بالقضايا الأخلاقية والعملية الأخرى التى ينطوى عليها مثل هذا الاقتراح ؛ فمن وجهة النظر البيولوجية البحتة يبدو أن هذا السبيل يترتب على تطبيق فـكرة النبذ « العقلى » المباشر للعناصر السيئة على نطاق الحياة القومية الأضيق . .

وأهمية هذا الاعتبار إنما تقوم على أن نبذ العنصر غير السليم فى الأجناس ينطوى على وجود تنظيم سياسى دولى يكون قد وضع حداً للحرب وأحل هذا النبذ « العقلى » للأجناس محل الانتقاء القومى الأكثر فجاجة .

وهناك شك كبير فيما إذا كانت ستوجد أمة أو جمعية من الأمم تحاول فى أى وقت من الأوقات أن تسير إلى هذا المدى ، أو إلى أبعد من ذلك ؟ بأن تحاول تطبيق فن تحسين النسل تطبيقاً كاملا بتشجيع « التلاقح المختلط » بين العائلات أو الأجناس ؛ ولـكن إذا كانت المحافظة على العنصر القومى وتحسينه قد برر فى وقت ما مثل هذه التجارب ، فإن لنا الحق فى الإصرار على أن المنطق يبرر تطبيق نفس القاعدة على مجتمع الأمم .

وأيضاً ، إنه و إن كان مدى إمكان تطبيق قانون فائدة التلاقح المختلط — بمعناه الحرفى — فى المجال السيكلوجى نقلا من عالم العضويات المادية موضع جدل ، إلا أن تطبيقه على النطاق الأعم مما لا يجادل فيه أحد . فإنه من المسلم به فى الحياة الفـكرية أن النظريات العلمية وفنون الدين والاجتماع والسياسة وأنظمتها تستفيد بالتبادل الحيوى الحر الودى مع النظريات والفنون والأنظمة الأخرى وتتعرض لعملية مفيدة من الزيادة والاستبعاد والتعديل . ومن ثم فسواء نظرنا

إلى الاتصال بين الأفكار ، والمشاعر والفنون التى تتمثل فيها، بوصفه صراعا مباشراً من أجل البقاء ، يهلك فيه الأسوأ أو الأقل اصالة و يبقى الأفضل والأصح ، أو بوصفه تبادلا ودياً ينتقى فيه كل طرف شيئاً من الآخرين و يهضمه ، فإن « الدولية ضرورية » لـكفاية هذه العمليات كالقومية تماماً .

ونحن لا نستطيع تمييز التوسع غير المشروع من التوسع المشروع ، أى المغزى السليم للإمبراطورية ، إلا عندما ندرك الطبيعة الحقيقية لانتشار هذه الأفـكار والفنون والأنظمة وتخصيبها ، وهى الثمار الناضجة لروح الأمة . فعندما تتنافس الأمم فى الاستيلاء على حياة بعضها البعض أو تجارتها أو أرضها ، لا يكون فى السيطرة التى يحققها المنتصر أى عنصر من الدوام ؛ فأى تحول آخر فى الأوضاع الحربية أو التجارية يمحو النصر ولا يترك سوى آثار على الرمال . ولـكن النفوذ الذى ينشأ عن الأعمال السلمية أكثر دواماً وأبعد أثراً وأحق بالمجد . إن شكسبير و بيرون وداروين وستيفنسون دعموا نفوذ انجلترا فى تاريخ العالم أكثر بما لا يقارن من جميع الساسة والقواد الذين حققوا انتصارات أو ضموا أقاليم جديدة . لقد أحسن ما كولى القول فى ذلك عندما قال : «هناك امبراطورية بعيدة عن متناول عوامل الفساد الطبيعية كلها — وهذه الامبراطورية هى تلك التى لا تزول وتتألف من فننا وأخلاقنا وأدبنا وقانوننا » . وهذا التعارض بين الامبراطورية المتسعة والامبراطورية الـكثيفة ليس مجرد بلاغة ، بل إنه يقوم على أساس من الضروريات البيولوجية .

والظروف الضرورية للصراع الأدنى من أجل الاستيلاء على أرض الآخرين وحياتهم وتجارتهم تؤدى إلى إقصاء المنافسة بين الأفـكار وهى أسمى وأجدى وعن طريقها تمتد امبراطورية العقل القومى : إذ ليس الأمر مجرد أن حدود الطاقة تقضى بأن الحيوية القومية لا تستطيع الاشتراك فى الصراعين

اشتراكا فعالا فى وقت واحد ؛ بل إن هناك ما هو أهم من ذلك بكثير ، فطبيعة الصراع الأدنى نفسها تدفع كل قومية إلى الانطواء على نفسها فى كبرياء متعجرفة مانعة تحول دون تقبل أى شىء من الأمم الأخرى .

إن « الدولية » الفعالة هى الأساس السليم الوحيد للمنافسة والانتخاب العقلى بين الأمم . ففى الصور الأكثر فجاجة من الصراع البشرى ، قد تؤدى الحوادث أو كثرة العدد أو القوة البدائية أو الدهاء البدائى إلى انتصار شعب ذى « كفاية اجتماعية » من مستوى منحط لا دوام لها ولا إنتاج ، بينما تمحو شعباً لديه من إمكانيات التقدم وقدراته الكامنة ما هو أسمى بكثير ، أو توقف نموه . ولن يحقق العالم أى أمن ضد مثل هذه الكوارث والخسائر إلا بقدر التحكم العقلى فى الانتخاب الجنسى أو القومى . فليس هناك سوى الحكم الدولى ما يستطيع أن يوفر حماية كافية للجنسيات الضعيفة التى لها قيمة كبيرة ويكبح الوحشية المتعجرفة من جانب المعتدين الأقوياء ويحافظ على تكافؤ الفرص من أجل التعبير القومى عن الذات الذى يُعد جوهرياً لمجتمع الأمم كما هو جوهرى لرفاهة كل منها .

ولا يمكن أن يستمر الصراع من أجل الحياة على الصعيد الأعلى للمنافسة لانتخاب أحسن صور الكفاية الاجتماعية إلا برفع مستوى تلك البدايات الفجة الجزئية غير الرسمية ، وغير الصادقة فى كثير من الأحوال ، للحكومة العالمية ، لتصير سلطة أقوى وأكثر اتساقاً وأفضل تكويناً .

وهناك اعتراض آخر أخير على الكفاية النهائية لأى اتحاد من الأمم المتمدينة، وهو اعتراض يتطلب منا اهتماماً . فلنفترض أنه أمكن إقامة حكومة فيدرالية بين الأمم الغربية ومستعمراتها الاستيطانية بحيث استبعد كل نزاع داخلى ، فإن هذا السلام بين العالم المسيحى يظل معرضاً للخطر من جانب الأجناس

الأدنى ، سوداء وصفراء ، التى تأخذ بالتسليح والخطط الحربية التى نبذتها « الشعوب المتمدينة » ، ثم تتغلب عليها فى هجمات بربرية ، كما فعلت الأجناس الآسيوية والأوروبية من تغلبها على الامبراطورية الرومانية ، وقد كانت هذه الأجناس عندئذ بدائية بالنسبة لها ونحن لا نستطيع الوصول بالعالم كله إلى مستوى المدنية الذى يسمح بالانضمام إلى الحلف ؛ وتصير الدول غير المنضمة مصدر خطر دائم ، وإذا كان الهدف الرئيسى من الاتحاد هو استئصال الروح العسكرية من خطة الحياة القومية ، فإن تحقيق هذا الهدف يجعل مقاومة مثل هؤلاء الغزاة غير ممكنة بعد ذلك ، وقد كان هذا هو مصير جميع الامبراطوريات فى الماضى ؛ فما هو الطلسم الذى تملكه هذه الامبراطورية الاتحادية الأخيرة ليجنبها هذا المصير ؟ ولنا على هذا الاعتراض الجواب المبدئى التالى ، هناك عاملان فى الامبراطوريات القديمة ساعدا بصورة أساسية على إضعاف قواها فى المقاومة ضد « البرابرة » الذين يأتون من الخارج وعلى دعم قوة الغزاة واستثارة حماستهم . فهناك أولا عادة التطفل الاقتصادى التى استخدمت الدول الحاكمة بمقتضاها مقاطعاتها ومستعمراتها والبلاد التابعة لها فى إثراء طبقاتها الحاكمة ورشوة طبقاتها الدنيا حتى تخضع ، وبينما يؤدى هذا الاستنزاف لدماء البلاد التابعة إلى إضعاف شعوب الامبراطورية وضمورها ، يثير الأجناس الأقوى والأصعب قياداً من بين الأجناس الخاضعة ويدفعها إلى التمرد ؛ وكل إخماد للتمرد يؤدى إلى سفك دماء ، ومن ثم تتجمع قوى التبرم شيئاً فشيئاً وتثور ضد الدولة الحاكمة .

والعامل الثانى ، وهو متصل بالأول ، يتكون من تلك الصورة من التطفل التى تعرف باسم استخدام الجنود المرتزقة ، وهذا هو أخطر عارض من عوارض جنون الامبراطوريات ، فبه يحرم المعتدى نفسه من عادة الدفاع عن النفس ووسائله الفعالة ويسلمها فى نفس الوقت إلى أقوى أعدائه وأكثرهم قدرة .

وقد عمل هـــذا المزيج المميت من الحماقة والرذيلة دائماً على سقوط

الامبراطوريات فى الماضى ، فهل يكون فيه القضاء على اتحاد الدول الغربية ؟

من الواضح أنه سيكون كذلك إذا استخدمت قوة تكتلها فى نفس الأغراض الطفيلية ، ونبذت الأجناس البيضاء العمل فى صوره الأكثر مشقة لتعيش كنوع من الارستقراطية العالمية على استغلال « الأجناس الأدنى » ، بينما تسلم مهمة المحافظة على الأمن فى العالم شيئاً فشيئاً إلى أفراد هذه الأجناس ذاتها ، فلا مراء فى أن هذه الأخطار ستوجد لو كان اتحاد الدول الأوربية مجرد صورة أخرى من الامبراطوريات القديمة ، مستعملا «سلاماً أوروبياً» لأغراض مماثلة لأغراض السلام الرومانى المزعوم ومستخدماً نفس الأساليب فى المحافظة عليه ، إن القضية قضية كبرى ، بل هى فى الواقع الاختبار النهائى للمدنية الحديثة .

فهل من الممكن لاتحاد من الأمم المتمدينة أن يحتفظ بالقوة التى تتطلبها المحافظة على النظام فى العالم دون أن يسىء استعمال قوته بالتطفل السياسى والاقتصادى ؟

الفصل الثالث

العوامل الأخلاقية والعاطفية

١

لقد كشف لنا تحليل خط السير الحقيقي الذي اتخذته الإمبريالية الحديثة عن ذلك المزيج من القوى الاقتصادية والسياسية التي توجهها . وقد تتبعنا هذه القوى إلى مصادرها في المصالح الأنانية لبعض الطبقات الصناعية والمالية والمهنية المعينة ، وهي تسعى إلى تحقيق مكاسب خاصة من وراء سياسة التوسع الإمبريالي ، وتستخدم هذه السياسة نفسها لحمايتها ، في امتيازاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ضد ضغط الديموقراطية . وتبقى أمامنا الإجابة على هذا السؤال : لماذا لا يدرك الناس الإمبريالية على حقيقتها الضيقة الحقيرة ؟ فكل أمة ، وهي تراقب من الخارج إمبريالية جيرانها ، لا تنخدع ؛ وترى المصالح الأنانية للطبقات السياسية والتجارية بوضوح بوصفها العامل الرئيسي في توجيه هذه السياسة . وهكذا ترى كل أمة أخرى في أوروبا الخطوط الرئيسية الحقيقية للإمبريالية البريطانية وتتهمنا بالرياء في ادعائنا أننا لا نرى ذلك . وهذه التهمة باطلة ؛ فليست هناك أمة ترى مواطن ضعفها هي ، وتهمة الرياء نادراً ما تكون حقيقية ضد فرد وهي لا تكون حقيقية أبداً ضد أمة . إن الفرنسيين والألمان يعتقدون أن حماستنا في تنشيط الإرساليات الأجنبية والقضاء على الرق ونشر فنون المدنية مظهر كاذب نتخذه لأنه يلائم في حجب تأكيد الذات القومي السافر . بيد أن الحالة على حقيقتها مختلفة عن ذلك بعض الشيء .

إذ يوجد لدى قسم ليس صغيراً ، وإن لم يكن كبيراً ، من الأمة البريطانية

رغبة حقيقية فى نشر المسيحية بين الوثنيين والتخفيف من ألوان القسوة والمعاناة ، التى يعتقد هذا القسم أنها توجد فى بلاد أخرى أقل حظا من بلادهم ، وفى العمل الطيب فى أنحاء العالم انتصارا لقضية الإنسانية . وتضم معظم الكنائس جماعة صغيرة من الرجال والنساء الذين يهتمون اهتماما عميقاً ، بل وحماسيا ، بمثل هذا العمل ؛ وهناك جماعات أكبر من ذلك بكثير فى عددها تعطف عطفاً حقيقياً ، وإن كان أقل ، على هذه القضايا . فهؤلاء الناس ، وهم بلا دراية غالباً فى علم النفس والتاريخ ، يعتقدون أن الدين وفنون المدنية الأخرى أشياء يمكن نقلها وأن من واجبنا أن ننقلها إلى الأمم المتخلفة ، وأن استعمال قدر معين من الإكراه فى فرض مزاياها على شعوب أجهل من أن تدرك فورا هذه المزايا ، أمر له ما يبرره .

فهل مما يدعو إلى التعجب أن تستغل القوى الأنانية التى توجه الإمبريالية هذه الحركات غير المغرضة كرداء واق ؟ إن السياسيين أو القواد أو مديرى الشركات من الإمبرياليين ، الذين يحثون على اتخاذ سياسة اندفاعية بتصوير قسوة غارات تجار الرقيق فى أفريقيا ، أو الطغيان البشع لحاكم إقليم تسكنه قبائل همجية ، أو الذين يفتحون ميدانا جديداً للإرساليات فى الصين أو السودان ، لايتعمدون عن وعى إثارة هذه الوقائع لاستثارة الجمهور البريطانى . بل هم ببساطة وبصورة غريزية يأخذون تحت رعايتهم أى مشاعر قوية حقيقية يستطيعون استخدامها ، ثم يثيرونها فى أغراضهم . ويعتقد السياسيون دائما ، ورجال الأعمال فى أحيان كثيرة ، أن المزايا السياسية أو الاقتصادية التى يحصلون عليها تنطوى على دوافع سامية . فمن المؤكد مثلا أن لورد «ساليسبورى» كان يعتقد حقيقة أن حرب جنوب أفريقيا ، التى تتحمل وزارته مسئوليتها ، إنما أشعلت لخير شعب جنوب أفريقيا وأن نتيجتها زيادة فى سعادته وحريته ؛ ومن المحتمل جداً أن « ايرل جراى » كان يعتقد أن شركة الامتياز التى كان يديرها مدفوعة

برغبة فى تحسين الظروف المادية والمعنوية للأهالى الوطنيين فى روديسيا ، وأنها كانت تحقق هذا الهدف فعلا .

وانظر إلى «ليوبولد» ، ملك البلجيكيين وهو يدعى لحكمه فى الكونغو — «إن برنامجنا الوحيد هو بعث البلاد من جديد ، معنوياً ومادياً» . فمن الصعب وضع حد لقدرة الناس على خداع أنفسهم فيما يتعلق بالقوة والقيمة النسبتين للدوافع التى تؤثر فيهم : ويكتسب السياسيون بصفة خاصة عادة قوية من وضع مشروعاتهم فى أفضل ضوء ممكن بحيث أنهم سرعان ما يقنعون أنفسهم بأن أحسن النتائج التى يتصور أن تنجم عن أى سياسة هى الدافع الفعلى لهذه السياسة . أما فيما يتعلق بالجمهور ، فمن الطبيعى جداً أن يُخدع ؛ فكل ما هو سام ونقى مما يمكن أن يُضفى على الإمبريالية تقوم بالدعوة له ووضعه أمام أنظار الجماهير هيئات دينية وخيرية : فالمشاعر الوطنية تتجاوب مع الشهوة العامة للقوة عند شعب ما بواسطة الإيحاء بالدوافع النبيلة وباتخاذ مظهر التضحية بالنفس لحجب السيطرة وحب المغامرة . وهكذا تصبح المسيحية فى نظر أسقف كنتربرى « إمبريالية » فهى « خروج إلى العالم للتبشير بالإنجيل » ، وتصبح التجارة « إمبريالية » فى نظر التجار الذين يبحثون عن سوق عالمية .

وفى هذا التزييف بالذات للمغزى الحقيقى للدوافع تكمن أخطر رذائل الإمبريالية وأشد أخطارها . فعندما تُنتقى من بين خليط متشابك من الدوافع أقلها أثرا وتوضع فى مكان الصدارة لأنها أليق هذه الدوافع بالعرض على الناس ، وعندما تؤخذ فى سياسة ما ، قضاياها التى لم تدر بخلد واضعى هذه السياسة عند وضعها وتُعامل على أنها الأسباب الرئيسية لهذه السياسة ، تنحط العملة الاخلاقية فى الأمة . وسياسة الإمبريالية كلها مشحونة بها الخداع . وبرغم أنه ما من دارس جاد للتاريخ يذهب لحظة واحدة إلى أن دخول بريطانيا فى الهند ، والخطوات

الرئيسية التى أدت إلى تكوين الإمبراطورية البريطانية الحالية هناك ، كانا مدفوعين بأى اعتبارات أخرى سوى عظمتنا السياسية والتجارية ، فإنه ليس هناك ما هو مألوف أكثر من الإشادة بالمكاسب المزعومة التى نالها أهالى البلاد من وراء الحكم البريطانى واعتبار هذه المكاسب المبرر الأخلاقى لامبراطوريتنا الهندية ؛ وحالة مصر أكثر حتى من ذلك استلفاتاً للنظر ، فرغم أن الأسباب التى أعلنت صراحة للاحتلال البريطانى لمصر كانت أسباباً عسكرية ومالية تمس مصالحنا نحن ، فإن المألوف فى الوقت الحاضر الادعاء بأننا ذهبنا هناك لنمنح المصريين المزايا التى كسبوها من سيطرتنا هناك ، وأنه مما يعيبنا بالتأكيد أن نحافظ على تعهدنا الذى أعطيناه بأن ننسحب من البلاد فى بضع سنوات قليلة .

وعندما يقرأ الرجل الإنجليزى العادى كيف أنه « لم يحدث فى أية فترة سابقة ما فى تاريخ الفلاح أن عاش فى ظل حكومة تبذل كل عناية بدعم مصالحه أو المحافظة على حقوقه[1] » ، يقول بطريقة غريزية : « نعم ، هذا ما ذهبنا إلى هناك من أجله » ، بينما الحقيقة ، إن تأثير « الإمبريالية » التى حملتنا إلى هناك كانت تحدوها اعتبارات مختلفة تماماً . وحتى مع افتراض أن سوء الحكم الواضح فى مصر ، وأثره فى حياة السكان ، أضفى فعلا على سلوكنا عنصراً من عدم الأنانية ، فليس هناك من يستطيع أن يذهب إلى أن مثل هذا الدافع هو الذى حدد تصرفاتنا فى أى وقت بوصفه قوة عاملة فى توجيه سياستنا الامبراطورية[2] .

---

(١) « انجلترا فى مصر » ص ٩٧ .

(٢) ويمكن تصوير مدى تأثير تزييف الدوافع على المفكر السياسى المدرب بتلك الحجج العجيبة التى ساقها الأستاذ جيدنجز الذى يقول فى معرض مناقشته « لرضا المحكومين » كشرط للحكم ، إنه « إذا أرغم شعب همجى على قبول سلطة دولة أكثر تقدما فى المدنية ، فإن معيار صواب هذا الحكم المفروض أو خطئه لايوجد مطلقا فيما يبدو من قبول أو مقاومة عند بدء هذا الحكم ، ولكن فى مدى احتمال أن يعطى أولئك الذين فهموا ، بعد المرور بتجربة مايستطيع هذا الحكم عمله لرفع مستوى حياة الشعب الخاضع إلى حياة أفضل ، كل مافعله الحكم المفروض من أجلهم من رضا عقلى حر » . (الإمبراطورية والديموقراطية . ص ٢٦٠) . ولايبدو أن الأستاذ =

وحتى أكثر الإمبرياليين تشيعاً للإمبريالية لا يستطيع الادعاء بأن انجلترا فارس منقذ يتجول فى كل مكان بحثاً عن الشعوب المضطهدة ليخلصها من حكومات مضطهدة ، دون اعتبار لمصالحها الخاصة وما تتعرض له من أخطار. إن الطغيان الروسى ربما كان أكثر كفاية من حكومة الخديوى ، إلا أنه لم يكن يقل عنه استبداداً وكان أكثر منه أضراراً بقضية المدنية ، ولكن ليس هناك من اقترح أننا يجب أن نرغم روسيا أو ننقذ فانلندا من قبضتها . وحالة أرمينيا أيضاً تشهد على عجز الدوافع السامية عجزاً كاملا ؛ فحكومة بريطانيا العظمى وشعبها على السواء كانا مقتنعين تمام الاقتناع بما ترتكبه تركيا من فظائع بشعة ، وكان الرأى العام على دراية تامة بالموقف وقد استثير إلى أقصى حد ، وكانت بريطانيا العظمى مرتبطة صراحة ، بمقتضى اتفاق قبرص ، بحماية أرمينيا ؛ بيد أن « قضية الإنسانية » و « رسالة المدنية » كانتا بلا حول فى التدخل أو فى الاحتجاج المجدى .

إن الإمبريالية العدوانية تقتصر تقريباً ، كما ظهر من بحثنا ، على إكراه الأمم الأقوى أو الأحسن تسليحاً للأمم الأضعف ، أو التى يبدو أنها أضعف ، وغير القادرة على المقاومة الفعالة ؛ وفى كل حالة تسعى الدولة الإمبريالية المعتدية للحصول على مكسب اقتصادى أو سياسى محدد . أما شهامة الإمبريالية فإنها لا تدفع بريطانيا العظمى ، ولا أى أمة غربية أخرى ، إلى مهاجمة دولة قوية ، مهما بلغ طغيانها ، أو مساعدة دولة ضعيفة يُعرف عنها أنها فقيرة .

= جيدنجز يدرك أن كل ثقل المشروعية الأخلاقية لهذا المذهب العجيب من الرضا ذى الأثر الرجعى إنما يلقى على الحكم ، على مدى احتمال إعطاء رضا عقلى حر ، وأن هذا المذهب لا يكفل أى نوع من الضمان لحكم سليم غير متحيز ، وأنه يمنح ، فى الواقع ، أى أمة حقاً فى الاستيلاء على إقليم أمة أخرى وحكمه على أساس من افتراض الأمة الأولى فى نفسها تفوقاً وإضفائها على نفسها صفات تؤهلها للقيام بنشر المدنية .

إن مزج العوامل القوية ذات المصلحة بالعوامل الضعيفة غير المغرضة هو فى الواقع سمة مميزة من سمات العصر . إنه الولاء الذى تبديه الإمبريالية للإنسانية . ولكن كما أن المزيج الذى يعرف باسم « الأريحية و ٥٪ » ليس موضع ثقة فى دنيا الأعمال العادية ، كذلك فى سياسة الأمم الأوسع نطاقا يُعتبر نفس المزيج موضع شبهة بحق ؛ فعندما يرتبط العمل التجارى بالأريحية ، يُسمح للأول عادة بأن يحدد الاتجاه وسرعة السير . ولا مراء فى أنه مما يرفع بعض الشىء من قدر الإحساس الأخلاقى لأمة ما أن يُضفى على سياسة يُقصد بها الربح مسحة من عدم الاغراض لتكون أكثر قبولا لديها . بيد أن النظرية والعمل فى التاريخ الحديث كثيراً ما يكونان قريبين من الرياء ؛ بحيث لا يحـــق لنا أن ندهش عند ما يصفنا بعض الأجانب المعادين بهذا النعت . فماذا نستطيع ، مثلا ، أن نقول فى الوصف التالى الصريح للإمبريالية على لسان لورد بادن باول ؟ « إن الوحدة النهائية ، أى دافع الضرائب — سواء هنا أو فى المستعمرات — يتطلع إلى مجموعتين من النتائج مكافأة له . فهو من ناحية يأمل فى أن يرى المسيحية والمدنية تنتشران إلى حد ما ، ومن ناحية أخرى يأمل فى أن يرى بعض النمو فى الصناعة والتجارة . فإذا لم يحقق ، أو تحقق له « الحكومة خادمته » ، إحدى هاتين النتيجتين أو كليهما ، فلا بد من السؤال بصراحة ، هل لها الحق ، وهل هى على حق ، فى إثارة مثل هذه الحروب ؟[1]

فما هو أسلوب الموازنة بين المجموعتين من النتائج ؟ . ما هو مقدار المسيحية والمدنية الذى يساوى مقدارا معينا من الصناعة والتجارة ؟ إن هـذين السؤالين الغريبين فى حاجة إلى جواب . ألا تجنح الوحدة النهـائية — باعتبارها دافعة ضرائب — إلى الاهتمام أكثر بما يمكن قياسه نقدا ، والحط من قيمة ما لا يمكن حسابه ؟

(١) ملحق بكتاب « سقوط برمبب » .

إن مستر رودس عزا إلى نفسه أنه « يجمع بين التجارى والتصورى » باعتبار ذلك مفتاح سياسته ، ويوصف هذا المزيج عادة بكلمة مضاربة ، وهى كلمة يحمل معناها مغزى شريراً أكثر كلما كانت السياسة ، والمصلحة الخاصة أشد تشابكا ، كما كانا فيما يتعلق بمستر «رودس» الذى استخدم المجلس التشريعى فى مستعمرة رأس الرجاء لدعم احتكار دى بيرز للماس وتقويته ، بينما استخدم دى بيرز فى تمويل « الغارة » ورشوة ناخبى مستعمرة رأس الرجاء ، واشترى الصحافة ؛ لكى يثير الحرب التى أتاحت له الاستيلاء الكامل على « فكرته » أى الشمال[1] .

٢

إننا نستطيع القول ونحن مطمئنين بأنه حيثما يُجمع بين « التجارى » و « التخيلى » فى أى صورة أو نوع ، يستغل الأول الثانى ، فهناك نوع من « الإمبريالى المسيحى » يحظى بأطيب الثناء فى بعض الجهات ، وهو « المبشر الصناعى » الذى يقصد به أن يطوف بسفينة المسيحية على بحر من العمليات التجارية المربحة ، وأن ينشر العقائد الدينية فيما بين فترات من تعليم الفنون والحرف المادية . « إن الاهتمام الذى يبديه المبشر فى الأعمال التجارية يساعد كثيراً على إزالة الشكوك التى تساور الآن الصينيين الذين لا يؤمنون بالدوافع الدينية نحو أشخاص بين ظهرانيهم لا يقدر (الصينيون) دوافعهم ، ومن ثم يعتبرونهم دنسين » ، «يمكن تأدية خدمات هائلة لمصالحنا التجارية لو أن أعضاء الإرساليات التبشيرية المختلفة فى الصين تعاونوا مع قناصلنا فى استغلال البلاد ، وفى نشر الأفكار التجارية ، إلى جانب الأفكار الدينية البحتة ، بين الصينيين[2] » .

---

(١) « إن الشمال هو فكرتى » (سيسل رودس : حياته السياسية وخطبه ص٦١٣) .
(٢) فقرات من تقرير أخير للقنصل البريطانى فى كانتون .

وهذا الكشف عن الفوائد التجارية للمسيحية بواسطة قنصل بريطانى لا يدع مجالا كبيراً لطلب صراحة أكثر . بيد أن مغزاه الكامل لا يظهر إلا إذا دعمناه بالاعتراف الساذج الذى أدلى به لورد هيوسيسل : « إن عدداً كبيراً جداً من الناس كانوا يتلهفون على الاشتراك بكل جوارحهم فيما يمكن أن نسميه حركة العصر الإمبريالية ، ولكن كان يساور ضمائرهم بعض القلق فى مسألة هل كانت هذه الحركة ، فى نهاية مطافها ، خالية تماماً من الأغراض الدنيوية كما يريدون ؟ لقد اعتقد أنه إذ يرفع من أهمية العمل التبشيرى فى نظرنا يجعلنا نضفى على روح الإمبريالية مسحة من التبرير الدينى إلى حد ما »[1] .

ونحن ندرك جيداً أن معظم المبشرين البريطانيين لا تشوبهم أى مسحة من مزيج الدوافع السياسية والتجارية ، وأنهم يقبلون على عملهم بروح فريدة من التضحية بالنفس ، متلهفين على إنقاذ أرواح الوثنيين ، ولا يهمهم مثقال ذرة أن ينشروا التجارة البريطانية ، أو أن «يضفوا على روح الإمبريالية مسحة من التبرير الدينى» ، والواقع أنه من الواضح أنه بقدر ما يساور الناس الشك فى وجود دوافع دنيوية فى الأعمال التبشيرية ، يتبخر التأثير الروحى الحقيقى . وتاريخ الإرساليات التبشيرية كله فى الصين هو تعليق واحد طويل على هذا النص . فالمبشرون الكاثوليك الأول — معتمدين على تأثير نقاء حياتهم وتعاليمهم — نجحوا ، لا فى تحقيق سلامتهم فحسب ، بل فى الحصول على نفوذ كبير بين الجماهير ، وبين الدوائر الحاكمة ، ونشروا المسيحية و بعض مبادئ العلم الغربى . ورغم أنهم لم يفلحوا فى تحويل أعداد كبيرة من الناس إلى المسيحية ، فإنهم كانوا عاملا قوياً فى مدنية الامبراطورية الشرقية العظيمة . ولكن تدخل المنافسة القومية والتنافس بين الشيع المختلفة خلال القرن التاسع عشر ، فى الشئون التبشيرية ، واستعمال كل إرسالية الإمكانيات الدبلوماسية ، بل وحتى العسكرية ، لدولة من الدول

(١) خطاب فى الاجتماع السنوى « لجمعية التبشير المسيحى » ٤ مايو سنة ١٩٠٠ .

الأوروبية للدفاع عن نفسها وترويج مبادئها — كبت تأثير القوى الروحية ، وولد شكوكا لها ما يبررها تماماً ، أدت إلى تغيير الترحيب الأول إلى جو من العداء المتعصب .

إن أحد الصينيين المثقفين يقول : « لا بد أنه من العسير جداً على الحكام الصينيين أن يفصلوا الإرساليات التبشيرية عن القوة الدنيوية التى تبدو سفنها الحربية على استعداد دائم للتدخل باسم حكوماتها المختلفة ... إن الصينيين راقبوا تطور الأحداث باهتمام شديد : أولا الإرساليات ، ثم القناصل ، وأخيرا الجيش الغازى . وهم لم ينسوا بعد ضياع أنام بهذه الطريقة عندما أدى تصرف ألمانيا فى شان تونج إلى رجة عنيفة بين الطبقات المثقفة » : « وليس لنا أن نعجب من أن الموظفين الصينيين يكرهون المبشرين ، فكنيستهم دولة داخل الدولة ، وتعمل على نشر معتقد غريب ، وتخرج الناس عن معتقدات آبائهم ، والمبشرون لا يخضعون للقوانين الصينية ، وقد تصرفوا أحياناً بطريقة استعلائية فى حماية بعض الأهالى ممن تحولوا إلى المسيحية على أيديهم ، وفى هذا يكمن أحد أسرار الكراهية الغامضة نحو (أصدقاء الصين) ، كما يطلق المبشرون على أنفسهم » .

إن مدى الضرر الذى يصيب القضية : « التى مملكتها ليست فى هذه الأرض » من جراء هذا التحالف مع السياسة والأسلحة — قد يبدو أوضح من أن يحتاج إلى مناقشة ، ومع ذلك فمن الجلى تماماً أن هناك رجالا مخلصين مستعدون لتأييد استخدام القوة العسكرية والسياسية فى فتح ميادين جديدة للإرساليات التبشيرية ، وأن المبشر الذى يعمل تاجراً وجندياً وسياسياً على التوالى يبدو أداة مرغوباً فيها تماماً لنشر المدنية .

أما المدى الحقيقى للصلة الوثيقة بين دوافع هذا المزيج وسلوكه فيمكن تصورها من تاريخ السودان .

« نقلت كتائب من الضباط والجنود من كل فرقة ، بريطانية ومصرية ، عبر النيل فى سفن حربية للاشتراك فى قداس صلاة جوردون التذكارية ، ولتشهد رفع العلم البريطانى على أنقاض الخرطوم ... ووقف الجنرال المنتصر محاطا بجنوده الذين أدت قيادته لهم إلى تلك النتيجة العظيمة المجيدة ... ثم أمر برفع الأعلام ... ورفع الضباط أيديهم بالتحية ، والجنود أسلحتهم ، وعزفت الفرق الموسيقية السلامين البريطانى والمصرى ، وبعد ذلك نادى السردار بالهتاف بحياة جلالة الملكة ... وتبع ذلك القداس أو الصلاة التذكارية ، وقرئت الكلمات الرصينة من كتاب الصلاة الإنجليزى فى تلك الحديقة البعيدة ... وعزفت الفرق الموسيقية مرثيتها والنشيد الدينى المفضل لدى جوردون ؛ وأطلقت إحدى السفن الحربية الراسية فى النهر مدافعها تحيــــة ... وعزف الاسكتلنديون رثاء طويلا ، وهكذا تم الاحتفال كما يجب . بينما تسعة آلاف من أولئك الذين كانوا يريدون الحيلولة دون القيام به يرقدون أمواتاً على الثرى فى سهل أم درمان ، وآلاف آخرون متفرقين فى المجاهل ، أو يزحفون مثخنين بالجراح إلى النهر فى طلب الماء[1] » . ورغم أن الكاتب قد أغفل اللمسة النهائية للصورة ، إطلاق النار عمداً على الزاحفين الجرحى بواسطة جنود تحت إمرة قواد بريطانيين ، فإن الصورة نفسها زاخرة بالمعانى العميقة ، بما فيها من خليط غريب من العلم البريطانى ، والنشيد الدينى ، والانتقام لجوردون .

ومع ذلك من الجلى أن أولئك الذين يصعدون إلى قمم الإمبريالية المحاطة بالضباب فى مقدورهم أن يوحدوا بين هذه العوامل المتنافرة المختلفة فى « مركبة عليا » . وبينما يعربون عن أسفهم ، بإخلاص أحياناً ، لضرورة البنادق والسفن الحربية ، يجدون تبريراً مجيداً فى الأهداف العليا لمدنية تدعمها هذه الأساليب .

---

(١) « حرب النهر » — ونستون تشرشل — المجلد الثانى ص ٢٠٤ — ٢٠٦ .

فطبقاً لهذا الإنجيل تحقق الأمم الغربية بسرعة سيطرة رحيمة على الأرض ؛ وهى سيطرة ستحقق بدورها — فى المستقبل القريب — سلاماً عاماً وسيادة صناعية وعلمية وأخلاقية لفنون الغرب .

طر سعيداً واحمل معك الرسالة عبر البحار ،

طر سعيداً واحمل رســـــالة الصليب ،

وضم الأرض إلى الأرض ، وتطلع إلى السماء ،

واحمل الثراء لأســـــواق السنة الذهبية .

إن هذه النظرية نظرية رحيمة ، ولندع سير شارلز ديلك يعلق عليها برأيه فى ممتلــكاتنا فى أفريقيا الاستوائية .

« إذا كنا لا نستطيع أن نجعل أخصب جزر الهند الغربية مشروعاً ناجحا ، فــكيف نتوقع أن نجعل بلادا ظروفها الصحية أسوأ ، وخصوبتها أقل فى قلب أفريقيا تدر ربحاً ؟ إن شعبنا وجه اهتمامه إلى أفرقيا عن طريق الرغبة التقليدية فى القضاء على مساوىء تجارة الرقيق ، ورغبته فى تلك الأيام فى أن يريح ضميره بالتعويض ماليا عن خطايا أسلافه فيما يتصل بتجارة الرقيق ؛ بيد أنه من المحتمل أن ما تسببنا فيه من أضرار بتشجيعنا على تقسيم أفريقيا ، وقيام حكومات باسم الحرية ، مثل دولة الــكونغو الحرة ، أكثر من الأضرار التى تسبب فيها أجدادنا لأفريقيا باشتراكهم فى تجارة الرق الإفريقية[1] » .

٣

والمشكلة السيكلوجية التى تواجهنا فى دعاة رسالة الإمبريالية ليست بالتأكيد قضية رياء ، أو قضية إثارة متعمدة واعية لدوافع كاذبة . بل هى من ناحيه خداع

(١) « الإمبراطورية البريطانية » ص ١١٤ .

أفكار تتحقق بطريقة غير سليمة ، ومن ناحية أخرى حالة من حالات الولع النفسى بالإجراءات الرسمية العقيمة ، والأسلوب الديوانى .

فالإمبريالية تطفو على بحر من العبارات الغامضة غير المحددة المعانى التى يبدو رنينها طيباً ، وهى عبارات لا توضع إلا نادر على محك الاختبار بالاتصال الوثيق بالواقع . إن مستر هنلى يقول : « لا تتفرد المتلكات الإنجليزية فى الحجم والتنوع وحدهما . إن ذروة مجدها هى الحرية[١] » ، ولا مراء فى أنه يصدق ما يقول ؛ فهذه الكلمات توحى بأن « الحرية » التى نتمتع بها فى هذه الجزر يشترك معنا فيها أخواننا من رعايا الإمبراطورية البريطانية طولا وعرضاً .

وهذا الإيحاء كاذب — كما رأينا — ولكن الإمبريالية التى تتاجر تجارة رخيصة بالألفاظ لا تدرك كذبها ، فأكبر حقائق الإمبريالية ، وأهمها سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً ، غير معروفة عادة للرجل الإنجليزى المتوسط التعليم . فامبراطوريتنا بالنسبة له تتكون من عدد من الدول الحرة التى تتمتع بالحكم الذاتى ، تربطنا بها صلات صناعية وثيقة ونامية ؛ فالحرية الفردية وحرية الأجناس والمساواة فى العدالة تسود فى كل مكان ، والمسيحية والمثل العليا الأخلاقية البريطانية تنتشر بسرعة بين شعوب ضخمة من الأجناس الدنيا ، التى تدرك فى سرور تفوق أفكارنا وسماتنا ، والمزايا التى تجنيها من الحكم البريطانى .

وهذه الأفكار الغامضة المتعجلة لا تُصحح بالدراسة الدقيقة للوقائع والأرقام ؛ فكل ما لها من سند هو عادة تأكيد بعض الأصدقاء ، أو الأقارب ممن يعيشون « هناك » فى إحدى المتلكات البريطانية ، والذين تُقام على شهاداتهم الفردية صروح من الأفكار الإمبريالية . فكم شخص إبان

---

(١) الإمبريالية ص ٧ .

حرب جنوب أفريقيا بنى رأيه فيما يتعلق « بشكاوى الوافدين » ، وبطابع حكومة البوير ودوافعها على أقوال شخص متأثر بعواطفة من سكان جوهانسبرج الذين لم يكن لهم أى اتصال بالبوير ، ولم يعرفوا شيئاً عن « الشكاوى » إلا عن طريق صحف روديسيا التى صاغتها !

ومن العسير أن نحكم على مدى اعتماد الإمبريالية فى حياتها على « الكلمات المقنعة[1] » ، إلا إذا تحولنا باهتمامنا إلى لغة الدبلوماسية ، مستودع أسلحة الإمبريالية الذى تستمد منه الألفاظ . السلطة العليا ، والاستقلال الداخلى الفعال ، ورسول المدنية ، وتصحيح الحدود ، ومقياس للمصطلحات يتغير حسب الظروف من « الأراضى الخلفية » و « مجال النفوذ » إلى « الاحتلال الفعال » و « الضم » ، وهى أمثلة تصور بسهولة لغة ابتكرت لأغراض الإخفاء والاعتداء . والإمبريالى الذى ينظر إلى التاريخ الحديث من خلال هذه الأقنعة ، لن يدرك الحقائق « المجردة » ، ولكنه سيراها دائماً على مسافات بعد أن تكون قد مرت بما يلائمها من عمليات التحريف والتفسير والتزيين . ويقع جزء من المسؤلية فى جهلة عليه وحده ، لأنه لابد يدرك أنه لا يطلع على الحقيقة فى أحيان كثيرة ويرفض أن يخترق الحجب المسدولة . فهذا الإصرار فى تجنب الحقيقة السافرة يمنحه

---

(١) «هناك ألفاظ مقنعة ترددها الألسنة وتروح وتغدو حولنا فى أوروبا فى الوقت الحاضر لا يفهمها أحد ، ولكن يستعملها كل واحد ، ومعظم الناس على استعداد للقتال من أجلها ، أو حتى الموت فى سبيلها ، متصورين أنها تعنى هـذا الشىء أو ذاك مما هو عزيز عليهم . ولم يوجد قط ، مخلوقات ضارية شريرة إلى هذا الحد ، أو دبلوماسيون دهاة بهذا الشكل ، أو سموم قاتلة إلى هذه الدرجة ، مثل هذه الكلمات المقنعة، فهى الأدوات الظالمة التى تستخدمها أفكار الناس جميعاً ، فأى وهم يراود الإنسان ، أو غريزة مفضلة يعتز بها الإنسان أكثر من غيرها ، يعهد بها إلى الكلمة المقنعة المفضلة عنده لتنوب عنه فى العناية بها ، وأخيراً يصبح لهذه الكلمة سلطة لا نهائية عليه ولا تستطيع الوصول إليه إلا عن طريقها » .

(رسكين : السمسم والسوسن . ص ٩٢)

أحياناً قدرة تكاد تكون خارقة فى خداع نفسه . إن مستر لِكى (Lecky) يقول : « من بين جميع أنواع الهيبة تعد الهيبة المعنوية أثمنها ، ويجب على كل رجل من رجال الدولة ألا ينسى أن عنصرا من أهم عناصر قوة بريطانيا هو ما يدعمها من هيبة معنوية[1] » ، وتعتقد الغالبية الساحقة من الإنجليز « المتعلمين » بإخلاص أن أعظم ما ربحته انجلترا من حرب البوير هو زيادة « هيبتها المعنوية » !

وهناك خطأ آخر فظيع لا يمكن فهمه إلا على ضوء عامل سيكلوجى غريب آخر ، ليس هناك مكان فى العالم تتأصل فيه جذور عدم الثقة فيما يطلق عليه « منطق » باعتباره هاديا إلى السلوك العام ، مثل انجلترا ؛ فأى تصرف يبدو واضحا أنه « منطق » يُعد فى ذاته موضع ريبة . فالحكم القائم على نظام « الحزب » قد جعل من « الحلول الوسط » ضرورة مألوفة إلى حد أننا أصبحنا نعتقد أن تقدمنا القومى إنما يرجع إلى هذه الضرورة ، وأنه لو كان من الممكن تطبيق « الأفكار » بصورة أكثر حدة وسرعة ، فإننا كنا سنتخبط ، لو طبقناها ، فى مسالك خداعة ثم نضطر إلى التقهقر ، بما ينطوى عليه من مشاق كبيرة ، أو كنا نقع فى هاوية من المخاطر الثورية . ورغم أن « الحل الوسط » السليم ليس بأى حال غير منطق ، بل هو مجرد منطق مطبق داخل حدود معينة من الزمن والبيئة ، فإنه من اليسير أن ينحدر إلى انتهازية سياسية تافهة من النفعية القصيرة النظر . إن تعقد السياسة الحديثة فى بلد مثل بريطانيا العظمى قد دفع ، بما يحدثه من رد فعل على مقتضيات النظام الحزبى ومغرياته ، بعادة « الحل الوسط » إلى نهايات متطرفة حمقاء ، بحيث أدى إلى فساد الذكاء السياسى لدى الأمة . وقد وجد نفس هذا الميل فى أماكن أخرى ، ولكنه أوقف ، أو عُدل بسياسة ضيقة محددة بصورة أكثر وعياً من جانب العاهل ، أو الطبقة الحاكمة ، وبالحدود التى تضعها دساتير مكتوبة ، وباعتقاد متأصل ومنتشر — فى بعض البلاد اللاتينية — فى قيمة الأفكار بوصفها قوى

(١) « خريطة الحياة » .

مؤثرة فى السياسة . أما فى انجلترا ، بل وفى جميع البلاد الانجلوسكسونية فى الواقع ، فإن ضربا من التفاؤل المرح قد اغتصب مركز التوجيه القائم على التفكير ، وهو نوع من أنواع الاعتقاد العام فى « للمصير القوى » الذى يجعلنا قادرين على السير قدما بصورة ما و يشير علينا « بأن نفعل كل ما فى وسعنا ولا نهتم بالمستقبل البعيد أكثر مما ينبغى » . والآن لا يهمنا هنا ما ينطوى عليه ذلك من ازدراء للتاريخ و إهمال لقوانين علم الاجتماع ، بقدر ما يهمنا رد الفعل السيء الذى يؤثر فى عقول المواطنين عند ما تواجههم أحداث جديدة ، تتطلب منهم أن يكوّنوا فيها رأيًا . فسياستنا الفجة المبتسرة التى تقوم على مبدأ « من اليد إلى الفم » ، و « خذ ما تستطيع الحصول عليه الآن » قد شلت الحكم بإضعافها القدرة المنطقية على المقارنة . إذ لما كنا غير مطالبين بأن نقدم لأنفسنا ، أو لغيرنا تبريرات واضحة متسقة لتصرفاتنا القصيرة النظر فى سلوكنا العام ، فقد فقدنا عادة الاتساق الذهنى تماما ، أو بعبارة أخرى ، لقد نمت لدينا قابلية غريبة وخطرة جداً لقبول أفكار ودوافع غير متسق بعضها مع بعض ، بل وكثيرا ما تكون متناقضة .

وقد يصور لنا مثل ، أو مثلان لأحداث متطرفة مجسمة ـ الضرر الذى ألحقه بالذكاء العام عدم وجود أية مسحة من النظام المنطقى الواضح فى تسيير الأمور ، فعند بداية حرب جنوب أفريقيا كانت ضآلة عدد البوير تعتبر عاملا يزيد من وقاحتهم فى الدخول فى نزاع مع أكبر امبراطورية فى العالم . بيد أن هذه الضآلة العددية لم تمنع وجود اعتقاد حقيقى آخر وإحساس بأننا نقاتل دولة لا تقل عنا فى العدد ، وهو الإحساس الذى كان يتطلبه شعورنا بالانتصار عندما كنا نحرز نصراً ، أو ليمنعنا من الشعور بالخجل عندما كان عدونا الضئيل ينزل بنا هزيمة . إن تقلبات الكذب المفصل ، والاختراع الغريب اللذين اضطررنا إليهما أثناء سير الحرب بسبب ضرورة المحافظة على هذا الاعتقاد المتناقض ، لاشك أنها

سوف نسترعى انتباه المؤرخين السيكلوجيين ، وكيف أن الأعداد كانت تزداد وتنكمش أوتوماتيكياً على التوالى تبعاً لما يراد إدخاله فى روع الأمة من ضرورة الموافقة على إمدادات جديدة من الجنود أو المال ، أو من ناحية أخرى لتصوير الحرب على أنها « شارفت النهاية » ، ولم يبق منها سوى مجرد شىء من حرب العصابات . ولنأخذ مثلا آخراً . لقد استطاع الساسة العليمون ببواطن الأمور أن يذهبوا فى نفس الوقت إلى أن سلوكنا فى توفير الطعام والمأوى للعائلات التى دمرنا ممتلكاتها فى حرب جنوب أفريقيا كان عملا لم يسبق له مثيل فى الكرم ، ثم يدافعون عن حقنا فى بيع مزارعهم بالمزاد العام لكى نسد هذه النفقات ذاتها التى نتكبدها فى إعالتهم والتى اعتبرناها العمل الذى نمدح أنفسنا عليه . إن هذين الادعاءين يتقدم بهما فى مجلس العموم نفس الوزير وتقبلهما الأمة دون إدراك لما بينهما من تناقض . لماذا ؟ السبب فى ذلك ببساطة هو كبت القدرة على المقارنة عملياً . إذ تُتبع خطة ما تحت ضغط حاجة ملحة : وبعد ذلك يجب إيجاد « أسباب » لها ، أو ما يبررها : ولا تُبذل أية محاولة قبل التصرف ، أو بعده للنظر إلى الموضوع بوصفه كلا بأسبابه ونتائجه ، ومن ثم لا تكون هناك مقارنة واضحة بين الدوافع والنتائج الفعلية .

ولعل هذه العبقرية فى عدم الاتساق ، عبقرية قبول أفكار ، أو مشاعر متعارضة فى نفس الوقت ، والاحتفاظ بها فى أماكن مختلفة محكمة من العقل ، لعل هذه العبقرية سمة تفرد بها البريطانيون . وأكرر القول ، إنها ليست رياء ؛ فإدراك عدم الاتساق يفسد العماية : إذ أن شرطاً من شروط نجاح هذا السلوك أن يكون لا شعوريا . لأن لمثل هذا التناقض فوائده .

وبدون هذه القدرة كان قسم كبير مما تنطوى عليه الإمبريالية من قسوة وظلم يصبح مستحيلا . فلو كان العقل البريطانى متسقا بالقدر الكافى ليضع نصب

عينيه حقيقة أن ٤٠٠ مليون نسمة كانوا يقاتلون جماعة عددها أقل من ربع مليون مثلا ، لكان من المستحيل وقوع كثير من التفاصيل الهمجية فى هذه الحرب أيا كانت وجهة النظر فى ضرورتها أو عدالتها ، أو حدوث ذلك التهليل والفخر بالانتصار .

وتنطوى سيكلوجية الإمبريالية ، بطبيعة الحال ، على ما هو أكثر من ذلك بكثير . بيد أن هناك عاملين رئيسيين هما : عادة إحلال أفكار مبهمة براقة ، مستمدة عن طريق « كلمات مقنعة » ، محل الحقائق السافرة ، والقدرة على فعل ذلك ، من ناحية ، والعبقرية الأصيلة أو المكتسبة فى عدم الاتساق ، من ناحية أخرى ؛ وما كانت بريطانيا العظمى لتقدر على هذه السياسة لو أنها أدركت فى وعى واضح أثر الدوافع الفعلية ونتائجها ، ومعظم الناس الذين خدعوها كانوا مضطرين إلى أن يخدعوا أنفسهم أولا . فليس هناك حماسة فى الرياء وحتى الجشع السافر بلا حياء لا يكون حافزاً لسياسة طويلة الأجل . إن الإمبريالية تقوم على إساءة تفسير مستمرة للوقائع والقوى ، وبخاصة عن طريق عملية مهذبة من الانتقاء والمبالغة والتلطيف توجهها فئات وأشخاص من ذوى المصلحة بحيث تشوه وجه التاريخ .

إن أشد خطر للإمبريالية يكمن فى الحالة العقلية لأمة تعودت على هذا الخداع وجعلت نفسها غير قادرة على النقد الذاتى .

فهذه الحالة هى ما يطلق عليه أفلاطون « الكذب فى الروح » — الكذب الذى لا يعرف عن نفسه أنه كذب . وإحدى علامات هذه الحالة المرضية هى ضرب من الرضا الوخيم عن النفس ، فعندما تقع إحدى الأمم فريسة له تنبذ بسهولة ، وبصورة غريزية أى نقد من الأمم الأخرى باعتباره راجعاً إلى الحسد والحقد ، وتعزو كل نقد داخلى إلى التحيز القائم على العداء للوطنية . إن شهوة

السيطرة والامتلاك المادى التى تقوم عليها الإمبريالية تعبر عن نفسها لدى الأمم الأكثر بدائية فى صراحة وبلا وعى ؛ فالرضا عن النفس ضئيل لأن الوعى الذاتى ضعيف ، ولكن الأمم التى بلغت من الوعى الذاتى ما بلغته أمم غرب أوروبا تعمل على استثارة شهواتها الغريزية وإشعالها بواسطة التفكير الواعى . ومن هناك كان ذلك النسيج المحكم من الدفاع الفكرى والأخلاقى . تلك القواعد الأخلاقية والنظريات الاجتماعية الامبراطورية التى بحثناها .

فالعامل المسيطر والموجه للعملية كلها هو — كما رأينا — ضغط الدوافع المالية والصناعية التى تستثار لتحقيق المصالح المادية القصيرة الأجل لجماعات صغيرة قادرة حسنة التنظيم داخل الأمة ، وتحصل هذه الجماعات على التعاون الإيجابى من جانب رجال الدولة والدوائر السياسية الذين بيدهم مقاليد أمور « الأحزاب » بواسطة إشراكهم معها مباشرة فى خططها الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية أخرى باستمالة الغرائز المحافظة لدى الطبقات المالكة التى تعتبر تحويل تيارات الطاقة السياسية من الشئون الداخلية إلى الخارجية أفضل وسيلة للمحافظة على سيطرتها ومصالحها القائمة . أما قبول مجموع الأمة ؛ بل وتأييدها الإيجابى بحماسة لاتباع سياسة قاضية على مصالحها الحقيقية ، فيتم الحصول عليه بواسطة التستر وراء رسالة المدنية من ناحية ، ولكن أساساً بواسطة التأثير فى الغرائز البدائية المتصلة بالتفرقة بين الأجناس .

وليس من اليسير كشف سيكلوجية هذه الغرائز ، ولكن هناك عوامل رئيسية معينة تظهر بسهولة . فالعاطفة العنيفة التى يصف بها كاتب فرنسى غريزة السيطرة على الأرض بأنها « جنون الكيلومترات » ، أو « جنون الأميال » يرجع أصلها إلى العهود الأولى التى كان اتساع الأرض فيها ضروريا لتوفير الطعام للناس أو الماشية ، كما يرتبط بعادة « الارتحال » التى ما زالت باقية لدى الشعوب

المتحضرة بصورة أشد مما يُفترض عادة . وكذلك عادة « التجوال » التى أملتها الضرورة على القبائل الرحل ما زالت باقية بوصفها عنصرا رئيسيا من مكونات حب السفر ، وتختلط « بروح المغامرة » عند ما تصادف عواطف بدائية أخرى مثلها . وقد أخذت « روح المغامرة » هذه ، خاصة عند الانجلو سكسونيين ، صورة « الرياضة » التى تنطوى ، فى صورها الأقوى ، أو « الأكثر مغامرة » ، على استثارة مباشرة لشهوة القتل ، والصراع البدائى من أجل الحياة اللذين تنطوى عليهما « المطاردة » .

إن الشهوة الحيوانية للصراع ، التى كانت يوما ما ضرورة ، تبقى فى الدماء ، وبقدر ما يتوفر لدى أمة ، أو طبقة من طاقة وفراغ بعد ما يذهب فى ألوان النشاط الانتاجى السلمى ، تسعى إلى متنفس للإشباع عن طريق « الرياضة » التى يُعد فيها الصيد والاشباع الجثمانى الناشىء عن توجيه اللكمات من مكوناتها الحيوية . إن الطبقات المترفة فى بريطانيا العظمى ، التى تحررت معظم طاقتها من ضرورة العمل تكرس نشاطها بطبيعة الحال « للرياضة » ، حيث تساعد الضرورة الصحية لإيجاد بديل للعمل على دعم بقاء الغريزة البدائية ، أو تتضافر معها . ولما كانت الصور الأقل عنفاً من هذه الرغبة الجارفة هى وحدها ما يسمح به فى الصراع المزيف ، أو المصطنع فى أنواع الرياضة الداخلية ، حيث تنعدم الحيوانات البرية التى يمكن صيدها ، ويُحرم أى صراع بين الناس يزيد عما تنطوى عليه كرة القدم ، فإن هناك ضغطاً متزايدا باستمرار نحو المناطق التى تقع على حدود المدنية لكى تجد « روح المغامرة » المكبوتة مجالا حرا تعبر فيه عن نفسها بقوة ، وتُغذى هذه المشاعر بسيل من مطبوعات السفر ، والكتابات الخيالية ، بينما تضفى رتابة الحياة المتحضرة العادية وأمنها على الأجزاء الأكثر همجية من الكرة الأرضية إغراء متزايداً باستمرار . إن الإشباعات الأقل عنفاً التى تهيئها

الرياضة للطبقات العليا فى وقت فراغها الكبير ، تقلدها الجماهير الصناعية ، التى أخذ ما تخصصه من وقت ، وطاقة للترويح عن النفس فى الزيادة ، والتى لم تهجر قط ، فى انتقالها من ظروف الريف إلى ظروف المدنية ، ضروب الرياضة المتواضعة للحياة الريفية فى العصور الوسطى التى أدمنت هذه الجماهير عليها منذ عهود لا تعيها الذاكرة . « إن كرة القدم لعبة جيدة ؛ ولكن ما هو أحسن منها وما هو أحسن من أية لعبة أخرى ، هو رياضة مطاردة الآدميين[1] » .

ومن ثم فإن المغامرة ، والناحية العسكرية فى الإمبريالية تكوّنان أساساً قوياً جداً لاستهواء الجماهير . فالرغبة فى مطاردة الحيوانات الكبيرة ، أو الإنسان وقتلهما لا يمكن إشباعها إلا بالتوسع ، والنزعة الحربية . بل أننا نستطيع القول مطمئنين بأن السبب فى كون جيشنا تنقصه الكفاءة إلى هذا الحد فى ضباطه ؛ بمقارنتهم بالجنود ، هو أنه فى الوقت الذى تتطلب فيه المهن الذهنية إعداداً علمياً جدياً ، وانتقاء يختار معظم الضباط البريطانيين الجيش ، ويقومون بعمله بروح « الرياضة » . وذلك فى حين أن الجندى المتوسط ، وإن كان مدفوعاً فى الغالب بدوافع مماثلة ؛ يُعتبر « العلم » أقل أهمية فى حالته ، وكل نقص فى الهدف المهنى الجاد يعوضه إلى حد أكبر النظام العسكرى الذى يفرض عليه .

بيد أن ما هو أكثر أهمية من هذه الدعامات للروح العسكرية فى الجيش ، هو الدور الذى تلعبه الحرب كدعامة للإمبريالية فى مجموع الأمة من غير المحاربين . فرغم أن استهواء « الرياضة » ما زال قويا ، حتى بين سكان المدن ، فهناك علامات واضحة تدل على انحطاط هذا الاهتمام العامل من جانب المشتركين والاقتصار على دور المتفرج وما يهيئه من عوامل إثارة . ويمكننا قياس مدى

---

(١) بادن باول ، « نصائح الكشافة » ص ١٢٤ .

انحطاط الرياضة فى هذا الاتجاه بما يحدث من إحلال الاحتراف المتخصص فى جميع أنواع الرياضة محل الهواية الحرة ، و بنمو الرذيلة المصاحبة لذلك ، وهى «المراهنة» التى تعبر فى كل مكان عن أسوأ صور الإثارة فى الرياضة، حيث تحول كل شعور طيب غير متحيز نحو مزايا المتنافسين ، وتركيزه فى عنصر لا عقلى من الصدفة مصحوبا بجشع ، واحتيال خسيس . و يقابل هذا الانحطاط فى الاهتمام بالرياضة الوطنية الرخيصة ، فيما يتعلق بالحرب . فالوطنية الرخيصة هى مجرد شهوة المتفرج التى لا يصحبها أى مجهود شخصى ، أو مخاطرة أو تضحية ، والاكتفاء بالإثارة التى تهيئها الأخطار ، والآلام والمذابح التى يتعرض لها آخرون من بنى الإنسان لا يعرفهم ، ولكنه يتمنى دمارهم بعاطفة عمياء مصطنعة من الحقد والانتقام ، و يتركز كل اهتمامه فى المعارك الفعلية بهياجها ، ومخاطرها العمياء . أما عملية زحف الجيش ، ورتابة السير الشاق المرهق ، والحرمان المرير ، وفترات الانتظار الطويلة ، والملل الفظيع فى الحملات التى تستغرق وقتا طويلا ، فإنها لا تلعب أى دور فى خياله ؛ بينما العوامل المخففة فى الحرب ، ذلك الشعور الطيب بالرفقة الذى يولده الخطر الشخصى المشترك ، وثمار النظام العسكرى وضبط النفس ، واحترام شخصية الأعداء الذين لا بد من الاعتراف لهم بالشجاعة وإدراك أنهم مخلوقات آدمية مثلنا ــ كل هذه العناصر المخففة فى الحرب الفعلية لا شأن لها بعاطفة الوطنية الرخيصة ؛ ولهذه الأسباب بالذات يذهب بعض أصدقاء السلام إلى أن أقوى عاملين فى إيقاف النزعة الحربية ، والحرب نفسها هما : إرغام جميع المواطنين بلا استثناء على المرور بتجربة الخدمة العسكرية ، والتعرض لتجربة الغزو .

ولسنا مطالبين هنا بأن نحكم هل يجدى هذان العلاجان العسيران حقا أم لا ،

ولكنه من الجلى تماما أن شهوة المشاهدة فى الوطنية الرخيصة عامل من أخطر العوامل فى الإمبريالية .

إن التشويه العجيب للحرب ولسياسة التوسع الاستعمارى كلها — وهو ما تتطلبه إثارة هذه العاطفة لدى الجماهير — جزء غير صغير من فن المنظمين الحقيقيين للاستغلال الإمبريالى ، تلك الجماعات الصغيرة من أصحاب الأعمال ورجال السياسة الذين يعرفون ما يريدونه ، وكيف يحصلون عليه .

فالتغرير الذى يقوم على بريق البطولة العسكرية ، ومجدها الكاذب أو الحقيقى ، والاذعاءات البراقة فى بناء الإمبراطوريات ، جعلت تلك الوطنية الرخيصة نواة لنوع من حب الوطن يمكن دفعه إلى ارتكاب أية حماقة أو جريمة .

٤

وعند ما تكون روح السيطرة السافرة هذه فى حاجة إلى ثياب تتقنع وراءها أمام الطبقات المتعلمة فى أمة ما ، تُنسج من أجلها الزخارف الفكرية والمعنوية ، فتُهيأ الكنيسة والصحافة والمدارس والجامعات والجهاز السياسى ، — وهى أدوات التربية الشعبية الأربع الرئيسية — لخدمتها ، فليس هناك سوى خطوة واحدة من مسيحية الجيل السابق «العضلية» إلى المسيحية الإمبرياليه ، إن مزاج الكهنوتية النامية ، ومذهب السلطة فى الكنائس القائمة ، يتفقان تماما مع الروح الحربية ، والأوتوقراطية السياسية ، وقد لاحظ مستر (جولدوين سميث) — بحق — «أن القوة هى الحليف الطبيعى للخرافات ، والخرافات تعرفها معرفة جيدة[1] » .
أما فيما يتعلق بتلك الأداة الفعالة فى الصحافة اليوميـــــة ، فهى — فى حدود كونها ليست مملوكة لرجال المال وتدار بواسطتهم مباشرة لأغراض

---

(١) خطاب فى المانشستر جارديان (١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٠)

مالية (كما هو الحال إلى حد كبير فى مركز صناعى ومالى كبير) ـ تتأثر دائما بمصالح الطبقات التى تسيطر على الإعلانات التى تعتمد عليها الجرائد فى حياتها ، بل وكثيراً ما تكون خاضعة تماما لهذه المصالح ، فاستقلال الجريدة ـ التى يبلغ توزيعها من الضخامة والثبات بحيث يضطر المعلنون إلى الالتجاء إليها ـ قد صار أمرا يزداد ندرة وتعرضا للمخاطر عاما بعد عام ، كلما زادت مجموعة المصالح التى تتكون منها النواة الاقتصادية للإمبريالية تماسكا، وكلما صارت أكثر وعيا فى سياستها ، والجهاز السياسى مجرد « عميل مأجور » ؛ لأنه جهاز وفى حاجة إلى إصلاح وتشحيم مستمرين من جانب الأعضاء الأثرياء والأحزاب ، ومديرو الجهاز يعرفون من أين يتقاضون مرتباتهم ، ولا يستطيعون معارضة أولئك الذين هم فى الواقع رعاة الأحزاب، والذين إذا حبسوا أموالهم وقف الجهاز .

إن الإمبريالية الحديثة فى كل من بريطانيا العظمى وأمريكا تلقت مساعدات مالية مما أسهم به ـ فى سخاء ـ رجال مثل : «روكفلر وهانا وروودس وبايت »فى أرصدة الأحزاب لانتخاب ممثلين « إمبرياليين » ولتربية الناس سياسياً .

وأخطر هذه الأمور هو : المحاولة الدائبة للاستيلاء على المدرسة لصالح الإمبريالية تحت اسم الوطنية ، إن الاستحواذ على أطفال البلاد ، وتحويل ألعابهم الحرة إلى نظام آلى رتيب من التدريب العسكرى ، وتنمية البقايا الوحشية من نزعات القتال لديهم ، وتسميم فهمهم للتاريخ فى مرحلة مبكرة بواسطة مثل عليا مشوهة ، وأبطال كاذبين ، وما يترتب على ذلك من احتقار لما هو حيوى من دروس الماضى الحقيقية الملهمة وإهماله ، لتكوين نظرة ضيقة عن الكون المعنوى تخضع فيها مصلحة الإنسانية لمصالح « الوطن » ، ومن ثم تخضع مصلحة

« الوطن » ، بعملية سهلة مبكرة من الاستطراد الطبيعى ، لمصلحة « الذات » ، وتغذية الشعور بالفخر بالجنس — الذى يؤدى دائماً إلى الغرور — فى سن تسود فيها الثقة بالنفس عادة ، وما ينطوى عليه ذلك — بالضرورة — من حط لقدر الأمم الأخرى ، بحيث يبدأ الأطفال الحياة بمقاييس كاذبة للقيم وعزوف عن تلقى المعرفة من مصادر أجنبية ، إن طبع الأطفال الصغار فى الأمة على ذلك الضيق فى الأفق عقلياً وأخلاقياً باسم الوطنية ، لهو أسوأ استعمال دنىء يمكن أن نتصوره للتربية ، ومع ذلك فإن سلطة الكنيسة والدولة على التعليم الابتدائى تتعرض لضغط مستمر للانحراف فى هذا الاتجاه ، بينما يصب ذلك المزيج من الكهنوتية والأكاديمية الأوتوقراطية — الذى يسيطر على التعليم الثانوى فى هذه البلاد — حماسته فى نفس المجرى الشرير ، وأخيراً تتعرض مراكز أعلى ثقافة عندنا — ونعنى بها الجامعات — لخطر انحراف جديد عن البحث ، وعن التعبير الحر ، الذى هو الطريق الصحيح لحياة الفكر . إن ضرباً جديداً من « التوجيه الدينى » يهدد الحرية الفكرية ، وإن جامعاتنا لم تعد حقيقة المدافع التابع للدين ، فتخمد العلم ، وتشوه التاريخ ، وتصوغ الفلسفة المحافظة على مصلحة الكنيسة والملك ، ولكن الدراسات الأكاديمية وأساتذتها تستخدم نفس الأساليب ، ولكنها موجهة إلى هدف مختلف ؛ فتُستغل الفلسفة والعلوم الطبيعية والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع فى إقامة متاريس جديدة ضد هجمات الجماهير المحرومة على المصالح القائمة للقلة الحاكمة ، ولست — بطبيعة الحال — أعرض هذا الانحراف بوصفه مدمراً للعمل التربوى للجامعات ، بل إن الخدمات التى تقدم دفاعاً عن « مذهب المحافظين » يمكن اعتبارها عارضة أيضا ، وقد يكون التحيز فى الفلسفة والاقتصاد فقط تحيزاً قوياً منحرفاً ، وحتى فى هذا الميدان قد تعمل فردية بعض الطبائع المستقلة على إصلاح الانحراف ، هذا إلى جانب أن الأمر لا يستدعى اتهام الأساتذة بعدم الأمانة — وهم الذين يفكرون ويعملون عادة طبقاً لأسمى ماعندهم — بيد أن التعليم

الفعلي مع ذلك يُنتقى ويُوجه ــ كما كان في الانتقاء والتوجيه فائدة ــ بواسطة مصالح رجال الأعمال ، وتأثيرها في المصالح الأكاديمية القائمة .

وليس هناك من يستطيع تتبع تاريخ النظرية السياسية والاقتصادية خلال القرن الماضي دون أن يدرك أن انتقاء الأفكار والنظريات والصيغ ونبذها ، وصياغتها في مدارس واتجاهات فكرية ، وترويجها في عالم الفكر ، كان خضعاً بوضوح للتوجيه تحت ضغط المصالح الطبقية ، وفي الاقتصاد السياسي نجد ــ كما يتوقع في الغالب من علاقته الوثيقة بالأعمال والسياسة ــ المثل الذي لا نقاش فيه على ذلك ؛ فالاقتصاد « الكلاسيكي » في انجلترا كان مجرد صياغة مقنعة لمصالح التجارية والصناعية بوصفها متميزة عن مصالح ملاك الأرض من ناحية ، ومصالح العمال من ناحية أخرى ، وقد أدى هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة إلى قيام اقتصادين طبقيين آخرين : اقتصاد « الحماية » ، واقتصاد « الاشتراكية » ، وكل منهما نُسج أيضاً من مصالح قطاع بذاته من المجتمع .

إن العوامل الثلاثة الحقيقية في توجيه التربية تتضمنها هذه الأسئلة الثلاثة : « من الذين سيقومون بالتدريس ؟ وماذا سيدرسون ؟ وكيف سيدرسونه ؟ » وعندما تكون الجامعات معتمدة فيما تحصل عليه من منح ودخل على رضاء الأغنياء ، وعلى إحسان أصحاب الملايين ، ستكون الإجابة بالضرورة كما يلي : مدرسون لا خطر منهم ، دراسات لا خطر منها ، أساليب سليمة ؛ أي معترف بها » . إن المثل العامي الذي يقول لنا : « إن من يدفع للعازف على المزمار أجره يحدد النغمة التي تُعزف » ينطبق تماما هنا كما ينطبق في حالات أخرى ، ويجب ألا ندع أي « مغالطة » فيما يتعلق بالكرامة الأكاديمية ، والأمانة الفكرية تحجب عنا الحقيقة .

والتدخل في الحرية الفكرية نادرا ما يكون مباشرا وشخصيا ، وإن كان

قد وقع فى كل من الولايات المتحدة وكندا بعض حالات « مطاردة الكفرة » بصورة أكثر ما تكون بدائية وفجاجة .

إنما يكمن الخطر الحقيقى فى تعيين المدرسين أكثر مما يكمن فى طردهم ، وفى تحديد المواد التى تُدرّس ، ومدى العناية التى تحظى بها كل مادة ، وأى الكتب المدرسية وأدوات التعليم الأخرى تُستخدم . إن التبعية للمركز المالى — حتى فى جامعاتنا الإنجليزية القديمة — قد ظهرت بوضوح سافر ، وطلب المساعدات المالية لإنشاء كليات جديدة يحتل بالضرورة مركزاً كبيراً جداً فى نظر الأكاديميين ، بحيث أن الخطر الذى نشير إليه هنا خطر متزايد باستمرار . إننا يجب ألا نخشى ثقل « اليد الميتة » بقدر ما نخشى ثقل الحية ؛ فالجامعة التى بلغ من سوء طالعها أنها تأوى مدرسين يدرسون — عند ما يتناولون القضايا السياسية والاقتصادية الحيوية — حقائق تتعارض فى عمق ووضوح مع مصالح الطبقات التى ترتجى منها المساعدات المالية ، جامعة تنتحر . إن التعليم العالى لم يحظ فى يوم من الأيام باكتفاء ذاتى فى الناحية الاقتصادية ، ولم يحدث قط أن نظم كله بواسطة الأموال العامة ؛ بل لقد ظل فى كل مكان عالة على ما يجود به الأثرياء ، والخطر أوضح من أن يحتاج إلى تنبيه أكثر من ذلك : إن اليد التى يُتطلع إليها فى طلب الهبات هى التى تغل الحرية الفكرية فى جامعاتنا ، وستظل تفعل ذلك أكثر فأكثر ما دام واجب تنظيم التعليم العام العالى للأمة من الأموال العامة ، لا يحظى بالاعتراف .

ونطاق الخطر بطبيعة الحال أوسع كثيراً من الإمبرياليه ؛ إنه يشمل ميدان المصالح القائمة كله ، بيد أنه إذا كان التحليل الذى جاء فى الفصول السابقة صحيحاً ، فإن الإمبريالية تعتبر الدفاع الأول عن هذه المصالح ؛ فهى تعنى بالنسبة للطبقات المالية والمضاربة دعامة ترفع مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة ، وتعنى بالنسبة لأصحاب مصانع صناعات التصدير والتجار توسيعاً — بالقوة —

للأسواق الخارجية ، وسياسة « الحماية » المتصلة بها ، و بالنسبة لطبقات الموظفين، وأصحاب المهن تعنى مجالات واسعة للمناصب المحترمة والمجزية ، و بالنسبة للكنيسة تمثل الإمبريالية السلطة مزاجاً وممارسة ، كما تمثل تثبيت دعائم السيطرة الروحية على حشود غفيرة من الشعوب الدنيا ، و بالنسبة للقلة الحاكمة سياسياً تعنى السبيل الفعال الوحيد لتحويل اتجاه قوى الديموقراطية ، وفتح باب المناصب العامة الكبيرة فى الأعمال البراقة لبناء الإمبراطوريات .

ولما كان الأمر كذلك فإن الإمبريالية ستسعى حتما للحصول على التأييد فى مراكز العلم عندنا ، وتستخدم عصب التربية فى هذا الغرض . إن صاحب الملايين الذى يمنح «أوكسفورد» هبة لا يشترى رجال العلم فيها مباشرة ، بل هو ليس فى حاجة حتى لأن يشترط مايجب أن يُعلم ، ولكن الضغط الفعلى للإمبريالية من القوة بحيث أنه عندما يراد تعيين أستاذ فى التاريخ يصبح أصعب على أساتذة مثل : «جون مورلى ، وفردريك هاريسون، وجولدوين سميث» فى اتجاههم العلمى أن يحصلوا على المنصب، وكذلك يصير أصعب على أستاذ فى الاقتصاد السياسى يعتقد ـ اعتقادا قويا ـ بضرورة السيطرة على رأس المال أن يُنتخب لكرسى الاقتصاد ، ولا يتطلب الأمر أى اختبار رسمى ؛ فغريزة المحافظة على النفس المالية تكفى وحدها . إن الثمن الذى تدفعه الجامعات لتفضيلها المال والمركز الاجتماعى على المكانة الفكرية فى اختيار مستشاريها ، وفى التمسح بأصحاب الملايين ، سعياً وراء المال لإنشاء مدرسة علمية جديدة ، هو هذه التبعية للمصالح السياسية والمالية لرعاتها ؛ ولا بد أن تعكس فلسفتها وتاريخها واقتصادها ـ بل وحتى علم الأحياء فيها ـ ما يجب من اعتبار لهذه الرعاية ، فى المذهب والأسلوب ، وحقيقة أن

هذا الانقياد يتم بصورة لا شعورية ، تجعل ضرره أشد على قضية الحرية الفكرية .

وهكذا تعمل القوى الصناعية والمالية للإمبريالية - عن طريق الحزب والصحافة والكنيسة والمدرسة - على تشكيل الرأى العام والسياسة العامة بواسطة تضمين شهوات الصراع والسيطرة والامتلاك البدائية مثلا عليا كاذبة . إنها الشهوات التى بقيت كامنة طوال عهود من العمل المنتج المنظم السلمى ، والتى تطلب الأمر إثارتها مرة أخرى من أجل العدوان الإمبريالى والتوسع واستغلال الأجناس الدنيا بالقوة .

وعند هؤلاء السياسيين من أصحاب الأعمال يُعتبر علم الأحياء، وعلم الاجتماع أداة لنسج نظريات شفافة ملائمة من صراع الأجناس لإخضاع الشعوب الأدنى حتى نستطيع نحن - الأنجلوساكسون - أن نأخذ أرضها ، ونعيش على مجهودها ؛ إذ بينما تضفى علوم الاقتصاد على حججنا طلاء زاهياً يعرض عملنا فى غزو هذه الشعوب وحكمها على أنه نصيبنا الذى نسهم به فى تقسيم العمل بين الأمم ، ويبتكر التاريخ أسباباً يدلل بها على أن دروسَ امبراطوريات الماضى لا تنطبق على امبراطوريتنا ، تصبغ النظريات الأخلاقية الاجتماعية دوافع « الإمبريالية » بلون الرغبة فى حمل « عبء » تربية أجناس من « الأطفال » ، ورفع مستواها ، وهكذا يتم جعل الطبقات « المثقفة » وشبه المثقفة متشبعة بفكرة السمو الأخلاقى والفكرى للإمبريالية ، أما بالنسبة للجماهير فهناك نداء أكثر نجاحة من عبادة الأبطال ، والمجد المسرحى ، والمغامرة ، والروح الرياضية ؛ فتكون أحداث التاريخ

الجارية بألوان كاذبة براقة فجة لإثارة غرائز القتال بصورة مباشرة ، ولكن بينما تُستخدم عدة أساليب ، بعضها دقيق وغير مباشر وبعضها فج وبراق ، فإن العملية تنتهى فى كل حالة إلى إثارة وتوجيه شهوات حب السيطرة الحيوانية ، التى ما زالت كامنة فى جميع أنحاء البشرية المتحضرة ، نحو متابعة سياسة تدر المكاسب المادية على أقلية من المصالح المتعاونة التى تغتصب اسم الصالح العام .

الفصل الرابع

الإمبريالية والأجناس الدنيا

١

إن القول الذى يتردد كثيراً بأن التوسع الإمبريالى يكاد يكون قد تم كله غير صحيح ، وصحيح أن معظم الأجناس «المتخلفة» وُضعت تحت نوع أو آخر من التبعية لدولة أو أخرى من الدول «المتحضرة» باعتبارها: مستعمرة، أو محمية، أو أرضاً داخلية ، أو مجال نفوذ ، بيد أن هذا يشير فى معظم الحالات إلى بداية عملية من الإمبريالية أكثر مما يدل على التكوين النهائى للامبراطوريات . إن النمو البالغ للامبراطورية الذى بواسطته يزداد التدخل ، وتشدد السيطرة الحكومية قبضتها على مناطق النفوذ والمحميات، لا يقل أهمية وخطورة ــ بوصفه جانباً من جوانب الإمبريالية ــ عن النمو التوسعى الذى يأخذصورة فرض الحكم على مناطق جديدة ، وشعوب جديدة .

والقول المأثور الذى يعزى إلى نابليون ، وهو : أن « الإمبراطوريات الكبرى تموت من عسر الهضم » ، يفيد هنا فى تذكيرنا بأهمية العمليات الإمبريالية التى تظل باقية بعد أن يكمل « التوسع » الرسمى ؛ ففى خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضى اقتطعت بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وروسيا من أفريقيا وآسيا قضمات هائلة لم تمضغها أو تهضمها وتحيلها جزءاً منها بعد، هذا بالإضافة إلى أنه مازالت هناك مناطق كبيرة لا يزال استقلالها سلبيا رغم أنه مهدد[1] .

---

(١) أذكر القارىء هنا بأن هذه الملاحظة وما يليها تشير إلى الموقف فى مطلع هذا القرن .

فقد أخذت بلاد شاسعة فى آسيا ـ مثل إيران والتبت وسيام وأفغانستان ـ تحتل بسرعة مركز الصدارة فى السياسة بوصفها أسباباً محتملة للنزاع المسلح بين الدول الأوروبية بقصد إخضاعها فيما بعد ، والممتلكات التركية فى آسيا الصغرى ـ وربما فى أوروبا أيضاً ـ يُنتظر لها أن تقع فريسة لعملية بطيئة لا يؤمن جانبها من الاستيعاب ، وتقسيم وسط أفريقيا الذى تم على الورق تبدو خلاله بوادر الصراع المحتمل .

ودخول الولايات المتحدة فى ميدان الصراع الإمبريالى يدفع بأمريكا الجنوبية كلها تقريباً فى الحلبة ؛ لأنه ليس من المعقول أن نتوقع أن الأمم الأوروبية ، التى لها مناطق استعمار ومصالح اقتصادية واسعة هناك ، ستترك بسهولة كل تلك المنطقة لحماية خاصة من جانب الولايات المتحدة أو تحت رحمتها لتضمها فى النهاية ؛ فى الوقت الذى نبذت فيه الولايات المتحدة عزلتها المستمرة القديمة ، وقذفت بنفسها فى خضم الصراع من أجل تكوين امبراطورية فى المحيط الهادى .

وتحتل الصين فى هذا كله مركز الصدارة البارز . فليس من السهل علينا أن نتصور أن سكوت الدول وإحجامها سيدومان ، أو أن ضخامة المخاطر التى تترتب على إزعاج هذا المستودع الهائل للقوى التى لا تقدر ووضوحها سيعوقان طويلا تلك الجماعات المغامرة من طالبى الربح عن دفع حكوماتهم إلى الإنزلاق فى طريق المعاهدات التجارية ، ومعاهدات الإيجار ، وامتيازات السكك الحديدية ، والمناجم التى لا بد أن تنطوى على عملية متزايدة من التدخل السياسى .

وليس غرضى هنا أن أتناول تعقيدات المشاكل السياسية والاقتصادية التى تترتب على كل من هذه الحالات ، ولكن غرضى هو مجرد التدليل على ما أؤكده من أن سياسة الإمبريالية الحديثة لم تنته ، بل أنها قد بدأت لتوها

وأنها تكاد تتعلق كلها بادعاءات الإمبراطوريات المتنافسة فى السيطرة على « الأجناس الدنيا » فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ، أو فى بلاد أخرى تسكنها أجناس واضح أنه لا يمكن استيعابها .

وعندما نسائل أنفسنا عن المبادىء السليمة للسياسة العالمية ، والسياسة القومية فى هذا الموضوع ، فإننا قد نتجاهل مؤقتا أمر تلك الاختلافات المهمة التى ينبغى أن تؤثر فى سلوكنا تجاه بلاد تسكنها أجناس يبدو أنها من أنماط دنيا غير قابلة للتقدم بصفة نهائية ، و بلاد تتمتع شعوبها بقدرة واضحة على التقدم السريع من حالتها الدنيا الحالية ، و بلاد — مثل الهند والصين — كانت توجد فيها مدنيات ذات مستوى عال تختلف عن مدنية الأمم الغربية اختلافاً كبيراً .

فقبل أن نبحث عن الاختلافات فى السياسة التى تقابل هذه الظروف ، دعنا ننظر : هل هناك أية مبادىء عامة ترشدنا فى معاملاتنا مع بلاد تشغلها شعوب « أدنى » أو متقدمة ؟ .

وليس مما يجدى أن نفكر فى مجرد « حرية التعامل » (Laissez-Faire) بوصفه مبدأ عاماً ؛ فهو ليس غير عملى بالنظر إلى القوى الفعلية التى تحرك الشئون السياسية فحسب ، بل أنه أيضاً مما لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً فى نهاية الأمر .

ولا يساعدنا كثيراً التسليم بمبدأ «أن استقلال كل أمة يجب ألا يُعتدى عليه» بوصفه قانوناً مطلقاً ؛ إذ لا يمكن أن تكون هناك قومية مطلقة فى مجتمع الأمم أكثر مما هناك من فردية مطلقة فى داخل الأمة الواحدة ، فهناك اعتراف يكاد يكون إجماعياً بقدر ما من « الدولية » العملية ، التى تعنى « لجنة من الأمم » و بعض علاقات « الحق » و « الواجب » بين الأمم ، فحقوق الحكم الذاتى

الذى ينطوى عليه مبدأ الاستقلال إذا كانت تقيد الأمم الأخرى بأى معنى قانونى أو أخلاقى ، لا يمكن أن يكون لها هذا الطابع إلا بمقتضى تنظيم دولى حقيقى ، مهما كان بدائياً .

فمن العسير على أشد دعاة الحقوق القومية انتصاراً لها أن يذهبوا إلى أن الشعب الذى يشغل فعلا منطقة بذاتها، أو يسيطر عليها سياسياً له الحق فى أن يفعل ما يشاء فى (ماله) بدون أن يقيم وزنا بالمرة للنتائج المباشرة أو غير المباشرة لتصرفاته على بقية العالم .

وليست هناك ضرورة لأن نضرب الأمثلة بحالات متطرفة لسياسات قومية تؤثر بصورة مباشرة فى رفاهة دولة مجاورة ، كما هو الحال فى الشعوب التى تشغل المناطق العليا من مصاب أنهار مثل النيل أو النيجر عندما تفسد مجرى النهر أو تحوله بحيث يكون سببا فى وباء أو مجاعة فى المناطق المنخفضة التى يسكنها شعب آخر ، فما من أحد يجادل فى بعض الحق للتدخل الخارجى فى مثل هذه الأحوال . بل لنأخذ حالة أخرى لا تدخل فى نطاق التصرفات التى تمس الغير مباشرة ، لنفترض أن مجاعة أو أو فيضانا أو أية كارثة أخرى حرمت شعبا من وسائل معاشه فى أرضه ، بينما توجد أراض متوفرة غير مستعملة خارج حدود بلاده فى بلد آخر ، فهل لحكام البلد الآخر الحق فى أن يمنعوا الدخول إليه ، أو الإقامة الضرورية فيه ؟ إن الحال مع الأمم، مثله مع الأفراد ؛ وسيعترف الجميع بأن الضرورة لا تعرف القوانين، وهو ما يعنى — إذا فسرناه تفسيراً سليما — أن حق المحافظة على الذات متقدم على جميع الحقوق الأخرى باعتباره الشرط الأساسى الذى تقوم عليه هذه الحقوق ، وتمارس فى ظله .

ويحملنا ذلك إلى اللب الحقيقى للقضية كما يعرضه بمهارة — بطريق منطق منحرف — مستر « كيد » والأستاذ « جيدنجز » والامبرياليون (الفابيون) ؛ ويتكون الادعاء

الأساسى لحق سيطرة الشعوب « المتحضرة » على المناطق الاستوائية من توسيع ذريعة الضرورة المادية هذه ، فالأجناس الأوربية وصلت إلى مستوى من المدنية المادية يعتمد إلى حد كبير على استهلاك ، واستخدام أطعمة ومواد أولية للصناعة ، وسلع أخرى من المنتجات الطبيعية للبلاد الاستوائية ، والصناعات والتجارة التى توفر هذه السلع من الأهمية بمكان حيوى بالنسبة لتقدم المدنية الغربية والمحافظة عليها ، ويدل الدور الكبير الذى تحتله بعض المنتجات الاستوائية البحتة ، مثل: السكر ، والشاى، والقهوة ، والمطاط، والأرز ، والطباق، فى تجارة وازدنا على اعتماد بلاد مثل بريطانيا العظمى على المنطقة الاستوائية ، ولا بد أن يزداد اعتماد دول المنطقة المعتدلة على دول المنطقة الاستوائية بسبب مجرد نمو عدد السكان فى المنطقة المعتدلة من ناحية ، وارتفاع مستوى الحياة المادية من ناحية أخرى . ولا بد لإشباع هذه الحاجات النامية من استغلال مساحات أوسع وأوسع من المنطقة الاستوائية ، ويجب أن يكون الاستغلال أفضل وأكثر انتظاماً ، ولا بد من المحافظة على علاقات تجارية سلمية وفعالة مع هذه البلاد . والآن : إن السهولة التى يمكن بها المحافظة على الحياة فى المنطقة الاستوائية تولد بلادة وخمولا فى الطباع؛ فسكان هذه البلاد ليسوا (شعوباً قابلة للتقدم السريع) ، فهم لا يكتسبون الفنون الصناعية بسرعة مرضية ، ولا تتكون لديهم حاجات أورغبات قد يرغمهم أشباعها على العمل. ومن ثم فنحن لا نستطيع الاعتماد على الدوافع الاقتصادية العادية وأساليب المبادلة الحرة لسد الطلب المتزايد على السلع الاستوائية . فموارد المنطقة الاستوائية لن ينميها الأهالى أنفسهم طواعية .

«إذا نظرنا إلى الأنظمة الإجتماعية للأهالى فى الشرق الاستوائى ، أو الهمجية البدائية فى وسط أفريقيا ، أو إلى جزر الهند الغربية فى الماضى — و بريطانيا العظمى تساعدها على بلوغ مركز الدول الحديثة — أو إلى جمهورية هايتى السوداء فى الوقت

الحاضر ، أو إلى ليبريا الحديثة فى المستقبل ، يبدو الدرس الذى نخرج به فى جميع الحالات واحداً ؛ وهو أنه لن تحدث تنمية لموارد المنطقة الاستوائية تحت الحكم الوطنى[1] » .

ونحن لا نستطيع — على حد قولهم — أن نترك هذه الأراضى جرداء ، ومن واجبنا أن نعمل على تنميتها لصالح العالم ، وليس فى استطاعة الرجال البيض « استعمار » هذه البقاع للاستقرار بها ، وإنماء مواردها الطبيعية بعمل أيديهم ، وكل ما فى وسعهم هو أن ينظموا عمل الأهالى ويشرفوا عليه ، وهم بعملهم هذا يستطيعون تعليم الأهالى فنون الصناعة ، ويثيرون فيهم الرغبة فى التقدم المادى والمعنوى ، ويغرسون فيهم « حاجات » جديدة ، وهو ما تتكون منه جذور المدنية فى جميع المجتمعات .

ومن الجلى تماماً أن فى هذا العرض للقضية قوة كبيرة ، لا على أسس مادية فحسب ، بل على أسس معنوية أيضاً ؛ كما لا يمكن طرحها جانباً ، لأنها قد تؤدى إلى بعض المظالم البشعة الواضحة ، بيد أنها تنطوى على نوعين من التدخل يتطلبان تبريراً ، فالتدخل باستغلال موارد طبيعية تُركت بلا استعمال أمر ، وإرغام السكان على استغلالها أمر آخر ؛ إن الأول يسهل تبريره ؛ إذ يتضمن تطبيقاً — على نطاق أوسع — لمبدأ معترف بعدالته وفائدته عند معظم الأمم المتمدينة ، ومطبق فيها ، أما التدخل الآخر الذى بمقتضاه يُرغم ناس يفضلون العيش فى مستوى منخفض من الحياة مع عمل قليل ، على عمل أكثر مشقة أو أكثر استمراراً ، فتبريره أصعب بكثير .

ولقد أعطيت الإكراه الاقتصادى مركز الصدارة لأنه — من الناحية التاريخية — السبب الأساسى للإمبريالية التى تصحبه أو تتبعه .

---

(١) ليد « السيطرة على المنطقة الاستوائية » ص ٥٣ (مكميلان) .

وعندما ننظر فى هذا التدخل من الناحيتين : الأخلاقية ، والسياسية ، يجب ألا نُخدع أو نُضلل بواسطة أولئك النقاد الذين يركزون اهتمامهم على ما فى كثير من تطبيقات إنجيل « كرامة العمل » و « رسالة المدنية » من عدم أمانة واضحة العيان ؛ فالقضية الحقيقية هى : هل يحق للأمم الغربية أن تستخدم الحكم بالإكراه السيطرة على سكان البلاد الاستوائية والأجناس الدنيا المزعومة الأخرى وتعليمهم فنون الصناعة والمدنية السياسية ؟ وما هى الظروف التى تبرر ذلك ؟ ولا ينبغى على أن أصحاب المناجم فى روديسيا أو أصحاب مزارع السكر فى كوبا يستثيرون الحكومة البريطانية أو الأمريكية إلى اتباع الخطة الإمبريالية ، بواسطة التشدق بدوافع ونتائج لا تهمهم فى حقيقة الأمر ، لا ينبغى على ذلك أن هذه الدوافع ليست سليمة إذا لقيت توجيها سليما ، أو أن تلك النتائج غير مرغوب فيها .

فليس هناك ما يعاب ، فى فكرة أن تعمل الأمم التى تقدمت أكثر من غيرها فى بعض فنون الصناعة أو السياسة أو فى الأخلاق ـ بسبب بعض ظروف البيئية الأكثر ملاءمة ـ على نقل هذه الفنون إلى الأمم التى قضت عليها ظروفها بالبقاء متخلفة ، بحيث تساعدها على تنمية الموارد المادية فى أرضها والموارد البشرية فى شعوبها على السواء ، بل إن الأمر على نقيض ذلك . كما أنه ليس من المؤكد أن استعمال شىء من « الإقناع أو الاستثارة أو الضغط » ـ وهى عبارة مشهورة ـ أو فى كلمة واحدة ، شىء من « الإرغام » ، يُعد عملا غير مشروع تماماً .. إن القوة فى ذاتها ليست علاجاً ، والإكراه ليس تربية ، ولكنهما قد يكونان شرطاً أولياً لعمل القوى التربوية ، وعلى أى الأحوال فأولئك الذين يعترفون بأى مكان للقوة فى تربية الأفراد أو حكمهم سياسياً داخل الأمة ، لا يستطيعون أن ينكروا أن نفس الأداة قد يكون لها مكان فى نقل المدنية إلى الشعوب المتخلفة بواسطة الشعوب المتقدمة .

فمع افتراض أن فنون « التقدم » ، أو بعضها ، مما يمكن نقله — وهى حقيقة لا يكاد يكون هناك مجال للجدل فيها — فإنه ليس هناك حق طبيعى متأصل لأى شعب فى رفض ذلك القدر من التربية الإرغامية الذى يرفعه من الطفولة إلى الرجولة فى ترتيب الجنسيات ، فالمثال الذى تهيئه لنا تربية الطفل مثال سليم من أول وهلة ، ولا ينقص من مشروعيته ما قد يتعرض له عند التطبيق من إساءة استعمال خطرة .

والقضية الحقيقية قضية احتياطات ودوافع وأساليب ، فما هى الظروف التى يحق لأمة فيها أن تساعد فى تنمية موارد أمة أخرى ، بل حتى تستعمل شيئاً من الإرغام فى ذلك ؟ إن هذا السؤال — برغم أنه يبدو سؤالاً مجرداً — هو أهم الأسئلة العملية جميعاً لهذا الجيل : لأنه مما لا جدال فيه مطلقاً أن مثل هذه التنمية ستحدث ، ومثل ذلك الإرغام — سواء كان مشروعاً أم غير مشروع — سيقع ، بصورة متزايدة باستمرار ، خلال هذا القرن الجديد فى كثير من بقاع الأرض . إن اكتشاف الموارد الطبيعية والبشرية الخبيئة فى الكرة الأرضية ، وتنميتها بكل أسلوب يستطيع العلم أن يبتكره ، هو الشاغل العملى العظيم للبلاد .

وفكرة أن الأمم الغربية البيضاء ستتخلى عن مطلب سارت فيه فعلا إلى هذا المدى ليست جديرة بالبحث ، وينبغى أن يكون الهدف الأسمى للسياسة العلمية البعيدة النظر أن توجه عملية التنمية هذه بحيث تنتج عنها مكاسب لمدنية العالم ، بدلا من أن تؤدى إلى كارثة بشعة تسحق فيها الأجناس المستعبدة الثائرة سادتها من البيض المتطفلين المنحطين .

٢

إن أولئك الذين يطلقون صيحة التحذير الوحيدة « حافظوا على حرية التعامل » Laissez Faire ، ارفعوا أيديكم ، ودعوا هؤلاء الناس ينمون مواردهم بأنفسهم

وبمساعدة من يطلبونهم أو يستأجرونهم لذلك ، دون تدخل من جانب الأمم الأجنبية بسيطرتها المتعجرفة المتطفلة ، فيكفى الإجابة عليهم بالإشارة إلى استحالة المحافظة على هذا الموقف .

فإذا رفضت الحكومات المنظمة للدول المتحضرة القيام بهذه المهمة ، فإنها بذلك تطلق اليد لجحافل من المغامرين الذين يعملون لحسابهم الخاص ، وتجار الرقيق ، وقرصان التجارة ، والباحثين عن الثراء ، والساعين إلى الامتيازات ، الذين سيشرعون — يحدوهم مجرد الجشع للذهب والسلطة — فى الاستغلال دون رقابة عامة ، ودون أى اعتبار للمستقبل ؛ فيحكمون أهواءهم فى الأنظمة السياسية والاقتصادية والأخلاقية للشعوب ، ويبذرون فيها رذائل المدنية وأمراضها ، ويستوردون المشروبات الروحية والأسلحة باعتبارها أكثر التجارات رواجاً ، ويشجعون النضال الداخلى لأغراضهم السياسية والصناعية الخاصة ، بل قد يقيمون حكومات استبدادية خاصة تدعمها قوات مسلحة منظمة . ولا حاجة بنا إلى العودة إلى عهود القرصنة فى القرن السادس عشر ، عندما فُتح « عالم جديد » على مصراعيه لينهبه العالم القديم ، وتنافس نبلاء أسبانيا أو انجلترا مع حكوماتهم فى أكبر عملية نهب عرفها التاريخ . إن قصة «ساموا، وهاواى» وعشرات من جزر البحار الجنوبية فى العهود القريبة جداً تدل على أنه فى الوقت الذى تكون فيه كل البحار سبيلا لكل عابر ، يصبح من المستحيل على أقصى الأراضى أن تهرب من تدخل الأمم « المتحضرة » ممثلة بالذات فى أسوأ عناصرها وأحطها ممن يتدفقون عليها تجذبهم الرغبة فى الربح السريع فى ظل اطمئنانهم إلى عدم وجود من يحاسبهم . إن الاتصال بالأجناس البيضاء مما لا يمكن تجنبه ، وهو أكثر خطورة وضرراً بقدر ما ينقصه الإشراف والعقاب الحكوميان . إن أضخم تجربة حديثة فى المغامرة الخاصة تسربت قصتها الكاملة ببطء عن الفظائع التى ارتكبت

فى دولة الكونغو الحرة ؛ كما كشف تسليم مساحات كبيرة من الأرض فى أفريقيا إلى حكم شركات الامتيازات ـ التى تكاد تكون بلا رقابة فعلا ـ عما ينجم من خطر فى كل مكان عن الاتصال الذى يقوم على الدوافع التجارية الخاصة[1] .

والحجة القوية التى تساق فى هذا الصدد هى أن ترك الأجناس المتخلفة لمخاطر الاستغلال الخاص هو بمثابة تقصير همجى فى أداء واجب عام تقضى به الإنسانية ومدنية العالم . فإن ذلك لايؤدى إلى ترك المنطقة الاستوائية فريسة لاحول لها لحثالة الأمم المتمدينة فحسب ، بل إنه يفتح الباب لأخطار جسيمة فى المستقبل من جانب المطامع السياسية أو العسكرية للحكام من أهالى البلاد ، أو الحكام المستوردين الذين قد يستغلون التعصب الدينى أو غرائز القتال لدى جحافل ضخمة من أنصاف الهمج ، ويفرضون عليهم نظاما عسكريا فعالا بحيث يصيرون مصدرا مخيفاً لخطر أصفر أو أسود . كما أن العزلة الكاملة لم تعد ممكنة حتى لأقصى الجزر ، والاكتفاء الذاتى الكامل لم يعد ممكناً لأية أمة كما هو غير ممكن لأى فرد ؛ ففى كلتا الحالتين يكون المجتمع فى حاجة إلى حماية مصالحه ضد تأكيد الذات الفردى المضر ، وله الحق فى ذلك .

وأيضا ، برغم أن هناك شيئا من قوة الحجة فى القول بأن الأهالى المتخلفين سيقومون بحماية أنفسهم ضد اعتداءات المغامرين ، وبأنهم يستطيعون ذلك إذا وثقوا

---

(١) إن حكم شركات الامتياز ليس بالضرورة سيئاً فى نتائجه المباشرة . إنه فى الواقع لايختلف كثيرا عن استبداد شخص يجعله كون الهدف من إنشائه هو الربح أكثر خطورة من العادة . إن « المدير » قد يكون على خلق وبعيد النظر مثل سير ح . ت . جولدى فى شركة النيجر ، وقد يكون بلا رحمة وقصير النظر مثل مستر رودس فى شركة امتياز جنوب أفريقيا . ويمكن تصور طغيان المدير الذى لارقابة عليه بشهادة دوق آبر كورن التى أدلاها أمام لجنة جنوب أفريقيا ، إذ يقول . « إن مستر رودس قد تلقى سلطة وكالة كاملة فى أن يفعل مايشاء تماما دون استشارة المجلس ، وكل ماعليه أن يفعله هو إبلاغ المجلس بما يتم » .

من أن هؤلاء المغامرين ليس فى وسعهم الاعتماد على مساعدة حكوماتهم ، أو على انتقامهم لهم ، فإن التاريخ يدلنا على أن قدرتهم على حماية أنفسهم ـ مهما كانت كافية لصد الغزو القائم على القوة ـ لا تكفى لمواجهة أساليب المخاتلة والخداع التى يستعملها التجار ، والمنقبون عن المعادن ، والمغامرون السياسيون فى نفث سمومهم فى المجتمعات البدائية مثل مجتمع ساموا أو الأشانتى .

لقد انتهينا حتى الآن إلى مبدأين تجريبيين : الأول أنه ليس كل تدخل من جانب الأمم البيضاء المتحضرة فى شئون الأجناس الدنيا أمرا غير مشروع من أول وهلة . وثانيا ، أن مثل هذا التدخل لا يمكن تركه باطمئنان للمشروعات الخاصة التى يقوم بها أفراد من البيض ، وإذا تم الاتفاق على هذين المبدأين فإنه يتبع ذلك أن الحكومات المتحضرة قد يكون لها أن تفرض سيطرة سياسية واقتصادية على الأجناس الدنيا . وباختصار : أن الصورة التى تميزت بها الإمبريالية الحديثة ليست غير مشروعة فى جميع الظروف .

فما هى ـ إذن ـ الشروط التى تجعلها مشروعة ؟ يمكننا أن نسردها مؤقتا على هذا الوجه : أن يكون مثل هذا التدخل فى حكم جنس من الأجناس الدنيا موجهاً أصلاً نحو تحقيق الأمن والتقدم لمدنية العالم كله ، وليس للمصلحة الخاصة للأمة المتدخلة . ويجب أن يكون مثل هذا التدخل مصحوبا بتحسين لوضع الشعب الذى يخضع لهذه السيطرة ورفع مستواه . وأخيرا ألا يترك أمر تحديد الشرطين السابقين للإرادة التحكمية للأمة المتدخلة أو لحكمها ، بل لابد أن تقضى به هيئة منظمة تمثل البشرية المتحضرة .

والشرط الأول مأخوذ مباشرة من مبدأ المنفعة الاجتماعية ، وقد وُسع نطاقه إلى أقصى مداه ، بحيث يكون مرادفا «للخير البشرية» ، فنحن لا نستطيع أن نجد معيارا آخر فيما يتعلق بسلوك أمة تجاه أمة أخرى .

وأيا كان ما يتسم به هذا المعيار ــ بوصفه قاعدة فى السياسة الدولية ــ من عدم تثبت وعدم كمال ، فإن أى معيار أضيق من ذلك يكون بالضرورة أقل تثبتا وكمالا ، ولا تؤثر فى قضيتنا أية ادعاءات قانونية بحتة فيما يتعلق بسوء تطبيق مصطلح «الحق» فى العلاقات الدولية مع عدم وجود أية صورة من صور «الجزاء» ، فنحن إذا لم نكن على استعداد لإعادة تأكيد مذهب « الأنانية المستنيرة » ، الذى يكاد يكون قد نبذ تماما فى حالة الأفراد ، وتطبيقه فى حالة الأمم بوصفه الدليل الكافى لتوجيه السلوك ، وللإصرار على أن فرض الذات بلا حدود من جانب كل أمة تسير وراء منفعتها الخاصة الحاضرة هو أفضل سبيل لضمان التقدم العام للبشرية ، إذا لم نكن مستعدين للاعتراف بذلك ، فلا بد من أن نتخذ معيارا أساسيا للأخلاق ، وتصورا خاصا لرفاهة البشرية باعتبارها وحدة عضوية ، بيد أننا لسنا فى حاجة ــ مع ذلك ــ إلى الإصرار على أوجه الشبه بين علاقة الفرد بالأفراد الآخرين فى مجتمعه ، وعلاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى فى جماعة الأمم ؛ لأنه رغم أن السياسيين الساخرين من مدرسة « مكيافلى » الحديثة قد يؤكدون المصلحة الظاهرة لبلادهم باعتبارها الدليل الأسمى للسلوك ، فإنهم لا يذهبون جديا إلى أن خير البشرية يتحقق بهذه الطريقة ، بل كل ما يقولونه : هو أن هذا الهدف الأسمى لا يستهويهم ، ولا يعنى شيئا بالنسبة لهم ، وعلى ضوء هذا الاتجاه لا مكان لأية مناقشة عن المبادئ العامة التى تبرز السلوك ؛ لأن الإنصاف والعدالة مستبعدان من مبدأ الأمر ، بيد أن المعيار الذى نقترحه هنا لن ترفضه صراحة ــ فى الواقع ــ أية مدرسة من المفكرين السياسيين الذين يُطلب إليهم إيجاد قانون عام لمعاملة الأجناس الدنيا ، فليس هناك من سيؤكد صراحة أن لنا الحق فى التضحية بخير أية أمة أخرى ، أو بخير العالم كله من أجل مصلحتنا القومية الخاصة .

فمن المؤكد أنه فى انجلترا سيؤخذ تصريح «لورد روزبرى» من أن الإمبراطورية

البريطانية هى أعظم أداة دنيوية (علمانية) للخير عرفها العالم، بوصفه المبرر الأساسى للامبراطورية فى كل مكان .

وقد أيد «لورد سالسبرى» صراحه هذا المبدأ، مؤكد أن «مجرى الأحداث - وهو ما أفضل أن أطلق عليه أعمال العناية الإلهية - دعا هذه البلاد للتأثير فى طابع العالم وتقدمه بصورة لم تمارسها أية إمبراطورية من قبل» ، بينما عرض كبير أساقفة كنتربرى مذهبا من «المسيحية الإمبريالية» يقوم على نفس الفروض ، فلنا أن نفهم إذن أن كل تصرف إمبريالى ينطوى على تدخل بالقوة فى شئون شعب آخر لا تبرير له إلا بإثبات أنه يسهم بنصيب فى حضارة العالم .

ومن المعترف به أيضاً - بقدر مساو - أن ميزة خاصة ما لابد أن تعود على الشعب الذى يتعرض لهذا التدخل ، وقد يبدو - على أعلى صعيد نظرى - أن قمع ، بل حتى استئصال أمة غير تقدميـة أو متخلفة - حتى تخلى السبيل لأمة أخرى ذات كفاية اجتماعية أكبر وأكثر قدرة على استغلال الموارد الطبيعية للأرض فى سبيل الخير العام - من الأمور المشروعة ؛ هذا إذا نحن قبلنا ، بلا تعـديل ولا تحسين ، الصراع البيولوجى فى سبيل البقاء بوصفه الأداة الوحيدة أو الرئيسية للتقدم ، ولـكننا إذا اعترفنا بأن الاتجاه ، فى أسمى مستويات التقدم البشرى ، يسير إلى إحلال الصراع مع البيئة الطبيعية والمعنوية محل الصراع الداخلى بين الأحياء من الأفراد والأنواع أكثر فأكثر ، وأن توجيه هذا الصراع توجيها فعالا يتطلب إيقاف الصراع الأدنى كما يتطلب تضامناً نامياً فى العواطف والمشاعر فى جميع أنحاء البشرية ؛ لو اعترفنا بذلك ، سنتبين حقيقتين :

أولا : أن «التوسع» بقصد استيعاب جزء متزايد باستمرار من الـكرة الأرضية للأجناس «التقدمية» ، ليس «الضرورة» التى بدت فى لحظة ما ؛ لأن التقدم سيتم أكثر فأكثر من ناحية النوع مع استغلال أقوى لـكل من

الموارد الطبيعية والحياة البشرية ، إن الضرورة الطبيعية المزعومة التى تقضى بإقصاء الشعوب الدنيا تقوم على تحليل ضيق وضيع كى بحث للتقدم البشرى .

وثانياً : إن خدمات القومية ـ بوصفها أداة للتعليم وتنمية الذات فى تقدم البشرية ـ ستُعتبر من الأهمية القصوى بمكان ، بحيث أنه لا يمكن تبرير استئصال أمة لسبب أقل من الضرورة المادية المباشرة للدفاع عن النفس ـ وبعبارة أخرى سيُعتبر « القضاء على قومية من القوميات أبشع جريمة دولية » . بيد أنه حتى أولئك الذين لن يذهبوا إلى هذا الحد فى تقييمهم لعامل القومية ، سيوافقون على الإصرار على أن يبرر التدخل فى حرية أمة أخرى نفسه بأن يثبت حصول الأمة التى وضعت بهذه الطريقة فى مركز أدنى على ميزة خاصة من هذا التدخل، ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى أنه يبدو من الواضح أن ما تكسبه القضية العامة المدنية سيتضمنه تحسن طابع أو ظروف الأمة التى وقع عليها التدخل أو يحدده هذا التحسن ، ويرجع بعضه إلى أن القاعدة التى تعتبر الفرد غاية وتتطلب من حكم الدولة أن يبرر نفسه بإثبات أن الإكراه الذى يمارسه إنما يؤدى فى الحقيقة إلى زيادة حرية أولئك الذين يقيدهم ، قاعدة تنطبق أيضا على المجتمع الأكبر ـ مجتمع الأمم ـ ودون أن نصر أكثر مما ينبغى على الاستمرار فى تشبيه الفرد بالأمة ، بوصفهما كائنين عضويين ، نستطيع أن نؤكد مطمئنين أن التدخل الإمبريالى فى شئون « جنس أدنى » يجب أن يبرر نفسه بإثبات أنه يعمل للخير الحقيقى للجنس الخاضع . إن مستر تشمبرلين ليس عاطفياً ، ويمكن اعتبار تصريحه فى هذا الشأن ممثلا لوجهة النظر التقليدية . « إن حكمنا للأقاليم (الوطنية) لا يمكن تبريره إلا إذا استطعنا إثبات أنه يزيد من سعادة الشعوب ورخائها ».

فالدفاع الأخلاقى عن الأمبريالية يقوم عادة على تأكيد أن هذين الشرطين

يتحققان فى الواقع ؛ أى أن السيطرة السياسية والاقتصادية التى تفرضها «الأجناس الأسمى » بالقوة على « الأجناس الدنيا » تؤدى فعلا إلى دعم مدنية العالم ، و إلى الخير الخاص للاجناس الخاضعة فى نفس الوقت . والإجابة الحقيقية التى يعتمد عليها الإمبرياليون البريطانيون فى الدفاع عن التوسع هى الإشارة إلى الخدمات الفعلية التى أديت للهند ومصر وأوغندة الخ ، والجزم بأن البلاد التابعة الأخرى — التى كان نجاح الحكم البريطانى فيها أقل — كانت ستكون أسوأ حالا لو أنها تركت لنفسها ، أو لدولة أوربية أخرى .

وقبل أن نبحث فى سلامة هذا الموقف من الناحية العملية ، والوقائع الخاصة التى تحدد عملية « تمدين » الأجناس الأخرى وتضع شروطها ، من الواجب أن نشير إلى العيب الأساسى فى هذه النظرية عن « الإمبريالية » ، وهو عدم تحقيق الشرط الثالث الذى ذكرناه آنفاً . هل نستطيع أن نطمئن إلى شرف أى من الأجناس الإمبريالية المتنافسة ، وروحه العامة ، و بعد نظره بحيث نثق فى أنه سيخضع مصالحه وأهدافه الخاصة لمصالح البشرية الأوسع نطاقاً ، أو للخير الخاص لكل من الأجناس الخاضعة التى وقعت تحت سيطرته ؟

ليس هناك من يذهب — كما أشرنا من قبل — إلى وجود التوافق الطبيعى الكامل بحيث أن كل أمة ، وهى تتبع شعورياً مصلحتها الرئيسية الخاصة بها ، « تدفعها » « يد خفية » فى طريق من السلوك يؤدى بالضرورة إلى خدمة الصالح المشترك والصالح الخاص بالجنس الخاضع . فما هو الضمان ، إذن ، الذى يمكن أن يوجد لممارسة إمبريالية سليمة تحقق الشروط الموضوعة ؟ هل هناك من يذهب إلى أن المصلحة الذاتية الخاصة بالأمة المتوسعة ، والتى تضم إليها غيرها ليس هو المحرك الرئيسى ، أو فى الواقع المحرك الواعى الرئيسى ، الذى يحدد كل خطوة فى الامبريالية العملية ؟ لأول وهلة يبدو من المعقول أن نفترض أنه تحدث

حالات عديدة تتعارض فيها المصالح المؤقتة الخاصة بالأمة المتوسعة مع مصالح المدنية العالمية ، وأن المصالح الأولى تحظى بالتفضيل ، كما أنه من غير المعقول قطعاً أن نأخذ مايقوله طرف ذو مصلحة — دون تمحيص أو تحقيق — على أنه دليل على تحقيق شروط الإمبريالية السليمة .

٣

بينما يصبح من المتفق عليه بصفة عامة أن تقدم مدنية العالم هو الأساس الأخلاقى الوحيد الذى يبرر التدخل السياسى فى شئون «الأجناس الدنيا» ، وأن الدليل السليم الوحيد على مثل هذا التقدم يكمن فى التربية السياسية والصناعية والأخلاقية للجنس الذى تعرض لهذا التدخل ، فإن الشروط الحقيقية لممارسة هذه « الولاية » غير موجودة بالمرة .

والواقع أن الموقف الفعلى مفعم بالسخافات ؛ فكل أمة إمبريالية تدعى الحق فى أن تحدد لنفسها ما هى الأجناس الدنيا التى ستأخذها تحت حمايتها الخاصة ، أو تتفق مع جارين أو ثلاثة من جيرانها على تقسيم إقليم أفريقى شاسع إلى مجالات منفصلة للنفوذ ؛ ونوع المدنية الذى يُفرض لا يقوم أبداً على أية محاولة جدية لتفهم القوى التقدمية العاملة أو الكامنة فى الجنس الخاضع ، وتوجيهها وتنميتها ، ولكنها مدنية مستوردة من أوروبا فى صورة مجموعات من الفنون الصناعية ، والأنظمة السياسية المحددة ، والعقائد الدينية الثابتة تُطعّم بها الأنظمة الوطنية الغريبة عنها . وفيما يتعلق بالحكم السياسى يُضحى بالتقدم صراحة فى سبيل النظام فى كل مكان ، وكلاهما — على السواء — يخضع لمقتضيات التنمية السريعة لبعض المشروعات التجارية المربحة ، أو لمجرد شهوة التوسع الإقليمى . إن المعارك المتكررة بين الأمم البيضاء المتسلحة ، كل منها يصر على حقه فى تحمل « عبء الرجل الأبيض » فى بقعة جديدة بذاتها من الكرة الأرضية ،

والشركات التجارية وهى تسعى إلى إقصاء بعضها البعض من الأسواق الجديدة ، والمبشرين أنفسهم يتنافسون فى طوائف وجنسيات من أجل « ميادين التبشير » ، ويستخدمون الدسائس السياسية والقوات المسلحة لتأييد دعاواهم الخاصة ، هذا كله يمثل تعليقاً غريباً على نظرية « الوصاية من أجل المدنية[1] »

ومن الواضح تماما أن فرض النفوذ الذاتى هذا ينقصه أول جوهريات « الوصاية » ، وهو : ضمان أن « الوصى » يمثل تمثيلا حسنا جميع الأطراف ذات المصلحة ، وأن يكون مسئولا أمام هيئة قضائية ما فى تنفيذ الوصاية بأمانة ، و إلا فما هى الاحتياطات الموجودة ضد إساءة الوصى استعمال السلطات التى بيده؟ إن الحقيقة المعروفة من أن نصف الشقاق بين الأمم الأوروبية ناجم عن الادعاءات المتعارضة فى القيام بمهمة « الوصى من أجل المدنية » على الأجناس الدنيا وممتلكاتها ، تبنى عن روح سيئة فيما يتعلق بكل من إخلاص الراغبين فى المهمة وقدرتهم المعنوية فى القيام بها . وبكل تأكيد ليس تدقيقنا فى اختبار هذه اللهفة الشديدة من جانب الأمم على تحمل بعضها أعباء البعض ، اتجاها كليا .

إن هذا الادعاء — بتبرير الاعتداء والضم والحكم بالقوة بالحديث عن الواجب والوصاية والرسالة — لايمكن أن يكون سليما إلا بإثبات أن المدعى اعتمدته

---

(١) من جريدة التايمز ، عدد ٢٤ فبرير سنة ١٩٠٢ .

« هونج كونج — ٢٢ فبراير ؟ »

« لقد عاد المبشرون الألمان الذين فروا بعد تدمير مبنى الإرسالية فى فريوان بواسطة الصينيين ، وجاء من كانتون أن الأسقف الفرنسى ينوى حماية الوطنيين الذين دمروا مبنى إرسالية برلين . وتشير المعلومات الأولى إلى أن هناك عداء من جانب الكاثوليك ضد البروتستانت الوطنيين ، ولكن الرأى السائد أن المتدينين تظاهروا بالكثلكة كستار ، فإذا دافع عنهم الأسقف سيصبح موقف الإرساليات فى كوانج تونج معقداً »

هيئة تمثل المدنية حقيقة ، و يعترف بأنه مسئول أمامها مسئولية حقيقية ، وأنه يستطيع حمل أعباء مثل هذه الوصاية فعلا .

و بالاختصار : إن الادعاء بحق « الوصاية » يظل مجرد عمل من أعمال فرض الذات الوقح إلى أن يوجد مجلس دولى حقيقى يقوم بتكليف الأمة المتمدينة بواجب تربية جنس من الأجناس الدنيا ، وقد يشك الإنسان فى إمكان قيام مثل هذا المجلس النيابى فى المستقبل القريب ، ولكن حتى يوجد ، يكون اعتراف الأمم « المتوسعة » صراحة بأن الضرورة الاقتصادية أو الطموح السياسى هما العامل الحقيقى فى فرض حمايتها على الأجناس الدنيا ، يكون ذلك أكثر أمانة بكثير من الادعاء « بوصاية » لا نصيب لها من الصحة .

وحتى لو كانت العلاقات الدولية أكثر تقدماً ، وتوطدت الحركة التى بدأت بمؤتمر لاهاى ، وتجسمت فى هيئة دائمة ذات سلطة تمثل جميع الدول ، و يمكن الالتجاء إليها ، لا فى النزاعات التى تحدث بين الأمم فحسب ، بل وفى تقسيم عملية هذا « التمدين » كلها ، يظل الأمر مع ذلك محفوفاً بالمخاطر ؛ فسيظل هناك خطر جسيم من أن تدعى « الدول الكبرى » لنفسها ملكية كاملة فى « المدنيــة » ، ثم تحكم ظلماً بإخضاع شعب يضره هذا الإخضاع لا لشىء إلا لأنه يسبب بعض الإزعاج المؤقت للعالم ببطء تقدمه أو لقيام بعض الشغب أو لوجود أنظمة ضارة فيه ، بينما تكون الحرية هى أهم الشروط الجوهرية لتقدمه ، و بصرف النظر عن هذا التوجس الذى له ما يبرره ، سيكون هناك خطر من قيام أقلية حاكمة تختار نفسها بين الأمم ، وتتعود — تحت ستار عملية التمدين — على أن تعيش حياة تطفل على حساب الأجناس الدنيا ، وتفرض عليها ـ لمصلحتها الخاصة وحدها ـ القيام بجميع الأعمال الشاقة الدنيئة فى الصناعة ، وتدعى لنفسها فى مجرفة كل امتيازات الحكم والإشراف ومكاسبهما .

وفى الواقع يشير التحليل الواضح للاتجاهات الحالية[1] إلى أن مثل هذا التواطؤ بين الأمم الكبرى هو أكبر خطر فى المستقبل القريب؛ فتلك السلسلة من المعاهدات والاتفاقات بين الدول الأوروبية الكبرى، التى بدأت بمؤتمر برلين الأفريقى فى سنة ١٨٨٥، الذى وضع معياراً «للتقسيم الودى» لأقاليم غرب أفريقيا، ومعاهدة سنة ١٨٩٠ المشابهة، التى تحدد الحدود بين الاعتداءات الإنجليزية والألمانية والإيطالية فى شرق أفريقيا، لا شك أنها تشير إلى تقدم حقيقى فى العلاقات بين الأمم الأوروبية؛ ولكن أهدافها وأساليبها تلقى ضوءاً غريباً على نظرية «الوصاية»، وإذا أضفنا إلى حالة أفريقيا حالة الصين أيضاً ـ حيث قامت الدول الأوروبية بعمل مشترك «لمصلحة المدنية» ـ يصبح المستقبل مشحوناً بالخطر أكثر، وبينما ظل الغرض الذى يحتل مركز الصدارة هو حماية الأوروبيين، وفرض على الأمم المختلفة مشاركة حقيقية قصيرة الأمد فى السياسية، فإنه بمجرد تحقيق ذلك الغرض المباشر ظهرت بوضوح الدوافع المتعارضة العميقة للأمم المختلفة إن كل تاريخ العلاقات الأوروبية بالصين فى العصر الحديث ليس إلا تعليقاً واحداً طويلا مفعما بالسخرية على نظرية «أننا نعمل على تمدين الشرق الأقصى» لحملات القرصنة التى تهدف إلى فرض التجارة بالقوة على شعب مبدؤه الوحيد فى سياسته الخارجية هو الابتعاد عن الأجانب، وهى الحملات التى بلغت ذروتها بحرب لإرغام الصين على قبول الأفيون الهندى؛ وإساءة استعمال الضيافة الكريمة التى مُنحت قروناً طويلة للمبشرين المسالمين بالإهانات البذيئة التى وُجهت إلى الأنظمة الدينية والسياسية فى البلاد؛ واغتصاب «الامتيازات» السياسية والتجارية بالقوة بوصفها عقوبات على الأعمال الانتقامية التى كانت تُرتكب بين الفينة والفينة؛ والمساومة الوقحة على فتح موانى جديدة، أو أرض فى

---

(١) يتعلق بالفترة التى كتب فيها هذا الكتاب، سنة ١٩٠٣ .

إقليم « كياوشو » أو مسافة جديدة فى نهر «يانج تسو» أمام السفن التجارية البريطانية كتعويض عمن اغتيلوا من المبشرين ؛ وذلك المزيج من أساليب التهديد والإغراء والرشوة التى استعملتها كل من انجلترا وروسيا وألمانيا وفرنسا واليابان فى الحصول على امتياز جديد للسكة الحديدية ، أو التعدين بشروط تستبعد الآخرين أو تضر بمصالحهم ؛ وادعاء الأساقفة والمبشرين حق ممارسة السلطة السياسية لأنفسهم بصفة نهائية ، واستخدامهم — فى تعجرف وعلى نطاق واسع — حق « الحصانة » المزعوم، الذى بمقتضاه يدعون — لا لأنفسهم فحسب ، بل ولأتباعهم من المواطنين الذين اعتنقوا المسيحية و « لمحسوبيهم » أيضاً — الحق فى عدم الخضوع لقوانين البلاد . كل هذه الأمور تكشف بوضوح عن أن الادعاء بأن اعتبارات «الوصاية» من أجل المدنية هى التى توجه وتنظم السياسة الخارجية للعالم المسيحى، أو للأمم التى يتكون منها ، إدعاء أجوف فيما يتعلق بالواقع التاريخى .

إن ما يواجهنا فعلا فى كل مكان فى التاريخ الحديث هو المنافسة القومية الأنانية القصيرة النظر ، مع حدوث تواطؤ من وقت إلى آخر ؛ فعندما تُتبع أية سياسية دولية مشتركة فى معاملة الأجناس الدنيا ، كانت هذه السياسة تأخذ طبيعة « الصفقة » التجارية وليس « الوصاية » الأخلاقية .

ويبدو من المحتمل جداً أن سياسة « الصفقات » هذه ستتكرر بانتظام فى عالم السياسة كما فى عالم التجارة ، وأن معاهدات التحالف التى تتعلق بالحكم السياسى ، والاستغلال الصناعى للبلاد التى تشغلها الأجناس الدنيا قد تصير فى المستقبل القريب نوعا بدائياً من « الدولية » الفعالة .

والآن ، إن مثل هذه الاجراءات السياسية تختلف فى نقطتين هامتين عن تلك « الوصاية من أجل المدنية » التى هى وحدها مانحة الشروعية الأخلاقية للسيطرة « المتحضرة » على الشعوب الدنيا :

فأولا : إن تخصيصها مجال مصلحة معين ، أو حماية ما لانجلترا أو ألمانيا أو روسيا تحدده أساساً مصلحة خاصة منفصلة بذاتها لهذا البلد أو ذلك بسبب الجوار أو عامل خاص آخر ، وليس على أساس الاعتبارات غير المتحيزة فيما يتعلق بكفايتها فى عملية التمدين ، فلو كانت الدول الأوروبية تحدوها حقاً رغبة فى توسيع نطاق المدنية الغربية لتشمل الصين مثلا — لخيرها الخاص ولخير العالم — فإنه كان من الأفضل أن تحاول تحقيق ذلك بدعم نفوذ اليابان فيها بدلا من إقحام نظمها الغربية على الصين ، ولكن ليس هناك من يفكر فى تفويض اليابان بهذه « الوصاية » ، فكل أمة تفكر فى مصالحها التجارية الحاضرة ، ومكانتها السياسية .

وثانيا : إن تمدين الأجناس الدنيا — حتى طبقاً للأوضاع الغربية المعترف بها — ليس الهدف الحقيقى من الحكم فى أى مكان ، بل وحتى فى الأماكن التى قام فيها نظام سياسى جيد ، مثل مصر أو الهند ، فإن الهدف الأول المعترف به للحكم — ومعيار النجاح المقبول بصفة عامة هما الفوائد الاقتصادية المباشرة التى تترتب عليهما ؛ فالحكم السياسى للبلاد يُوجه أولا إلى تنمية الموارد القومية تنمية سريعة فعالة مضمونة بواسطة عمال من الوطنيين تحت إدارة البيض فى كل مكان ، والاعتقاد السائد أن هـذه الطريقة مفيدة للوطنيين بقدر ما هى مفيدة لتجارة الدولة المسيطرة وللعالم كله ، وقد يكون صحيحاً تماماً أن الهنود أو المصريين أحسن حالا اليوم مما كانوا قبل سيطرتنا الأوتوقراطية ، لا فى الموارد الاقتصادية وحدها ، بل وفى جوهر العدالة أيضاً ؛ بل وقد يُعزى إلينا فضل فى أن كثيراً من حكامنا وموظفينا أظهروا شيئاً من الإهتمام غير المغرض بالرفاهة المباشرة للأجناس التى أخضعناها (نحن) لوصايتنا ، بيد أنه مما لا يمكن ادعاؤه بإخلاص أننا — أو أية أمة مسيحية أخرى — نحكم هذه الأجناس الدنيا على ضوء نفس المبادىء المستنيرة التى ننادى بها ونمارسها أحياناً فى حكم أنفسنا . ولا أشير هنا إلى

أساليب الحكم ، ولكن لأهدافه ؛ ففي الدول الأوروبية الأكثر استنارة ، وفي مستعمراتها الحقيقية ، لا تستغرق الاعتبارات الاقتصادية الحاضرة السياسة العامة حالياً ومستقبلا ، رغم أنها تحتل حيزاً كبيراً بما فيه الكفاية ؛ فقد تُرك بعض المجال لتأثير القوى غير الاقتصادية ، للثقافة الحقيقية للحياة البشرية والطابع البشري ، وللتقدم في النمو الفردي والاجتماعي على السواء ، وهو النمو الذي يأتي عن طريق عملية الحكم الذاتي الحر ، وتُعتبر هذه شروطاً جوهرية للنمو السليم للأمة ، وهي لا تقل أهمية في حالة الأمم الدنيا ، وتتطلب ممارستها تفكيراً أكثر وتجريبياً أكثر ، إن التهمة الأساسية ضد الإمبريالية فيما يتعلق بالأجناس الدنيا هي أنها لا تتظاهر حتى بأنها تطبق عليها مبادىء التربية والتقدم التي تطبقها في الوطن الأصل .

٤

إذا أخذنا — نحن أو أية أمة أخرى — على عاتقنا حقيقةً مهمة العناية « بجنس أدنى » ، وتربيته بوصايتنا عليه ، فكيف نسير في تنفيذ هذه الوصاية ؟ بدراسة الأنظمة الدينية والسياسية والاجتماعية الأخرى لهؤلاء الناس وعاداتهم ، وبمحاولة تفهم عقلياتهم الحالية وقدراتهم على التكيف ، وبتعلم لغتهم وتاريخهم ، وبذلك نعمل على وضعهم في مكانهم من التاريخ الطبيعي للإنسان ، وكذلك بدراسة البلاد التي يعيشون فيها بدقة مماثلة ، وليس بالعناية بمواردها الزراعية والتعدينية فحسب ، نستطيع أن نعرف عن كثب حقيقية بيئتهم . ثم نعاملهم بعناية بحيث نكسب ما نستطيع من ثقتهم للدوافع الطيبة ، ونعارض صراحة كل المحاولات الخاصة المبتسرة التي تقوم بها الشركات المستغلة لاستغلال مناجمهم أو الحصول على امتيازات ، أو العمل بأية صورة أخرى على تشويه سلوكنا غير المغرض ؛ وينبغي أن نحاول أن يكون موقفنا موقف الناصح ، وحتى لو تطلب

الأمر ضرورة فرض شيء من السلطة ، يجب أن نحتفظ بهذه القوة فى الصورة الخلفية كملجأ أخير ، وأن نجعل همنا الأول فهم ما يمكن أن نكتشفه من قوى داخلية تعمل على التقدم وتشجيع تأثيرها الحر السليم .

ويكون الهدف الذى تعمل من أجله أية سياسة مستنيرة من المساعدة المتمدنة هو النمو الطبيعى فى الحكم الذاتى ، وتشجيع الصناعة على أسس تتفق والبيئة المحلية .

والآن ؛ ما هى الوقائع ؟ لم يحدث فى أى مكان أن بُذلت أية محاولات جدية ، حتى من جانب بريطانيا العظمى — وهى أكبر دولة بما لا يقارن فى هذا الميدان — للاستفادة من هذا النوع من البحث العلمى غير المغرض فى توجيه مصير الأجناس التى تسيطر عليها[1] . إن مطبوعات « جمعية حماية السكان الأصليين » وتقرير « لجنة الأجناس الوطنية » التى تعالج الموضوعات المتعلقة بجنوب أفريقيا ، تكشف عن الميدان الفسيح من المعلومات التى لم تُكتشف ، وعن التخبط الذى حل حتى الآن محل البحث المنظم[2] ، ومن الطبيعى أن يكون الأمر كذلك ؛ فالرواد البيض فى هذه البلاد نادراً ما تكون لديهم المؤهلات التى يتطلبها هذا العمل ؛ فتحيز التاجر والجندى والرحالة المحترف شديد الضرر بالدراسة الجدية غير المغرضة للحياة البشرية ؛ بينما المبشر الذى أسهم فيها أكثر من الآخرين ، نادرا ما يكون لديه القدر المطلوب من الروح العلمية أو التدريب العلمى .

وحتى المعلومات التى لدينا فعلا نادرا ما تستخدم فى إلقاء الضوء على عملية

---

(١) إن تكوين جمعية أفريقية، تخليداً لذكرى مس مارى كنجسلى لدراسة الأجناس فى هذه القارة ، كان خطوة فى الاتجاه السليم .

(٢) لايقصد هنا توجيه أية استهانة بالعمل الممتاز الذى تقوم به الجمعية واللجنة المذكورتان، فقد عالجتا ما لديهما من مادة بدقة وبطريقة جيدة ، إن البحث الأصيل هو ما ينقصهما .

حكم الأجناس الوطنية وتوجيهها ، وهناك فى الواقع علامات تشير إلى بدء يقظة الفهم فى مناطق معينة من الامبراطورية ؛ فقد استعمل بعض الإداريين — مثل سير جورج جراى ، ولوردريبون ، وسير مارشال كلارك — التعاطف والمعرفة فى إقامة تجارب فى الحكم الذاتى بعناية . كما أن صورة الحماية التى مارسناها على باسوتولاند ومنطقة الكهاما فى جنوب أفريقيا ، و إعادة إقليم ميزورى إلى الحكم الوطنى ، والاهتمام الواضح بالامتناع عن التدخل فى السياسة الداخلية للإمارات الوطنية فى الهند ، كانت كلها دلائل طيبة على سياسة أكثر استنارة .

وهناك — بصفة خاصة — تحول واضح فى اتجاه المشاعر التحررية فيما يتعلق بحكم الأجناس الدنيا ؛ ففكرة أنه لا يوجد سوى نظام سليم عادل عقلى واحد للحكم يصلح لجميع الظروف وجميع الناس ، وأن هذا النظام هو ما يتمثل فى أنظمة بريطانيا العظمى النيابية الانتخابية ، وأن واجبنا هو فرض هذا النظام ، بأسرع ما يمكن ، و بأقل تعديلات ممكنة ، على الأجناس الدنيا بدون أى اعتبار لتاريخها وقدراتها ومشاعرها الحالية ، أخذت هذه الفكرة تختفى فى بريطانيا العظمى ، و إن كانت الإمبريالية الأمريكية الجديدة العنيدة ما زالت معرضة للهجوم على أساس أن الأمريكيين يعتقدون أن للولايات المتحدة رسالة هى حمل مدنية (المعلبات[1]) إلى «الوثنيين» .

فإدراك أن هناك عدة سبل إلى المدنية ، وأن اختلاف البيئة والقومية تقضى باستبعاد فرض أنظمة غريبة فى عجلة بدون اعتبار لعامل الاستمرار ، أو انتقاء الأجهزة والصور القائمة . هذه الاعتبارات ذات الطابع العلمى والإنسانى الأصيل بدأت تتبلور فى المطالبة بأن تؤمن الأجناس الوطنية داخل امبراطوريتنا

---

(١) يقصد بها : الأشياء المحفوظة فى علب .

على حرية النمو الذاتى بقدر أوفى . وأن تقتصر الحكومة الإمبراطورية فى تدخلها على حمايتها ضد الأعداء من الخارج ، والمحافظة على عناصر النظام فى الداخل .

وأفضل ما يصور لنا السياسة «الإمبراطورية» الحقيقية هو حالة باسوتولاند التى أنقذت فى سنة ١٨٨٤ من مشروعات مستعمرة الكاب العدوانية ، التى أثارها المستغلون الصناعيون .

فهناك كان يقوم بالحكم الإمبراطورى البريطانى مندوب مع بعض القضاة البريطانيين للحكم فى الجرائم الخطيرة ضد النظام ، وهيئة صغيرة من الشرطة الوطنيين تحت إمرة ضباط بريطانيين . وفيما عدا ذلك بقيت الأنظمة السياسية والاقتصادية القديمة قائمة — الحكم بواسطة الرؤساء الوطنيين تحت إشراف رئيس أعلى خاضعين للسيطرة ، أو النفوذ غير الرسمى للرأى العام فى جمعية وطنية ، أما الإدارة العادية ، وهى مكونة فى الغالب ، لتوزيع الأراضى، والقضاء العادى فقد تُركا للرؤساء الوطنيين .

« ومنذ سنة ١٨٥٥ حرّم « موشيش » عادة « البحث عن الساحرات » والآن قضت السلطات البريطانية على الأنواع الضارة ، أو العدوانية من احتفالات قبائل (الكفرة) . وعدا ذلك لا تتدخل إلا بأقل قدر ممكن فى حياة الوطنيين ، معتمدة على الوقت ، والسلام ، والمبشرين لتمدين الشعب بالتدريج » . ولا يسمح للأوروبيين بامتلاك الأرض ، بل لا بد من الحصول على ترخيص حتى لفتح متجر . كما لا تُستغل أى مناجم ؛ إذ لا يُسمح للباحثين عن المعادن من الأوروبيين بالدخول بحثاً وراء المعادن ؛ لأن سياسة السلطات هى المحافظة على البلاد للوطنيين ، ولا يزعج رؤساء القبائل مثل ظهور هؤلاء السادة المنقبين بين الفينة والفينة ، فهم سرعان ما يجردونهم مما يملكون لو تُرك لهم المجال .

وتفيد هذه العبارات فى تحديد الاتجاه الذى انحرفت عنده معظم إمبرياليتنا عن المثل الأعلى « للوصاية من أجل المدنية » .

إن أكبر وأخطر صراعات جنوب أفريقيا هو ذلك الذى بين سياسة باسوتولاند ، سياسة جوهانسبرج وردوسيا ؛ لأننا فى هذا الصراع نستطيع ، أكثر من أى جهة أخرى ، أن نضع أصبعنا على الفرق بين الإمبريالية « السليمة » ، التى تكرس نفسها لحماية « الجنس الأدنى » وتربيته ونموه الذاتى ، والإمبريالية «الحمقاء» ، التى تسلم هذه الأجناس إلى الاستغلال الاقتصادى للمستعمرين البيض الذين سيستخدمونها « كأدوات حية » ، ويستخدمون أراضيها كمستودعات للتعدين ، أو لكنوز أخرى مربحة .

(٥)

ومن المستحيل تجاهل حقيقة أن هذه الإمبريالية « السليمة » تعرضت للفساد فى أصولها التاريخية فى كل بقعة من بقاع الأرض تقريباً . فالإمبريالية الأولى كان لها دافعان رئيسيان : شهوة « الكنوز » ، وتجارة الرقيق .

إن الذهب والفضة والماس واليواقيت واللآلىء والأحجار الكريمة الأخرى ، وهى أكثر صور الثروة المنقولة تركيزا واحتمالا ، والتى يستطيع بواسطتها الرجال أن يحصلوا على الثراء ، عن طريق الحظ ، أو الخداع ، أو القوة ، فى رحلة مغامرة واحدة — كانت هذه الأشياء منذ عهود صور وقرطاجنة السحيقة ، هى التى توجه التيار الرئيسى للاستكشاف الخاص ، والقومى على السواء ، وهى التى وضعت أسس السيطرة البيضاء على الأجناس الملونة . فمن « أوفير » و « جولكوندا » و « الأورينوكو » إلى « الآشانتى » و « كمبرلى » و « كلونودايك » و « الترنسفال »

و « الماشونالاند » كانت نفس القصة تتكرر ، وأضيف إلى المعادن النفيسة النحاس ، والقصدير منذ العهود الأولى بوصفهما دوافع للمغامرات التجارية القريبة والأقل خطورة ، ورفعت اقتصاديات الآلة فى الأجيال الأخيرة مناجم الفحم والحديد إلى مستوى الكنوز الجديرة بالاستيلاء ، والاستغلال بواسطة الأمم المتمدينة . بيد أن الذهب ما زال يحتفظ بمركزه بوصفه مركز الجاذبية الأخاذ بالنسبة للإمبريالية .

ولكن إلى جانب هذه الدوافع كانت هناك رغبة ، كان تأثيرها عملياً على نطاق أوسع حتى من هذه الدوافع ، وهى الرغبة فى الحصول على عدد من الرقيق ، أو العمال العبيد . وقد كانت تجارة الرقيق أولى التجارات فى تاريخ العالم وأوسعها انتشارا ، وأكثرها ربحاً ، وكانت الصور الأولى للتوسع الإمبريالى لا توجه إلى احتلال البلاد الأجنبية وحكمها بصفة دائمة بقدر ما كانت موجهة إلى أسر أعداد كبيرة من العمال العبيد لنقلها إلى البلد الغازى . وكانت الإمبريالية القديمة عند الدول الإغريقية وروما تقوم إلى حد كبير جدا على هذا الدافع نفسه ، فالإغريق والرومان لم ينشئوا مستعمرات دائمة بين البرابرة الذين غزوهم إلا فيما ندر ، بل كانوا يكتفون بفرض السيطرة العسكرية والوظيفية بما يكفى للمحافظة على النظام ، وضمان الحصول على الجزية ، ثم كانوا يأخذون أعداداً كبيرة من الرقيق إلى بلادهم لاستغلال عملهم . وكانت المدن الإغريقية فى الغالب مدناً بحرية وتجارية وصناعية ، وكانوا يستخدمون الرقيق الذى يحصلون عليه من تجارتهم مع الشرق ، أو من الأراضى الداخلية فى تراقيا فى سفنهم وموانيهم ، وفى مناجمهم وكعمال وصناع فى مدنهم :

أما روما التى كانت عاصمة دولة زراعية ، فقد استخدمت رقيقها فى « نظام المزارع » ، وهكذا كانت تطرد بهذه اليد العاملة الرخيصة ، الفلاحين الذين كانوا يرغمون على الذهاب إلى روما حيث يُعالون أساساً من الصدقة العامة التى تؤخذ من الجزية المفروضة على البلاد الأجنبية التى غزوها .

وقد ظلت الإمبريالية الحديثة اليوم على نفس النمط فى جوهرها فيما يتعلق « بالأجناس الدنيا » . إنها تستعمل أساليب أخرى ، وتخفف فيها دوافع أكثر إنسانية من وطأة سيطرة الجشع الاقتصادى . ولكن التحليل يكشف عن نفس الطابع فى الأعماق . فحيثما وجد البيض من « الأجناس الأسمى » همجاً أقوياء الأجسام ، أو أجناساً دنيا فى حوزتهم أرض تحتوى على معادن غنية ، أو موارد زراعية أرغموا الجنس الأدنى — كلما كانوا أقوياء بما فيه الكفاية — على أن يعمل لفائدتهم ، إما بتنظيم عمل هذا الجنس فى أرضه ، أو بإغرائه بالعمل مقابل عائد غير متساو ، أو بنقل أفراد منه مستعبداً للخدمة فى بلاد أخرى ، حيث يمكن استغلال قواهم العاملة بصورة أكثر ربحاً . فاستعمال القوة الامبراطورية لإرغام « الأجناس الدنيا » على الدخول فى تجارة ، هو عادة أول مراحل الإمبريالية . والصين فى هذا الصدد هى المثال الكلاسيكى فى العصور الحديثة ، الذى يصور لنا الانحدار المتدرج الذى تنتقل بواسطته الأمور من التجارة فى فترات متقطعة إلى « المعاهدات » وفتح الموانى للتجارة والسيطرة على الجمارك ، وحقوق التجارة فى الداخل ، وامتيازات التعدين والسكك الحديدية نحو الضم ، والاستغلال العام للموارد الآدمية والطبيعية .

إن تجارة الرقيق ، أو أسر الوطنيين عنوة ، ونقلهم من بلادهم إلى بلاد أجنبية قد اختفت تقريبا فى صورتها السافرة من معاملات الأمم الغربية

(باستثناء حالة بلجيكا فى الكونغو[1]) ، وكذلك أيضاً تسخير الشعوب المهزومة فى العمل كأرقاء فى بلادها هى .

فقد تغير الأساس الاقتصادى لاستغلال الأجناس التابعة كله مع الظروف الحديثة للحياة والصناعة . والتغير ذو شعبتين : فالوضع القانونى للرقيق قد نحى عن مكانه إلى وضع العامل الأجير ، وأحسن طريقة مربحة لاستغلال الأجناس التابعة هى استخدامها فى تنمية موارد أرضها تحت سيطرة الرجال البيض ولفائدتهم .

« فى الأزمنة الماضية كان صاحب العمل لايترك بلده — إذا استطاع — ليستخدم الليبيين ، أو الإسكيثيين فى بلادهم الأصلية . فهو إذا ترك بلده لايسهل عليه الرجوع إليه ، بل يكون كالمنفى تقريباً . وهو أيضاً لم يكن يسيطر على عبيده بدرجة كافية فى بلادهم . فهم إذا كانوا جميعاً ينتمون إلى أمة واحدة ويقيمون فى بلادهم ، فقد يتمردون أو يهربون . وإذا كانت هناك حكومة قوية تحول دون ذلك ، فإنه يكون أسهل بكثير على أى الأحوال أن يهرب الرقيق أفرادا ، وهذا اعتبار له أهمية قصوى دائماً . أما فى العصور الحديثة فالسهولة المتزايدة لوسائل المواصلات جعلت فى وسع الرجال البيض أن يرحلوا إلى الخارج إلى جميع بقاع الأرض دون أن يتعرضوا لنفى حقيقى ، ودون أن يفقدوا الأمل

---

(١) بيد أن الرق ما زال موجودا (١٩٠٢) فى محمية زنزبار وبمبا البريطانية (رغم المرسوم الذى أصدره السلطان فى سنة ١٨٩٧ بإلغاء الرق) وتعترف المحاكم البريطانية بهذا الوضع . وتقول مس املى هتشنسون ، التى كانت تعمل مع « إرسالية الأصدقاء الصناعية » فى بمبا : إنه قد مضى خمس سنوات على إلغاء الوضع القانونى للرق فى زنزبار وبمبا . ومع ذلك فالجميع ، بما فيهم أولئك الذين يريدون بشدة أن يكون تقدم التحرير بطيئاً ، غير راضين عن الأوضاع الحالية . فمن بين ٢٥٠٠٠ رقيق فى بمبا لم يحرر سوى أقل من ٥٠٠٠ حتى الآن فى ظل المرسوم . (الاجتماع السنوى لجمعية مناهضة الرق — ٤ أبريل سنة ١٩٠٢) .

فى العودة إلى بلادهم عندما يريدون . وحكوماتنا ـ إذا قيست بالمعايير القديمة ـ قوية إلى حد الإعجاز ، وأسلحتنا المتفوقة تجعل التمرد مستحيلا تقريباً .

ومن ثم فنحن لانحاول استيراد الزنوج ، أو الصينيين ، أو أهالى الجزر الجنوبية إلى بريطانيا العظمى . فمعارضة الطبقات العاملة لدينا ستكون عنيفة ، وحتى إذا أمكن التغلب على هذه العقبة ، فإن الرجال الملونين سيموتون بسرعة فى جونا ، ولذلك فإن جميع الظروف الاقتصادية تحبذ استخدام الملونين فى بلادهم[1] » .

بيد أن هذه النتيجة فى حاجة إلى تحديد كثير فيما يتعلق بحالة المستعمرات الأوروبية . فرغم أن الأمم « الامبراطورية » لاتجلب الأجناس الخاضعة إلى سوق العمل فى بلادها، إلا أنها تدفع سيلا متزايداً باستمرار من العمال إلى التنقل بين الأجزاء الخاضعة المختلفة فى امبراطورياتها . فعملية الهجرة بناء على عقود « عمال التراحيل » مألوفة إلى حد كبير فى الوقت الحاضر . وقد غُذيت مستعمرة كوينزلاند البريطانية ،وكالدونيا الفرنسية الجديدة بعمال من أبناء الجزر الجنوبية . واستخدمت تجارة الناتال وزراعتها العمال الهنود إلى حد كبير ، ووجد العمال الصينيون الأحرار ، وذوو العقود طريقهم إلى مستعمرات المضايق و بورما و بورنيو، وغينيا الجديدة ، وأجزاء من استراليا ، وأمريكا ، وجزر المحيط الهادى ، وأفريقيا الاستوائية . وهناك مثل يستلفت الأنظار لهذه الحركة فى النظام المتبع فى نقل العمال الصينيين بعقود لاستغلال مناجم الترنسفال . ومع ذلك فما زال صحيحاً أن الاتجاه العام الحديث هو إلى استخدام الملونين فى بلادهم ، أو فى بلاد مجاورة حيث يستطيعون التكيف بسهولة مع جوها، وظروفها الطبيعية الأخرى .

---

(١) موراى « التحررية والإمبراطورية » ص ١٤١ .

بيد أن الظرف الاقتصادى الأساسى الذى يحبذ هذا الاتجاه ليس هو زيادة الاستعداد لدى الرجال البيض الحديثين للإقامة فى الخارج بعض الوقت ، بل هو الطلب المتزايد باستمرار على البضائع الاستوائية ، وفائض رأس المال الضخم من الدول الصناعية الحديثة الذى يسعى وراء الاستثمار فى كل مكان فى العالم حيثما توجد يد عاملة رخيصة يمكن استخدامها فى موارد طبيعية غنية .

إن الأقدمين كانوا يحملون الأجناس الدنيا إلى بلادهم ؛ لأنهم كانوا يستطيعون استغلال عملها ، ولكن لم تكن بهم حاجة إلى أرضها . أما نحن المحدثون فنريد من الأجناس الدنيا أن تستغل بلادها لمصلحتنا . فالرغبة فى المحصولات الزراعية الاستوائية مثل الأرز والشاى والسكر والقهوة و المطاط الخ — وهى الرغبة التى أثارتها التجارة فى أول الأمر — قد نمت بسرعة وقوة بحيث أصبحنا فى حاجة إلى كميات أكبر ، ومصادر يعتمد عليها أكثر ، مما يمكن أن تتيحه لنا التجارة مع الأجناس التى لاتعرف النظام بدرجة كافية . ومن ثم كان لا بد لنا من تنظيم هذه الصناعات بواسطة العلم الغربى ورأس المال الغربى ، ومن البحث عن مصادر جديدة . وينطبق نفس الشىء على الموارد المعدنية فى الأراضى التى تملكها أجناس دنيا ؛ فرأس المال الغربى وطاقة الغرب المستغلة يطالبان بالحق فى التنقيب عنها وتنميتها . ويصور لنا هذا الاتجاه بوضوح تاريخ الإمبريالية الحقيقى بوصفها متميزة عن الاستعمار ؛ فقد كان أول اتصال منظم لنا بالأجناس الدنيا عن طريق الشركات التجارية ، التى مُنحت بعض سلطات الاستقرار ، و بعض حقوق الحكم بواسطة وثائق رسمية باعتبار أن ذلك من مستلزمات تحقيق الغرض الأساسى لها ؛ وهو الاتجار مع السكان الوطنيين ، ولم يكن ماحدث من استقرار على نطاق ضيق فى أول الأمر من أجل التوسع السياسى ، أو الاستعمار الحقيقى لبلاد جديدة ، بل من أجل التجارة.

وكان هذا هو الحال حتى فى أمريكا مع شركتى لندن و بلايموث ، ومع شركة خليج ما ساشوستس ، وشركة خليج الهندسون ، ولو أن بعض الدوافع الاستعمارية الأخرى بدأت تنبثق بسرعة . وكان أول دخول لنا فى جزر الهند الغربية بواسطة محلة تجارية أنشأتها شركة لندن فى باربادوس ، وكان أساس إنشاء امبراطوريتنا العظيمة فى الشرق هو العمليات التجارية التى قامت بها شركة الهند الشرقية ، بينما كان أول اتصال لنا بساحل الذهب بواسطة شركة أفريقيا الملكية فى سنة ١٦٩٢ . وكانت فرنسا وهولندا مدفوعتين بنفس الأغراض ، وكانت المحلات الاستوائية ، وشبه الاستوائية التى انتقلت فيما بعد من أيديهم إلى أيدينا خاضعة لسيطرة التجارة والحكم يقوم صراحة على الاستغلال التجارى[١] .

وكلما اقتربنا من العهود الحديثة يحتل استثمار رأس المال ، وتنظيم العمال الوطنيين فى الأرض ، ونظام المزارع مكانا أكثر بروزاً فى سياسة الشركات الجديدة ، ولا تعد شركة شمال بورينو البريطانية ، وشركة شرق أفريقيا ، وشركة جنوب أفريقيا البريطانية هيئات تجارية أساساً ، بل تكرس نفسها أكثر فأكثر للسيطرة على الموارد التعدينية والزراعية ، واستغلالها بواسطة عمال وطنيين تحت إشراف البيض ؛ لتزويد الأسواق الغربية . وفى معظم أنحاء العالم تكونت النواة التى نمت منها الإمبريالية على أساس دافع تجارى بحت أو متميز ، فصارت «المحلات» التجارية الأولى محلات صناعية تزداد حولها الأرض وامتيازات التعدين : محلات صناعية تنطوى على استعمال القوة للحماية . وللحصول على امتيازات جديدة ولمنع خرق الاتفاقات ، أو العبث بالنظام أو لمعاقبة مرتكبيهما ؛ ثم تدخل مصالح أخرى سياسية ودينية ، بصورة متزايدة ، وتأخذ المحلات

---

(١) انظر موريس « تاريخ الاستعمار » المجلد الثانى ص ٦٠ وما بعدها .

التجارية الأصلية طابعاً سياسياً وعسكريا أقوى ، وتستولى الدولة على أعنة الحكم من يد الشركة ، وتتحول محمية غير واضحة الحدود إلى صورة مستعمرة بالتدريج . ونجد أمثلة قريبة العهد لهذا التطور فى سيراليونى وأوغنده ، وفى المستقبل القريب ، روديسيا .

(٦)

إن التاريخ الفعلى للعلاقات الغربية بالأجناس الدنيا التى تشغل أراض أنشأنا فيها محلات استقرار يلقى — إذن — ضوءا غريباً على نظرة « الوصاية من أجل المدنية » فعندما يقترب الاستقرار من حالة الاستعمار الحقيقى ، ينبئ ذلك عادة عن استئصال الشعوب الدنيا ، إما بالحرب ، أو بالمذابح الخاصة ، كما حدث فى حالة قبائل البوشمن الاستراليين، والبوشمن الأفريقيين والهوتنتوت والهنود الحمر والماوورى ، أو بفرض عادات متحضرة عليهم ، وهى لا تقل عن الحرب والمذابح فى تدميرهم[1] . وهذا ما يعنيه القول بأن « الأجناس الدنيا » تنحو إلى الاختفاء عندما تتصل « بالأجناس الأسمى » . أما مدى ما فى هذه العملية من « طبيعة » أو « ضرورة » فنتبينه من حقيقة أن « الأجناس الدنيا » التى تختفى هى تلك التى لا ترجى فائدة من استغلالها بواسطة المستعمرين البيض المتفوقين ؛ إما : لأنها «همجية» إلى حد لا يسمح بالتصنيع الفعال ، أو لأن الطلب على العمل لا يقتضى وجودها .

---

(١) يقول مستر برايس فى (محاضرة رومين سنة ١٩٠٢ ص ٣٢) : « لقد قيل لى فى هاواى إن هبوط عدد السكان الوطنيين من ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة فى عهد كابتن كوك إلى حوالى ٣٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٨٣ ، يرجع فى الغالب إلى إحلال الأكواخ الخشبية محل الأكواخ القديمة التى كانت جدرانها ، المصنوعة من الحشائش الطويلة ، تسمح بتهوية طبيعية . وإلى استعمال الملابس التى لم يكن الأهالى — الذين تعودوا على العرى الكامل سوى من قطعة صغيرة حول وسطهم — يفكرون فى تغييرها ، أو تجفيفها عندما تبتل من الأمطار » .

فحيثما تستقر الأجناس الأسمى على أراض توجد بها أجناس أدنى يمكن استغلالها فى الأعمال اليدوية فى الزراعة ، والتعدين ، وأعمال الخدم ، لا تأخذ هذه الأجناس فى الانقراض بل تنحو إلى تكوين طبقة من المستعبدين . ولا ينطبق ذلك على البلاد الاستوائية وحدها حيث لا يستطيع البيض تكوين مستعمرات حقيقية ويعملوا وينشئوا عائلات مطمئنة قادرة على العمل . وحيث لا بد أن يُترك العمل اليدوى « للملونين » يقومون به ؛ إذا كان هناك من سيقوم به أصلا ، بل وحتى فى البلاد التى يستطيع البيض الاستقرار فيها . كما فى أجزاء من جنوب أفريقيا والأجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة أيضا .

وكما دخلنا هذه البلاد من أجل التجارة بقينا فيها من أجل الاستغلال الصناعى ، وأرغمنا العمال من الأجناس الدنيا على العمل من أجل مصلحتنا المادية . وهذه هى الحقيقة الأساسية للإمبريالية فى حدود تعلقها بالسيطرة على الأجناس الدنيا ؛ فعندما لا تُقتل هذه الأجناس يُفرض عليها الخضوع بالقوة لأهداف سادتهم البيض .

ولم يختف الجوهر الاقتصادى بإلغاء الشكل القانونى للرق . وليس الذى أصر عليه هنا هو الموضوع العام الخاص بمدى ما فى كل عمل مأجور من طابع العبودية ، بل هو تقرير أن الإمبريالية تقوم على « السخرة » ، وتوجد من أجلها ، وأعنى بالسخرة العمل الذى لا يمكن أن يقوم به الوطنيون إلا تحت الإرغام الشخصى المباشر ، أو غير المباشر من جانب سادتهم البيض .

وهناك أساليب كثيرة « للتسخير » .

فكلما أثير موضوع التنمية الاقتصادية للأراضى الاستوائية ، أو شبه الاستوائية من أجل أغراض الزراعة ، أو الصناعة يواجه السادة البيض نفس

المشكلة . إن تقرير « لجنة الانتقاء » التابعة لمجلس العموم فى سنة ١٨٤٢ عن حالة جزر الهند الغربية بعد تحرير العبيد تضع المشكلة فى عبارة مختصرة وافيــة :

« إن العمال أصبح فى مكنتهم أن يعيشوا براحة ، ويكوّنوا ثروة دون أن يكونوا مضطرين ــ فى معظم الأحوال ــ إلى العمل فى أراضى المزارعين أكثر من ثلاثة ، أو أربعة أيام فى الأسبوع ، ومن خمس إلى سبع ساعات يوميا ، بحيث لم يعد لديهم حافز كاف للقيام بكمية مناسبة من العمل ، والسبب فى هذه الكمية غير المناسبة من العمــل (كم رجلا أبيض فى جزر الهند الغربية يعملون من خمس إلى سبع ساعات يوميا ؟) هو أنهم يستطيعون الحصول على أجور مرتفعة ؛ ويُعزى هذا إلى « الشروط السهلة التى يستطيع بها الزنوج الحصول على حق استعمال الأرض » وباختصار ، إن اللجنة اعتبرت أن « رخص الأرض كان السبب الرئيسى فى المصاعب التى أثيرت ، وأن هذا الرخص نتيجة طبيعية لزيادة الأرض الخصبة عما تتطلبه حاجات السكان الحاليين » .

فالزنجى لا يعمل أكثر من خمس إلى سبع ساعات يومياً فى مقابل أجر مرتفع ؛ لأن لديه فرصة اختيار الحصول على معاشه من أرض خصبة يملكها . ونفس هذه المشكلة تواجه السادة البيض فى كل مكان تملك فيه الأجناس الدنيا من الأرض الزراعية ما يكفى لمستوى حياتهم المنخفض غير التقدمى ، فهم إما لايعملون مطلقاً من أجل الأجور ، أو لا يعملون مدة طويلة بالقدر الكافى ، أو مقابل أجور منخفضة بالقدر الكافى .

ويقول الأستاذ آيرلاند « إن المسألة ، باختصار هى هذه : ماهى الوسائل الممكنة لحمل سكان المناطق الاستوائية على القيام بعمل منتظم مستمر إذا كانت

الظروف المحلية تسمح بإشباع جميع ما يطمح إليه الناس مما تجود به الطبيعة بسخاء دون حاجة إلى بذل مجهود كبير » .

وليست هناك سوى قوتين اقتصاديتين حقيقتين يمكن أن تدفعا مثل هذه اليد العاملة إلى سوق العمل : إحداهما زيادة السكان مع تزايد الصعوبة فى الحصول على معاش كامل سهل من التربة ، والثانية هى ضغط حاجات جديدة وارتفاع مستوى الاستهلاك .

وقد تُعتبر هاتان القوتان الحافزين الطبيعيين ، والمشروعين للعمل بأجر ، وهما تمارسان تأثيرا حتى فى معظم البلاد الاستوائية ، خاصة حينما يكون المستوطنون من البيض قد استولوا على جزء كبير من أحسن الأراضى ؛ ولكن هذين الحافزين ضعيفا الأثر لدى أدنى الأجناس ؛ حيث يحد ارتفاع معدل الوفيات من نمو السكان ، ويساعد على ذلك قتل الأطفال والحروب ؛ وحيث تتكون الحاجات الجديدة ، ببطء ؛ بيد أنهما يمارسان تأثيرهما بقدر كاف من الكفاية لدى الشعوب الأكثر تقدما . إلا أن هذه القوة الطبيعية — لسوء الحظ — بطيئة ولا يمكن استعمالها كثيرا ؛ ولكن رجال الصناعة البيض فى عجلة لتنمية البلاد ثم العودة بأرباح ضخمة سريعة . وحالة أفريقيا الجنوبية نموذجية فى هذا المجال . فهناك كثيرون من أجناس البانتو التى لديها قدرة لا بأس بها على تعلم الحاجات الجديدة ، وعلى استعداد للقيام بعمل مأجور لإشباع هذه الحاجات ؛ وكثيرون منهم خاصة قبائل الباسوتو ، قد اكتظت بهم الأرض المخصصة لهم فهم على استعداد للرحيل بعيدا فى طلب الأجور الطيبة. بيد أن مطالب صناعة التعدين الضخمة ، التى نمت فى فترة سنوات قليلة نموا هائلا ، لاتستطيع انتظار تأثير هذه الحوافز الطبيعية . فأصحاب المناجم

يزيدون زيادة غير طبيعية فى سوق العمل . والنتيجة أن تُبذل جهود متلهفة للتنقيب فى قارتى أفريقيا، وآسيا سعيا لجلب كتل بشرية من الزانزباريين والعرب ، والعمال الهنود والصينيين وغيرهم بإحلال أساليب مستورة من الإكراه السياسى ، أو الخاص محل الضغط الاقتصادى الطبيعى .

وأبسط صور هذا الإكراه هى استعمال القوة المسلحة على الأفراد من الوطنيين « لإرغامهم على الدخول » كما يتبين من أساليب شركة امتياز جنوب أفريقيا قبل سنة ١٨٩٧[١] ، التى كانت ترسل عندما لا يفلح رؤساء القبائل فى توريد العمال ، شرطة من الوطنيين « لجمع اليد العاملة » .

وفيما عدا الطابع غير القانونى الذى يتسم به هذا النظام لا شىء يفرق بينه وبين «السخرة» ، أو العمل الإجبارى القانونى المفروض على الأهالى فى الناتال أو « مرسوم العمل الإجبارى » الذى أقره المجلس التشريعى فى ساحل الذهب فى ديسمبر سنة ١٨٩٥ ، وهو الذى أعاد إلى الحياة عادة مندثرة كان بمقتضاها « أفراد الطبقة العاملة مجبرين على تقديم العمل للأغراض العامة عندما يُطلب إليهم ذلك بواسطة رؤساء القبائل ، أو الزعماء الوطنيين الآخرين » ، ويمنح الحكومة سلطة إرغام رؤساء القبائل على توريد العدد الذى تتطلبه حملة كوماس التى كان يجرى لها الاستعداد[٢] .

---

(١) يقول سير ريتشارد مارتن فى تقريره إنه مقتنع « بأن المندوبين حاولوا ، أولا أن يحصلوا على اليد العاملة عن طريق زعماء القبائل، ولكنهم عندما فشلوا فى ذلك حصلوا عليها بالقوة » .
ويعترف هاوارد هنسامان فى دفاعه عن إدارة الشركة فى كتابه « تاريخ روديسيا » (بلاكوود وأولاده) بهذا النظام ويصفه هكذا : « فى روديسيا يؤخذ الفرد من الأهالى الذين يرفضون العمل (بأجر) أمام المندوبين ثم يرسلون إلى منجم ما ، أو مشروع من المشروعات العامة القريبة ويدفع لهم أجر ، يبدو لهم كبيرا جدا ، ويوفر لهم الأكل والمسكن ثم يسمح لهم بعد ثلاثة أشهر بالعودة إلى موطن قبيلة الأصلى حيث يسمح له بالبقاء بقية العام » (ص ٢٥٧)

(٢) انظر مثلا « البيض والسود فى أفريقيا » تأليف فوكس بورنه ص ٦٣ .

فالخدمة العسكرية ، إذا استعرنا تشبيهاً من عرف نظام التجنيد «المتحضر» فى أوروبا ، تُستعمل ، لا فى الطوارئ وحدها – كما فى حملة كوماسى وفى غزواتنا فى جنوب أفريقيا – حيث تعرض الوطنيون فى كل مكان « للضغط » عندما أخفقت الحوافز الاقتصادية الطبيعية ، بل وفى توفير اليد العاملة للصناعة بصورة منتظمة . والمثل الكلاسيكى لذلك هو حالة دولة الكونغو الحرة ، حيث فُرض على السكان توريد أعداد معينة من الأفراد « للميليشيا » لأغراض الدفاع اسماً ، ولكن فى الحقيقة لخدمة الدولة وشركة الامتياز فى « المطاط » والصناعات الأخرى .

ففى مواجهة المراسيم التى لم تُلغ ، والتى تمنح «حماية خاصة للسود» وتُقرر أن « الرق ، حتى فى الخدمة المنزلية لن يُعترف به رسمياً » ، أُنشئ نظام من التجنيد « المتطوع » و « الميليشيا » لاستعماله فى إنشاء المزارع وأعمال المنافع العامة » . وهناك العديد من الشهود يؤيدون صحة تعليق مستر فوكس بورن ودقته إذ يقول: « إن القوة العامة ، بما تضمه من مزارعين جنود وآخرين تابعين لها ، عندما لا تكون مشغولة بالحملات العسكرية ، يُستخدم أفرادها كمشرفين على ما يكاد يكون فعلا فرقاً من الرقيق ، أو كمحصلين للجزية من السكان الأصليين التعسين الذين أُنكر عليهم الحق فى أن يعيشوا فى بلادهم دون أن يدفعوا كثيراً مقابل هذا الامتياز[1] » .

وما دام الغرض من «السخرة» هو استخدامها مجرد وسيلة لتحقيق الدخل للدولة – أى نوع من الضرائب العينية – لا يمكن اتهامها بأنها ظالمة ، أو مستبدة فى جوهرها ، مهما كانت عرضة لإساءة الاستعمال فى التطبيق . فكل الضرائب سخرة ، سواء حُصلت الضريبة نقداً أو سلعاً أو خدمات . وعندما تكون مثل

(١) «الرق وما حل محله فى أفريقيا» ص ١١.

هذه السخرة مقتصرة على حاجات حكومة منظمة تنظيما حسناً وتُحصل بعدالة وإنصاف ، فإنها لا تنطوى على أى اضطهاد خاص ؛ إذ أن ما فيها من عبودية يوجد فى كل صور الحكم .

ولكن الحال يختلف عندما تخضع القواعد والضرائب الحكومية لأغراض الربح التجارى ، حيث تُسن القوانين ، وتُفرض الضرائب ، ويُستخدم جهاز الإدارة للحصول على عدد ضخم ورخيص ومنتظم وكفء وخاضع من العمال لشركات ، أو أفراد خاصين ، من المشتغلين بالتعدين والزراعة والصناعات الأخرى بقصد تحقيق ربح خاص .

إن المستوطنين البيض عندما يجدون « أجناسا دنيا » تشغل أراضى غنية فى مواردها الزراعية ، والمعدنية وغيرها ، يتعرضون لإغراء مزدوج . فهم يريدون الاستيلاء على الأرض والسيطرة على عدد من الأيدى العاملة الوطنية الرخيصة لاستغلال هذه الموارد تحت إشرافهم ونفائدتهم . فإذا كان الأهالى من نوع منحط أكثر مما ينبغى، أو من نوع لا يسهل ترويضه بحيث يُدرب على العمل الجدى ، فلا بد أن يطاردوا أو يُستأصلوا ، كما حدث فى حالة الرحّل المنحطين من قبائل البوشمن فى استراليا وجنوب أفريقيا ، والزنوج الأقزام ، والبورورو والفيرا .. الخ ، بل وحتى هنود أمريكا الشمالية . فالحروب والاغتيال والمشروبات الروحية الشديدة ، والأمراض التناسلية ، والأمراض الحضارية الأخرى هى الأدوات الرئيسية للدمار التى تُجمع عادة تحت عنوان « الاتصال بمدنية متفوقة » . وتنتقل الأرض ، التى أُخليت بهذه الطريقة من الأهالى ، إلى أيدى البيض . ولا بد للرجال البيض عندئذ من أن يعملوا فيها بأيديهم ، أو أن يجلبوا إليها شعوباً دنيا أخرى نشطة تستغلها لهم ، كما هو الحال فى العمال الزنوج الذين جُلبوا إلى الولايات المتحدة ، وجزر الهند الغربية ، أو عمال التراحيل الذين جُلبوا إلى الناتال وغيانا البريطانية . . الخ .

ولكن عندما تكون « الأجناس الدنيا » ممن يمكن حملهم على العمل الجزى فى أرضهم ، كفلاحين ، أو معدنين ، أو خدم ، تدفع المصلحة الذاتية البيض إلى وضع نظام « للسخرة » لتحقيق أهدافهم . ويستطيع الأهالى فى معظم البلاد الاستوائية وشبه الاستوائية أن يحصلوا على معاش مزيج معقول من الأرض بعملهم هم وعائلاتهم . فإذا أريد حملهم على القيام بعمل مقابل أجر للسادة البيض ، فلا بد من وضع حد لذلك . ومن ثم تتعرض الحكومة للضغط حتى تجعل من المستحيل بالنسبة للأهالى أن يعيشوا — كما كانوا من قبل — على الأرض ؛ فتصبح أرضهم ، وكذلك ماشيتهم لو كانوا من الرعاة الرحل ، موضع هجوم .

إن قانون تورينز الذى بمقتضاه طُبق فى سنة ١٨٥٢ مبدأ « نزع الملكية للصالح العام » على جنوب استراليا بطريقة تجعل البلاد كلها تقريبا من أراضى التاج — وإن كان القصد منه ليس سيئاً — هيأ سابقة هدامة لا لاعتداءات المستوطنين البريطانيين فحسب ، بل للمساوئ البشعة التى ارتكبها المغامرون البلجيكيون فى الكونغو أيضاً . فالمستوطنون والمستكشفون البيض يعتدون ، مستخدمين حيلا قانونية أحياناً ، والقوة الخاصة ، أو الخداع أحياناً أخرى ، على أراضى الأهالى الخصبة ، أو التى تحتوى على معادن ، ويدفعونهم إلى أراض أقل خصوبة ويحشدونهم فى أماكن مخصصة لهم ، ويمنعونهم من ممارسة عاداتهم فى التنقل للرعى ويجعلون — بذلك — حصولهم على معاشهم بالوسائل الوحيدة التى يعرفونها أكثر صعوبة .

وهدف من الأهداف الرئيسية لهذه السياسة ، ونتيجة من نتائجها المألوفة ، أن يُحمل الأهالى ، أو يُرغمون على إحلال العمل مقابل أجور ، كلياً أو جزئياً ، محل الحياة القبلية القديمة على الأرض . وكثيراً ما يعترض أولئك الذين لا يعرفون الأمور على حقيقتها بأن استخلاص الأرض ، أو حقوق التعدين من بين أيدى الأهالى ، أو بأن عقود العمل ، تتم طبقا للأساليب العادية للمساومة الحرة .

بيد أن تاريخ أفريقيا الحديث زاخر بأمثلة على النقيض من ذلك .

إن تاريخ التسابق فى الخبث والإجرام اللذين استعملا فى خداع لو بنجولا للتنازل عن حقوق لم يكن يملكها أو يفهمها لشركة الامتياز ، لا يمكن أن يكتب الآن بصورة كاملة ، ولكن خطوطه الرئيسية واضحة ، وقراءتها مما يفيد .

إن التعاقد الحر الذى ينطوى على تصرف اختيارى ، ومعرفة الطرفين معرفة كاملة بمحتويات العقد ، حصول كل منهما على مزايا متقاربة منه ، يكاد يكون غير معروف تقريباً فى المعاملات بين الأجناس الأسمى والأجناس الدنيا . ونستطيع تصوير الطريقة التى كان يتم بها استخلاص المعاهدات السياسية ، والامتيازات الصناعية بما قاله ميجور ترستون[1] الذى أرسل فى سنة ١٨٩٣ إلى أوغندة للمفاوضة فى عقد معاهدة :

« تلقيت تعليمات من الكولونيل كولفيل لعقد معاهدة مع كافالى يضع نفسه بمقتضاها تحت حمايتنا ؛ والواقع أنه كانت لدى مجموعة من المعاهدات المطبوعة مطلوب منى أن أحصل على توقيع أكبر عدد ممكن من الناس عليها ، وهذا التوقيع مهزلة لطيفة المفروض أنها تؤثر فى الحكومات الأجنبية، وأن تكون مساوية للاحتلال . وطريقة العمل فى هذا الشأن هى كما يلى — تقريبا — يهبط أوروبى رث الثياب خشن المنظر — لو وجد فى أى بلد متحضر يكون عرضة لأن تقبض عليه الشرطة بتهمة التشرد — قرية من قرى الوطنيين ؛ فيجرى الناس ، فيصيح خلفهم أن يعودوا ، وهو يلوّح بيده ببعض الخرز الملون بما يساوى شلنا ، وأخيرا يعود واحد منهم يكون أشجع من الباقين ، فيعطى عقدا من الخرز ، ويقال له : أن الزعيم لو جاء سيكون فى انتظاره قدر كبير من الخرز ، ويتغلب الطمع فى النهاية على الخوف ؛ فيحضر الزعيم ويتسلم هديته ؛ ويتظاهر المترجم المزعوم بأنه يفسر

(١) « تجارب شخصية فى مصر وأونيورد » (موراى) .

المعاهدة للزعيم ، ولا يفهم الزعيم كلمة مما يقال ، ولكنه يبدو مسرورا عندما يتلقى هدية أخرى من الخرز ، ويضع الزعيم علامة على ورقة مطبوعة ويضع المترجم علامة أخرى ؛ ويوقع المتشرد — الذى يدعى أنه يمثل إمبراطورية عظيمة — باسمه ، ويأخذ الزعيم الورقة ، ولكن بشىء من التردد حيث أنه ينظر إلى العملية كلها باعتبارها نوعا جديدا من السحر ، ومن ثم فهى خطر ، ويعود الأوروبى إلى سفينته التى تبحر بعيدا ، ولايلبث الحليف الجديد لانجلترا أو فرنسا أن يقذف بالمعاهدة فى النار » .

إن هذه النبذة الساخرة من التفكه الواقعى تعبر بدقة لا بأس بها عن العملية الرسمية « للتوسع الإمبريالى » كما تعمل فى حالة الأجناس الدنيا ، وإذا كانت هذه هى أساليب المفوضين السياسيين ، فإنه من المفهوم تماما أن أساليب « طلاب الامتيازات » الخاصة من الأفراد ليست أفضل . والواقع أن « الحماية السياسية » و « امتيازات الأراضى » مختلطتان بعضهما ببعض اختلاطا وثيقا فى معظم الحالات التى يقوم فيها أحد المغامرين باختراق الحدود متوغلا فى أرض يسكنها همج، وهو يعتمد على حكومته فى تأييد أى عملية مربحة يستطيع القيام بها .

ولكن لما كان التوسع السياسى تابعا عادة — فيما يتعلق بانجلترا على الأقل — للاستغلال الصناعى ، فإن أية معاهدة أو امتياز يمنحان حقوقا فى الأرض أو التعدين لاقيمة لهما بدون سيطرة على العمل ، ولا يكفى عادة تسوير الأراضى لمنع الأهالى عنها ، وإن كان يسهل عملية الحصول على اليد العاملة بتحديد الأرض الحرة التى تترك للأهالى للزراعة أو الرعى ، وتستخدم عدة أساليب للضغط على العمال أفرادا « للتعاقد » للعمل بأجر ، وأبسطها — بصرف النظر عن الإكراه المباشر — رشوة زعماء القبائل ليستعملوا « نفوذهم » مع أعضاء قبائلهم .

وكانت هذه هى الخطة التى ابتكرها إيرل جراى « الإنسانى النزعة » للحصول على عمال للمناجم فى روديسيا[١] .

ومثل هذه المساومات ـ إما مع « الرؤساء » أو مع الأهالى الأفراد ـ يقوم بها عادة سماسرة العمال المحترفون الذين يستخدمون جميع أنواع الحيل والخداع لحمل الأهالى الجهلاء على الدخول فى عقود عمل ، وقد بلغ هذا النظام السيىء حدا من البشاعة فى حالة مناجم الترنسفال بحيث « أفسد سوق العمل » ، مرغما أصحاب المناجم على التمادى باستمرار فى البحث عن العمال ، واضطرهم فى نهاية الأمر إلى الالتجاء إلى الحكومة فى طلب المساعدة فى القضاء على نظام سماسرة العمل الخاصين ، وإحلال موظفين مسئولين محلهم ، وقد كان اغتصاب الأرض والعمال فى كل من جمهوريات البوير ومستعمرة رأس الرجاء ـ على السواء ـ من الدوافع الرئيسية للقتال المتكرر باستمرار فى تاريخ جنوب أفريقيا على الحدود ؛ فاعتداءات المستوطنين من البوير والبريطانيين على أقاليم الأهالى ومخصصاتهم ، أو الاستيلاء على الماشية التى توجد قريبة من الحدود بواسطة هذا الجانب أو ذاك ، ترتب عليهما قيام الحملات التأديبية ، وكانت النتيجة مصادرة لأراض جديدة، وأخذ أسرى كانوا فيما مضى يعتبرون رقيقا ، ولكنهم فى الأزمنة الأقرب عهدا صاروا يستخدمون عمالا « تحت التمرين » أو عمالا بعقود .

وتهيىء لنا أحداث « بتشوانالاند » فى سنة ١٨٩٧ مثلا مفيدا . فقد ثار هناك شغب محلى صغير بواسطة نائب زعيم قبيلة سكير بسبب مظلمة تافهة ، وأدى ذلك

---

(١) « نحن نقترح أن نمنح كبار الزعماء — عندما يثبتون أنهم جديرون بالثقة — مرتباً ه كج فى الشهر ومنزلا .... وسيكون الزعماء عندئذ مسئولين أمام الحكومة عن سلوك أتباعهم » . ويذهب إيرل جراى إلى أن ذلك « هو الطريقة المثلى للحصول على دخل كبير فى المستقبل فى صورة ضرائب على الأكواخ ، وللحصول على مدد لا بأس به من اليد العاملة للمناجم » . (تايمز ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦) .

إلى مقاومة مسلحة من جانب بضع مئات من قبائل الكفرة أخمدت بسهولة بواسطة مجموعة صغيرة من المتطوعين المسلحين ؛ وبولغ فى تصوير هذا الشغب واعتبر « تمردا » اتخذ ذريعة لطرد حوالى ٨٠٠٠ من الأهالى من الأراضى التى خصصت لهم بحيث تكون « غير قابلة للانتزاع » بمقتضى قانون ضم بتشوانالاند فى سنة ١٨٩٥ ، ومصادرة هذه الأراضى لمصلحة البريطانيين ، أما بقية الأهالى ، وعددهم حوالى ٣٠,٠٠٠ ، فقد تقرر إجلاؤهم بالتدريج من مستعمراتهم ، ومنحهم «أراضى مساوية» فى جهة أخرى ، وفى الخطبة التى ألقاها سير «جوردون سبرنج» فى برلمان رأس الرجاء عن إجراء المصادرة هذا ، ذكر أن تلك الأرض « أرض ثمينة جدا ، وأنه من المحتمل تقسيمها إلى مزارع صغيرة جدا ، بحيث أنه من الممكن أن يستقر هناك عدد كبير من الأوروبيين » . ولم تجر أية محاولة للتظاهر بإثبات أن معظم أولئك الذين حرموا من أرضهم أو تعرضوا للنفى اشتركوا فى « التمرد » . وتعتبر ذيول هذا الإجلاء من الأمور ذات المغزى الكبير ، فما الذى سيحدث لأولئك الذين انتزعوا من أرضهم ؟ لقد خيروا بين المحاكمة « بتهمة العصيان » أو « العمل فى خدمة المستعمرة لمدة خمس سنوات بالشروط والأجور التى تحددها الحكومة » . وقد كانت الحكومة تدرك — وهى تعرض الإعفاء من عقوبة جريمة العصيان مقابل خدمة خمس سنوات — الصعوبة القصوى فى إثبات « العصيان » أمام المحاكم ؛ وقد حدث فعلا فى حالتين قدمتا للمحاكمة أن رفض المدعى العام عرضهما أمام المحكمة ، وكان الهدف من التهديد بالمحاكمة هو إكراه الأهالى على قبول « العمل بعقد » . وقد تم فعلا تسليم ٥٨٤ رجلا ، مع ثلاثة أمثالهم من النساء والأطفال ، للخدمة عند المزارعين المستوطنين ، وحددت أجورهم بعشرة شلنات فى الشهر للرجال الأقوياء وسبعة شلنات وستة بنسات للنساء .

وهكذا أصاب المستعمرون الجشعون عصفورين بحجر واحد ، وحصلوا على أرض « المتمردين » من أهالى البتشوانا وعلى عملهم فى نفس الوقت[1] .

وليس من الضرورى أن نفترض أن مثل هذه الحوادث قد دُبرت عمداً ؛ فعندما تفرض الإمبراطورية على أجناس دنيا فى صورة حماية ، ويبقى الحكم الحقيقى فى أيد وطنية لابد من وقوع جرائم من وقت لآخر فى شكل قلاقل محلية يمكن إشعالها بالمعاملة السيئة القاسية لتصير « تمرداً » يُتخذ ذريعة للمصادرة وإرغام المتمردين ـ بعد أن أصبحوا بلا أرض ـ على « العمل » .

وأضعف نقطة عند القبائل الأفريقية هى الماشية التى تتكون منها أهم عناصر ممتلكاتهم ، وكثيراً ما تكون العنصر الوحيد ، والاعتداء عليها هو الطريق الأكيد لإثارة عداوتهم ، فالشغب الذى وقع عند البتشوانا يبدو أنه نجم عن اتخاذ احتياطات ضد طاعون المواشى بطريقة غير حكيمة ، وحرب الماتابيلى الثانية بما حدث فيها من اغتيال للمستوطنين البيض ، ومذابح بالجملة انتقاما من الأهالى

---

(١) إن تفاصيل هذا الموضوع المسجلة فى « الكتاب الأزرق » (C ٧٩٧ر٨) فيما يتعلق بقلاقل الأهالى ، مفيدة كل الفائدة لدارس الإمبريالية ، فمفتش «المحلات الوطنية » يؤكد بوضوح فى تقريره عن الموضوع «أنه لم يكن هناك بالتأكيد ثورة عامة من جانب شعب الماشوروونج؛ لأنه لم يكن هناك أكثر من مائة شخص اشتركوا فى معركة كوبوجو » . ومع ذلك فقد صودر إقليم الماشوونج كله وعومل جميع سكانه كمتمردين .

وبينما لم توجد أسلحة إلا مع حوالى ٤٥٠ رجلا ، قبض على ٣٧٩٣ رجل وامرأة وطفلا وتقوا ، كما أرغم ١٨٧١ شخصا بعد ذلك على العمل « بعقود » فى المستعمرة ، وكان سبعة أثمان الأسرى نساء وأطفالا ورجالا عزلا من السلاح وحتى أولئك الذين قبض عليهم ومعهم أسلحة فى لانجبرج يقول عنهم سير ١ . ميلز (فى ٥ يناير سنة ١٨٩٨) :

« إنى أميل إلى الاعتقاد بأنه لو أن الأسرى اختاروا الإصرار على موقفهم لكانت هناك نفس الصعوبة (كما فى القضيتين اللتين عرضتا على المحكمة) فى إثبات الخيانة بالدليل القانونى فى حالات كثيرة ، ومن المحتمل أن من بين الرجال الذين استسلموا فى لانجبرج كان بعضهم ممن لم يقاتلوا ضد الحكومة قط ، وآخرين لم يقدموا على ذلك إلا بغير إرادتهم . واعتقادى أن إثبات نية الخيانة على عدد كبير منهم أمر عسير فى حدود تصورى » . (ص ٤٨) .

كان سببها المباشر الاستيلاء على ماشية رجال القبائل على أساس نظرية لا دليل عليها ؛ مؤداها أن جميع الماشية ملك للملك ، وبذلك دخلت فى ملكية شركة الامتياز . ومن ذيول حرب الماتابيلى الأولى أن سرق المستوطنون البيض مقادير ضخمة من الماشية لخدمة المزارع التى كانت قد أقيمت لهم فى الأراضى التى استولوا عليها حينذاك ، وكان الخوف من تهديد جديد بمصادرة المواشى بالجملة — ولو أنه لم يوضع موضع التنفيذ — هو أحد الأسباب الكامنة للتمرد التالى[١] .

إن هذه الهجمات على أرض الأجناس الدنيا وماشيتها فى كل مكان ، وما تثيره من عمليات انتقامية تتبعها مصادرة جديدة ، وهدم الحياة القبلية القديمة القائمة على التربة ، كان لها هدف ثان متصل بها هو : توفير اليد العاملة الرخيصة للسادة البيض الجدد يستخدمونها فى الزراعة والتعدين وفى الخدمة العسكرية .

وتحافظ مثل هـــذه « الخدمة » عادة على مظهر التعاقد الحر ، والتعهد « الاختيارى » لمدة محددة مقابل أجور متفق عليها ، ويتوقف مقدار الحرية الحقيقية فى الأمر على مقدار الضغط الشخصى الذى يمارسه الزعيم الذى تتم عن

---

(١) وهذا ما كتبه أحد الكتاب الروديسيين فاعاد عن السياسة البريطانية : « لما كان لوبنجولا يسمح لأتباعه بامتلاك الماشية إلا من باب التسامح ، فإنه يمكن القول بأن جميع قطعان الماشية فى البلاد كانت ملكا للملك الراحل ، وهذه هى وجهة النظر التى أخذت بها شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، وكان عدد الماشية فى ذلك يقدر بما لا يقل عن ربع مليون رأس فى البلاد ، وقد أمر رؤساء القبائل بإحضـــار الماشية من الجهات التى لهم السيطرة عليها إلى بولوواى فوراً . وقد أطاع بعض الرؤساء هذا الأمر ، الذى لم يروا فيه إلا ما كانوا يتوقعونه نتيجة للحرب ، ولـكن آخرين — وخصوصاً أولئك الذين لم يشتركوا فى القتال — رفضوا أن يفعلوا ذلك ، وأخفوا الماشية من المندوبين الوطنيين ، ولما لم تأت الماشية بالأعداد التى كان يجب أن تكون بها ، أمرت الحكومة المندوبين الوطنيين بجمعها ، وإرسال مقادير معينة كل شهر من الماشية ... وقد تبين أن هذه الخطوة صادفت رد فعل سيء جداً لدى الأهالى » . (تاريخ روديسيا . تأليف هـ . هنسمان . ص ١٦٥) .

طريقة الصفقة عادة — وبدرجة أكبر — على مقدار الاختيار الذى يبقى أمام الأهالى فى الحصول على معاشهم من الأرض .

وهذا العامل الأخير هو العنصر الحيوى فى فهم « السخرة » . فبمعنى ما ، كل عمل « سخرة » أو « غير حر » عندما لا يكون أمام « البروليتاريا » فرصة الحصول على المعاش من زراعة الأرض : وهذه هى الظروف المألوفة للأغلبية العظمى من الناس فى بريطانيا العظمى ، وفى بعض بلاد الرجل الأبيض الأخرى ، بيد أن ما تتميز به « السخرة » — كما نستعملها هنا — هى اتخاذ جنس أبيض حاكم إجراءات قانونية يقصد بها صراحة إرغام الفرد من الأهالى الذين تنطبق عليهم هذه الإجراءات على هجر الأرض التى يشغلونها ويعيشون فيها ؛ لكى يعملوا فى خدمة الرجل الأبيض ولربحه الخاص ، فعندما تُصادر أراض كان يشغلها الأهالى من قبل ، أو تضم هذه الأراضى إلى أملاك البيض ، يكون توفير اليد العاملة — من بين الأهالى الذين نُزعت منهم أرضهم — غرضاً ثانوياً عادة ، ولكن هذا « الإرغام » يصبح خطة موضوعة عندما تبتكر الحكومة الإجراءات بوجه خاص « لإكراه » الأهالى على العمل .

(٧)

وأبسط الأساليب ، وهو أسلوب « الرق » ، قد حرمته الدول الأوروبية بصفة عامة . أما « السخرة » بلا أجر ، وهو الأسلوب الذى أُتبع فى الكونغو وروديسيا فيما مضى ، فنادراً ما يدعوا إليه أو يدافع عنه أحد علناً ؛ ولكن الصور المختلفة للإكراه العام بقصد حمل الأهالى على الدخول فى خدمة خاصة أمر يحبذه « المستعمرون » بصفة عامة ، ويجيزه رجال السياسة الإمبرياليون ، وأحد الأدوات الرئيسية فى هذا الإكراه غير المباشر ، هى الضرائب ، وليس هناك شىء أساسى غير معقول فى فرض ضريبة الأكواخ أو الرأس على الأهالى للمساعدة فى مواجهة نفقات الحكم ، على شرط أن تُبذل عناية بأساليب تحديد الضريبة وتحصيلها ، وأن يؤخذ

فى الاعتبار تماماً الظروف الاقتصادية المتأرجحة للسكان الزراعيين الذين ليس لديهم سوى أسواق ضيقة ، ولا يستعملون النقود إلا قليلا .

بيد أن هذه الضرائب كثيراً ما تفرض لتجريد الأهالى من أرضهم، وإرغامهم على العمل مقابل أجور ، بل وحتى لدفعهم إلى العصيان الذى تتبعه إجراءات المصادرة بالجملة .

وتشهد القلاقل التى حدثت فى سيراليونى خلال سنة ١٨٩٨ على طبيعة هذه السياسة السيئة ، وتستحق النبذة التالية من تقرير المندوب الخاص « سير دافيد شالمرز ، اهتماما منا ، فهو يلخص رأيه فى أسباب القلاقل فيما يلى : —

«إن ضريبة الأكواخ — ومعها الإجراءات التى أتخذت فى فرضها — كانت السبب المثير للتمرد . فقد كانت الضريبة تسىء إلى مشاعر الناس وعاداتهم ، فالرسوم المنتظمة التى لا مناص من دفعها شىء لم يعرفوه فى عاداتهم وتقاليدهم ، ولم يكن الحكم الإنجليزى قد وفر لهم أى مزايا تجعل الأهالى يقبلون — عن طيب خاطر — مثل هذا النوع الغريب السىء من الأعباء ، وكان هناك اعتقاد شائع بأنه وسيلة لتجريدهم من حقوقهم فى بلادهم وممتلكاتهم [١] » « إن مقدار الضريبة أكبر من أن يستطيع الناس — فى مجموعهم — أن يدفعوه ، والإجراءات التى ألقيت بمقتضاها على الزعماء المسئولية الأولى فى تحصيل مبالغ محددة بمجرد الطلب ليست عملية » . « والأساليب التى يحددها القانون لإرغام الأهالى على الدفع من المحتمل أن يثبت عدم جدواها ، سواء أستخدمت لمواجهة عدم القدرة على الدفع

---

(١) تعتقد مس مارى كنمسلى أن لهذا « الاعتقاد السائد » ما يبرره ؛ إذ تقول : « لقد قيل: إن حرب ضريبة الأكواخ فى سيراليونى هى تمرد هندى بسيط ؛ ويبدو أن أولئك الذين قالوا ذلك لا يعرفون مدى صدق هذا القول ، لأن هذه الاعتداءات على الممتلكات فى صورة ضرائب مباشرة ، فى نظر الرجل الأفريقى ، خيانة من جانب انجلترا التى ظلت منذ مبدأ الأمر تؤكد للأفريقيين أنها لا تنوى أن تنتزع بلادهم منهم ، وبمجرد أن أصبحت قوية إلى درجة كافية — فى رأيهم — تعمدت أن تشرع فى ذلك » . (دراسات غرب أفريقية) ص ٣٧٢ مكميلان وشركاه .

أو عدم الرغبة فيه » . « ومما زاد من نفور الأهالى من الضريبة إلى حد كبير تلك الأساليب الفجائية الخشنة التى لا تفاهم فيها ، والتى أُستُخدمت فى محاولة تطبيقها ، لا بواسطة الشرطة المحلية فحسب ، بل وفى الخطة التى اتبعتها السلطات الاستعمارية كلها » .

وفى هذه العبارات يلخص سير « د . شالمرز » جميع المظالم المألوفة الناجمة عن الضرائب النقدية التى تفرضها الحكومات البيضاء القوية والكثيرة الكلفة على الأجناس « الوطنية » الفقيرة ؛ فالحكم الأبيض — إذا كان صالحاً — يكون كثير الكلفة ، ومن هنا تجنح الضرائب إلى أن تكون ثقيلة فى مقدارها ؛ وهى محددة فى مقدارها ، ويجب أن تدفع من نتاج صناعات عرضة للصعود والهبوط إلى حد كبير ، وهى تُحصل نقداً ، ومن ثم ترغم العائلات أو القبائل التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى على البحث عن أسواق لبضائعها أو عملها ؛ وهى تُجمع — بحكم الضرورة — بواسطة السلطات الوطنية ، فتولد ابتزازاً وفساداً وقسوة ، بيد أن سير د . شالمرز يضع يده على العيب الأساسى عندما يقول : « وهناك اعتقاد شائع بأنها وسيلة لتجريدهم من حقوقهم فى بلادهم وممتلكاتهم »[1] .

ويبدو لهذا الأسلوب — من إرغام الأهالى على دفع ضرائب نقدية — أهمية جديدة حينما يكون هناك طلب كبير متزايد على اليد العاملة الوطنية ؛ فالوطنيون لا يستطيعون الحصول على نقود إلا بالدخول فى عقود عمل ، ومن ثم أُبتُكرت خطط فرض الضرائب على الأكواخ أو الرؤوس أو العمل ، والاتجاه فى كل مكان — كما رأينا — إلى جعل الضرائب المباشرة تابعة لغير المباشرة فى ظل الحكم الشعبى الحر .

---

(١) قارن بذلك الشكوى المؤثرة لأهالى روديسيا كما يضعها سير ريتشارد مارتن فى تقريره الرسمى : « كان الأهالى قالوا : إن بلادنا وماشيتنا قد ذهبت ؛ ولم يعد لدينا ما نعيش من أجله ؛ فنساؤنا يهجرننا ، والرجل الأبيض يفعل بهن ما بدا له ؛ إننا عبيد الرجل الأبيض ، نحن لا شىء ، ولا حقوق لنا ولا قوانين من أى نوع » . (Cd. 8547)

و « الإمبريالية » وحدها هى التى تفضل فرض الضرائب المباشرة على الطبقة العاملة ، بيد أنها لا تتقدم بخطة عامة من الضرائب المباشرة يمكن تطبيقها على البيض والسود على السواء ، والضرائب المباشرة التى تهمنا هنا هى التى تطبق على الأجناس « الخاضعة » وحدها .

ففى جنوب أفريقيا الهدف الرئيسى المعترف به من الضرائب ليس الحصول على دخل ، ولكن إرغام الأهالى على العمل . ولم تتقدم ضريبتا الأكواخ والعمل بقوة فى مستعمرة رأس الرجاء أو الناتال ؛ لأن تحطيم الحياة القبلية القديمة وإحلال الحياة الاقتصادية العائلية الفردية التى تميل إلى العمل المأجور محلها ، قد وفر حتى الآن قدراً كافياً من اليد العاملة لبلاد زراعية أساساً ، ولا يسكنها إلا قلة من البيض ، ولم يتكون فيها طلب كبير مركز على اليد العاملة الوطنية إلا فى مقاطعة واحدة هى كمبرلى ، ومن ثم لم تكن ضريبة الأكواخ عبئاً ثقيلا فى هذه المستعمرات ، ولكن عندما واجهت مناجم الماس مصاعب فى الحصول على مدد كاف من اليد العاملة الوطنية ، وارتفعت الأجور ، استعمل مستر رودس ، ــ وهو أحد الملاك الرئيسيين ــ مركزه بوصفه رئيس وزراء رأس الرجاء لإصدار قانون قُصد به مساعدة « دى بيرز » فى الحصول على يد عاملة رخيصة ، و بمقتضى هذا القانون ــ قانون جلن جراى ــ تقرر أن يدفع كل ذكر من الوطنيين فى المقاطعات التى يُطبَق فيها « ضريبة عمل » قدرها عشرة شلنات فى السنة ، إلا إذا استطاع أن يثبت أنه خلال ثلاثة أشهر من كل سنة « كان فى خدمة أو عمل خارج حدود المقاطعة » . ولم تجر أية محاولة لإخفاء حقيقة أن هذا الإجراء لم يكن القصد منه الحصول على دخل ، ولكن إرغام الأهالى على العمل . وقد قال مستر رودس : « إذا استطاعوا حمل هؤلاء الناس على العمل فسيخفضون معدل العمل فى هذا البلد » ؛ وفى خطاب آخر قال فى « البرلمان » : « لقد كان من الخطأ أن يكون هناك مليون من الأهالى فى ذلك البلد ، ومع ذلك يدفعون مبلغاً

يصل إلى حوالى جنيه واحد أسبوعياً فى عملهم ، بينما كان ذلك العمل جوهرياً بصورة مطلقة لتنمية البلاد تنمية سليمة » .

بيد أن « ضريبة » العمل لم تكن شديدة الوطأة فى مستعمرة الكاب ؛ لأن صناعة الماس — لكونها محدودة فى إنتاجها — لم تكن فى حاجة إلى عمل أكبر مما يمكن الحصول عليه بسهولة بواسطة الحوافز الاقتصادية العادية .

لقد كانت الترنسفال وروديسيا هما المكانان اللذان تحوّل فيهما فرض الضرائب إلى خطة لإرغام الأهالى على العمل ؛ فأصحاب المناجم فى الترنسفال متفقون على حقهم وحاجتهم إلى إرغام الأهالى على العمل ، وهم يعتبرون فرض الضرائب إحدى الأدوات الهامة ، وكانت شهادات الشهود أمام «اللجنة الصناعية» فى سنة ١٨٩٧ مجمعة على تحبيذ هذا الإرغام ، وذكر مستر راد — من «شركة مناجم الذهب المتحدة — هذا المطلب بوضوح تام فى الاجتماع السنوى لشركته فقال :

«لو استطعنا الاعتماد على نصف الأهالى فقط فى أن يعملوا ثلاثة أشهر فى العام ، لكان فى ذلك الكفاية ، وينبغى علينا أن نحاول استعمال طريقة مقنعة فى حملهم على العمل ، أو أن نرغم الأهالى فعلا عن طريق الضرائب ، أو بوسيلة أخرى ليسهموا بنصيبهم فى خير المجتمع ، وعندئذ سيكونون مضطرين — إلى حد ما — إلى العمل » . وكان الشعور العام « للمهاجرين » فى الترنسفال محبذاً لفرض ضريبة أكواخ ثقيلة قدرها ٢ جـ بواسطة الجمهورية فى سنة ١٨٩٥ ، وتذمروا فقط من عدم تنفيذها كما يجب .

وبالمثل ، فى روديسيا التى تحتاج فيها المناجم إلى عدد من الأيدى العاملة أكبر مما يمكن الحصول عليه من الأهالى عن طريق الحوافز الاقتصادية العادية ، تُعد زيادة ضريبة الأكواخ وضريبة العمل جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة ؛ ويوضح ايرل جراى ، عضو هيئة إدارة شركة الامتياز ومديرها إلى عهد قريب ، الحالة هكذا : « يجب إيجاد وسيلة لحمل الأهالى على الإقبال تلقائياً (هراء !) على

العمل فى المناجم ، وعلى العمل عن طيب خاطر على أساس ارتباط طويل الأجل بالخدمة المستمرة إلى حد ما ، ومن ثم يجب توفير حافز للعمل ، ولاسبيل إلى توفيره إلا بفرض ضرائب ، وإنى لأتطلع إلى فرض ضريبة أكواخ قدرها جنيه واحد على الكوخ أسوة بما يجرى عليه العمل فى باسوتولاند ، وآمل أيضاً أن يكون فى وسعنا — بإذن السلطات الإمبراطورية — إقرار ضريبة عمل يدفعها الأهالى من ذوى الأجسام السليمة الذين لا يستطيعون إثبات أنهم عملوا مدة أربعة أشهر » .

ويبقى بعد ذلك أن نضيف أن سلطة من « السلطات الامبراطورية» لها بعض المكانة عززت صراحة سياسة استعمال المالية العامة فى تحقيق أغراض الربح الخاص هذه ، فقد قال مستر شمبرلين [1] فى خطاب له فى مجلس العموم يتعلق بأمر « شركة الامتياز » ما يلى : « عندما تقول لشعب همجى كان شاغله الرئيسى حتى الآن هو الحرب — لن تقاتلوا بعد اليوم ، إن الحرب القبلية قد حُرمت — فعليك أن تجد لهم وسيلة أخرى يستطيعون بواسطتها أن يكسبوا عيشهم بدلا من الحرب ، وعليك أن تحملهم على اتباع الطريقة المألوفة فى الحصول على معاشهم بعرق جبينهم ، ولكن مع جنس من هذا النوع أشك جداً فيما إذا كنت تستطيع ذلك بمجرد الإقناع ، وأعتقد أنه من الضرورى تماماً أن تستعمل معهم شيئاً من الضغط أو الحفز إذا أردت أن تحصل على نتيجة مرغوب فيها لمصلحة البشرية والمدنية » .

وقد ابتكر أصحاب المناجم فى الترنسفال طريقة لتطبيق سياسة انتزاع الأهالى من حياتهم على الأرض لكى يقوموا بعمل مقابل أجر ، وهذه الطريقة أدق وأكثر اتباعاً للمنطق ؛ إذ أن مشكلة الأهالى هناك تختلف اختلافاً شاسعاً عن حالة كمبرلى ، حيث لايحتاج الأمر إلى أكثر من ١٢٫٠٠٠ من الأهالى تحت رقابة دقيقة للعمل

---

(١) ٧ مايو سنة ١٨٩٨ .

فى صناعة الماس ، فنية استغلال مناجم الذهب هناك بأقصى سرعة لايمكن تحقيقها إلا بالحصـــول على أعداد ضخمة متزايدة من اليد العاملة الوطنية محلياً ، وفى سنة ١٨٩٩ أمكن الحصول على أقل من ١٠٠٠٠٠ من الأهالى للعمل فى المناجم بصعوبة كبرى، ونفقات كبيرة ، فإذا أريد الحصول على ضعف هذا العدد أو ثلاثة أمثاله بأسعار أقل ، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا بفرض الضرائب ، والإرغام والضغط لحمل أعداد كبيرة من الـكفرة على المجىء وجلب عائلاتهم معهم للاستقرار فى « محلات » فى مناطق التعدين ، حيث لا تكفيهم الأرض المتوفرة للحصول على معاشهم من الزراعة ، وحيث يكونون بالتالى معتمدين على العمل المأجور فى المناجم ، وينجبون عدداً كبيراً من العمال الصغار محلياً و بصورة دائمة، ولن تتحدد الأجور التى تُدفع لهم بواسطة المنافسة ، ولـكن بواسطة « غرفة المناجم » ، والبيوت التى يسكنونها تكون ملـكا للمناجم ؛ وكذلك المتاجر التى سيضطرون إلى التعامل معها ، هذه هى السياسة التى دعا إليها كبـار خبراء المنـاجم .

حطم النظام القبلى الذى يضفى على حياة الأهالى شيئاً من التضامن ، و بعض القوة السياسية والاقتصادية ، وحول الـكفرة إلى أفراد بوصفهم مساومين اقتصاديين، وهو الأمر الذى لم يتعودوا عليه مطلقاً ، وانتزعهم ـ بواسطة الضرائب أو بواسطة « حافز » آخر ـ من مقرهم ، وضعهم فى ظروف لا يكون أمامهم فيها سوى العمل فى المناجم — هذه هى السياسة التى يقترحها أصحاب المناجم ، ويحبذها المبشرون[1] .

---

(١) كانت هذه هى سياسة قانون جلن جراى ، والنبذة التالية من تقرير رسمى لأحـــد الحـكام المقيمين فى مقاطعـة من مقاطعات مستعمرة الرجاء (مستر و . ت . براونلى من بتروورث) تجمل دافعها الاقتصادى الرئيسى واضحاً :

« لقد كان اعتقادى دائماً — ومازلت أعتقد — أن مشكلة العمل ومشكلة الأرض مرتبطتان بصورة لا فـكاك منها ، وفى رأيى أنه من غير المجدى إصدار قوانين لإرغام من لا يريدون =

فقد كان نظام « المحلات الوطنية » ـ مدعما بضريبتى الأكواخ والعمل ، وبقوانين تحد من حرية التنقل ـ هو الأسلوب الذى ابتكره المبشرون قبل الحرب لمعالجة مشكلة اليد العاملة فى مناجم الترنسفال[١] . وهو نفس الأسلوب الذى مازالت « لجنة الشئون الوطنية فى جنوب أفريقيا » تدعو إليه فى تقريرها سنة ١٩٠٥[٢] .

إن تحديد الأرض التى فى متناول العدد المتزايد من الكفرة ، وفرض الضرائب التى يقصد بها إرغامهم على العمل بأجر ، مازالا دعامة السياسة العمالية فى جنوب أفريقيا ، وجلب أعداد كبيرة من الصينيين عملية تكميلية لهذه السياسة ، وهى تستخدم للحصول على عدد أكبر من العمال من ناحية ، ولتهيء

= أن يعملوا على القيام بعمل ما ، فالأمر مثل الحكاية القديمة التى تقول: إنك قد تقود الحصان إلى الماء ولكنك لا تستطيع أن تجعله يشرب ، وبنفس الطريقة قد تفرض ضريبة العمل ، ولكنك لا تستطيع إرغام غير الراغبين على العمل ، فالسبيل الوحيد هو أن تجعل حصانك يظمأ بالطريقة السليمة وستجده يشرب بسرعة ، وبالمثل لا بد من خلق ضرورة العمل لدى الأهالى فيقبلون على العمل أفضل من أى إنسان آخر .

« وإلى الآن لم تكن هناك — فى ظل نظام التعاقد التجارى — ضرورة مطلقة تحمل الشبان من الأهالى على مغادرة بيوتهم للعمل ، فالأرض تمدهم بالطعام ، وبضعة شلنات تكفيهم للحصول على غطاء صرف (بطانية) ، وبمجرد أن يتزوج الشاب منهم يكون له الحق فى الحصول على نصيبه من الأرض الزراعية ؛ ولكن متى توقف هذا النظام — وهو سيتوقف بواسطة مسح الأراضى ، والتعاقد الفردى — سيضطر الشاب قبل أن يتزوج أن يكون فى مركز يسمح له بالإنفاق على زوجة ، ولكى يحصل على ذلك يجب أن يعمل ، ومتى تزوج لابد أن يستمر فى العمل للقيام بأودها وأوده ، وبمجرد أن توجد ضرورة العمل لن ينقصنا الرجال الذين يريدون العمل » ، (الكتاب الأزرق عن الشئون الوطنية ، C.31 ، ص ٧٥) .

(١) انظر مثلا تقرير غرفة المناجم لسنة ١٨٩٨ (وارد فى Cd.9345 ص ٣١) وتقرير اللجنة الصناعية ، جوهانسبرج ، سنة ١٨٩٧ (نفس الموضع) .

(٢) إن ملخص التوصيات « الاقتصادية » لهذه اللجنة أن توقف عملية نقل الأهالى إلى الأراضى العامة غير المشغولة وتمليكهم لها ، وأن تحدد الأراضى التى تضمها « المحلات الوطنية » للزراعة الآن ، ولا تحجز بعد ذلك أرض للسكان الوطنيين المتزايدين ؛ وألا يسمح للأهالى بشراء أو تأجير أرض خارج هذه المناطق المحددة ، وأن تفرض ضريبة رؤوس لا تقل عن ١ جنيه فى السنة على جميع الذكور البالغين من الوطنيين باستثناء أولئك الذين يقومون بعمل مأجور ، أو من يدفعون عوائد فى المدن .

لأصحاب المناجم فرصة لاختيار عناصر أفضل من الكفرة بأجور أقل من ناحية أخرى .

(٨)

إن جلب أعداد كبيرة من الصينيين للعمل فى مناجم الترنسفال فى ظل « مرسوم العمل » الصادر فى سنة ١٩٠٤ ، وجه الأنظار إلى نظام عمال التعاقد « التراحيل » الذى يُعمل به على نطاق واسع فى ممتلكاتنا الاستوائية .

وفيما يتعلق بالظروف الواقعية للخدمة ، فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى أنه أينما طُبق هذا النظام فى ظل الحماية ــ الامبراطورية ــ كتطبيقه فى حالة العمال الهنود ــ كان خالياً من أسوأ عيوب « السخرة » . وقد طُبق نظام استيراد العمال الهنود بأوسع صورة فى غيانا البريطانية وموريتانيا وترينداد من ممتلكاتنا فى جزر الهند الغربية ، وفيها كان هذا النظام موضع اختبار .

وقد اتخذ القانون الذى[1] يُطبق على حالة عمال «التراحيل» فى غيانا البريطانية الاحتياطات الواجبة ضد معظم المساوئ التى تكتنف العلاقات الاقتصادية بين أصحاب الأعمال البيض و « الأجناس الدنيا » ، ويبدو أن هذا القانون يُطبق بصورة طيبة ؛ ففى هذه الحالة تلزم موافقة الحكومة الامبراطورية فى الهند على جميع العقود مع العمال المهاجرين ؛ ولا تتضمن هذه العقود شروط العمل الكاملة من أجر ووقت العمل ، وشروط حياة المهاجر وعائلته فحسب ، بل أنها تنص أيضاً على عودة المهاجر ــ إذا لزم الأمر ــ على نفقة الحكومة فى نهاية مدته . وهو يكون طوال مدة تعاقده فى غيانا البريطانية تحت حماية سلطات بعينها

---

(١) كما هو قائم فى سنة ١٩٠٣ .

ويشرف عليها الحاكم وحده ، ويستمع « مندوب عام » للهجرة مع هيئة من « المندوبين » الذين يزورون جميع المزارع التى يعمل فيها العمال المتعاقدون ، إلى جميع الشكاوى فى جلسات خاصة ، ويعرضونها على المحكمة ، إذا لزم الحال مستأجرين المحامين، قائمين فى جميع القضايا بوصفهم طرفا أصيلا ،وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون العمال المتعاقدين مرغمون على الاحتفاظ بدفاتر دقيقة لحساباتهم وإلا تعرضوا لعقوبات شديدة ، ومحرم عليهم أن يدفعوا أجوراً أقل من حد معين، أو أن يرهقوا عمالهم بما فوق طاقتهم ، وليس لصاحب العمل أن يوقع أية عقوبة دون الالتجاء إلى الحاكم — ويذهب الأستاذ آيرلاند — الذى عمل مشرفا مدة طويلة — إلى إن هذا النظام يعمل بنجاح كبير اقتصاديا واجتماعيا[1] فى غيانا البريطانية وفى جزر الهند الغربية الأخرى ؛ وكذلك فى الناتال ، رغم أن قطاعات كبيرة من السكان هناك لا تنظر إلى العمال الهنود بعين الرضا ، يطبق نفس التشريع الواقى فى جوهره ، وجميع الأدلة تدعو إلى افتراض أن العمال المتعاقدين يتمتعون بحماية طيبة فيما يتعلق بالأجور والشروط الاقتصادية .

بيد أن نفس هذا الثناء الذى يزجى لنظام التعاقد الذى يطبق خير تطبيق يبين مدى النقص فى فهم ضخامة القضايا التى تنطوى عليها الرقابة فيما يتعلق بمعاملة العمال الاستوائيين وطبيعتها الحقيقية .

فإنه يبدو أمراً بسيطاً وطبيعياً أن تضطر جموع كبيرة من الرجال تحت ضغط العوامل الاقتصادية إلى أن يتركوا ، وحدهم أو مع عائلاتهم ، بلادهم الأصلية فى أمبراطوريتنا الهندية أو الصين ، وأن يتغيبوا عشر سنوات كل مرة فى مستعمرة بعيدة غير معروفة : والهجرة من البلاد المزدحمة بالسكان إلى الأراضى القليلة

---

(١) « الاستعمار الاستوائى » الفصل الخامس ، تأليف بروفسور آيرلاند ، يتضمن وصفاً مفصلا لنظرية العمل التعاقدى فى غيانا البريطانية وتطبيقه .

السكان واستعمارها حركة طبيعية ومفيدة جداً ، بيد أن ما ينطوى عليه التغيب لفترات طويلة من تحطيم للحياة المستقرة تكتنفه أضرار خطيرة لكل من البلدين على السواء ؛ فالبلد الذى يعتمد فى تنميته الاقتصادية على موجات مستمرة من العمال الأجانب — الذين لا يستقرون فيها — يتعرض لأضرار فيما يتعلق بعملية التنمية الذاتية صناعياً وسياسيا بسبب هذه الجمهرة من المقيمين الذين لا يندمجون فى أهله ، بينما يتعرض البلد الذى هجروه إلى ضرر مماثل .

فلماذا يكون ضروريا أو مرغوبا فيه أن تهجر جماعات كبيرة من مواطنينا الهنود بلادهم الأصلية ، ساحبين خدماتهم الصناعية لمدد طويلة من هناك ، لكى يعملوا فى تنمية بلد آخر ليس بلدهم ؟ فإذا كانت الهند مزدحمة بالسكان أكثر مما ينبغى فإن العلاج هو بالتأكيد الاستعمار الدائم ؛ وإذا لم تكن فإن نظام « عمال التراحيل » هذا يبدو أنه دليل على سوء الحكم ، وسوء استغلال مواردنا الهندية ، وتحطيم مساحات ضخمة من المجتمع الهندى ، وإبعاد رجالها القادرين لمدة عشر سنوات فى كل دفعة حتى يجلب هؤلاء الرجال معهم بعض « المدخرات » فى نهاية المدة ، يبدو على أحسن الأحوال تضحية طائشة باستقرار المجتمع الهندى وتقدمه الطبيعى مقابل اعتبار ضيق لمكسب نقدى بحت ومؤقت ، والواقع أن التاريخ يعلمنا أن شعبا من الفلاحين الذين يعيشون على أرض يملكونها لا يقبل هجر بلاده — بهذه الطريقة — بغرض الحصول على مكسب اقتصادى بسيط ، إلا إذا كان مرغما على ذلك بسبب ثقل الضرائب التى تفرضها الحكومة ، أو بسبب اغتصاب المرابين ، الأمرين اللذين يحرمانه من ثمرات عمله فى أرضه .

فمهما كانت الطريقة التى يطبق بها نظام العمال المتعاقدين هذا حسنة ، فإنه يبدو فاسداً فى أساسه بسبب طابعه المصطنع ، وعرقلته لعملية التنمية الذاتية الطبيعية ؛ فهو ينطوى على إخضاع اعتبارات اجتماعية أوسع نطاقا لأغراض الاستغلال الصناعى الحاضر ، وما ينطبق على هذا النظام — فى تطبيقه فى جزر الهند الغربية

وغيرها لأغراض العمل الزراعي ـ ينطبق أكثر على العمل الصناعي في عمليات التعدين ، وعندما يقرر الكفرة «المتحضرون» أن يهجروا مزارعهم الفردية في الترانسكاي ـ أو في غيرها ـ لكي يكسبوا بعض المال إلى جانب ما يربحونه من زراعتهم بأن يعملوا ثلاثة أشهر في المناجم ، فلا ضير عليهم في ذلك ؛ ولكن عندما يُستخدم « وكلاء العمل » لتحطيم الحياة القبلية ، وإغراء الكفرة الذين ما زالوا « خاما » على هجر نزلاتهم ، وأوضاع حياتهم التي ألفوها إلى حياة مصطنعة غريبة عليهم تماما في المناجم ، فإن شخصية الواحد منهم تتمزق إربا ؛ فيصبح فريسة للخمر إذا استطاع الحصول عليها ، وكثيراً ما ينهار أمام رذائل الحياة المزدحمة الشاقة غير الصحية التي باع نفسه لها ، بينما تعمل القيود التحكمية التي يعمل ويعيش في ظلها ، أيا كانت مبرراتها ، على تحطيم شخصيته وانحطاطها ، وتبعاً لشهادة أكثر الباحثين تجربة وكفاية ، يعود إلى نزلته رجلا « فاسداً » ، وكثيرا ما يكون سبباً في فساد جيرانه بالأمثولة التي يضربها لهم[1] . وأقل تفكير في الموضوع سيكشف عن المخاطر التي لابد أن تنجم عن نقل أشخاص فجأة من حياة زراعية قبلية شبه همجية إلى مشروعات صناعية حديثة ضخمة معقدة مثل مناجم الماس والذهب .

وما ينطبق على الكفرة غير المتحضرين ، ينطبق أيضاً بدرجة مساوية على الصينيين الأكثر تقدماً ؛ فهؤلاء الناس يُجلبون إلى الترنسفال بوصفهم مجرد آلات اقتصادية ، وليس كمستعمرين ـ للمساعدة في التنمية الصناعية والاجتماعية لبلد جديد ، وينظر إلى وجودهم على أنه خطر اجتماعي ؛ فيوضعون في «حظائر» ويُنكر عليهم حق اقتناء ممتلكات ، بل وحتى البقاء في البلاد بوصفهم

---

(١) انظر مثلا « كتب مستعمرة الرجاء الزرقا عن الشئون الوطنية » قسم ٣١ لسنة ١٨٩٩ ص ٥ ، ٩ ، ٢٢ ، ٧٥ ، ٩١ الخ ؛ وكذلك قسم ٤٠ سنة ١٨٨٧ ص ١٣ ، ١٤ ، ٥٧ ، ٨٢ .

مستوطنين أحراراً بعد انتهاء مدة خدمتهم ، فهم يعيشون جحافل من الرجال الأقوياء ـ دون نساء ـ مكدسين فى معسكرات مغلقة ، وعليهم حراسة مشددة أثناء العمل وفى أوقات فراغهم ، ويقومون باستمرار بأعمال يدوية شاقة رتيبة ، محرومين من أى أثر تربوى للتوجيه الذاتى فى مجتمع متمدين ؛ فمهما بلغ غذاؤهم من الجودة ومهما ارتفعت أجورهم ، لابد حتما أن ينحط هؤلاء الرجال أخلاقياً بسبب ظروف عملهم ، وأن يضروا المجتمع الذى يعودون إليه .

وليس هذا هو كل مافى الأمر ؛ فأثره على الترنسفال هو إحلال تنمية متعجلة ومصطنعة وغير طبيعية محل تنمية تدريجية طبيعية ، وتعقيد المشاكل الاقتصادية والجنسية الخطيرة أصلا فى البلاد بإدخال عنصر جديد ذى طابع وآثار خطرة ، واستجلاب اليد العاملة الرخيصة التى يُقصد بها صراحة الإقلال من طلب المستوطنين البيض والأجراء السود . إنه لمن العسير أن يبالغ المرء فى خطورة الحالة فى تأثيرها على مستقبل جنوب أفريقيا .

إن صناعة التعدين فى الترنسفال هى أهم صناعة فى البلاد كلها إلى حد كبير ؛ وفى حدود ما يتعلق بالمصالح البريطانية ، يتوقف المستقبل كله على تنمية هذه الموارد واستغلالها بحيث يستقر هناك عدد كبير متزايد من المستعمرين البريطانيين الدائمين

والآن نجد إن أرخص وسيلة لاستغلال المناجم وأكثرها ربحاً تنطوى على أقل قدر ممكن من استخدام البريطانيين البيض ، كما تتطلب الاقتصار على فترة قصيرة من النشاط الصناعى الزائد عن الحد ، ورغم أنه من الواضح أن مصلحة أصحاب المناجم ، ونيتهم ، هى إحلال العمال الصينيين المهرة محل معظم العمال البيض الذين كان يتطلبهم من قبل استغلال المناجم ، مخالفين بذلك شروط المرسوم ، فإنه من الممكن أن يحدث طلب كبير ـ وإن كان متأرجحاً ـ للعمال البريطانيين فى مشروعات صناعية وتجارية أخرى خلال مدة استغلال المناجم

الفنية ، وهى مدة تؤدى العوامل المصطنعة إلى تقصيرها ، بيد أنه لا يمكن إقامة بناء سليم من المدنية الصناعية والسياسية على مثل هذا الأساس الاقتصادى ، فبعد جيل واحد من التنقيب المتلهف على الذهب ، يُحتفظ خلاله بالسيادة البريطانية بواسطة تغيير مستمر لأغلبية سكان المدن المؤقتين ، لابد أن تضعف القوة الصناعية للبلاد بصورة مستمرة ومؤكدة ، ولكنها لا تعود إلى الظروف البدائية للزراعة السليمة التى خرجت منها مؤقتاً ، بل إلى صراع يائس طويل فى التجارة والصناعة فى بلد تناثرت فيه بقايا بالية لمناجم مهجورة ومدن قذرة ، فالمضاربون اليهود فى المناجم ، والمهندسون الأمريكيون والاسكتلنديون ، والتجار الألمان سيهجرون البلاد الذى امتصوا دماءه ، تاركين خلفهم سكانا من البوير أتلفهم — إلى حد بعيد — اتصالهم بمدنية أوربية مترفة مقامرة ، وجمهرة من الكفرة تحطمت حياتهم الزراعية المألوفة يتسكعون حول مدن جنوب أفريقيا ، يمثلون وباء مزمناً من المتشردين والمتعطلين .

هذه هى بعض آثار نظام العمال المتعاقدين فى جنوب أفريقيا . إن الوسيلة المشروعة السليمة لتنمية بلد هى باستخدام القوة العاملة لدى سكانها ، وحملهم بالحوافز الاقتصادية العادية على الاستقرار حيث يتوفر لهم العمل المجزى ، وإذا كان مثل هذا البلد قليل السكان ، فإنه من الصواب تشجيع الهجرة إليه من البلاد الأكثر ازدحاماً ، بيد أن مثل هذه الهجرة ينبغى أن تجلب مستعمرين : جماعات من الناس لديهم نية أن يصيروا مواطنين فى البلاد التى تبنوها ، وحدات اجتماعية كما هى وحدات اقتصادية . وبهذه الطريقة — بالتدفق الحر للسكان من المناطق المرغوب فيها أقل إلى المناطق المرغوب فيها أكثر — تتقدم مدنية العالم ، وتُدعم السلامة الاجتماعية ، والازدهار فى المستقبل للبلاد الحديثة التنمية بأفضل أسلوب . إن نظام العمال المتعاقدين — مهما طُبق تطبيقا طيبا — يخطىء فى حق

القوانين الأساسية للمدنية ؛ لأنه يعامل العمال أولا بوصفهم آلات وليس باعتبارهم رجالا ، وإذا طُبق بطريقة سيئة ، وبدون احتياطات ضـــد التحيز فى تطبيق القانون[1] ، فإنه يكون مصدراً لأضرار جسيمة للرخاء السياسى والاجتماعى والصناعى للبلد الذى يُطبق فيه .

وقد يشك المرء فيما إذا كان هناك مكسب صاف لمدنية العالم من زيادة كمية الذهب والماس مقابل مثل هذا الثمن .

(٩)

وقد يقال : إنه « أياً كانت دوافع أصحاب الأعمال ، فإنه ـ بالتأكيد ـ شىء حسن أن يؤخذ الأهالى ، بالإقناع أو حتى بالقوة ، من حياة الكسل ؛ ليتعودوا على العمل الذى ينمى ماكاتهم ، ويعرضهم لتأثير المدنية ، ويضع فى جيوبهم نقوداً » .

إن القول بأن أمثال الكفرة ، ورجال غرب أفريقيا والمناطق الاستوائية وشبه الاستوائية الأخرى إذا تركوا لأنفسهم سيعيشون حياة كسل ، فيه مبالغة كبيرة عادة ، مرجعها فى الغالب إلى أن عملهم أقل انتظاما وأكثر خضوعا للاهواء من عمل نسائهم ، بيد أنه يجب الاعتراف بأن تحريم الحروب الداخلية ، وتحديد الصيد يحرران قدراً كبيراً من الطاقة عند الذكور ، ومن المرغوب فيه حقيقة أن تُستخدم هذه الطاقة فى عمل منتج ؛ ولكن أى الأعمال المنتجة ؟ لاريب فى أنه أفضل كثيراً ـ بالنسبة لهم ـ أن يوجههم « اتصالهم بالمدنية » إلى أنواع الإنتاج فى أرضهم ومجتمعاتهم ، بدلا من جرهم إلى العمل فى مجموعات على أرض الغرباء

---

(١) إن أسوأ السمات الضارة فى نظام العمال المتعاقدين الصينى فى الترنسفال ، هو أنه فى هذه البلاد وحدها ـ دون جميع ممتلكات بريطانيا العظمى الأخرى — توجد مجموعة كبيرة من السكان محرومة من حق الالتجاء إلى القانون العادى المطبق فى المحاكم .

وفى مناجمهم ، ويمكن لهذا الاتصال تحقيق ذلك بطريقتين : فبتعريفهم بحاجات جديدة سليمة يمكن أن يهيىء لهم حوافز مشروعة ، وبتعريفهم بأساليب جديدة للصناعة مما يمكن تطبيقه فى صناعاتهم نفسها يدربهم على تدبير أمورهم ، ويتحقق هذا التطور المفيد فى الجهات التى يحظى فيها الوطنيون بالحماية ضد الأغراض السيئة التى يكنها طلاب الربح من البيض ؛ فى مناطق كبيرة من باسوتولاند، وفى بعض المناطق المخصصة للأهالى فى «زولولاند» أدى إحلال المحراث محل الفأس أو المعزقة البدائية إلى اشتراك الذكور فى أعمال الحقل[1] ؛ وكل تشجيع على تربية الدواجن، أو صنع منتجات الألبان، أو الأعمال الأخرى المتعلقة بالحيوانات تزيد من اشتراك الذكور من الأهالى فى العمل ؛ إذ يؤدى إدخال صناعات جديدة فى حياة القرى إلى زيادة مساهمة الرجال بنصيب أكبر فى الأعمال داخل نزلاتهم أو قريبا منها مما كان قبل ذلك احتكاراً للنساء .

فنى حدود سعى الإمبريالية إلى تبرير نفسها على أساس التمدين الصحيح للأجناس الدنيا ، يجب أن تعمل على رفع مستواها الصناعى والمعنوى على أرضها مع المحافظة بقدر الإمكان على استمرار الحياة والأنظمة القبلية القديمة، وحماية هذه الأجناس ضد المستغلين وسماسرة العمل والأشخاص الآخرين الذين يريدون الاستيلاء على أرضها، وغوايتها لاستغلال عملها مستعملين فى ذلك الخداع والعنف ، وإذا انهار الكثير من أنظمتها السياسية والاجتماعية والدينية ــ بسبب تدريبها تدريجياً على الفنون الصناعية وتحت المؤثرات التربوية العامة للحماية البيضاء ــ فإن هذا الانهيار يكون عملية طبيعية سليمة وسيصحبه نمو صور جديدة ، ليست

---

(١) انظر مثلا تقرير لجنة الأجناس الوطنية فى جنوب أفريقيا ص ٥٢ وما بعدها ، وأيضاً « مشكلة العمل فى جنوب أفريقيا » بقلم مس ا . ورنر (The Reformer ــ عدد ديسمبر سنة ١٩٠١) .

مفروضة على الأهالى ، ولكنها تنمو من الصور القديمة بما يتفق مع قوانين النمو الطبيعى بغرض تكييف حياتهم مع البيئة المتغيرة .

ولكن ما دام قد سمح للمصالح الاقتصادية القصيرة النظر للمزارعين وأصحاب المناجم من البيض بغزو أراضى « الأجناس الدنيا » ، سواء بعمل مباشر لحسابهم الخاص ، أو عن طريق الضغط على حكومة استعمارية أو إمبراطورية ، وتحويل الأرض والعمل لتحقيق أغراض الربح الخاصة ، فإن ذلك يكون خرقاً لأول قانون من قوانين الإمبريالية « السليمة » ، وتصبح العبارات التى تقال عن تعليم « كرامة العمل » وتربية أجناس من الأطفال حتى يبلغوا مبلغ الرجال ، مجرد مظاهر عابثة للنفاق ، وسواء استخدمها مديرو شركات التعدين أو الساسة فى مجلس العموم ، فهى تقوم على تشويه للوقائع ، وقلب للدوافع التى توجه السياسة فى الواقع .

(١٠)

لقد أشرنا — فى معرض شرحنا للنظرية التى تحاول تبرير الإمبريالية على أنها ممارسة لسيطرة بالقوة على الأجناس الدنيا ، وباعتبار هذه السيطرة وصاية من أجل مدنية العالم — إلى ثلاثة شروط حتى تكون مثل هذه الوصاية سليمة . أولا : أن تكون السيطرة موجهة إلى الخير العام وليس للخير الخاص للأمة « الإمبريالية » ، وثانيا : أنها يجب أن تؤدى إلى فائدة صافية من نوع ما للأمة الخاضعة للسيطرة ، وأخيرا : يجب أن تكون هناك منظمة ما تمثل المصالح الدولية تجيز للأمة التى تمارس مثل هذه السيطرة القيام بالوصاية .

وقد رأينا أن الشرط الثالث — وهو أساسى لسلامة الشرطين الآخرين — لم يتحقق ؛ لأن كل أمة تدعى لنفسها الحق فى القيام بوصاية الحكم على الأجناس الدنيا ، تفعل ذلك بمحض سلطتها فقط .

وتظهر فى ممارسة الإمبريالية — كما تصورها لنا حالات متنوعة عديدة — نفس العيوب التى تقابل نظرية الإمبريالية غير السليمة ؛ فالمصلحة الخاصة بالأمم المتوسعة ، كما يفسرها زعماؤها فى فترة بذاتها — وليس خير العالم كله — هى التى نراها الدافع المسيطر فى كل حالة جديدة من حالات ادعاء السيطرة على المناطق الاستوائية والشعوب الدنيا : وتعنى هذه المصلحة القومية ذاتها عادة المصلحة الذاتية المادية المباشرة لطبقة صغيرة من التجار أو أصحاب المناجم أو المزارعين أو المستثمرين الذين يريدون التصرف فى أرض الشعوب الدنيا لمكسبهم الخاص ، وقد تُدمج دوافع أخرى غير مغرضة بقصد إضفاء طابع جذاب على كل مشروع بذاته عند تنفيذه ، بيد أنه من المستحيل أن يفحص المرء التفاصيل التاريخية فى أى من الحالات الحديثة الهامة دون أن يتبين تفوق القوى الاقتصادية ، ولا يمكن — على أحسن الأحوال — الادعاء بأكثر من أن بعض اعتبارات العدالة والإنسانية قد تكون موضع التفكير فى ممارسة السلطة المفروضة ، وأن الجنس الأدنى يستفيد بصورة عارضة من آثار القوى الاقتصادية التى لم يُقصد بها أساسا تحقيق أية فائدة له .

ففى كل مكان تُعطى اعتبارات المحافظة على النظام حاليا مركز الصدارة فى حكم البيض لهذه الأجناس الدنيا ، ويُعد الاستغلال الصناعى للأرض ، والعمل تحت الإشراف الخاص ومن أجل الربح الخاص العاجل القوة الفعالة الرئيسية فى المجتمع التى لا تحدها — أو تحدها بصورة غير كافية — الرقابة الإمبراطورية أو أية رقابة حكومية أخرى . أما تقدم الأجناس الدنيا فى المستقبل ، وتدريبها شيئاً فشيئاً على فنون الصناعة والحكم الذاتى السياسى ، فهو فى معظم الحالات لا يشغل بال الحكومة الإمبراطورية مطلقا ، ولا تحتل مثل هذه الاعتبارات الخاصة بخير المحكومين مركز الصدارة حقيقة فى أى مكان .

إن وصمة «التطفل» تنطبق على كل مستعمرة بيضاء بين هذه الأجناس الدنيا ،

وهذا يعنى أن العلاقات بين البيض والملونين فى كل مكان ليست من نوع يحفظ توازنا سلبيا من الخدمة المتبادلة بين الطرفين ، وأفضل خدمات كانت تستطيع المدنية البيضاء أسداءها بما تضرب به من مثل بواسطة نماذج من المجتمعات البيضاء العادية السليمة التى تمارس خير فنون الحياة الغربية ، تحول الظروف الجوية ، والظروف الطبيعية الأخرى دون تحقيقها فى كل حالة تقريبا ؛ فوجود بعض الموظفين البيض المتناثرين والمبشرين والتجار والمشرفين على أعمال المناجم والمزارع ، وهم طائفة مسيطرة من الذكور الذين لا معرفة لديهم بأنظمة الشعوب ولا شعور طيب نحوها ، تدبير سيء لا يؤدى الغرض منه فيما يتعلق بمنح هذه الأجناس الدنيا حتى تلك الفوائد التى قد تكون المدنية الغربية قادرة على منحها إياها .

ومن الواضح أن وضع الحكام البيض من هذه الأجناس الدنيا طفيلى ؛ فهم يعيشون على حساب الأهالى ، حيث أن عملهم الرئيسى هو تنظيم عمل الوطنيين بقصد الإفادة منه لصالحهم ، والحالة العادية لمثل هذا البلد حالة يملك فيها الغرباء من البيض أخصب الأراضى ، والموارد المعدنية التى يعمل فيها الأهالى تحت إشراف هؤلاء الغرباء ولمصلحتهم قبل كل شيء ؛ فهم لا يعتبرون مصالح البلاد أو مصالح شعوبها هى مصلحتهم ؛ بل يظلون مجموعة من الغرباء المقيمين — « طفيليات » — تعيش على جسد « مضيفها » ، هدفها أن تبتز الثروة من البلاد ، وتعود لاستهلاكها فى أوطانها الأصلية ، وكل العمل اليدوى الشاق ، أو الأعمال الرتيبة الأخرى يقوم بها الوطنيون ؛ ومعظم أعمال الإشراف الحقيقية ، أو حتى الأعمال العدوانية ، يقوم بها مشرفون وطنيون ، ورجال شرطة وجنود ، من الوطنيين . وينطبق ذلك على جميع الحكومات البيضاء فى المنطقة الاستوائية ، أو حيثما يوجد عدد كبير من السكان من الأجناس الدنيا ، وحتى فى الأماكن التى يستطيع فيها البيض أن يعيشوا فى ظروف صحية طيبة ويتناسلوا ويعملوا ، تكون كمية ما يقومون به من عمل فعلا — سواء كان عملا جثمانيا أم عقليا — صغيرة جداً حيثما توجد

أعداد كبيرة من الوطنيين يمكن حملها على القيام بأعمالهم ، بل وحتى فى تلك الأجزاء من جنوب أفريقيا التى يعيش فيهـا البيض فى أفضل ظروف ، نجد أن الحياة التى يعيشونها عند — تحليلها بوضوح — حياة طفيلية ؛ فالمزارع الأبيض — الهولندى أو البريطانى — لا يقوم إلا بعمل قليل ، يدوى أو عقلى ، ويجنح إلى الكسل و « عدم التقدمية » فى كل مكان ؛ وتبدو على الطبقات الرسمية والتجار وأصحاب المهن من سكان المدن علامات واضحة لنفس التراخى والخمول ، أما فترات النشاط المشتعل القصيرة التى تثيرها آمال براقة تخطف الأبصار بين طبقات صغيرة من المنقبين عن المعادن ورجال الأعمال فى المدن المؤقتة الازدهار — مثل جوهانسبرج — فإنها مجرد أداة تبهر أبصارنا ، وتخفى عنا الطابع العميق الجوهرى للحياة .

وإذا كان ذلك صحيحا — فيما يتعلق بجنوب أفريقيا — فإنه أكثر انطباقا بكثير جداً على البلاد التى يحول فيها الطقس دون استقرار البيض ويكبت طاقاتهم ، وهذه هى الحالة العامة فى تلك البلاد التى تمثل توسع الإمبريالية الحديثة .

ولم تثبت سلامة النظرية التى تعتبر الحكم الأبيض وصاية من أجل المدنية فى أى من الأماكن التى تسود فيها مثل هذه الظروف ، ولم تُتخذ التدابير فى أى مكان لتحقيق سيادة مصالح العالم كله أو مصالح الشعب المحكوم على مصالح الأمة المعتدية ، أو مصالح قطاع من هذه الأمة فى الأغلب الأعم . فالعلاقات التى تقوم بين الأمة المسيطرة والأمة الخاضعة — وهى تنشأ عادة بواسطة القوة وتظل قائمة على هذا الأساس — من نوع يحول دون قيام الشعور الطيب الأصيل الذى يُعد جوهريا حتى تؤتى أفضل المؤثرات التمدينية ثمارها ، وتقتصر عادة على المحافظة على مظاهر حسن النظام لدعم التنمية الجزئية لبعض الموارد الطبيعية المعينة فى الأرض بواسطة « تسخير » الأهالى فى العمل لمصلحة التجار والمستثمرين البيض أولا ، ثم لفائدة المستهلكين فى العالم الغربى الأبيض بعد ذلك .

ولا يرجع هذا الإخفاق فى تبرير الحكم الأجنبى القائم على القوة — وما يترتب عليه من نتائج — إلى عيب خاص فى الأمة البريطانية أو الأمم الأوربية الحديثة الأخرى؛ أنه متأصل فى طبيعة مثل هذه السيطرة . «إن حكم شعب لنفسه له معنى وواقع. أما حكم شعب لآخر فشىء لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد. إن شعبا قد يحتفظ بشعب آخر بوصفه مزرعة خاصة له، أو أداة لمنفعته الخاصة ، على أنه مجرد مكان يجمع منه المال، وقطيع من البشر يستغله لمصلحة أبنائه ، بيد أنه إذا كان خير المحكوم هو مهمة الحكم الصحيحة ، فإنه من المستحيل تماما أن يقوم به شعب بصفة مباشرة »[1] .

---

(١) جون ستيوارت ميل « الحكم النيابى » ص ٣٢٦ .

الفصل الخامس

الإمبريالية فى آسيا

(١)

إن الاختبار الكبير للإمبريالية الغربية يحدث فى آسيا ، حيث تعيش شعوب ضخمة ورثت مدنيات معقدة تعقيد مدنيتنا ، ولكنها أقدم ، وجذورها أكثر تأصلا بواسطة عادات باقية فى الحياة العامة . لقد أمكن النظر إلى الأجناس الأفريقية باعتبارها أطفالا أو همجاً ، أو شعوباً «متخلفة» فى تقدمها على نفس الطريق العمومى للمدنية التى يمثل الأنجلوساكسون فيها الطليعة ، وأنها فى حاجة إلى معونة الأجناس الأكثر تقدما ، وليس من اليسير إلى هذا الحد أن نجعل أيضاً قضية السيطرة الغربية على الهند والصين والشعوب الآسيوية الأخرى سليمة فى ظاهرها على نفس الأسس ؛ فباستثناء التطورات الحديثة فى العلوم الطبيعية وتطبيقها على فنون الصناعة ، لا يمكن الادعاء بأن هذه الشعوب متخلفة ؛ ورغم أننا نصف مدنياتها أحياناً بأنها « متوقفة » أو « غير تقدمية » ، فإن هذا الحكم إما أنه ينبئ عن جهلنا بمعدل السرعة التى لابد أن تستمر بها حركة تلك المدنيات التى تُعد أقدم عهدا من مدنيتنا بكثير ؛ أو قد يكون فيه اعتراف لاشعورى بتقدم اجتماعى بلغ هدفه من تحقيق توافق يكاد يكون كاملا بين الحياة الإنسانية و بيئتها الثابتة .

فادعاء الغرب أنه يعمل على تمدين الشرق بواسطة السيادة السياسية والعسكرية لابد أن يقوم فى النهاية على افتراض أن المدنيات ـ مهما كان اختلافها فى نموها الظاهرى ـ واحدة فى جذورها ، وأنها ذات طبيعة مشتركة ، وتربة مشتركة .

وبتجريد هذا الفرض من الإستعارة، فإنه يعنى أن هناك بعض الصفات الأخلاقية والفكرية المعينة، تتمثل فى صور عامة من الدين والقانون والعادات وفنون الصناعة، وتُعد جوهرية لجميع التنوعات المحلية للمدنية بصرف النظر عن الجنس واللون والطقس والظروف الأخرى — وأن الأمم الغربية — أو بعضها، تملك هذه الصفات والصور من المدنية إلى درجة متفوقة، وأنها تستطيع أن تنقلها إلى أمم الشرق بواسطة الحكم ومايصحبه من تربية سياسية ودينية وصناعية.

ومما لاريب فيه أن الأمر يبدو كما لو كانت « البشرية » تنطوى على مثل هذا العامل المشترك؛ فالقواعد الأخلاقية التى تتضمنها « الوصايا العشر » يبدو أنها تسمح بتطبيق مشترك على نطاق واسع؛ كما أن بعض حقوق الفرد، وبعض عناصر العدالة الاجتماعية — التى تتضمنها القوانين والعادات — يبدو أن لها صدى عند الجميع، وبعض أنواع المعرفة وفنون تطبيقها يبدو مفيداً لجميع أنواع الناس وجميع الظروف، فإذا كانت مدنية الغرب أغنى فى هذه الجوهريات، فإنه يبدو من المعقول أن نفترض أن الغرب يستطيع أن يفيد الشرق بأن ينقلها إليه، وأن حكمه قد يمكن تبريره على أنه الوسيلة لذلك.

ويمكن أخذ الامبراطورية البريطانية فى الهند بوصفها أفضل اختبار. الواقع أننا لم نذهب هناك فى أول الأمر لخير الهنود، ولا كان الدافع فى المرات المختلفة التى وسعنا فيها نطاق السلطة السياسية هو هذا الاعتبار؛ بيد أن هناك من يقول بأن حكمنا للهند أضفى فى الواقع على الشعب فوائد ناتجة عن مدنيتنا، وأن نقل هذه الفوائد إليهم لعب فى السنين الأخيرة دوراً أكبر فأكبر فى سياستنا الواعية. لقد كانت التجربة طويلة ومتنوعة، ويُصور نجاحنا فى الهند عادة على أنه أقوى حجة فيما يتعلق بالفوائد التى تجنيها الأجناس الخاضعة من الإمبريالية.

والأسئلة الحقيقية التى يجب علينا أن نجد لهـا جواباً هى : « هل نحن عدن الهند ؟ » و « م تتكون المدنية ؟ » . ويساعدنا على الإجابة أن هناك مجموعة لا بأس بهـا من الوقائع التى لا جدال فيها ؛ فلقد أقمنا سلاماً داخلياً أوسع نطاقاً وأدوم من أية فترة أخرى عرفتها الهند من عهد اسكندر الأكبر ، ورفعنا مستوى العدالة بتطبيق القوانين تطبيقاً عادلا على قدم المساواة ؛ ونظمنا الضرائب ، ولعلنا خففنا من عبئها ، وأوقفنا فسـاد الأمراء الوطنيين ومحصليهم وطغيانهم ، وقد أدخلنا — من أجل تعليم الشعب — نظاماً عاماً من المدارس والمعاهد العليا ، وكذلك أدخلنا مؤسسة تبشيرية شبه عامة لا يقتصر ما تعلمه على الدين المسيحى ، بل تعلم أيضاً كثيراً من فنون الصناعة ، وسهلت المواصلات والنقل بواسطة الطرق والسكك الحديدية وشبكة من القنوات ، كما تحسن إنتاج التربة بواسطة نظـام واسع النطاق من الرى العلمى ؛ ونما التعدين فى الفحم والذهب والمعادن الأخرى إلى حد كبير ؛ وأنشئت فى بومباى — وفى أماكن أخرى — مصانع لغزل القطن ذات آلات حديثة ، كما أن تنظيم بعض الصناعات الآلية الأخرى يعمل على تهيئة فرص العمل لسكان المدن الكبرى ؛ كما أُدخل فى الهند زراعة الشاى والقهوة ونبات النيلة والجوت والطباق ومحاصيل مهمة أخرى ، ونحن نقضى بالتدريج على كثير من الخرافات الدينية والاجتماعية التى تخطىء فى حق البشرية وتؤخر التقدم ، وحتى نظام الطائفية المتأصـــل الجذور يتغير حيثما كان للنفوذ البريطانى وقع .

ولا جدال فى أن كثيراً من هذه الأعمال التى قامت بها انجلترا فى الهند أعمال طيبة ، ولم يسبق أن استخدمت أية دولة من قبل مجموعة من الرجال الأذكياء المتعلمين الشرفاء فى تسيير دفة حكم إمبريالى مثل تلك المجموعة التى تضمها « الخدمة المدنية » فى الهند ، ولم يحدث فى أى مكان آخر من امبراطوريتنا أن بُذل مثل ذلك القدر الكبير من الطاقة المفكرة غير المتحيزة حقيقة فى أعمال الحكم ، ويمكننا أن نقول نفس الشىء عن تلك السلسلة من كبار رجال الدولة الذين أُرسلوا من

انجلترا ليرأسوا حكومتنا فى الهند ؛ فعملنا هناك هو أفضل سجل تستطيع الإمبريالية البريطانية أن تتقدم به ، فما الذى نخرج به منه عن قدرة الغرب فى نقل مزايا مدنيته إلى الشرق ؟

لنأخذ أولا اختبار الازدهار الاقتصادى . هل صارت جماهير الشعب تحت حكمنا أكثر ثراء مما كانت عليه من قبل ؟ إن هناك من يذهبون إلى أن الحكم البريطانى يستنزف دماء الحياة الاقتصادية فى الهند ، و يجر سكانها إلى فقر مدقع أكثر فأكثر ، وهم يشيرون إلى واقعة أن بلداً من أفقر بلاد العالم يُرغم على تحمل نفقة حكومة كثيرة الكلفة مهما كانت أمانة إدارتها ؛ وأن ثلث المال المجموع بواسطة الضرائب يتسرب من البلاد بلا عودة ، وأن الهند فُرض عليها أن تتحمل نفقات جيش معترف بأنه أكثر مما تتطلبه أغراض الدفاع عن النفس ، بل وأن تتحمل أيضاً نفقات حروب تقع فى أجزاء أخرى من الامبراطورية ، بينما كل فائدة رأس المال المستثمر فى الهند تقريباً يتم انفاقها خارج البلاد ، والأساس الإحصائى لهذه الحجة أضعف من أن يُعتمد عليه كثيرا ؛ فمن المحتمل أنه غير صحيح أن صافى مايتكلفه الحكم البريطانى أكثر من عبء حكم الأمراء الوطنيين الذى حل محله إلى حد بعيد[1] ، و إن كان من المؤكد أن الضرائب الجبرية تحت الحكم الوطنى كانت تُنفق فى البلاد على أعمال منتجة أو خدمات غير منتجة .

ولا يمكن التثبت بأى قياس دقيق ، فيما يتعلق بالبلاد كلها ــ من مسألة : هل كانت الكميات المتزايدة من الغلال التى تؤخذ من الهند أكثر من الزيادة الناتجة عن تحسين الرى ؟ أو هل كان الدخل الحقيقى للعامل الهندى يزيد أو ينقص ؟ ولكن من المعترف به بصفة عامة ، حتى بين الموظفين البريطانيين

---

(١) حوالى ثلاثة أثمان البلاد مازالت تحت الحكم الوطنى مع إشراف بريطانى .

الذين يؤيدون حكمنا فى الهنـد بشدة ، إننا لم ننجح فى منح الهند أى رخاء اقتصادى ، وهذه العبارة التى أوردها من مصدر يؤيد حكمنا هناك بشـدة :

« إن محك رخاء الشعب ليس فى زيادة الصادرات ، وتضاعف المصنوعات أو الصناعات ، و إقامة المدن . كلا . إن البلد المزدهر هو البلد الذى تستطيع فيـه الجمهرة العظمى من الناس أن تحصل ـ بقدر معتدل من العمل الشاق ـ على ما هو ضرورى ليعيش المرء حياة إنسانية ، حياة يتمتع فيها براحة أكيدة معتدلة ، فإذا حكمنا على أساس هذا المعيار ، فهل يمكن القول بأن الهند مزدهرة ؟

« إن الاكتفاء بطبيعة الحال مصطلح نسبى . . . ففى بلد استوائى مثل الهند يكون المستوى منخفضاً جداً . فالمرء لا يحتاج إلا إلى القليل من الملابس هناك ، كما تـكفى كمية صغيرة من الطعام ، والحاجات الصناعية قليـلة جدا ، وهى فى الغالب لا تـكلف كثيراً . إن الامبراطورية الهنـدية امبراطورية فلاحين ؛ فتسعين فى المائة من الشعب يعيشون على الأرض ، وكل ما يتمناه الفـلاح هناك لنفسه بئر لا يغيض ماؤه ، وقطعة من الأرض ، و بضعة شجيرات فاكهة ، وخاصة إذا أضفت إلى ذلك ما هو فى حاجة إليه من الماشية التى يطلقون عليها فى عدة جهات هناك « أطفال الفلاح » . هذا هو المثل الأعلى عنـــد الفلاح الهندى . وقليلون جداً منهم من يحققونه ؛ إذ يمكن اعتبار الفدان هو القدر الذى يمكن الاعتماد عليه ، أى قطعة الأرض الضرورية . ففـدان لـكل رجل ـ أو ٦٤٠ رجلا لـكل ميل مربع ـ هو أقصى كثافة للسكان تستطيع الهنـد أن تعولها براحة ، فيما عدا الأماكن القريبـة من المدن أو فى الجهات التى تُروى ، ولـكن ملايين من الفلاحين فى الهنـــد يكافحون ليعيشوا على نصف فدان ؛ فوجودهم صراع مستمر مع الجوع كثيراً جداً ما ينتهى بالهزيمة . إن مشكلتهم ليست أن يعيشوا حياة إنسانية —

حياة على مستواهم المتواضع من الاكتفاء — بل أن يعيشوا بأى شكل ولا يموتوا . . فلنا أن نقول بحق: أن المجاعات فى الهند ـ باستثناء الجهات القليلة التى يوجد بها نظام الرى ـ مرض مزمن و بائى »[1] .

إن قرناً من الحكم البريطانى إذن ـ رغم أنه أدير بمقدرة و بنيات طيبة ـ لم يساعد مادياً على إبعاد العدو المزمن ، الجوع ، عن جمهرة الشعب ، كما لا يمكن القول بأن التصنيع الجديد بآلاته ومصانعه ـ وهو الذى أدخلناه هناك ـ تمدين للهند ، أو حتى أنه أضاف كثيرا إلى رخائها المادى ، بل الواقع أن جميع من يقدرون حياة الشرق وطابعه يشمئزون من التطور الظاهر فى فنون العمارة والنسيج وطرق المعادن والفخار ، التى اشتهرت بها الهند منذ أزمنة سحيقة . « إن العمارة والهندسة والمهارة الأدبية جميعها فى سبيلها إلى الاختفاء ، إنها تختفى بحيث أن الإنجليز الهنود يشكون فيما إذا كان لدى الهنود القدرة ليصيروا معماريين ، رغم أنهم بنوا بنارس ؛ أومهندسين ، رغم أنهم حفروا البحيرات الصناعية فى تانجور ؛ أو شعراء ، رغم أن الناس يجلسون ساعات أوأيام يستمعون إلى الشعراء المتجولين وهم يرتلون الأشعار ، التى تؤثر فيهم أكثر ـ بالتأكيد ـ مما يؤثر تنيسون فى عامة الناس عندنا[2] » .

إن اضمحلال الفنون الصناعية الوطنية ، أو القضاء عليها بالعنف ، أمر يؤسف له أكثر ؛ لأن من هذه الفنون تتكون دائماً روح الشعر فى الحياة العامة ، وتلقائية ملكة الخيال الحرة للأمة فى أعمال الحياة العادية .

إن سير «جورج بيدوود» فى مؤلفه العظيم «الفنون الصناعية فى الهند» ، الذى

---

(١) « الهند ومشاكلها » تأليف و . س . ليلى ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ (ساندز وشركاه)

(٢) « آسيا وأوروبا » تأليف مرديث تونسند ص ١٠٢ (كونستابل وشركاه) .

كُتب منذ أكثر من عشرين سنة [1] يصدر حكما له مغزاه على المعنى الحقيقى للحركة أخذت تشتد منذ ذلك الوقت حتى الآن بسرعة متزايدة : « إذ أُدخلت الآلة بالتدريج فى الهند بتأثير بعض الأسباب الاقتصادية ، لتصنيع صناعاتها اليدوية التقليدية العظيمة ، فسيترتب على ذلك ثورة صناعية ستؤدى حتما ، إذا لم تُوجه بواسطة رأى عام ذكى متعلم وعن طريق التأثير العام للذوق السليم ، إلى إلقاء الفنون التقليدية للبلاد فى نفس البلبلة فى المبادىء ، وفى تطبيقها العملى على موضوعات الحياة اليومية ، التى ظلت تعمل طوال الأجيال الثلاثة الماضية على تدمير الفنون الزخرفية ، والقضاء على ذوق الطبقة المتوسطة فى انجلترا وشمال غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، بل أن المساوىء الاجتماعية والمعنوية لإدخال الآلة فى الهند يغلب أن تكون أعظم » ، ثم يتبع ذلك بوصف مفصل للصناعات اليدوية الرائعة الطليقة فى القرية الهندية العادية ، وبعد ذلك يستطرد المؤلف :

« ولكن أولئك الصناع اليدويين الذين من أجل الحصول على ماتصنعه أيديهم تدفق ذهب العالم بلا انقطاع إلى الهند ، والذين لم يلوثوا الأنهار ، أو يشوهوا آمالا بهيجة ، أو يسمموا الهواء مع كل ما أنتجوه من نسيج رائع ، أو الذين نمت الأجيال المتعاقبة التى لا عداد لها مهارتهم وفرديتهم إلى أسمى درجات الكمال ، أولئك الصناع اليدويون بالوراثة يُجمعون الآن فى كل مكان ، ويؤخذون من مجتمعاتهم القروية الديموقراطية بالمئات والآلاف إلى المصانع الهائلة فى بومباى ، ليكدحوا فى جماعات من أجل أجور مغرية فى صناعة سلع تنافس مانشستر ، صناعات لاصلة معنوية أو فكرية لهم بإنتاجها أكثر مما (لصاقل) أنابيب الأرغن بالنغمات التى تخرج منه » .

وحتى من وجهة النظر المادية البحتة للسوق العالمية قد يكون هذا القضاء العاجل

---

(١) اليوم (فى سنة ١٩٣٨) مضى على بداية هذه الحركة أكثر من خمسين سنة .

على الفنون الوطنية من أجل استخدام كتل من العمل الرخيص فى المصانع سياسة سيئة ؛ لأنه كلما اكتمل فتح العالم ، وصارت البلاد القاصية على اتصال أوثق بعضها مع بعض ، من المحتمل أن بلاداً تتسم مصنوعاتها بذلك الطابع الفريد الأخاذ مثل الهند كانت ستجد سوقا أكثر ربحا مما تحصل عليه بمحاولتها أن تبيع بأسعار منخفضة عن أسعار لانكشير ونيوانجلاند .

بيد أن رد فعل هذه التغيرات فى طابع الشعب أهم من ذلك بكثير : فالثورة الصناعية فى انجلترا ، وفى غيرها أخذت طابع النمو الطبيعى ، منبثقة من قوى داخلية أكثر مما أخذته فى الهند ، واتفق وجودها إلى حد كبير مع تحرير قوى شعبية ضخمة وجدت ماتعبر به عن نفسها فى التربية العلمية والديموقراطية السياسية . لقد كانت مرحلة هامة من حركة الحرية الشعبية والحكم الذاتى العظيمة . أما فى الهند ، وفى بلاد الشرق الأخرى ، فلا توجد مثل هذه التعويضات .

فقد كان هناك نظام للصناعة أكثر تأصلا وتشابكا مع النظام الدينى والصناعى للبلاد مما كانت الحرف والفنون فى أوروبا فى أى عهد من العهود ، وقد أخضع هذا النظام لقوى تعمل من الخارج لا يكبح جماحها — فى سرعتها أو اتجاهها — إرادة الشعب الذى تأثرت بها حياته بصورة بالغة الحيوية . إن الثورة الصناعية عندما تكون حركة طبيعية للقوى الداخلية تعمل فى اتجاه المصالح الذاتية للأمة ، وتسير جنباً إلى جنب مع حكم ذاتى شعبي متقدم ، يكون عندئذ شيئاً ؛ وهى شىء آخر عندما يفرضها غزاة أجانب يتطلعون أولا إلى المكاسب الحاضرة لأنفسهم ، ويهملون المصالح الأكثر عمقاً للشعب الذى يتعلق به الأمر ، وتصور لنا قصة تدمير صناعة النسيج الوطنية لمصلحة المصانع التى بدأتها « الشركة » ، السياسة الاقتصادية الأنانية القصيرة النظر التى كانت سائدة فى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر .

« لقد أرغمت انجلترا الهنود ، بحجة « حرية التجارة » ، على قبول منتجات مصانع لانكشاير ويوركشاير وجلاسجو الخ بضرائب جمركية اسمية بحتة ؛ بينما فُرضت ضرائب جمركية ـ تكاد تكون مانعة ـ على استيراد مصنوعات البنغال وبهار اليدوية الجميلة المتينة إلى انجلترا »[1] وكانت نتيجة هذه السياسة ، التى اتبعت بشدة فى الفترات الأولى من القرن التاسع عشر ، الدمار الذى لا إصلاح له لكثير من أقيم فنون الصناعة الهندية المتميزة ، « لقد قُضى على قدرة الناس الصناعية فى الهند بواسطة « الحماية » ضد صناعاتها ، ثم فُرضت عليها « حرية التجارة » لتحول دون عودتها إلى الحياة »[2] .

وعندما نتحول من الصناعة إلى الزراعة ، التى يشتغل بها حتى الآن تسعة أعشار السكان ، تبدو بوضوح كاف صعوبة الإدارة الأجنبية ، مهما كانت نياتها طيبة . إن عدداً ليس قليلا من أكبر رجال الدولة المتخصصين فى الهند عندنا ، مثل مونرو والفينستون ومتكلاف ، أدركوا أن المجتمع القروى هو ما تتجسد فيه حقيقة روح المدنية الشرقية .

وقد كتب سير س . متكلاف[3] قائلا : « إن المجتمعات القروية جمهوريات صغيرة لديها كل ما يمكن أن تحتاجه تقريباً بداخلها ، وتكاد تكون مستقلة عن كل علاقة أجنبية ، ويبدو أنها باقية حيث لا يبقى شىء آخر ؛ فالأسر المالكة تنهار الواحدة بعد الأخرى ؛ وتقع الثورة بعد الثورة ، ويقدم الهندوس والباتان والمغول والماهاراتا والسيخ والإنجليز بدور السادة كل فئة بدورها ؛ ولكن المجتمعات القروية تبقى على حالها » . « إن اتحاد المجتمعات القروية ،

---

(١) « الهند الشرقية » تأليف مونتجمرى مارتن (لندن ١٨٣٨) المجلد الثالث . المقدمة (أوردها روز مسن دات ص ٢٩٠) .
(٢) روز مسن دات ص ٣٠٢ .
(٣) خطاب إلى مجلس الدخل — إبريل سنة ١٨٣٨ (أوردها روزمسن دات ص ٣٨٦) .

وكل منها يكوّن دولة صغيرة فى ذاته ، قد أسهم ـ فى رأيى ـ بنصيب أكبر من أى عامل آخر فى المحافظة على شعب الهند ، خلال جميع الثورات والتغيرات التى تعرض لهـا ، وهو يؤدى بدرجة كبيرة إلى سعادتهم وتمتعهم بقسط كبير من الحرية والاستقلال ، ومن ثم فإنى أود ألا تمس أنظمة القرية أبدا ، وبخيفنى أى شىء من شأنه أن يؤدى إلى القضاء عليها . »

ومع ذلك فإن جهود الحـكم البريطانى كلها كانت موجهة نحو تدمير الحكم الذاتى القروى هذا فى الصناعة والسياسة ؛ فقد كان إحلال الفرد من الفلاحين محل المجتمع بوصفه وحدة الدخل فى جميع أنحاء بومباى ومدراس ضربة قاضية على الحياة الاقتصادية فى القرية ، بينما كان من شأن سحب كل سلطة قضائية وتنفيذية حقيقية من « الزمندار » أو الرؤوس ، وتركيزها فى المحاكم المدنيـــة البريطانية والموظفين التنفيذيين ، أن أجهز تماماً على أقوى أنظمة الهند وأكثرها عمومية ـ القرية ذات الحـكم الذاتى .

وكلتا هاتين الخطوتين المهمتين أُتخذتا تطبيقاً للفـكرة الغربية الجديدة عن المسئولية الفردية بوصفها الأساس الاقتصادى السليم الوحيد ، وعن الحـكم المركزى باعتباره أفضل أسلوب لجهاز سياسى . إن اعتبار القضاء على أقدم أنظمة الهند فجأة أمراً مأموناً ومفيداً ، بغية أقلمة الهنود لأساليب الحياة الإنجليزية ، سيتناوله رجال علم الاجتماع بوصفه أغرب ما يقدمه لنا التاريخ الحديث من دروس فى عدم الـكفاية فى فن المدنية ؛ بل الواقع أن ما يتمتع به جزء كبير من البنغال من رخاء أكثر من غيره ، والذى يُعزى ـ بعضه على الأقل ـ إلى الاحتفاظ بطبقة ملاك الأراضى المحليين ، وقيامهم بدور الوسيط بين الدولة والمزارع الفرد ، وتخفيفهم من وطأة نظام الضريبة على الأرض ؛ ان هذا وحده دليل يستلفت النظر على الضرر الذى أصاب الأجزاء الأخرى من

الهند بتطبيق الأساليب الاقتصادية والسياسية الغربية فجأة و بسوء فهم[1] .

(٢)

وعندما ننتقل من الصناعة والزراعة إلى إقامة العدالة ، وأعمال الحكم العامة التى تجد فيها الإدارة البريطانية تعبيراً عن قدرتها وطابعها ، نجد أنفسنا فى مواجهة أسئلة أخرى : هل بريطانيا العظمى قادرة على صبغ الحكم فى الهند بالطابع الإنجليزى ؟ وهل هى تفعل ذلك ؟ وهل هى بذلك تغرس المدنية الغربية فى الهند؟ من العسير الحكم على مدى ما يستطيع بضعة آلاف من الموظفين البريطانيين — ممن يتمتعون بأفضل قدرة وطاقة — تحقيقه فى صبغ عملية حكم ثلاثمائة مليون نسمة من جنس وطابع غريبين بالقدرة والكفاية البريطانيتين ، إن الأعداد ليست كل شىء ، ومن المحتمل أن وحدات السلطة البريطانية الموزعة هذه تؤثر — مباشرة وبطريق غير مباشر — تأثيراً كبيراً فى شئون الحكم الكبرى ، وأن هذا التأثير قد يتسرب أحياناً بين الدوائر الرسمية الوطنية ، بيد أنه يجب أن نتذكر دائماً أن هؤلاء الموظفين البريطانيين القلائل نادراً ما يكونون مولودين فى الهند ، وقلما يكون لديهم فهم كامل للغة الناس ، وأنهم يكونون « فئة » مغلقة لا تختلط أبداً فى علاقة اجتماعية حرة بأولئك الذين تحكمهم ، وأن القوانين والقواعد التى يطبقونها غريبة — إلى حد كبير — عن الأنظمة التقليدية للشعب الهندى ، وعندما نتذكر ما للتطبيق الشخصى للتفاصيل ، وتنفيذ القانون أو القاعدة من نصيب كبير فى عملية الحكم الحقيقية ، وأن هذا العمل لابد أن يُترك دائماً فى الأغلبية الساحقة من الحالات للموظفين الوطنيين ، فإنه يكون من الواضح أن المزايا

---

(١) إن رخاء المقاطعات التى تقع تحت تسوية البنغال ، بمقارنتها بالأجزاء الأخرى من الهند البريطانية ، يجب مع ذلك أن تعزى إلى حد كبير إلى حقيقة أن هذه التسوية تجعل فى وسع البنغال أن تهرب من المساهمة بكامل نصيبها فى دخل الهند ، ومن ثم تلقى عبأ غير متناسب على الأجزاء الأخرى .

المعروفة للقانون البريطانى ، والعدالة البريطانية ، لا بد أن تسمح بمرونة كبيرة ، وبانحراف كثير فى عملية التطبيق الفعلية .

« ليس هناك من ينكر أن نظام الإدارة المدنية والجنائية هذا أفضل بكثير من أى نظام عرفته الهند تحت الحكام السابقين ، وترجع عيوبه أساساً إلى أسباب خارجية عنه ، فالإخلاص الذى لا شائبة فيه ، والانصراف الذى لا يكل إلى الواجب ، اللذان يبديهما الموظفون — انجليز وهنود على السواء ، الذين يشغلون المراكز العليا — لا يجادل فيهما أحد ، ولكن أخلاق الموظفين المرؤوسين ليست دائماً فوق الشبهات ، وكثيراً جداً ما ينحرف سير العدالة بسبب سمة يؤسف لها من سمات العقل الشرقى . « إن الاستقامة الانجليزية عظيمة ، ولكن قوة الكذب أكبر » من الأمثلة السائدة فى جميع أنحاء الهند ، ولعل أقل أجهزة الحكومة كفاية هى إدارة الشرطة . ويقول كاتب قريب العهد : أن من العسير أن نتصور جهازاً أكثر فساداً منها ، وهذه العبارة أيضاً قد تنطوى على بعض المغالاة ، ولكننا إذا أخذنا الشرطة الهندية فى مجموعها ، فمن المحتمل أن أفرادها ليسوا أكثر استقامة من شرطة نيويورك [1] » . والآن ، إن إحدى جمل هذه العبارة تستحق اهتماماً خاصاً . « وترجع عيوبه إلى أسباب خارجية عنه » . وهذا بالتأكيد غير صحيح ؛ إن من الأجزاء الجوهرية فى نظامنا أن تكون تفاصيل الإدارة فى أيد وطنية ؛ فليس هناك من يستطيع التفكير فى إحلال الإنجليز محل الموظفين الوطنيين الصغار على نطاق واسع ؛ فالأولون لا يستطيعون القيام بهذا العمل ، وهم لن يقبلوا القيام به إذا كانوا يستطيعون ، كما أنه ليس من الممكن أن تسمح الحالة المالية — وهى مقلقلة دائماً — بتلك الزيادة الضخمة فى النفقات التى يتطلبها جعل حكومة الهند بريطانية حقيقية فى عملها ، والواقع أن الاتجاه هو

---

(١) « الهند ومشاكلها » ص ١٨٢ .

إلى نقيض ذلك تماماً ، ويرمى إلى زيادة عدد الموظفين الوطنيين في جميع وظائف الخدمة العامة باستثناء أعلاها ، و إذا كان صحيحاً أن الفساد والكذب متأصلان في جميع أنظمة الحكم في الشرق ، وأن التبرير الأخلاقي الأساسي لحكمنا هناك يتكون من إصلاح هذه الأنظمة بواسطة الأخلاق والإدارة البريطانيين ، فإنه من الواضح تماماً أننا لا يمكن أن نكون ناجحين في هذا العمل القيم ، ولابد بطبيعة المسائل أن نعجز حتى عن معرفة أين نفشل و إلى أى مدى نفشل ؟ إن تعليق مستر ليللى على الشرطة الهندية ذو مغزى أساساً ؛ لأن هذا الجهاز هو الوحيد فيما يتعلق بالحكم العملى التفصيلى الذى يُحتمل أن تكشف فيه الفضائح — ذات الطابع الخاص — عن إخفاق نياتنا الطيبة جداً ، كما تتمثل في القوانين الجنائية ، والإجراءات القضائية . فالمرء يود لو يعرف هل كان الموظف الوطنى الذى يقوم فعلا بتحصيل ضرائب الأرض والرسوم الأخرى من الفلاح الفرد ، يمارس إخلاص رئيسه الموظف البريطانى ، أم يعود إلى عادات البلاد السائدة منذ القدم ؟

فما الذى تستطيع حفنة من الموظفين الأجانب أن تفعله في مجال الإشراف الفعال على تفاصيل الحكم في بلد يعيش فيه سكان من أجناس ولغات وعقائد وعادات مختلفة جنباً إلى جنب ؟ الغالب أنها لا تستطيع أن تفعل الكثير ، وبطبيعة الحال لا تستطيع — كما لا نستطيع نحن — معرفة نواحى فشلها .

والنجاح الحقيقى الوحيد الذى لا جدال فيه لحكمنا في الهند ، بل وفى امبراطوريتنا كلها بصفة عامة ، هو المحافظة على النظام على نطاق واسع ، ومنع الحروب الداخلية والشغب والعنف المنظم ، وهذا طبعاً أمر مهم ، ولكنه ليس كل شىء ؛ وهو لا يكفى في ذاته ليبرر اعتبارنا حكمنا الإمبريالى ناجحاً ، فهل العدالة البريطانية — في حدود انتشارها — والنظام البريطانى لخير الهند ؟ إن هذا

السؤال قد يبدو للبريطانى العادى سؤالا غريباً ، ولـكن الانجليز الذين عاشوا فى الهند ، والذين يحبذون بصفة عامة بقاء سلطتنا هناك ، يسألون هذا السؤال أحياناً ، ويجب أن نتذكر — أولا — أن بعض المزايا الظاهرة لقوانيننا وأساليبنا التى تبدو لنا أحسن ما يكون قد تؤدى إلى نتيجة عكسية عند التطبيق ؛ فالعدالة الصارمة فى تحصيل ضرائب الأرض ، وفى تنفيذ الادعاءات القانونية للمرابين ، من الأمثلة الصارخة على سوء تطبيق فكرة الإنصاف ، فمهما كان من فساد محصلى الضرائب فى أى وقت من الأوقات ، ومهما كان من طغيان قوة المرابين ، فإن الرأى العام وضرورة الموقف ، وبعض الاعتبارات الشخصية كانت تحد دائماً من طغيانهم ؛ إن الصرامة الآلية للقانون البريطانى كانت مصدراً من أكبر مصادر عدم شعبية حكمنا فى الهند ، ومن المحتمل أنها مصدر خطير لأضرار تقع فعلا .

بل إن هناك بعض الأسباب التى تدعو إلى الشك فى أن الهنود يتذمرون من الاغتصاب غير القانونى وغير المنتظم للحكام الوطنيين المستعبدين المعترف بهم ، والذين تنطبع سلطتهم الظاهرة المألوفة فى أخيلة الهنود ، أقل مما يتذمرون من المطالب الأخف وطأة فعلا لتلك الآلة غير الإنسانية ، والتى لا تقاوم ولا سبيل إلى التخفيف من حدتها ، وهى السلطة البريطانية كما يرونها .

ومن الواضح تماماً أنه — فى حدود كون رضا المحكوم بأى معنى إيجابى شرطا من شروط نجاح الحكم — لم تصب الامبراطورية البريطانية فى الهند نجاحا . إن الإذعان الشرقى يخدعنا ، وقد يترتب على هذه الخديعة كوارث إذا لم نفهم الحقيقة . إن مستر «تاونسند» الذى أعمل التفكير العميق فى ظروف سيطرتنا على الهند يكتب ما يأتى :

« أن الإمبراطورية تمنح الحرية الشخصية ، والحرية السياسية ، والعدالة مع المساواة والأمن الكامل ؛ ولـكن هل هذه الأشياء من القيمة بحيث تتغلب على

النفور المتأصل الذى لا برء منه ، والذى يحسه الرجال السمر نحو البيض الذين يمنحونها ؟ إنى أشك فى ذلك كثيراً [١] »

والأسباب التى يسوقها لشكوكه لها وزنها ؛ فالسكان الزراعيون الذين أفقدناهم ـ ماديا كما يقول ـ مجموعة غير نشطة ، والطبقات النشطة التى تتمتع بموهبة الابتكار ، ولديها الطموح السياسى والوطنية والتعليم على عداء مع حكمنا ، فى صمت ولكن بقوة ، ومن الطبيعى أن يكون الأمر كذلك ، فقد أفسدنا المستقبل الذى كان مفتوحاً أمام هذه الطبقات تحت الحكم الوطنى ، بل إن نفس النظام الذى فرضناه يسىء إلى غرائزهم ، وكثيراً ما يحبط مصالحهم ، والنظام الطائفى ، الذى يُعد التخفيف من حدته أو تجاهله تماما موضع فخر قوانيننا وأنظمتنا الأكثر تحررية ، على عداء معنا بصورة محسوسة فى كل مكان بعامل الدفاع عن النفس ، ويحدوه تذمر عميق ضد أى قسم من نفوذنا التربوى يؤدى إلى صدع سيطرته على عقول الجماهير ، وتظهر هذه القوة بوضوح من الفشل الكامل الذى أصاب إرسالياتنا التبشيرية المسيحية فى تحويل أى من أعضاء الطوائف العليا إلى المسيحية ، وفى شهادة أحد المبشرين المخلصين من الكاثوليك بعد أن قضى ثلاثين عاما فى جهاد تبشيرى ، ما يستحق الاهتمام :

« خلال الفترة الطويلة التى عشتها فى الهند ـ بوصفى مبشرا ـ نجحت ، بمساعدة مبشر وطنى ، فى تحويل ما بين مائتين وثلاثمائة من الجنسين إلى المسيحية فقط ، ومن هذا العدد كان الثلثان من المنبوذين والشحاذين ، والباقون من « السور » (أحقر طوائف المنبوذين) والأفاقين والمشردين من القبائل المختلفة الذين تحولوا إلى المسيحية ـ وهم بلا موارد ـ لكى ينشئوا صلات بقصد الزواج أساساً ، أو لقضاء مصالح خاصة أخرى » [٢] .

---

(١) « آسيا وأوروبا » ص ١٠١ .

(٢) أوردها ليللى ، « الهند ومشكلاتها » ص ١٦٣ .

ويؤيد وجهة النظر هذه ما جاء فى تقرير مستر بارى عن تعداد سنة ١٨٩١ فى معالجته العامة لموضوع الإرساليات التبشيرية المسيحية ؛ إذ يقول : « إن أكثر انتشار (المسيحية) يوجد حينما يكون نظام «البراهما» الطائفى على أشده ، فى جنوب شبه الجزيرة وغربها ، وبين قبائل تلال البنغال . فهى فى هذه الجهات تجذب بطبيعة الحال تلك الطبقة من السكان التى يُعد مركزها منحطا بصورة وراثية ودائمة بواسطة دينهم » .

وإذا كانت المسيحية البريطانية ، والحكم البريطانى موضع ترحيب من جانب جماعات كبيرة من الفلاحين ، والطوائف الدنيا ، والمنبوذين من السكان ، فإن معارضة « الطبقات » الوطنية قد تبدو دليلا قويا على المزايا التى تتولد عن حكمنا ، باعتباره أداة لرفع العمال الفقراء الذين تتكون منهم الأغلبية الساحقة دائماً، ولكن لسوء الحظ لا يمكن الادعاء جديا بصحة هذه النتيجة ؛ فليس هناك من الأسباب ما يدعو إلى افتراض أننا نحظى بولاء أى قسم كبير من شعب الهند بأية رابطة أخرى سوى الخوف من قوتنا الخارجية واحترامها . إن مستر «تاونسند» يعرض الأمر بصورة موجزة عندما يؤكد : « إنه لا يوجد ركن فى آسيا تكون فيه حياة رجل أبيض ــ إذا لم تحمها القوة القائمة أو المحتملة ــ فى أمان لمدة ساعة واحدة ؛ كما لا توجد دولة آسيوية لا تطرده ــ لو كانت حريصة على مصلحتها ــ فورا وإلى الأبد»[1] . وتبعاً لهذا الرأى لا توجد أية جذور سيكلوجية للمدنية التى نفرضها على الهند ؛ إنها مجرد بناء فوق سطح الأرض بلا أساس يقوم على القوة ، ولم تتأصل جذورها فى حياة الأمة الحقيقية بحيث تغير روح الشعب وتربيها ، وقد انتهى مستر تاونسند مضطرا ، وبعزوف واضح ، إلى هذه النتيجة: « إن الإمبراطورية معلقة فى الهواء ، لا يدعمها شىء سوى الحامية البيضاء الضئيلة

---

(١) « آسيا وأوروبا » ص ٩٨ .

والافتراض الذى لا دليل عليه من أن شعب الهند يريد استمرار بقائها »[1] . والواقع أن هناك ملاحظة أدلى بها الأستاذ « سيلى » — والجميع يسلمون بصحتها — مؤداها أن إمبراطوريتنا لم يقيض لهـا الوجود إلا بسبب شـقة الخلاف الواسعة بين سكان الهند بسبب الجنس واللغة والدين والمصالح ، وأهمها وأولها الخلاف بين الهندوس والمسلمين .

بيد أنه يمكن القول — بحق — إن فرض حكمنا بالقوة ، وبطء تقدير الوطنيين لمزاياه ، وعزوفهم عنه ، ليست دليلا على أنه ليس مفيدا ، أو أننا لا يمكن أن ننشر — مع مضى الوقت — أفضل مبادىء المدنية الغربية فى حياتهم .

فهل نحن نفعل ذلك ؟ وهل طبيعة احتلالنا من نوع يسمح لنا بأن نفعل ذلك ؟ فإلى جانب الجيش ، الذى يُعد أبرز مظاهر الإمبراطورية هناك ، يوجد حوالى ١٣٥,٠٠٠[2] ، من السكان البريطانيين — أى أقل من ١ إلى ٢٠٠٠ بالنسبة للوطنيين — يعيشون عيشة لا هى العيشة العادية فى بلادهم ولا هى عيشة البلاد الأجنبية التى يحتلونها ، وهم لا يمثلون من أية ناحية وحدات المدنية البريطانية ، بل هم مجرد غرباء مرغمين على أن يحيوا حياة مصطنعة إلى حد كبير ، وليس فى استطاعتهم أن يكونوا أسرات بريطانية لخلق مجتمع بريطانى من نوع تتمثل فيه أثمن ما تتضمنه مدنيتنا ويصوره .

ومن المؤكد أن جهاز الحكم — مهما كان ممتازا — لا يستطيع وحده أن ينقل مزايا مدنية ما إلى شعب غريب عليها ، فقوى المدنية الحقيقية لا تنقل إلا عن طريق اتصال الفرد بالفرد .

والآن ، إن ظروف الاتصال الشخصى الحر الوثيق بين البريطانيين والهنود لا يكاد يكون لهـا وجود ؛ فليس هنـاك اتصال اجتماعى

---

(١) نفس المرجع ص ٨٩ .

(٢) حوالى سنة ١٩٠٠ .

حقيق مألوف على قدم المساواة ؛ وأقل من ذلك وجودا الزواج المختلط ، وهو الوسيلة الفعالة الوحيدة فى إدماج مدنيتين ، والضمان الوحيد ضد كراهية الجنس ، وسيطرة الجنس . إن دكتور « جولدوين سميث » يقول : « عند ما لا يكون هناك مجال للتزاوج المختلط ، لا يكون للمساواة الاجتماعية وجود ، وبدون مساواة اجتماعية تستحيل المساواة السياسية ، ولا يمكن وجود جمهورية بالمعنى الصحيح للمصطلح »[1] .

ومن المعترف به أن الأغلبية العظمى من البيض تعيش حياتها الخاصة ، وتستخدم الوطنيين للأعمال المنزلية ، والخدمة الشاقة ، ولكنها لا تحاول أبدا أن تتفهم حياتهم وطبائعهم أكثر مما يتطلبه الحصول منهم على هذه الخدمات ، أو لأن ترد لهم خدمات رسمية فى مقابلها ؛ والقليلون الذين حاولوا جديا النفاذ إلى عقلية الهندى يعترفون بفشلهم فى أن يفهموا – بصورة مناسبة – حتى مبادىء تلك الطبيعة البشرية التى تختلف ، فى قيمها الأساسية وأساليب سلوكها ، اختلافا جذريا عن طبيعتنا ، بحيث تبدو اهتماماتها الجوهرية سلسلة من المعضلات السيكلوجية المحيرة ، والواقع أن هؤلاء الدارسين بالذات هم الذين فهمنا منهم استحالة ذلك الاتصال الوثيق المستمر المتبادل التأثير بين العقل والعقل ، وهو الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها تحقيق رسالة المدنية التى ندعيها ، وحتى أولئك الكتاب الإنجليز الذين يبدو أنهم ينقلون بوضوح ما يسمى روح الشرق كما تظهر فى مسرحية الحياة الحديثة – مثل « مستر كبلنج ، ومسز ستيل » – لا يكادون يفعلون أكثر من تصوير جو غريب جذاب من أشياء غير مفهومة ؛ بينما يتبين من دراسة الأدب والفن الهنديين العظيمين – اللذين يمكن اعتبارهما أفضل تعبير عن روح الناس – الاختلاف الذى ما زال حتى الآن قائما بين المفهوم البريطانى والمفهوم الهندى عن الحياة .

(١) « مجتمع مشترك أم إمبراطورية » (مكملان وشركاه) .

إن العزلة الكاملة التى تعيش فيها الحامية البيضاء الصغيرة إنما ترجع فى الواقع – إلى حد كبير – إلى إدراك غريزى لهذا التباعد السيكلوجى ، ولعدم قدرة أفرادها على الدخول فى تعاطف حيوى حقيقى مع أعضاء جنس « أدنى » ، وليسوا هم الملومين ، بل الملوم هو الظروف التى حملتهم هناك ، وفرضت عليهم مهمة مستحيلة فى جوهرها ؛ مهمة غرس مدنية بيضاء أصيلة فى تربة آسيوية . ويجب أن يُفهم بوضوح أن المسألة ليست مسألة بطء فى عملية التكيف : فعملية التغيير الحيوية فى الحقيقة لا تتم . فنحن لا نستطيع أن نغرس مدنيتنا فى الهند بأساليب العمل الحالية ، وكل مانستطيع أن نفعله هو إشاعة الاضطراب فى مدنيتها[1] .

أننا لا نكاد نمس حتى الحياة الظاهرية لجموع السكان ؛ أما حياتهم الداخلية فنحن لا نصل إليها مطلقاً ، وإذا خدعتنا ضخامة المنطقة التى نسيطر عليها سياسياً ، والنشاط الحقيقى لأجهزة الحكم ، وحسبنا أننا نحول الشعوب الهندية إلى المسيحية البريطانية ، ووجهة النظر البريطانية فى العدالة ، والأخلاقيات البريطانية ، وإلى فكرة سمو قيمة العمل المركز المنتظم لتحسين مستوى الحياة المادية ، فإننا كلما أدركنا الحقائق كان ذلك أفضل لنا ؛ لأننا لا نحقق شيئا من هذا

(١) بيد أن آثار هذا الاضطراب قد تكون من الأهمية بمكان كبير . فاذا كان نفوذنا يقضى ، كما يقول بعض سياسيي الهند من المدرسة الجديدة ، على جذور العداء بين الهندوس والمسلمين ، ويهدم بالتدريج صرامة النظام الطائفى بين الهندوس ، فانه يكون من الواضح أننا نقضى شيئا فشيئا على مصادر حكمنا السياسى ، بازالة أضخم العقبات فى سبيل نمو « قومية » هندية . فاذا كان تأثير أفكارنا الغربية عن التسوية بين الناس ، وهو التأثير الذى يعمل فى عقول الناس عن طريق الأنظمة الدينية والأدبية والسياسية والاجتماعية ، سيتعدى نقطة معينة فى تحطيم الحواجز الجنسية والدينية واللغوية التى قسمت الهند على نفسها دائما ، فان نشأة وعى قوى بالذات على أساس المصلحة المشتركة والعداوة المشتركة قد تؤدى إلى المطالبة بأن تكون « الهند للهنود » وتنقل هذه المطالبة من مجرد آمال مبهمة إلى صعيد المحاولة السياسية والعسكرية المنظمة .

كله إلى أية درجة محسوسة ؛ وهذا واضح لمعظم الموظفين البريطانيين . فهم يزدرون علنا أقرب ما وصلنا إليه من نجاح فى هذا الاتجاه ، ويندِّدون بالفكرة « الآسيوية الأوروبية Eurasian » بصورة قاطعة ويتهكمون على « مدنية الأفندية ، التى لا تعدو المظاهر » .

إن فكرة أننا نمدن الهند بمعنى أننا نساعد الهنود على التقدم الصناعى والسياسى والأخلاقى على أسس مدنيتنا أو مدنيتهم وهم خاطىء تماما ، يقوم على تقدير خطأ لتأثير التغيرات الظاهرية التى أدى إليها الحكم ونشاط مجموعة ضئيلة من الأغراب . ولا يدعم هذا الوهم إلا سفسطة الإمبريالية التى تنسج الأوهام لستر عريها والمزايا التى تنتفع بها بعض المصالح المعينة من الإمبراطورية .

وليس هذا الحكم جديداً ، ولا هو مما ينبىء عن روح «داعية انجلترا الصغرى» . فإذا كان هناك كاتب عُزى إليه أكثر من غيره ، بحق ، استثارة الأفكار العظيمة عن مصير انجلترا ، فهو الأستاذ شيلى الذى مات منذ عهد قريب ، ومع ذلك فهذا فهو تلخيصه لقيمة العمل « الإمبريالى » الذى قمنا به فى الهند : —

« نحن نعتقد ، فى أفضل الظروف ، أنها نوع طيب لنظام سياسى سيىء . فنحن لا نحس بالفخر بأننا خلفنا المغول العظام . ونشك فيما إذا كان رعاياها سعداء رغم كل مزايا إدارتنا . بل وقد نشك فيما إذا كان حكمنا يعدهم لظروف أسعد ، أم ينحدر بهم إلى بؤس أشد ؟ وتنتابنا الشكوك فى أنه ربما كان الحكم الآسيوى الحقيقى ، وأكثر من ذلك الحكم القومى المنبثق من الهنود أنفسهم ، أفضل فى المدى الطويل ، لأنه أكثر تجانسا ، وإن كان قد يكون أقل مدنية ، من حكم أجنبى خال من العطف « مثل حكمنا » [1] .

---

(١) « توسع انجلترا » ص ٢٧٣ — ٢٧٤ .

(٣)

و بينما تعطينا الهند أعظم وأهم درس فى الإمبريالية البريطانية المتميزة ، تعتبر الصين هى المحك الدقيق لروح الإمبريالية الغربية وأساليبها بصفة عامة . وتختلف الإمبريالية الجديدة عن الأقدم منها عهدا بأنهـا أولا ، استبدلت بطموح نحو امبراطورية واحدة ، نظرية الإمبراطوريات المتنافسة وتطبيقها عمليا ، امبراطوريات كل منها مدفوع بنفس شهوة العظمة السياسية والمكاسب التجارية ؛ وثانيا ، بأن المصالح المالية فيها ، أو الاستثمار ، تتفوق على المصالح التجارية .

إن أساليب الدول الأوروبية ودوافعها لا يمكن أن تكون محل جدل جدى . فالهدف الوحيد للسياسة الصينية منذ عهود سحيقة كان تجنب كل معاملات مع أجانب قد تؤدى إلى إنشاء علاقات على مستوى حكومى معهم . ولم يكن هذا ينبى ، على الأقل إلى عهد قريب ، عن أى عداء للأفراد من الأجانب أو عزوف عن السماح بدخول البضائع أو الأفكار التى يريدون إدخالها . فالعرب والأجناس الآسيوية الأخرى من الغرب تاجروا مع الصين من عهود قديمة جدا؛ وتشير السجلات الرومانية إلى وجود اتصال مع الصين منذ عهد «ماركس أوريليوس» كما أن علاقة الصينيين مع العالم الخارجى لم تكن مقتصرة على التجارة؛ فقد عرفوا المسيحية منذ ألف وخمسمائة سنة على يد النسطوريين ، الذين نشروا وجهة نظرهم الدينية على نطاق واسع فى المملكة المتوسطة ؛ وكان المبشرون البوذيون الأجانب يقابلون مقابلة طيبة ، وحظيت تعاليمهم بقبول على نطاق واسع أيضا . والواقع أن قليلا من الأمم أبدت ما أبداه الصينيون من قدرة على هضم الأفكار الدينية الأجنبية . . ودخل المبشرون الكاثوليك فى الصين خلال حكم المغول [١] ، ولم يقتصر الجزويت على نشر المسيحية بل أنهم أدخلوا العلم الغربى إلى بكين ، و بلغوا ذروة نفوذهم أبان الجزء الأخير من القرن السابع

---

(١) من سنة ١١٣٨ إلى سنة ١٦٤٤ ميلادية .

عشر . ولم تسؤ سمعة المسيحية ، أو تثر أى نوع من الاضطهاد ، حتى حمل الآباء الدومينيكان معهم إلى الصين عنصراً من الشقاق الدينى ، مصحوبا بالدسائس السياسية ، وبدخول المبشرين البروتستانت خلال القرن التاسع عشر زادت الحالة سوءاً بسرعة ، ورغم أن الصينيين بوصفهم أمة لم يبدوا فى أى وقت من الأوقات عـــدم تسامح دينى ، فإنهم بطبيعة الحال ارتابوا فى دوافع هؤلاء الغربيين الذين يطلقون على أنفسهم اسم مسيحيين ويتعاركون فيما بينهم ، وكثيراً ما كانوا السبب ، بحماستهم الفجة ، فى حدوث شغب محلى يؤدى إلى تدخل دبلوماسى أو تدخل مسلح لحمايتهم . فإن جميع الثقاة من غير رجال الدين فى الصين تقريبا يؤيدون الرأى التالى لمستر « ج . ليتل » :ـ

« إن الشغب والمذابح المترتبة عليه الناجمان عن أعمال التبشير فى الهند الصينية قد يكون لهما ما يبررهما فى الهدف من هذه الأعمال ؛ بيد أنه من المؤكد أن علاقاتنا بالصينيين كانت تكون أطيب بكثير مما هى الآن لولم يرتابوا فى أن لدينا نيات خبيثة فى أن نحرمهم ـ لمصلحتنا الخاصة ـ مما لديهم من عادات قديمة مثل عبادة الأسلاف والولاء للآباء »[1] .

إن الخطوط العريضة الرئيسية للسياسة الصينية مفهومة تماماً . فهم وإن لم ينفروا من إنشاء علاقات عابرة مع الأوروبيين أو الآسيويين الآخرين ، من تجار أو رحالة أو مبشرين ، إلا أنهم قاوموا ـ باستمرار ـ كل محاولات قلقلة نظامهم السياسى والاقتصادى بواسطة ضغط منظم من جانب الدول الأجنبية فهم إذ يملكون ، فى منطقتهم الشاسعة بظروفها الجوية والطبيعية الأخرى المختلفة وسكانها المكتظين النشطين ومدنيتها القديمة النامية ، أساساً مادياً كاملا للاكتفاء الذاتى ، حاولوا — متبعين غريزة سليمة من الدفاع عن النفس — أن

---

(١) « عبر سدود اليانج تسه » طبعة ١٨٨٨ ـ ص ٣٣٤ .

يقتصروا فى علاقاتهم الخارجية على الاتصال العابر . وما أصابوه من نجاح فى ممارسة هذه السياسة قرونا لا عداد لها جعل فى وسعهم أن يتجنبوا النزعة الحربية التى سادت أمما أخرى ؛ ورغم أنها عرضتهم لبعض التغيرات العنيفة فى الأسر الحاكمة ، فإنها لم تؤثر قط فى الحياة العادية المسالمة التى تعيشها تلك القرى النشطة الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتى التى تتكون منها الأمة . إن ذلك النوع من السياسة الذى يتكون منها معظم التاريخ الغربى لا يعنى شيئاً مطلقا بالنسبة للصينيين . وهذه المحاولة المنظمة التى تقوم بها أمم الغرب بقصد تحطيم هذا الحاجز من المقاومة السلبية وفرض نفسها ومصنوعاتها وسيطرتها الصناعية والسياسية على الصين ، هذه المحاولة هى ما يضفى أهمية كبرى على الإمبريالية فى الشرق الأقصى . وليس من الممكن هنا أن نتتبع حتى مجرد الخطوط الرئيسية لتاريخ هذا الضغط وكيف أستخدم الشجار الذى كان ينشب مع التجار والمبشرين لفرض التجارة مع الداخل وفتح الموانى للتجارة بمقتضى معاهدات والحصول على حقوق سياسية وتجارية خاصة للرعايا البريطانيين أو الأوروبيين الآخرين وتقييد الحكومة المركزية بخطة منظمة من العلاقات السياسية الأجنبية ودفع الصين ، فى نهاية القرن التاسع عشر ، إلى الحرب ، أولا مع اليابان ، ثم مع حلف من الدول الأوروبية ، وهى حرب تهدد بالقضاء على عزلة سياسية وصناعية استمرت أربعين قرنا و بإلقاء الصين فى خضم المنافسة العالمية الكبيرة .

إن سلوك الدول الأوربية تجاه الصين سيعتبر أوضح ما يكشف عن طبيعة الإمبريالية لقد ظلت بريطانيا العظمى ، تتلوها فرنسا على مسافة ، صاحبة القدح المعلى فى السعى وراء التجارة ، و إن كانت تستر سياستها التجارية برداء من الأعمال التبشيرية ؛ وكان المحك الدقيق للأهمية النسبية الحقيقية للأمرين — التجارة والتبشير — فى حرب الأفيون ؛ إذ أن دخول ألمانيا وأمريكا فى حلبة الصناعة،

وصبغ اليابان بالصبغة الغربية ، زاد من حدة المنافسة التجارية ، وصار الصراع من أجل أسواق الشرق الأقصى هدفا ، محددا أكثر من ذى قبل، من أهداف السياسة الصناعية القومية . وكانت المرحلة التالية هى تلك السلسلة من الأعمال العنيفة التى أنشبت بواسطتها كل من فرنسا وروسيا وألمانيا وبريطانيا العظمى واليابان أظافرها السياسية والاقتصادية فى قطعة خاصة من جسد الصين بالضم أو مجال النفوذ أو معاهدة تمنح حقوقا خاصة ، وبلغت هذه المرحلة من سياسة تلك الدول ذروتها بأعمال الانتقام الوحشية التى وقعت فى الحرب الأخيرة [١] ؛ وخلقت مصدر خطر مستمر فى صورة شروط سياسية ومالية دولية فرضت بالتهديد بأعمال عنف أخرى على حكومة مركزية متبرمة تكاد تكون عاجزة .

ولم يعد اليوم ممكنا أن يتحدث أى إنسان تتبع هذه الأحداث بعناية عن قيام أوروبا « برسالة المدنية » فى الصين الا إذا كان ساخرا . [٢]

فالإمبريالية فى الشرق الأقصى قد تجردت عارية تماما من جميع الدوافع والأساليب تقريبا سوى تلك التى ترجع إلى أصول تجارية بحتة . فخطط الامتلاك الإقليمى والسيطرة السياسية التى تسير عليها كل من روسيا وألمانيا وفرنسا ، و « مجال النفوذ » وسياسة « الباب المفتوح » اللتان تأرجحت بينهما سياستنا الأقل اتساقا ، جميعها مدفوعة بوضوح بعوامل مالية وتجارية .

---

(١) « الأخيرة » فى سنة ١٩٠٣ . (٢) يتيح لنا مراسل « التايمز » فى وصف دخول قوات الحلفاء بالعنف فى بكين ذلك المشهد من مسيحية « آخر طراز » فى الصين . « لقد كانت نهاية الحصار ذبح عدد كبير من الصينيين الذين حوصروا فى مكان ضيق وقتلوا عن بكرة أبيهم؛ وقد انضم الصينيون المسيحيون إلى الجنود الفرنسيين من قوة النجدة ، الذين أعاروهم حرابا ، وأطلقوا لأنفسهم العنان فى الانتقام . ويصف المشاهدون الموقف بأنه كان يثير الغثيان ؛ ولكن يجب عند الحكم على مثل هذه الأعمال أن يتذكر المرء عوامل الاستثارة ، وقد استثير هؤلاء الناس إلى أقصى حد » (التايمز عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠) .

ويبدو على الصين أنها تهيء فرصة فريدة لرجل الأعمال الغربى فسكان يبلغ عددهم حوالى أربعمائة مليون وُهبوا قدرة غير عادية على العمل الدائب مع قدر كبير من الذكاء والمهارة ، وألفوا مستوى منخفضا من الراحة المادية ، يشغلون بلادا غنية بالموارد المعدنية غير المستغلة وتعوزها الآلة الحديثة للصناعة أو النقل ، يهيئون فرصة مذهلة للاستغلال المربح .

وهناك ثلاث مراحل فى علاقاتنا بالأجناس المتخلفة التى لديها القدرة على تعلم أساليب الصناعة الغربية : فأولا تأتى التجارة المألوفة من تبادل الفائض العادى لإنتاج البلدين ـ ثم ؛ بعد أن تكون بريطانيا العظمى أو غيرها من الدول الكبرى قد امتلكت أقاليم أو استثمرت رأس مال فى البلد الأجنبى بقصد تنمية الموارد ـ تتمتع بفترة من تجارة صادر كبيرة فى قضبان السكك الحديدية والآلات وصور رأس المال الأخرى ، وليس من الضرورى أن تقابلها تجارة وارد حتى يحدث توازن لأنها فى الحقيقة تغطى عملية الاستثمار . وقد تستمر هذه المرحلة طويلا عندما لايكون من الممكن الحصول على رأس المال والقدرة على القيام بالمشروعات داخل البلد الحديث التنمية . بيد أن هناك مرحلة ثالثة باقية ، وهى مرحلة قد تبلغها الصين على أى الأحوال فى المستقبل غير البعيد ، عندما يتم تنمية رأس المال ، والطاقة التنظيمية داخل البلد نفسه ، إما بواسطة الأوروبيين الموفدين هناك أو بواسطة الأهالى ، وهكذا قد تتحول مثل هذه الأمة ، وقد جُهزت تماما للتنمية الداخلية المستقبلة بجميع قوى الإنتاج الضرورية ، على الذين مدنوها بعد أن أصبحت غير مقيدة بالحاجة إلى أية مساعدة صناعية جديدة ، وتبيع منتجاتها فى أسواقهم بأسعار أرخص من منتجاتهم ، وتنتزع منهم أسواقهم الأجنبية الأخرى وتحصل لنفسها على مابقى من أعمال التنمية الجديدة فى الأجزاء غير النامية من الأرض .

إن الترهات الضحلة التى يحاول بواسطتها أحيانا أنصار « حرية التجارة » الذين لادراية كافية لديهم أن يتخلصوا من هذه القضية الحيوية ، قد انكشفت فعلا. ويكفى هنا أن نكرر أن «حرية التجارة» لاتضمن بأى حال بقاء الصناعة أوالسكان الصناعيين احتكاراً البلد بذاته؛وليس هناك أى اعتبار نظرى أوعملى ، يحول دون أن ينقل رأس المال البريطانى نفسه إلى الصين على شريطة أن يجد هناك يدا عاملة أرخص أو أكثر كفاية ، أو يمنع رأس المال الصينى مع اليد العاملة الصينية حتى من طرد المنتجات البريطانية من الأسواق المحايدة فى العالم والحلول محلها وما ينطبق على بريطانيا العظمى ينطبق أيضا بدرجة مساوية على الأمم الصناعية الأخرى التى أنشبت أظافرها الاقتصادية فى الصين . فما يمكن تصوره على الأقل أن الصين قد تعكس الأمر على الأمم الصناعية الغربية إما باستخدام رأسمالها ومنظميها أو بإحلال رأس المال والقدرة التنظيمية الخاصين بها — وهذا أكثر احتمالا — وتغرق أسواق هذه الأمم بمصنوعاتها الأكثر رخصا ، ثم ترفض وارداتها على سبيل التبادل ، وبذلك ترتهن رأسمالها، وتقلب عملية الاستثمار الأولى حتى تسيطر ماليا — بالتدريج — على سادتها السابقين وأصحاب الفضل فى تمدينها . وليس هذا تأمل فارغ ، فإذا كانت الصين تمتلك حقيقة تلك القدرات الصناعية والاقتصادية التى تعزى إليها عادة ، واستطاعت الدول الغربية أن تنفذ إرادتها فى تنميتها على أسس غربية ، فانه يبدو محتملا إلى أقصى حد أن يكون هذا هو رد الفعل .

(٤)

وهنا يكمن المغزى العميق للهجوم المشترك الذى قامت به الدول الغربية فى الصين ؛ فهو عملية المضاربة الكبرى التى قامت بها رأسمالية دولية لم تنضج بعد النضج الكافى للتعاون الدولى ، بل ما زالت مقيدة بالضرورة التى تعمل فى

ظلها جماعات الرأسماليين ضرورة استخدام المشاعر القومية والسياسية القومية لتحقيق مصالحهم الخاصة . وما دام من الضرورى استخدام الضغط الدبلوماسى والقوة المسلحة للحصول على حقول استثمار خاصة فى السكك الحديدية أوحقوق التعدين أو صور التنمية الأخرى ، فسيبقى سلام أوروبا مهددا بالمؤامرات القومية والتنازع . فرغم أن بعض المناطق قد تعتبر من نصيب دولة أو أخرى ؛ بدرجة تزيد أو تنقص بصفة نهائية ، مثل منشوريا لروسيا ومقاطعات تونكنج الجنوبية مع هينان لفرنسا وشان تونج لألمانيا وفورموزا وفوكين لليابان ، تستغلها صناعيا وتسيطر عليها سياسيا ؛ فما زالت هناك مناطق شاسعة قد تكون صناعتها والسيطرة السياسية عليها مستقبلا ، بوصفها مجالات نفوذ ، مصدر شقاق خطير ، فيونان وكوان تونج على الحدود الجنوبية موضع نزاع بين انجلترا وفرنسا ، إذ منحت الحكومة الصينية لكل من هاتين الدولتين تأكيدات مماثلة بأن هذه المقاطعات لن يُتنازل عنها لأية دولة أخرى ، والحق الذى تدعيه بريطانيا العظمى فى أن تكون المنطقة الشاسعة غير المحددة المعروفة باسم حوض اليانج تسه مجال نفوذ خاص بها فيا يتعلق بالامتيازات الصناعية والسيطرة السياسية ، قد أصبح الآن موضع اعتداءات خطيرة وعلنية من جانب ألمانيا ، فى حين أن كوريا ما زالت مصدر نزاع دائم بين الصين واليابان .

كما أن الولايات المتحدة — التى تنمو مصالحها فى الصين فيا يتعلق بالاستثمار والتجارة أسرع من مصالح أية دولة أوروبية أخرى — ستصر حتما على سياسة الباب المفتوح ، وستكون قريباً فى موقف يسمح بدعم طلبها بواسطة قوة بحرية كبيرة ، ومن ثم فالمرحلة الحالية مرحلة سياسات قومية منفصلة وأحلاف خاصة ، تحث فيها جماعات من رجال المال والرأسماليين حكوماتها على الحصول على حقوق وامتيازات ، وألوان التفضيل الأخرى ، فى مناطق معينة ، ومن الممكن جدا أن تستخدم الصين بمهارة هذا الصراع بين الإمبريالية القومية

الذى يُثار بهذه الطريقة ، فى الدفاع عن نفسها وتؤخر — لأمد طويل — فتح أقاليمها بصورة فعالة أمام المشروعات الغربية ؟ وبذلك تدافع الصين عن نفسها بإثارة أعدائها بعضهم ضد البعض .

ولكن مما لا جدوى منه افتراض أنه يمكن تجنب الهجوم الصناعى على الصين نهائيا ، فما لم تستطع الصين أن تصحو بسرعة من رقادها تلك القرون الطويلة فى سلام ، وما لم تستطع أن تحول نفسها إلى أمة عسكرية قوية ، فإنها لن تهرب من ضغط القوى الأجنبية . وافتراض أن ذلك فى مكنتها لأن مواطنيها كأفراد يظهرون قدرة على التدريب والنظام العسكرى ، خطأ فى فهم القضية . فعبقرية الشعب الصينى كلها ، فى حدود ما هو مفهوم ، تتعارض مع روح الوطنية العنيفة والمركزية الشديدة فى الحكم التى يتطلبها تنفيذ هذه السياسة . ففكرة أن تنظم الصين جيشا من ستة ملايين تحت قيادة قائد عظيم ، وتطرد « الشيطان الأجنبى » من البلاد ، أو حتى أن تسير الصين نفسها فى طريق الغزو والفتح ؛ إن هذه الفكرة تتجاهل العوامل السيكلوجية والاجتماعية الرئيسية فى الحياة الصينية . وهى على أى الأحوال أقل قضايا الشرق الأقصى احتمالا فى المستقبل القريب .

وأقرب من ذلك كثيراً إلى العقل أن نفترض أن الرأسمالية ، وقد أخفقت فى تحقيق أغراضها بواسطة السياسات القومية المنفصلة التى تنتهى بالنزاع بين الشعوب الغربية ، قد تتعلم فن التآلف ، وتدرك أن قوة الرأسمالية الدولية ، التى أخذت تنمو بسرعة ، قد تتعرض لأحرج تجاربها فى استغلال الصين . لقد تتبعنا جذور القوة الدافعة للإمبريالية المتنافسة للأمم الغربية إلى أصولها فى مصالح جماعات مالية وصناعية صغيرة داخل كل أمة ، جماعات تغتصب سلطة الأمة وتستعمل القوة العامة والأموال العامة لأغراضها الاقتصادية الخاصة . وفى

المرحلة الأولى من التنمية ، التى يكون فيها ائتلاف هـــذه القوى ما يزال يقوم على أساس قومى بوضوح ، تعمل هذه السياسة على إثارة الحروب فى سبيل أسواق « قومية » للاستثمار والتجارة : بيد أن العلوم الحربية الحديثة تجعل الحرب بين الأمم « المتمدنة » كثيرة النفقات أكثر مما ينبغى ، كما أن النمو السريع للدولية الفعلة لدى أقطاب المال والصناعة ، الذين يبدو بصورة متزايدة أنهم سيسيطرون على السياسية القومية ، قد يستطيع فى المستقبل أن يجعل مثل هذه الحروب مستحيلة . إن النزعة العسكرية قد تبقى طويلا لأنها ، كما بينا من قبل ، تفيد من عدة نواح مصالح القلة الثرية الحاكمة ؛ فنفقاتها تهيئ دعامة مجزية لبعض المصالح القائمة القوية ، وهى نفسها عنصر من عناصر زخرفة الحياة الاجتماعية ؛ كما أنها ــ قبل كل شىء آخر ــ ضرورية لـكبت ضغط قوى الإصلاح الداخلى . فقوة رأس المال فى كل مكان ، فى صوره الأكثر تركيزا ، منظمة أحسن من قوة العمل و بلغت مرحلة أكثر تقدما فى نموها ؛ فبينما يتحدث العمل عن التعاون الدولى ، حققه رأس المال ، ومن ثم فإنه ــ فى حدود ما يتعلق الأمر بالمصالح المالية والتجارية الـكبيرة ــ يبدو من المحتمل تماماً أن الجيل القادم قد يشهد اتحاداً دولياً من القوة بحيث يجعل الحرب بين الأمم الغربية شبه مستحيل ، ورغم أن الغيرة الأنانية وسياسة منع الغير من الاستمتاع بما لا تستطيع الانتفاع به تضعفان أثر قوة أوروبا فى الشرق الأقصى ، فإن الدراما الحقيقية ستبدأ عندما تترك قوى الرأسمالية الدولية ، مدعية تمثيل المدنية المسيحية المتحدة ، أثرها فى الفتح السلمى للصين . فعندئذ يبدأ « الخطر الأصفر » الحقيقى . فليس من المعقول أن نتوقع أن الصين يمكن أن تنمى لنفسها وطنية قومية تجعل فى وسعها طرد المستغلين الغربيين ، ومن ثم لا بد أن تتعرض لعملية من التحلل يمكن أن نصفها بأنها « تقطيع أوصال » الصين أكثر من أن نصفها بأنها « تنمية الصين » .

وإلى أن ندرك ذلك لن نعرف كل ما ينطوى عليه أضخم مشروع ثورى عرفه التاريخ من مخاطر وحماقة . فعندئذ قد تصحو الأمم الغربية إلى حقيقة أنها سمحت لبعض الزمر الصغيرة من أصحاب المصالح الخاصة بأن تجرها إلى عملية إمبريالية تتضاعف فيها نفقات ومخاطر هذه السياسة المغامرة مائة مرة ؛ عملية يبدو أنه ليس هناك سبيل للخلاص منها بأمان .

إن روح عدم المبالاة وأخذ الأمور ببساطة التى تمت فيها عملية جر الأمم إلى فتح بلد يكاد يكون عدد سكانه مساوياً لسكان أوروبا كلها ، ولا نعرف عن خمسة وتسعين فى المائة منهم شيئاً مطلقاً ، هى الحدث الذى بلغ بالحكم اللاعقلى إلى ذروته ، ومثل هذا المشروع يجب أن يُعتبر — إلى حد كبير — بمثابة قفزة فى الظلام ؛ فقليل من الأوروبيين يدعون حتى معرفة الصينيين ، أو إلى أى مدى يمثل الصينيون الذين يعرفونهم الأمة الصينية فى مجموعها . والحقيقة المهمة الوحيدة التى يتفق عليها الجميع هى أنه من بين «الأجناس الدنيا» جميعاً يُعتبر الصينيون أكثرها قابلية للتكيف لأغراض الاستغلال الصناعى ، ويمكن الحصول منهم على أكبر فائض لناتج العمل بالنسبة لتكاليف إعالتهم . وبمختصر العبارة إن مستثمرى الغرب ورجال الأعمال فيه يبدو أنهم عثروا فى الصين على منجم للقوة العاملة أغنى بكثير من مستودعات الذهب والمعادن الأخرى التى جذبت المشروعات الإمبريالية فى أفريقيا وغيرها ؛ وهو منجم يبدو من الضخامة والقابلية للتوسع بحيث يهيئ فرصة لرفع مستوى سكان الغرب من البيض فى مجموعهم إلى مركز السادة ذوى الدخول الثابتة ، فيعيشون كما تعيش جماعات المستوطنين البيض فى الهند أو أفريقيا الجنوبية ، على نتاج العمل اليدوى لهؤلاء الأتباع النشطين ، ومن أجل مثل هذا المشروع الاستغلالى التطفلى الضخم ، قد تنصرف جماعات رجال الأعمال المتنافسة ، التى تدفع كل منها حكومتها ، عن تنافسها إلى تعاون فى الخطوات العنيفة التى يتطلبها البدء فى مشروعها .

فمتى أحيطت الصين بشبكة من السكك الحديدية ، وخطوط السفن البخارية ، يصير سوق العمل الذى يمكن استغلاله من الضخامة بحيث أنه قد يمتص تماماً فى نموه كل فائض رأس المال وطاقة تنفيذ المشروعات الاقتصادية الذى يمكن للدول الأوروبية المتقدمة والولايات المتحدة أن تقدمهما لعدة أجيال ، ومثل هذه التجربة قد تحدث ثورة فى أساليب الإمبريالية ؛ إذ يمكن فى هذه الحالة مواجهة ضغط حركات الطبقات العاملة فى السياسة والصناعة فى الغرب بفيضان من البضائع الصينية ، بحيث تنخفض الأجور وتذعن الصناعة ؛ أو مواجهتها ، حيثما تكون قوة القلة الإمبريالية الحاكمة وطيدة الدعائم ، بالتهديد بالعمال الصُفْر أو بالجنود المأجورين من الصفر ؛ بينما قد يؤدى التعاون فى هذا المشروع الكبير لتنمية الشرق إلى تفاهم وثيق وقوى بين جماعات رجال الأعمال السياسيين فى الدول الغربية إلى حد يكفى لتحقيق السلام الدولى فى أوروبا والتخفيف من حدة النزعة العسكرية .

ويدفع ذلك منطق الإمبريالية شوطاً كبيراً فى طريق التحقيق ؛ فالاتجاهات الضرورية المتأصلة فيها نحو حكم القلة الثرية بلا قيود فى السياسة ، والنزعة التطفلية فى الصناعة سيظهران بوضوح فى أوضاع الأمم « الإمبريالية » . وعندئذ قد يتخذ القسم الأكبر من أوروبا الغربية المظهر والطابع اللذين يبدوان فعلا فى بعض مناطق جنوب انجلترا وفى الريفييرا وفى المناطق الموبوءة بالسياح والأحياء الارستقراطية فى إيطاليا وسويسرا ، حيث تجتمع زمر صغيرة من الارستقراطيين الأثرياء الذين يعيشون على الأرباح والمعاشات التى تأتيهم من الشرق الأقصى ، مع مجموعة أكبر إلى حد ما من الأتباع المهنيين والتجار ، ومجموعات كبيرة من الخدم الخصوصيين وعمال النقل والعمال الذين يشتغلون فى المراحل النهائية لإنتاج السلع السريعة الفساد . وستكون جميع الصناعات الثقيلة الرئيسية قد اختفت ،

وتتدفق الأغذية والمصنوعات من آسيا وأفريقيا باعتبارها جزية[١] . ومن غير المجدى ، بطبيعة الحال ، أن نفترض أن تصنيع الصين بأساليب غربية يمكن تحقيقه دون سيطرة سياسية فعالة ، وبقدر ما تعتبر أوروبا معتمدة اقتصاديا على الصين سيكون لبقاء تلك السيطرة الإمبريالية المشتركة أثرها فى السياسة الغربية ، بحيث تخضع جميع حركات الإصلاح الداخلى لحاجات المحافظة على الامبراطوريات ، ويُقضى على قوى الديموقراطية بالاستخدام الماهر لبيروقراطية وجيش على درجة كبرى من المركزية .

ومما يشغل تفكير الأمم الغربية بشدة وإلحاح متزايدين ، مدى تأثير بلوغ اليابان مركز دول الصف الأول سياسياً وصناعياً على مشكلة الإمبريالية فى آسيا . وأيا كان الأمر ، فمن المستحيل إنكار أن ماتكشف أخيراً عن اليابان بوصفها أمة شرقية مزودة بجميع الفنون العملية الفعالة للمدنية الغربية ، يحتمل أن يؤدى إلى تغيير عميق فى سير التاريخ الآسيوى فى المستقبل القريب .

فإذا اعتبرنا أن أهم مسألة هى التنمية الاقتصادية للصين على أسس غربية ، لا نستطيع إلا أن نرى أن اليابان تتمتع بميزات كبيرة على دول الغرب للقيام بهذا العمل والحصول على المكاسب التى ستترتب عليه . وترجع هذه الميزات من ناحية إلى طاقات عقلية معينة تظهر عند اليابانيين ، ومن ناحية أخرى إلى عوامل جغرافية وجنسية فى الموقف .

---

(١) إن مستر برايس فى محاضرة رومينز ، ص ٢٩ يبدو أنه يشير إلى احتمال مثل هذا التطور . إذ يقول « ليس من المغالاة فى شىء القول بأن الجنس البشرى كله فى طريقه إلى أن يصير بسرعة ، فيما يتعلق بالأغراض الاقتصادية ، شعبا واحدا تأخذ فيه الأمم التى ظلت متخلفة حتى الآن المركز الذى يشغله العمال غير المهرة فى كل من الأمم المتمدينة حاليا ، ومثل هذا الحدث يفتتح مرحلة جديدة فى تاريخ العالم » .

ونستطيع تلخيص الحقائق المعترف بها بأنه يبدو أن اليابانيين ، بوصفهم شعبا ، قد هضموا خلال جيلين تلك العلوم الميكانيكية والسياسية الغربية التى تسهم فى قوة الأمة عسكريا وتجاريا واجتماعيا ، بينما يستطيعون استخدام أدوات المدنية هذه بدقة مماثلة لأية أمة من الأمم التى علمتهم إياها ، وباقتصاد أكثر منها ، من زاوية الخير العام فإذا كان ذلك مجرد « محاكاة » فإنها محاكاة تتسم بذكاء كامل ، لأنه من المعترف به أن اليابانيين أبدوا حكمة كبيرة فى اختيار الأسلحة والآلات والقوانين والعادات التى أخذوا بها ، وأنهم يستخدمون أنظمتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسهولة وكفاية . ويبدو أن نجاح اليابانيين الباهر يرجع معظمه إلى مصدرين داخليين من حسن التدبير . فيبدو أولا أنهم يستطيعون بذل كمية عظيمة من الطاقة الذهنية فى العمليات المعقدة للحياة الحديثة دون أن يتعرضوا لتلف الأعصاب المحسوس الذى تتعرض له الشعوب الغربية ، أى يبدو أنهم يقومون بقدر أكبر من العمل الذهنى بسهولة أكبر . وثانيا ، يبدو أن روحا عامة أكثر انتشاراً بينهم وأكثر شدة واحتمالا تؤدى إلى تعاون للنشاط الفردى فى سبيل المصلحة العامة أفضل مما يوجد لدى أى شعب غربى ، فهناك تالف أقل بسبب التراخى وكذلك قدر أقل من الفساد وأمراض « الرسمية » ، بينما يسيطر على عقل الناس تقدير أسمى للخدمة العامة . إن الوطنية الشديدة والتضحية بالنفس قد تكونان مجرد بقايا سيكلوجية لنظام اجتماعى أقدم وفى سبيلها إلى الزوال ، ولكن ماداما باقيين فإنهما سيظلان يوفران قوة عاملة ضخمة لنشاط جديد .

كما أن قرب اليابان من شمال الصين ، والارتباطات اللغوية والجنسية والدينية والأدبية وفى أساليب الحياة ، لابد أن تضفى على اليابان ميزة هائلة على أى جنس أوروبى فى تنمية الصين اقتصاديا ، فإذا كان السلام الذى يعقب الحرب الروسية اليابانية سيكون فاتحة عهد من التوسع التجارى السريع لليابان ، وتتقدم

الرأسمالية بسرعة داخل جزرها ، فستكون الصين المتنفس الطبيعي لاستثمار رأسمالها ، ولاستخدام طاقتها التنظيمية فى الأعمال وفى الخدمة العامة ، وتتوقف مسألة : هل تسيطر على اليابان نفس روح التوسع الإقليمى والإمبراطورية السياسية التى أظهرتها الأمم الغربية — إلى حد كبير — على الدور الذى ستلعبه هذه الأمم فى فتح الصين ؟ فإذا امتنعت دول الغرب عن التدخل سياسيا وعسكريا فى فتح الصين ، مكتفية بتشجيع الشركات الخاصة على بناء السكك الحديدية والشروع فى عمليات تعدينية وصناعية وإقامة تبادل تجارى مع الداخل ومحتفظه بسياسة « الباب المفتوح » ، فإن اليابان ستلعب نفس اللعبة ، ولكن بنجاح أكبر ، لأن ظروفها الأفضل ، وهيبة نجاحها فى الحرب ستجعلها فى مركز أحسن . وإذا حدث — من ناحية أخرى — غلق للأبواب وتخصيص لمناطق منتقاة وامتصاصها سياسياً بواسطة الأمم الغربية ، فإن اليابان ستضطر إلى الدخول فى هذا الضرب من المنافسة ، ويغلب أنها فى هذه الحالة ستتفوق على منافسيها الأوروبيين والأمريكيين بما لديها من فهم أوسع لشروط النجاح وقدرة أكبر على ترويض الصينيين .

وإذا لم ترض الأمم الغربية عن تفوق اليابان الصناعى — وربما السياسى أيضا — فى الصين وقامت بإجراء مشترك للدفاع عن «مجالات نفوذها» أو «امتيازاتها» ، فليس من غير المحتمل بالمرة أن تبنى اليابان قوة حربية وبحرية عظيمة ، تستخدم فيها القوى الكامنة فى الصين ، لطرد أمم الغرب من بحار الصين .

إن مثل هذه الفرصة فى القيام بدور جديد عظيم فى تاريخ الإمبريالية قد تكون مهيأة أمام اليابان : فإذا حدث ذلك فليس من المحتمل أن تحولها محالفاتها المؤقتة مع الدول الأوروبية عن السير فى طريق سيبدو لشعبها واضحا ، بوصفه « القدر الواضح » ، كأى من المغامرات الإمبريالية فى تاريخ انجلترا أو الولايات المتحدة .

وعندما نفكر فى احتمالات هذا الفصل الجديد من تاريخ العالم يتوقف الأمر كثيرا على مدى احتفاظ اليابان باستقلالها المالى ، وقدرتها على تجنب أن تصير مخلب القط للرأسمالية الدولية فى تلك المهمة الضخمة ، مهمة تنمية الصين .

وإذا اعتمد التصنيع المقبل للصين واليابان أساساً على مواردهما من رأس المال والمهارة التنظيمية ، ثم انتقل بسرعة خلال مرحلة قصيرة من الاعتماد على أوربا فى رأس المال والتدريب ، فإن قوة الشرق الأقصى الصناعية العظيمة قد تقذف بنفسها سريعاً فى خضم السوق العالمية باعتبارها أكبر المنافسين وأكثرهم تأثيرا فى الصناعات الآلية الكبيرة ، وتستولى لنفسها أولا على تجارة آسيا وجزر الهادى ، ثم تكتسح أسواق الغرب بحيث تدفع هذه الأمم إلى التشدد أكثر فى « الحماية » مع مايصاحبها من هبوط فى الإنتاج .

وأخيرا يمكن تصور أن الطبقات الصناعية والمالية القوية فى الغرب ؛ لكى تحتفظ بسيادتها الاقتصادية والسياسية فى بلادها بصورة أفضل ، قد تتكتل لقلب السياسة التى ظلت حتى الآن تزداد قوة فى الولايات المتحدة ، وفى مستعمراتنا البيضاء ، وتصر على إطلاق الحرية فى استيراد اليد العاملة الصفراء للخدمة الخاصة والصناعية فى الغرب ، وهذا سلاح تحتفظ به هذه الطبقات ؛ لكى تطمئن إلى بقاء الشعوب فى خضوع .

وأولئك الذين ينظرون بارتياح إلى التنمية السريعة للصين ــ بسبب الاعتقاد العام بأن تحرير هذه القوى الإنتاجية العظيمة لا بد أن يفيد أمم الغرب عن طريق عملية التبادل التجارى العادية ــ يخطئون تماما فى فهم الموضوع .

فالتوزيع المنصف السلمى للزيادة فى ثروة العالم المترتبة على تنمية الصين على العالم الصناعى كله ، يتطلب حركة ناجحة من الديموقراطية الصناعية لدى

الأمم الغربية ينجم عنها ارتفاع مستمر فى مستوى الاستهلاك عند الناس، لا مجرد زيادة فى إنتاج الموارد القومية .

ومثل هذه الحالة قد تؤدى ، بتأمينها لعمليات التبادل العالمى العادية ، إلى زيادة ثراء الأمم بنصيب مشروع من رخاء الصين ، بيد أن السبب الاقتصادى فى وجود الإمبريالية فى عملية فتح الصين هو ، كما نرى ، شىء مختلف تماما عن المحافظة على التجارة العادية ، إنه يتكون من إنشاء سوق شاسعة للمستثمرين الغربيين تكون أرباحها مكسبا لطبقة مستثمرة ، وليس للشعوب بأسرها . فالعمليات الطبيعية السليمة التى تمتص بواسطتها الأمم الزيادة فى الثروة العالمية ، تكبتها طبيعة هذه الإمبريالية التى يتكون جوهرها من تنمية الأسواق للاستثمار — وليس للتجارة — ومن استخدام المركز الاقتصادى المتفوق للإنتاج الأجنبى الرخيص للتغلب على الصناعات فى بلادهم نفسها، والمحافظة على السيطرة السياسية والاقتصادية لطبقة بذاتها .

(٥)

لقد كان موضوع بحثنا حتى الآن هو أثر « فتح » الصين أو « تمزيقها » على العالم الغربى ، ودعنا نتساءل الآن : ما الذى يعنيه هذا التمزيق بالنسبة للصين وهناك بعض السمات الواضحة التى تبرز فى تكوين المجتمع الصينى ؟ إن الصين لم تكن فى يوم ما إمبراطورية عظيمة أو كان لها وجود قومى بالمعنى الأوروبى . وكان الحكم المركزى فيها دائما سطحياً تماما ، وينحصر فى الواقع فى سلطة فرض الضرائب التى تمارسها الحكومة المركزية عن طريق حكومات المقاطعات ، وفى سلطة ضئيلة فى تعيين كبار الموظفين ، وحتى حكومات المقاطعات لم تلمس الحياة الواقعية لجماهير الشعب — فى الأوقات العادية — إلا بصورة سطحية وفى

نقاط قليلة . ويمكن وصف الصين بأنها عش ضخم من المجتمعات القروية الصغيرة الحرة ، تتمتع بالحكم الذاتى ، وتسود فيها روح مساواة حقيقية . إن مستر كلكوهون يصف إدارة الحكم الذاتى المحلى هذه بأنها « مصدر رئيسى للحيوية القومية » . وأنها « مجموعات من العائلات تكون قرى متمتعة بالحكم الذاتى ، والموظف الذى يجرؤ على الاعتداء على حقوقها القديمة إلى حد إثارة المقاومة يتبرأ منه رؤساؤه ، طبقا لعرف رسمى لايقتصر على الصين وحدها ، ويجد نفسه مرغما على الرحيل » و « أن نظام الأسرة ، وامتداده إلى جماعات القرى والمدن ، هو أقل صور الحكم الموجودة نفقة ، حيث أنه فى غنى عن الشرطة بينما يتصرف بصورة فعالة مع المعتدين على أمن المجتمع أو احترامه[1] » وبالمثل يقول الرحالة الألمانى الكبير عن الصينيين : « ليس هناك شعب فى العالم أقل تعرضا منهم للتدخل من جانب السلطات الرسمية » .

ويقول « كلكهون » أيضاً : « إن الحقيقة الكبرى التى تلاحظ فيما يتعلق بالصينيين والحكم هى الحرية التى يتمتع بها الناس والتى يكاد لا يوجد لها مثيل ، والدور الضئيل جدا الذى تلعبه الحكومة فى خطة الحياة القومية[2] »

فالعائلة هى الوحدة السياسية والاقتصادية والمعنوية للمجتمع ؛ والمجتمع القروى هو : إما اتساع مباشر لعائلة واحدة ، أو مجموعة من العائلات وثيقة الصلة ببعضها ، وأحيانا تكون الملكية مشاعا ، ولكن يحدث عادة تقسيم مع كل نمو فى العائلة ، والمبدأ السائد بصفة عامة هو ملكية شغل (حكر) لعدة ملاك صغار يدفعون ضريبة أرض منخفضة للدولة ، صاحب الأرض الوحيد ، فى مقابل حكر دائم ، وتقوم ضريبة الأرض على الاستغلال المجزى ، وتعود الأرض غير المشغولة للمجتمع.

---

(١) « التحول فى الصين » تأليف ا . ر . كلكهون ص ١٧٦ .

(٢) « التحول فى الصين » ص ٢٩٦

وتحول أنظمة الميراث دون تكوين الملكيات الكبيرة ، وتمنع كثير من القواعد القانونية والعرفية اغتصاب الأرض والاحتكار . « لا يستطيع رجل من الأثرياء فى أى بقعة من بقاع الصين أن يستولى على ينبوع ماء وينقل ماءه إلى أرضه بواسطة قنوات تحت الأرض تاركا الأراضى التى تمر من تحتها القنوات عطشى ؛ فالماء هناك لا غنى عنه للحياة مثل الهواء والأرض ، وليس لفرد الحق فى أن يقول : إنها لى ، إنها ملكى . . . إن هذا الشعور عميق الجذور فى الصين[1] » .

ويصرّف مجلس عائلى – بعضه منتخب و بعضه وراثى – معظم الأمور الهامة : فيعاقب الجرائم ، ويجمع الضرائب ، ويسوى تقسيمات الممتلكات ؛ ومن النادر الالتجاء إلى التقاضى ؛ حيث أن السلطة المعنوية للعائلة تكفى عادة لحفظ النظام .

وهذا العامل المعنوى فى الواقع هو أعظم المبادئ الحيوية فى الحياة الصينية ، وهو لا يحكم العلاقات الاقتصادية وحدها ، ويوفر بديلا للسياسة على نطاق أوسع ، بل أنه يظهر بصورة بارزة فى النظم التربوية والدينية والأخلاقية أيضا . « إن الحياة تبدو تافهة للشخص الذى نبذته عائلته وبيئته ، بحيث أنه حتى عقوبة الإعدام تنفذ بالرضا[2] » ، وحيثما يدفع تكاثر السكان ذكور العائلات إلى البحث عن العمل فى المدن ، تظل أوثق الارتباطات العائلية قائمة ، وتبجيل تاريخ الأسرة ، وما يترتب عليه من التزامات معنوية هو نواة الثقافة القومية ، والحافز الكبير للتربية الفردية والطموح فى الحياة .

وعلى هذا الأساس قامت مدنية من أعجب المدنيات التى عرفها العالم ،

---

(١) كلكوهون .

(٢) « سيمكوكس » (المدنيات البدائية) المجلد الثانى .

تختلف فى أمور معينة حيوية جدا عن مدنية الغرب .

وهناك نقطتان تستحقان اهتماما خاصا ؛ لأنهما يتغلغلان إلى جذور المدنية الصينية : الأولى هى ذلك الإدراك العام « لكرامة العمل » التى انحطت فى الغرب إلى عبارة من عبارات الرياء فى حدود ما يتعلق بالصور العامة من العمل ؛ فالعمل اليدوى هناك ليس مجرد وسيلة ضرورية للحصول على معاش ، بل هو أيضا شاغل شخصى حقيقى يستغرق اهتمام مجموع الأمة كله ، فالمهارة الشخصية الدقيقة تطبق على الزراعة والمصنوعات بأدوات بسيطة ، و بدون استخدام الآلات تقريبا ، ولدى معظم العمال مجموعة كبيرة متنوعة من المهن ، وهم يرون النتائج المفيدة لعملهم ، و يتمتعون بها ، ويقوم النظام الاقتصادى كله على أساس واسع من الأجور العينية[1] مطبق فى الزراعة الكثيفة للأرض ، ورغم أن العلم الغربى والآلات الغربية تعوزهم تماما ، فإن الدراسة التجريبية المفصلة للزراعة تقدمت أكثر مما هى عليه فى أى بلد آخر ، وحياة « الرياض » هذه هى أبرز عامل فى المدنية الخارجية للبلاد .

والنقطة : الثانية هى انتشار ضرب من التربية الأدبية على نطاق واسع وتبجيل حقيقى « لأشياء العقل » . فالاحترام العميق الذى يكنه الناس لأسلوب أدبى ضيق محافظ متعالم ، والأهمية غير العادية التى تُضفى على الذاكرة اللفظية ، وعلى تفاهات الطقوس فى ثقافتهم ، كان من الطبيعى أن تثير دهشة كبيرة بين المثقفين الغربيين وازدراءهم .

بيد أن انتشار المدارس والمكتبات عامة ، وديمقوقراطية جهاز التعليم ،

---

(١) الأجر العينى فى الزراعة هو حصة من المحصولات الناتجة تعطى للعامل الزراعى فى مقابل عمله .

وفتح باب أسمى مراكز الدولة أمام المنافسة الحرة بين الناس على أساس اختيار فكرى، تشير جميعها إلى مستوى من التقييم يجعل الصين جديرة بأن تحتل مكانة سامية بين مدنيات العالم، فليس هناك من بين أمم الغرب من يُعتبر رجل العلم والبستانى فيها أسمى مركزا من الجندى فى نظر الناس عامة، وهذه القيم الاقتصادية والفكرية، متأصلة الجذور فى العقل الصينى، وقد عملت خلال أجيال لاحصر لها على صياغة الأنظمة الاجتماعية لدى الناس، وتتسم المدنية التى تنبثق فى ظل هذه الظروف بعيوب خطيرة إذا قورنت بأفضل مستويات الغرب؛ أذ يبدو أن الحياة والسلوك مثقلة أكثر مما ينبغى بالعادات التقليدية المفضلة، كما يبدو أنه لايوجد هناك مجال للتميز الفردى خارج الإطار الرسمى، وكذلك تبدو الحياة العاطفية واهنة خارج نطاق العائلة، والفنون الجميلة لم تزدهر قط، والأدب خاضع للعرف، والأخلاق عملية جدا، كما يبدو أن قسوة الحياة المادية مصحوبة بتنظيم عصبى أقل حساسية منه فى أى أمة غربية، ويبدو أن الحياة الفردية تسير على صعيد من الوعى أكثر انخفاضا، وأن قيمتها أقل نسبيا.

ولكن يجب أن ندرك أن الدليل على مزايا المدنية أوضح ثبوتا من الدليل على نقائصها؛ لأنه من السهل على الأجانب أن يلمسوا ثمار نشاط الصينيين وأمانتهم وسلوكهم المستقيم؛ وتقديرهم السامى للمعرفة، بينما أخطر النقائص قد تختفى — أو تتعدل تماما — مع فهم السيكلوجية الصينية؛ فهما أوثق مما يصل إليه أى أجنبى، فالتصرفات «الهمجية» التى أضفت على الصين عادة سمعة سيئة لدى الغرب، مثل العقوبات الهمجية التى توقع على المجرمين، وعادة قتل الإناث من الأطفال الرضع، والهجمات الوحشية على الأجانب، ليست جزءا عاديا من سلوك الأمة، بل هى فى الغالب بقايا متفرقة من ما عادات وغرائز حيوانية

ولا ينبغى اعتبارها اختبارات نهائية للمدنية الصينية أكثر مما يعتبر شنق الزنوج بدون محاكمة فى المدنية الأمريكية ، أو ضرب الزوجات فى انجلترا .

فإذا كان هذا العرض الموجز للسمات الأساسية فى المدنية الصينية سليما فى جوهره ، فإنه يكون من الواضح أن عملية التحطيم التى تتسبب فيها قوى الأمم الغربية ستقضى على جذور النظام القومى .

وكانت أولى نتائجها إضعاف الإحساس بالأمن فى الحياة والعمل فى سلام ، والملكية فى مناطق شاسعة من أقاليمها ، و إثارة روح حرب العصابات ، وخلق ديون عامة ضخمة ، و بذلك تزيد وطأة الحكم المركزى على مجموع الشعب مما يضعف من استقلال المجتمعات الصغيرة .

وكلما تقدمت القوى الاقتصادية الغربية فإنها ستنقل أعدادا كبيرة من العمال من وضع صغار الفلاحين المستقلين إلى أجراء يعيشون فى المدن؛ بسبب زيادة الضرائب التى يتطلبها الحكم المركزى الكثير الكلفة بجيوشه ، وجهازه المحكم للخدمات المدنية ، وديونه العسكرية من ناحية ، ونتيجة لإغراء مقاولى العمل من ناحية أخرى . وسيؤدى سحب السكان إلى المدن الصناعية ومناطق التعدين — كذلك — وتخصص الزراعة فى التعامل فى الأسواق الكبيرة ، إلى تحطيم نظام الملكية الشائعة فى الأرض مع نظام المواريث المحدد التابع له ، ويهدم جذور التضامن العائلى ، ويجلب عوامل عدم الاستقرار ، والتقسيم الدقيق ، وتركيز العمل ، وهى السمات المميزة للصناعة الغربية ، وستختفى المساواة الاقتصادية والاجتماعية التى تتسم بها الحياة الصينية العادية أمام نظام من الطوائف الصناعية الذى يستلزم وجوده النظام الرأسمالى ، وسينتشر الانهيار الخلقى ، الذى يُرى بوضوح

فى الصينيين الذين لا يعرفون لهم مكانا فى نظام الحياة الصينية ، مع انهيار قوة العائلة ، وسيحل جهاز تأديبى محكم محل قانون العائلة التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى ، وسيكون لهذا الانهيار للأوضاع المحلية أثره على الأمانة التجارية التى يشهد عليها فى جميع أنحاء الصين الوفاء بالتعهدات التجارية ؛ وسينطوى نظام الائتمان الخاص بالأساليب التجارية الغربية المعقدة على شبكة من القوانين التجارية ، وانتشار عادة التخاصم القضائى التى تمارس ذلك الإغراء الخطر على بعض الشعوب الآسيوية الأخرى .

وستذهب الزيادة فى الثروة التى تترتب على هذا التصنيع الجديد إما إلى الغرب فى صورة جزية اقتصادية ، أو إلى طائفة جديدة قوية من الرأسماليين فى الصين نفسها الذين يتحالفون — على النسق الغربى — مع السياسة الإمبريالية ، حتى يحموا مصالحهم القائمة .

إن الرأسمالية ، والحكم المركزى ، والنزعة الحربية والحماية ، وسلسلة كاملة من القواعد العامة للمحافظة على النظام الجديد ضد ثورة القوى المحافظة التقليدية القديمة ستكون النتيجة الحتمية ؛ فالتغيرات فى البيئة الخارجية التى أقبلت على أوربا بهذه السرعة الخطرة خلال القرن التاسع عشر ستنصب على الصين بسرعة أكبر يدفعها طلاب الربح الأجانب ، وتولد رد فعل لا تحصى أخطاره على الحياة القومية ، وعلى والطابع القومى .

ويبدو أن أقل ما ينطوى عليه ذلك هو تدمير المدنية الصينية الحالية ، فما الذى يراد إحلاله محلها ؟ لم يدع أحد — جديا — أن الأمم الأوربية تستطيع أن تفرض أصول مدنياتها على الصين ، أو أن تغرسها فيها ؛ فسيكلوجية الصين ميدان غير مطروق ، وأكثر الأوربيين المقيمين هناك خبرة هم أصرح الجميع فى إعلانهم عدم قدرتهم على فهم خفايا الطابع الصينى والأخلاق الصينية ؛ وعندما يجازف الكتاب — الأقل تحفظا — ببعض التعميمات تأتى كتاباتهم ممتلئة

بأشد المتناقضات والتفكك ، بيد أن الشيء الواضح تماما هو هذا : إن الرجل الصينى الذى ينزع نفسه من الرابطة العائلية وارتباطاتها المعنوية، ويتبنى الأساليب الأوربية فى السلوك يصير موضع ريبة من جانب مواطنيه ومن جانب أوليائه الجدد على السواء ؛ والمسيحية لا تتقدم بين الصينيين « المحترمين » ؛ فالطبقات المتعلمة لا مكان بينها لأية صورة من صور « ما فوق الطبيعة » ، ورغم أن العلم الغربى قد يترك أثره المشروع ـ مع الوقت ـ فى الحياة الفكرية فى الصين ، فإن هذه العملية ستكون عملية امتصاص بطىء يتم من الداخل ، ولا يمكن أن تفرض من الخارج على يد معلمين غرباء .

وكون النزاع بين حكام أوربا على التوسع الإقليمى وشهوات التجار ورجال المال وآمال المبشرين التى يثير بطلانها السخرية والعبارات الطنانة التى تستخدمها الأحزاب السياسية فى الانتخابات الأوروبية ، إن كون هذه الأشياء هى مايدفع الأمم الأوروبية إلى تدمير مدنية ربع الجنس البشرى دون أن تكون لديها القدرة على تهيئة بديل لها ، أو حتى دون أن تدرك الحاجة إلى ذلك ، ينبغى أن يجعل أولئك الإمبرياليين الذين يدعون أنهم يقيمون سياستهم على العقل والخير المشترك ـ يتريثون قليلا فى أحكامهم .

ولا يستطيع رجل مفكر أن يجادل بصورة جدية فى الأهمية الكبرى للتبادل الحر بين الغرب والشرق ، أو يشك فى الفائدة التى تعود على مدنية العالم من أن تنقل إلى العقل الشرقى تلك الفنون التى تنفرد بها المدنية الغربية ، وتلك الدراسة الشاقة الناجحة للعلوم الطبيعية ، وتطبيقها على فنون الصناعة ، والتنمية المنظمة لبعض المبادئ ، والتطبيقات المحددة فى القانون والحكم ، والفكر والأدب اللذين هما بمثابة الثمرة الواعية لهذا النمو فى النجاح العملى .

فما لا ريب فيه أن أوروبا تستطيع أن تقدم خدمة لا تقدر لآسيا بهذه الطريقة .

« إن قضاء غريباً ما — ربما كان مرجعه إلى الإجهاد العقلي — قد حكم على السمر والصفر أن يظلوا يكررون إلى الأبد أفكاراً قديمة[1] » .

إن إعادة عقل آسيا إلى الحياة ، ودفعه إلى العمل مرة أخرى على أسس جديدة من الإنتاج ، قد يكون نعمة أوروبا ، وقد تحصل هي أيضاً على مكافأة ثمينة مقابل هذه الخدمة .

إن عقل آسيا المنتج أعطى أوروبا إبان خمولها في العصور الماضية الدفعة الكبرى في الدين والفلسفة والرياضة ، وقد تكون حتى في نومها — أو ما يبدو لنا نوم قرون عديدة — راودتها أحلام نبيلة نيرة ، وقد يكون عقل الغرب ما برح في حاجة إلى بصيرة الشرق ، وذلك الاتحاد الذي أثمر كل هذه الثمار في الماضي قد لا يكون عقيما في المستقبل . إن الأهمية القصوى بالنسبة لقضية المدنية إنما تكمن في تخير الظروف المواتية لهذا الاتصال السليم ، وهناك شيء واحد على الأقل مؤكد في هذا المجال ، إن العنف ولجاجة الجشع المادي يكبتان التفاعل الحر بين العقل والعقل،وهو التفاعل الذي يُعد جوهريا لهذا الاتصال . إن مدنية الصين والهند القديمتين — اللتين يشهد طول بقائهما على أنهما تنطويان على مزايا متأصلة — لم تكونا موجهتين بوجه خاص إلى تحقيق التقدم في الثراء المادي ، وإن كانت الصناعات البسيطة قد بلغت مستوى ساميا من الكمال في بعض أجزاء الصين والهند ، بل كانتا موجهتين أكثر إلى المحافظة على بعض الأنماط الصغيرة المعينة من الحياة الاجتماعية المنظمة ، مع تدرج ثابت في المراتب الاجتماعية والصناعية في الهند ، ومع طابع ديموقراطي الجوهر في الصين .

فالطاقة التي توفرت من عدم الانغماس — في المعارك السياسية والصناعية ،

---

(١) « آسيا وأوروبا » ص ٩

وفى الصين من عدم الاتجاه إلى الحرب — ذهب جزء منها إلى اكتساب بعض الصفات البسيطة فى الحياة العائلية والسلوك الشخصى ، وبعضها إلى نشر حياة حقيقية معينة للروح يحدوها تأمل وتفكير دينيان وفلسفيان عميقان فى الهند ، أو تكوين حكمة نفعية وعملية أكثر فى الصين . إن هاتين المدنيتين الشرقيتين وحدهما هما اللتان اجتازتا اختبار الزمن ؛ ويجب بالتأكيد أن تكون المزايا التى ساعدتهما على البقاء موضع اهتمام عميق من جانب مدنيات الغرب الحديثة ، بل قد يكون صحيحاً أن بقاء هذه المدنيات ـ الأصغر سناً والأقل ثباتاً ـ متوقفاً على فتح أبواب كنوز حكمة الشرق . وسواء أكان ذلك صحيحا أم لا ، فإن التحطيم العنيف للأنظمة التى تتميز بها آسيا لأشباع شهوة متعجلة فى التجارة ، أو جشع فى القوة ، هو أسوأ وأخطر تفسير يمكن أن يتصوره العقل للسير الحقيقى لمدنية العالم ، ولعل حكم التاريخ على سيطرة أوروبا بالقوة على آسيا بقصد الربح ، وتبرير هذه السيطرة بادعاء العمل على تمدينها ، ورفعها إلى مستوى روحى أعلى ، سيكون هذا العمل هو ذروة حماقة الأمبريالية وخطئها ، إننا نرفض أن نأخذ ما تعطينا إياه آسيا ، وهى كنوز الحكمة التى تكونت على مر العصور ، وأصبحت لا تقدر بثمن ؛ وما نستطيع أن نعطيه — كثر أم قل — نفسده بالطريقة الوحشية التى نعطيه بها . إن هذا هو ما فعلته الإمبريالية ، وما تفعله لآسيا .

الفصل السادس

الاتحاد الإمبراطورى

لقد كانت السياسة الإمبراطورية لبريطانيا العظمى بعد سنة ١٨٧٠ — وخاصة بعد سنة ١٨٨٥ — تنصب كلها تقريبا على إخضاع وضم أقاليم لا يدور التفكير فى شغلها بأى استيطان أبيض حقيقى على نطاق كبير، وهذه السياسة تختلف — كما رأينا — اختلافا جوهريا عن الاستعمار، ومن زاوية الحكم تنطوى على إضعاف متزايد للحرية فى الإمبراطورية البريطانية بالزيادة المستمرة فى النسبة من رعاياها الذين يحرمون من أية قوة حقيقية فى الحكم الذاتى.

ومن الأهمية بمكان أن نبين ما هو رد فعل هذه الإمبريالية الجديدة — وما يحتمل أن يكون رد فعل فى المستقبل — على العلاقات بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها ذات الحكم الذاتى. هل تحفز هذه المستعمرات إلى تأكيد استقلالها النامى، وقطع علاقاتها الرسمية بالوطن الأصل فى نهاية الأمر، أم ستدفعها إلى تكوين اتحاد أوثق معها، لا على أساس إمبراطورى، ولكن على أساس اتحاد من الدول المتكافئة؟ وهذه القضية قضية حيوية؛ لأنه من المؤكد أن العلاقات الحالية لن تبقى.[1]

لقد كان الاتجاه حتى الآن نحو الزيادة المستمرة فى الحكم الذاتى، وتراخيا متزايدا فى الإمبراطورية فى صورة سيطرة تمارسها حكومة الوطن الأصل؛ ففى استراليا وشمال أمريكا وجنوب أفريقيا أنشئت سبع عشرة مستعمرة من مستعمرات الحكم الذاتى، مُنحت أنماطا مصغرة من الدستور البريطانى، وفى حالة أستراليا وكندا

---

(١) ١٩٠٣.

دعم نمو الحكم الذاتى فعلا ورسميا بواسطة قوانين اتحادية عوضت فى الواقع – ولاسيا فى استراليا – التقييد المفروض على سلطة الدول المتحدة نفسها بزيادة أكثر فى السلطة التى تمارسها الحكومة الاتحادية .

إن بريطانيا العظمى قد تعلمت جيدا درس الثورة الأمريكية ؛ فهى لم تقتصر على السماح بهذا النمو فى استقلال مستعمراتها الاسترالية والأمريكية ، بل أنها شجعته أيضا ، ففى خلال نفس الفترة التى كانت مشغولة فيها بسياسة واعية تهدف إلى توسيع نطاق الامبراطورية على أراض لاتستطيع استعمارها ولا بد لها من استعمال القوة فى المحافظة عليها ، كانت تقلل من سيطرتها « الامبراطورية » على مستعمراتها البيضاء ؛ فبينما أزالت سنة ١٨٧٣ آخر روابط السيطرة الاقتصادية التى ميزت سياسة « المزارع » القديمة بإلغاء قانون سنة ١٨٥٠ الذى حرم على المستعمرات الاسترالية فرض ضرائب جمركية مميزة بين المستعمرات والدول الأجنبية ، وسمح لها بفرض الضرائب على سلع بعضها البعض فى المستقبل ، خفض قانون الكومنولث الاسترالى الصادر فى سنة ١٩٠٠ السيطرة الدستورية « للمجلس الخاص » إلى أقصى حد بلغته أى مستعمرة من قبل بما منحه لمجلسها التشريعى الاتحادى من سلطات ، كما وضع أساسا قويا لاستقلال قومى ممكن فى المستقبل بما أتاحه للحكومة الاتحادية من سلطة فى تكوين قوة مسلحة مركزية لأغراض الدفاع ، ورغم أنه من غير المحتمل لفترة طويلة فى المستقبل أن تمنح الحكومة الاتحادية التى يدور التفكير فى تكوينها لجنوب أفريقيا البريطانية سلطات مساوية لتلك التى نالها الاتحاد الاسترالى أو حتى الاتحاد الكندى ، فإن نفس الاتجاه إلى زيادة الحكم الذاتى كان سائدا باستمرار فى كل من مستعمرة رأس الرجاء والناتال ، ويكاد يكون من المؤكد – إذا خمدت العداوات الجنسية بين الجنسين الأبيضين هناك – أن يتكون كومنولث فى جنوب

أفريقيا سرعان مايصير لديه قسط من الحكم الذاتى الحقيقى أوسع بكثير مما تمتعت به حتى الآن أى من المستعمرات البريطانية الداخلة فيه [1] .

ولكن بينما كان اتجاه الاستعمار البريطانى موحدا نحو زيادة الحكم الذاتى أو الإستقلال العملى ، ودعمته بدرجة ملحوظة عملية اتحاد المستعمرات ، فإنه من الواضح أن السياسيين الامبراطوريين الذين كانوا أكثر من شجع سياسة الاتحاد هذه كانوا يفكرون فى إعادة تنظيم العلاقات السياسية مع الوطن الأصل على نطاق أوسع ، وفى أن يربط هذا التنظيم الأب والأبناء فى علاقة عائلية أوثق ، لا من العطف والتبادل التجارى فحسب ، بل من الاتحاد السياسى أيضا ، وبرغم أن الاتحاد الامبراطورى لتحقيق الأغراض البريطانية ليس ابتكارا جديدا ، فإن لورد « كارنارفون » كان أول وزير للستعمرات يضعه نصب عينيه هدفا يحققه ، عاملا على تشجيع الاتحاد بين المجموعات المختلفة من المستعمرات باعتباره الخطوة الأولى فى عملية تنتهى بتحويل الامبراطورية إلى اتحاد فدرالى ، ولاشك أن إتمام عملية الاتحاد الفدرالى فى ممتلكاتنا الكندية فى سنة ١٨٧٣ بنجاح ، قد حفز لورد كارنارفون ـ الذى دخل الوزارة فى العام التالى ـ على القيام بتجارب أخرى على أسس مشابهة ، ومن سوء الحظ أنه اتجه بعمليته إلى جنوب أفريقيا يفرضها عليها ، فكان نصيبه فشلا ماحقا . واستأنف مستر «شمبرلين» المهمة بعد عشرين سنة ، فى مواجهة نفس العقبات الجوهرية ، عاملا على ضم الجمهوريتين الهولنديتين بالقوة ، وإرغام مستعمرة رأس الرجاء ، وسار بسياسته الاتحادية فى جنوب أفريقيا على الطريق نحو الاتحاد ، بينما كان إنشاء الكومنولث الاسترالى علامة أخرى على انتصار أكثر أمنا لمبدأ الاتحاد .

إن عملية الاتحاد الفيدرالى ـ فى تأثيرها على علاقات المستعمرات المتحدة ـ

(١) ينطبق ذلك على الموقف فى سنة ١٩٠٣

إنتصار للقوى الداعمة للمركزية بطبيعة الحال ؛ ولكنها ـ بتحقيق قسط أكبر من الاستقلال النظرى والعملى للحكومات الاتحادية ـ تدعم الاتجاه إلى اللامركزية من زاوية الحكومة الإمبراطورية ، ومن ثم فإن عملية تحقيق اتحاد إمبراطورى سياسى فعال تنطوى على قلب للاتجاهات التى ظلت سائدة حتى الآن .

ومن الواضح تماما أن هناك رغبة قوية متزايدة فى الاتحاد الفدرالى الإمبراطورى لدى عدد كبير من الساسة البريطانيين ، وهى ترجع — فيما يتعلق بمستر تشمبرلين وبعض أصدقائه — إلى بداية الصراع حول سياسة مستر « جلادستون » المتعلقة بالحكم الذاتى لإيرلندة ؛ فقد قال مستر تشمبرلين فى حديثه عن قانون الحكم الذاتى الذى قدمه مستر جلادستون فى سنة ١٨٨٦ : « إنى كنت — بدلا من ذلك — أبحث عن حل فى اتجاه مبدأ الاتحاد الفدرالى ، وقد بحث صديقى المحترم عن النموذج الذى احتذاه فى العلاقات بين هذه البلاد ومستعمراتها المتمتعة بالحكم الذاتى والمستقلة عمليا ، واعتقادى أن ذلك مشكوك فى فائدته . إن الارتباط الحالى بين مستعمراتنا لاريب قوى ، بسبب التعاطف الذى يوجد بين أعضاء أمة واحدة ، ولكنها رابطة عاطفية ، ولا شىء غير ذلك . . . ويبدو لى أن فائدة اتباع خطة فدرالية هى أن إيرلندا فى ظلها تبقى حقيقة جزءا لايتجزأ من الإمبراطورية ، وأثر مثل هذه الخطة هو الاتجاه نحو المركزية وليس العكس ، وقد كان أكثر تقدم أحرزته الحركة الديمقراطية فى القرن الحالى فى اتجاه الفدرالية » .

والآن ، إنه لمن الصحيح تماما أن الحركة الديموقراطية تبدو — الآن ومستقبلا — وثيقة الارتباط بتكوين الدول الفدرالية ، والاتجاه الفدرالى بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية يبدو أنه ينبئ عن اتحاد الكل فدراليا كخطوة تالية، ونتيجة منطقية .

وإذا كنا سنذهب — كما يجب أن نفعل — إلى أن أى ضمان معقول لحسن النظام والمدنية فى العالم ينطوى على تطبيق متزايد لمبدأ الاتحاد الفدرالى فى السياسة الدولية ، فإنه سيبدو من الطبيعى أن تتخذ الخطوات الأولى فى هذه العملية صورة اتحادات كاملة بين الدول الأكثر ارتباطا — بعضها ببعض — بصلات الدم واللغة والأنظمة المشتركة ، وإن مرحلة من الإتحاد البريطانى أو الانجلوساكسونى ، والاتحاد التيوتونى ، والاتحاد السلافى ، والاتحاد اللاتينى ، قد تعقب المرحلة التى بلغناها فعلا .

وربما كان فى تتابع الأحداث على هذا النمط من المنطق المتماسك ما يثير الشك ، بيد أن نظرة عامة واسعة إلى التاريخ تجعله يبدو ممكنا ومرغوبا فيه إلى درجة لا بأس بها ، ويبدو للكثيرين أن النمو الطبيعى السليم للاتجاهات الحالية ، والنمو الذى ينطوى على أكبر أمل فى سلام دائم على أساس أكيد من الإمبريالية الدولية ، هو أن يتحول العالم المسيحى بهذه الطريقة إلى إمبراطوريات فدرالية قليلة ، لكل منها بطانتها من الدول التابعة غير المتمدينة ، فإذا طرحنا النطاق الأوسع لهذه القضية من تفكيرنا باعتباره بعيد التحقيق بحيث لا تجدى مناقشته حاليا ، وقصرنا اهتمامنا على الاتحاد الفدرالى الإمبراطورى البريطانى ، فقد نستطيع بسهولة أن نتفق على أن تكوين اتحاد فدرالى اختيارى بين دول بريطانية حرة ، يعمل فى سلام على تحقيق الخير والسلامة المشتركين ، أمر مرغوب فيه جدا لذاته ، وقد يكون حقيقة خطوة نحو اتحاد أوسع بين الدول المتمدنة فى المستقبل .

والقضية الحقيقية للمناقشة هى إمكان تنفيذ مثل هذه السياسة ؛ وإذا أردنا أن نضعها فى وضعها الصحيح يكون السؤال هكذا : « ماهى قوى المصلحة الذاتية — الحالية أو المنتظرة — التى تعمل على حمل بريطانيا العظمى ومجموعاتها

الاستعمارية على قلب الاتجاه إلى الابتعاد عن المركز الذى ظل سائداً حتى الآن ؟ » . والآن ، إن هناك أسبابا عدة تجعل بريطانيا العظمى ترغب فى الاتحاد الفدرالى السياسى مع مستعمراتها المتمتعة بالحكم الذاتى ، حتى على على أسس تمنحها صوتا يتناسب مع عدد سكانها فى البرلمان ، أو فى مجلس آخر يعهد إليه بالإشراف على الشئون الإمبراطورية ، على شرط أن يمكن التغلب على الصعوبات من ناحية التنسيق التى ينطوى عليها إنشاء مثل هذه الهيئة النيابية المسئولة الحاكمة ؛ فزيادة عدد السكان البريطانيين على سكان المستعمرات سيجعل فى وسع حكومة الوطن الأصل أن تفرض رأيها كلما حدث تضارب فى المصالح أو الرأى ينطوى على حد فاصل بين بريطانيا العظمى والمستعمرات ، فتوزيع الأعباء الإمبراطورية ، وتخصيص المساعدات الإمبراطورية ستحدده بريطانيا العظمى ، وإذا مُثلت مستعمرات التاج والأجزاء الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتى من الإمبراطورية فى المجلس الإمبراطورى ، فإن التفوق الفعلى للوطن الأصل سيكون أعظم ؛ لأن هؤلاء الممثلين ــ سواء كانوا معينين من قبل التاج (وهو الأسلوب الذى يتفق أكثر من غيره مع حكم مستعمرات التاج) ، أم منتخبين على أساس حق انتخاب ضيق للقلة البيضاء الحاكمة ــ لن يكون بينهم وبين ممثلى مستعمرات الحكم الذاتى الكثير من الأشياء المشتركة ، وسيكونون حتما أضعف أمام ضغط حكومة لندن . إن أحد الأغراض المعترف بها للاتحاد الفدرالى الإمبراطورى هو الحصول من المستعمرات على نصيب عادل من الرجال والسفن والمال لأغراض الدفاع ، وللمغامرات التوسعية التى تُعد فى بداية أمرها دائما تقريبا إجراءات دفاعية . إن الأساس المالى للدفاع الإمبراطورى فى سنة ١٩٠٣ يبدو ــ فى ظاهره ــ غير عادل بالمرة ؛ فبريطانيا العظمى مُطالبة بتحمل نفقات الأسطول الإمبراطورى كله تقريبا ، ونفقة الجيش الإمبراطورى كله ، مع الهند ، رغم أن هذين السلاحين فى خدمة أى من مستعمراتنا ذات

الحكم الذاتى التى يهددها عدو خارجى ، أو قلاقل داخلية . ففى سنة ١٨٩٩ بينما كان عدد سكان هذه المستعمرات قريباً من ثلث عدد سكان المملكة المتحدة ، ودخلها النصف تقريباً وقيمة تجارتها عبر البحار خُمس تجارة الإمبراطورية كلها ، فإن ما أسهمت به فى نفقات الدفاع البحرى عن الإمبراطورية كان أقل من واحد إلى مائة ، ولم تقدم هذه المستعمرات فى سنة ١٩٠٣ أية قوة نظامية أو غير نظامية يمكن الالتجاء إليها فى الدفاع العام عن الإمبراطورية ، وإن كانت قد تكفلت بنفقات بعض القوات الإمبراطورية الصغيرة الطارئة التى عسكرت عندها ، واحتفظت بقوات كبيرة من المليشيا والمتطوعين للدفاع المحلى ، وقد كانت قوات المستعمرات التى اشتركت فى حرب جنوب أفريقيا — رغم أنها كونت قوة كبيرة من المتطوعين — أقل بكثير من حشد إمبراطورى يقوم على أساس

١٨٩٩	عدد السكان	الدخل	التجارة	المساهمة فى النفقات البحرية
		ج ك	ج ك	ج ك
المملكة المتحدة	٣٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٧٦٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٧٣٤,٠٠٠
مستعمرات الحكم الذاتى	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٢,٠٠٠,٠٠٠	١٧٧,٠٠٠

من نسبة السكان ، كما أن نفقاتها كلها تقريباً وقعت على عاتق المملكة المتحدة ، ومن زاوية وحدة الإمبراطورية البريطانية ، التى يُفترض فيها أن للمستعمرات مصلحة مساوية لمصلحة المملكة المتحدة ، يبدو من المعقول أن تُطالَب المستعمرات بتحمل نصيبها العادل من النفقات فى الدفاع الإمبراطورى.
ولا شك أن اتحادا فدراليا إمبرياليا له واقع سياسى لا بد أن ينطوى على بند

تحدد مثل هذا التوزيع المتساوى ، فأيا كان الشكل الذى يتخذه مثل هذا الاتحاد الفدرالى ، سواء كان شكل برلمان إمبراطورى لديه المسئولية الكاملة فى الشئون الإمبراطورية تحت التاج ، أو شكل مجلس إمبراطورى يجب أن يشترك فيه ممثلو المستعمرات بالتشاور مع الوزارة البريطانية ـ التى تظل محتفظة بتحديد السياسة الإمبراطورية رسمياً ـ وإسدائها النصح ، ـ سواء كان هذا أو ذاك ـ فإنه سينطوى بالتأكيد على المساهمة الإجبارية أو شبه الإجبارية من جانب المستعمرات بما يتناسب مع مساهمة المملكة المتحدة .

والآن ، إنه لمن الواضح أن مستعمرات الحكم الذاتى لن تشترك فى مثل هذا الاتحاد ، الذى يورطهم فى نفقات كبيرة جديدة ، لمجرد العامل العاطفى فى نظرتها للإمبراطورية البريطانية . ولا جدال فى أن تعلق المستعمرات بالإمبراطورية البريطانية والوطن الأصل شعور أصيل لديها ، ورغم أن أحداً لم يطالبها ببذل أية تضحية كبيرة فى حرب جنوب أفريقيا ، فإنه من الجلى تماما أن مشاعرها من نوع يدفعها إلى البذل فى المال والدماء طواعية عندما تعتقد أن وجود الإمبراطورية أوسلامتها ، أوحتى شرفها ، فى خطر . بيد أنه يكون من الخطأ الجسيم أن نفترض أن شعلة الحماسة فى الولاء التى تتوهج فى مثل اللحظات الخطرة هذه يمكن استخدامها فى قلب الاتجاه العام نحو الاستقلال ، وفى دفع مستعمرات الحكم الذاتى إلى الدخول ـ بدون تفكير ـ فى وحدة أوثق ، تنطوى على تضحية مستمرة ومنتظمة ، مع بريطانيا العظمى ، فإذا أردنا أن نحمل المستعمرات على الدخول فى مثل هذا الاتحاد ، فلا بد أن يتم ذلك عن طريق اقناعها بأن الاتحاد جوهرى لسلامتها الفردية ورخائها ، فهى تحصل فى سنة ١٩٠٣ على حماية الإمبراطورية بلا مقابل ؛ وما دامت تعتقد أنها تستطيع الحصول على حماية مناسبة بهذه الطريقة فمن المستحيل افتراض أنها ستدخل فى تنظيم يتطلب منها أن تدفع ، وينطوى على إعادة النظر فى نظم الدخل فيها من أساسها . إن اتجاه

المناقشات فى البرلمانين الاسترالى والكندى ، فى غمرة حماسة حرب جنوب أفريقيا ، تدل بوضوح على أنه ما من وزارة من وزارات المستعمرات تستطيع فى وقت السلام أن تحمل المستوطنين على الدخول فى مثل هذا الاتحاد الذى نصوره هنا إلا إذا حُملوا على الاقتناع بأن ذلك يخدم رفاهية المستعمرة ، فإما أن تقتنع استراليا وكندا بأن الدفاع الإمبراطورى عن استراليا أو كندا على الأساس الحالى [1] يصير أقل ملاءمة مع الوقت ، وأن مثل هذا الدفاع ضرورى لهما ، أو أن تُعوضا عن النفقات الإضافية التى ينطوى عليها الاتحاد بعلاقات تجارية جديدة مع المملكة المتحدة توفر لهما سوقا أكثر ربحا مما لديهما فى الوقت الحاضر .

والآن ، إن رفض مستعمرات الحكم الذاتى — حتى الآن — النظر فى أى مساهمة أخرى فى الدفاع الإمبراطورى — غير مساهمة صغيرة إختيارية — يقوم على اقتناع بأن الاستقلال الفعلى الذى تتمتع به فى ظل الإمبراطورية البريطانية لا يحتمل أن يتعرض لخطر من جانب أى دولة كبرى ، وأنه حتى لو تعرض لتهديد فإن فى وسعها أن تمنع أو تدفع أية غزو بواسطة قوات الدفاع الخاصة بها ، وإن كانت تجارتها قد تتعرض لبعض الخسارة فى البحر . ويمكن القول بأن الاستثناء الوحيد لهذا الحساب إنما يثبت القاعدة ؛ فإذا اشتبكت كندا فى حرب مع جارتها الجمهورية العظيمة ، فهى تدرك تماماً أنه رغم أن الأسطول البريطانى قد ينزل أضراراً بتجارة الولايات المتحدة ومدنها الساحلية ، فإن بريطانيا لن تستطيع الحيلولة دون اجتياح كندا بواسطة الجنود الأمريكيين، أو دون خضوعها فى نهاية الأمر .

بيد أنه يمكن القول — على الأقل — بأن المستعمرات ستدرك أهمية الاحتفاظ بأسطول بريطانى كاف لحماية تجارتها ؛ وستدرك أن المملكة المتحدة لا تستطيع أن تتحمل — دون مساعدة جدية — العبء المالى المترتب على الزيادة الضرورية فى السفن ،

(١) ١٩٠٣

لمواجهة الزيادة فى ثراء الإمبراطوريات المنافسة ، وفى استعداداتها البحرية ، و بوجه خاص ، ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وهذا بلاشك هو أقوى أسلوب للضغط من أجل اتحاد فيدرالى إمبراطورى . فإلى أى مدى سيثبت نجاحه ؟ إنه سينجح بالتأكيد فى إقناع سياسيي المستعمرات بالتفكير بصورة أدق فى مستقبل مستعمراتهم ؛ وسيرغمهم على البحث بعناية كبيرة فى صافى ما يعود عليهم من ارتباطهم بالإمبراطورية من فوائد أو مضار ، و يبدو أنه من المحتمل — على الأقل — أن مثل هذا التفكير قد يدفعهم فى اتجاه قطع صلتهم نهائياً ببريطانيا العظمى فى المستقبل ، الأمر لم الذى يفكر فيه أى منهم حتى الآن (سنة ١٩٠٣) جدياً ، بقدر ماقد يدفعهم إلى الدخول فى اتحاد ، و إذا تم هذا الانفصال فى نهاية الأمر ، فإنه لن يكون ناجما عن هبوط فى المشاعر الطيبة الطبيعية ، والعطف نحو المملكة المتحدة ، بل ببساطة عن تضارب فى المصالح

و إذا أخفقت الحركة التى تعمل على الاتحاد الفيدرالى الإمبراطورى ، وحلت محل الاتجاه الأخير من جانب مستعمرات الحكم الذاتى نحو الاستقلال حركة أكثر وعياً فى نفس الاتجاه ، فإن السبب سيكون الإمبريالية ؛ إذ أن أى سياسى حريص من ساسة المستعمرات إذا دُعى إلى العمل على توثيق صلة مستعمرته ببريطانيا العظمى ، والمساهمة فى نفقاتهما المشتركة تاركا لبريطانيا العظمى السلطة الفعلية فى تحديد مسيرهما المشترك ، سيسأل هذه الأسئلة المناسبة فى الغالب : لماذا تضطر بريطانيا العظمى إلى زيادة نفقاتها على التسليح بمعدل أسرع من نمو التجارة أو الدخل ، بحيث تضطر إلى مطالبتنا بمساعدتها ؟ هل ذلك لأنها تخشى غيرة الدول الأخرى وعداوتها ؟ ولماذا تثير هذه المشاعر السيئة ؟ . ولا يكاد يكون هناك شك فى أنه سيجد الإجابة على هذه الأسئلة فى « أن الإمبريالية الحديثة هى المسئولة تماما عن الأخطار الجديدة التى تهدد

الإمبراطورية ، وعن نفقات التسليح الجديدة » . و يغلب عندئذ أن يجعل من هذه الإجابة أساساً لأسئلة أخرى : هل نستفيد نحن مستعمرات الحكم الذاتى من هذه الإمبريالية الجديدة ؟ وإذا تقرر أننا لا نستفيد منها ، هل نستطيع أن نوقفها بدخولنا فى اتحاد فدرالى سيكون صوتنا فيه صوت أقلية صغيرة ؟ ألا تكون سياسة أسلم بالنسبة لنا أن نقطع صلتنا بدولة تثير — بهذا الوضوح — عداوة الدول الأخرى ، وقد تورطنا فى صراع معها على مسائل لا مصلحة حيوية لنا فيها ، ولا صوت مسموع ، وإما أن نحيا حياة سياسية مستقلة فلا نتعرض إلا للأخطار المتصلة بنا ، أو (فى حالة كندا) أن نعمل على الدخول فى جمهورية الولايات المتحدة القوية ؟ .

وأياً كانت إجابة تاريخ الاستعمار على هذه الأسئلة ، فهى ستكون حتماً موضع سؤال ، ومن الجلى أن الإمبريالية هى أخطر عقبة فى سبيل « الاتحاد الفدرالى للإمبراطورية » فى حدود ما يتعلق بمستعمرات الحكم الذاتى ؛ فلولا وجود هذه الممتلكات البريطانية غير الحرة ، ولولا السياسة التوسعية التى كانت تعمل على الزيادة منها باستمرار ، لبدأ الاتحاد الفدرالى بين الدول البريطانية الحرة فى جميع أنحاء العالم خطوة معقولة ومرغوبا فيها تماماً لمصلحة مدنية العالم . ولكن كيف ترغب الديموقراطية البيضاء فى كل من استراليا وكندا فى الدخول فى مثل هذا الخليط المشوش المتناقض من الأنظمة الذى قد يتكون — طبقاً لأحد الثقات[1] — بهذه الطريقة : أولا إتحاد من بريطانيا العظمى ، و إيرلندا ، وكندا وجزر الهند الشرقية ، واستراليا ، وتسمانيا ، ونيوزيلندا ، ونيوفوندلاند ، وموريتانيا وجنوب أفريقيا، ومالطة، ثم يتبعها — فيما بعد — دخول قبرص، وسيلان، والهند، وهونج كونج ، وشبه جزيرة الملايو، مع مجموعة من الدول شبه المستقلة مثل: مصر، وأفغانستان والناتال ، و باهوتان ، وجبهور ، وربما أيضا مملكتى أوغندة ، والباروتسى ، ولكل

(١) سير هـ . هـ . جونستون « القرن التاسع عشر » مايو ١٩٠٢

منها تمثيل – من نوعٍ ما – فى مجلس إمبراطورى ، وصوتٌ ما فى تحديد مصير الإمبراطورية ؟

هل من المحتمل أن الكومنولث الإسترالى العظيم الناهض ، أو كندا سيرحب أى منهما بأن يجعل نموه السلمى ، وموارده المالية تحت رحمة حركة توسعية فى السودان ، أو سياسة توسعية فى غرب أفريقيا ؟

إن اتحادا إمبراطوريا فدراليًا يتكون من جميع أنواع الدول البريطانية والمستعمرات والمحميات ، والمحميات المقنعة – إلى غير ذلك مما ليس له اسم معروف – يكون صعب القياد ، ومتخامشا كل الحدود والأخطار الأخرى بصورة لا ترضى مستعمراتنا الحرة المنعزلة التى يتركز اهتمامها فى ذاتها ؛ بينما إذا تركت الدول الأولى بدون تمثيل رسمى – بوصفها تابعات خاصة للملكة المتحدة – فإن وجودها ونموها يظلان رغم ذلك معلقين كحجر رحى ثقيل حول عنق الحكومة الاتحادية الفدرالية ، ويرغمان المملكة المتحدة باستمرار على الضغط على ولاء شريكاتها باستعمال تفوقها فى عدد الأصوات فيما تعتقد أنه مصلحتها ، ومصلحة تابعاتها الخارجية .

إن فكرة التعويض عن عدم وجود أى تماثل قوى حقيقى فى المصالح بين مستعمرات الحكم الذاتى ، والأطراف الأخرى البعيدة والأكثر تعرضا للخطر من الإمبراطورية بشىء من روح الولاء العام نحو « الإمبراطورية » والزهو بها وهم سرعان ماسيتبدد . إن المستعمرات الاسترالية المتباعدة قد تذهب بحق إلى أن لهفة الساسة البريطانيين على جرها إلى اتحاد فدرالى إنما هى اعتراف بضعف تلك الحماية نفسها التى تُعد بالنسبة لها الأساس الرئيسى للعلاقة الحالية ؛ فقد تقول هذه المستعمرات: « إن المملكة المتحدة تطلب إلينا أن نتعهد بمدها بالرجال والمال

والسفن لمساعدتها فى السير قُدما بنفس تلك السياسة الإمبريالية التى تثير عداوة الدول المنافسة . والتى تجعلها عاجزة عن الاعتماد مستقبلا على مواردها الخاصة فى المحافظة على الإمبراطورية ؛ ففى مقابل الزيادة فى مساهمتنا فى الموارد الإمبراطورية سنتلقى زيادة فى المخاطر ، ألا يكون ذلك كمن يطلب إلينا أن نربط أنفسنا ــ لمجرد الشهامة البحتة ــ بسفينة تغرق ؟ » وسيُجاب عن ذلك ــ بلاريب ــ بأن الإمبراطورية عندما تكون متحدة اتحادا فدراليا وثيقا ستصير من القوة بحيث يكون فى وسعها أن تتحدى الغيرة المتزايدة من جانب الدول المتنافسة، بيد أن هذا العرض المغرى سيوضع موضع البحث المادى الدقيق فى مستعمراتنا التى سترفض بالتأكيد أن « تُدفع » دفعا إلى تغيير فى السياسة ينطوى على قلب لاتجاه عام استمر نصف قرن ، وستسأل المستعمرات ــ مسلمة بالفوائد السياسية والعسكرية الواضحة من التعاون فى العمل ضد أى عدو ــ ألا توازى الزيادة فى احتمالات مواجهة الأعداء هذه الفوائد ؟

وعندما تفكر فى أنها مدعوة للاتحاد حقيقة ، لا مع انجلترا التى يحبونها ويعجبون بها فحسب ، بل مع خليط متزايد باستمرار من الدول الهمجية أيضا ، فالغالب أن ميزان الحكم سيميل ضد الاتحاد ، اللهم إلا إذا أمكن استخدام وسائل أخرى خاصة للإقناع .

(٢)

وهناك وسيلتان خاصتان من وسائل الإقناع يمكن أن تحملا مستعمرات الحكم الذاتى ، أو بعضها ، على الوقوف فى صف اتحاد سياسى أوثق مع بريطانيا العظمى . الأولى : هى إعادة النظر فى سياسة الوطن الأصل ــ التجارية والمالية ــ بحيث يُوفر للمستعمرات سوقا متزايدة لمنتجاتها فى بريطانيا العظمى ، والأجزاء الأخرى

من الإمبراطورية البريطانية . ومن المألوف عند مناقشة هذا الموضوع البدء بالتمييز بين اقتراح إنشاء اتحاد اقتصادى أو اتحاد جمركى ، وبين اقتراح ضريبة تفضيلية .

بيد أن تفكيرا قليلا جدا يكفى لإدراك عدم جدوى الاقتراح الأول بدون الاقتراح الثانى بوصفه التجاء إلى المصلحة الذاتية للمستعمرات ؛ إذ هل تقبل هذه المستعمرات تنسيق سياستها المالية مع سياسة بريطانيا العظمى بحيث تلغى تعريفاتها الحامية وتدخل فى ميدان « حرية التجارة » الكامل ؟ إن أكثر الناس تحمسا « لحرية التجارة » لايتوقعون إمكان ذلك ، بل وفى الواقع أن مثل هذا الوضع لايوفر أية ضمانات حقيقية لزيادة الاعتماد المتبادل فى التجارة فى الإمبراطورية . إنه سيرغم ـ فقط ـ المستعمرات على الالتجاء إلى الضرائب المباشرة التى تنفر منها مشاعرها .

وهل تحقيق « حرية التجارة » داخل الإمبراطورية مع الاحتفاظ بالحالة القائمة ـ فيما يتعلق بالدول الأجنبية ـ أيسر تنفيذاً ؟ إنه سيعنى فقط أن المستعمرات تنازلت عن الدخل الذى كانت تحصل عليه من فرض ضرائب على بضائع كل منها وعلى بضائع بريطانيا العظمى ، وتتلقى كل منها بدورها مقابل ذلك تنازلا من المستعمرات الأخرى ـ التى تعد تجارتها معها صغيرة ـ عن الضرائب الجمركية التى كانت تفرضها على بضائعها ، بينما لاتحصل على أى تنازل من بريطانيا العظمى ، التى تستمر تتلقى بضائعها بدون ضرائب ، كما كان الحال من قبل .

ومن المعترف به الآن أن المستعمرات لن تلغى الضرائب على الواردات من بريطانيا العظمى ، أو الضرائب التى على الواردات من بعضها ، أو أن تخفضها كثيراً ، وهى فى الحقيقة لاتستطع ذلك ، وهى مستعدة لأن تمنح البضائع البريطانية معاملة تفضيلية على شرطين . أولا : ألا ينطوى هذا التفضيل على أى تخفيض فى صافى

دخولها من الضرائب الجمركية : والثانى ، ألا يجعل البضائع البريطانية فى مركز أفضل فيما يتعلق بمنافسة مصنوعاتها ، وتعنى التعريفة التفضيلية — التى تتم طبقا لهذه الشروط — أن أى هبوط فى صافى الضرائب على فئات البضائع البريطانية يجب أن تعوضه زيادة عامة فى التعريفة فيما يتعلق بالواردات الأخرى ، وأنه حيثما تنافس الواردات البريطانيــة منتجات المستعمرات لا يمكن أن يحدث تخفيض فى الضرائب ، بل زيادة فى الضرائب على البضائع الأجنبية بالمقارنة بالبضائع البريطانية.

إن كندا و استراليا مستعدتان لتفضيل البضائع البريطانية على البضائع الأجنبية إذا كان ذلك لا يكلف ماليتهما العامة شيئاً، أو يرفع الأسعار كثيراً بالنسبة للمستهلك فى المستعمرات ، ولـكن الاتجاه سيكون إلى تحقيق ذلك عن طريق رفع الضرائب ضد الأجانب ، وليس بتخفيضها لبريطانيا .

هذا إلى جانب أن طبيعة الواردات البريطانية إلى هذه البلاد — أى السلع المصنوعة من مستوى رفيع — تنطوى عادة على قدر من المنافسة مع المنتجات المحلية ، بحيث أن كل تخفيض فعلى للضرائب الجمركية لا يتفق مع حماية الصناعات المحلية . وهكذا فإن مبادىء الحماية الـكندية تضطرها إلى الاحتفاظ بمتوسط من الضرائب الجمركية على البضائع البريطانية أعلى منه على البضائع الأمريكية ، والبضائع الأجنبية الأخرى التى يتكون معظمها من المواد الأولية أو من بضائع غير كاملة الصنع لا تتنافس بدرجة محسوسة مع المنتجات الكندية . وهكذا ، رغم أن التفضيلات التى منحتها كندا للوطن الأصل فى سنتى ١٨٩٧ و ١٩٠٠ قد أوقفت الهبوط السريع فى نمو الواردات البريطانية بمقارنتهـا بالواردات الأجنبية إلى كندا ، فإنها لم تحل دون زيادة التجارة الأجنبية بمعدل أسرع قليلا من التجارة البريطانية ، بينما يستمر الاستيراد — الذى يتكون معظمه من مواد أولية — من الولايات المتحدة فى نمو أسرع من الاستيراد من

بريطانيا العظمى ، وعلاوة على ذلك فإن المعارضة المنظمة القوية من جانب أصحاب المصانع الكنديين ضد المنافسة البريطانية التى تتمتع بالتفضيل عامل متزايد الأهمية الآن ، وكندا تضع قدراً أكبر من رأسمالها ورأس المال الأمريكى فى الصناعة ، فالاتجاه سيكون أكثر فأكثر نحو تشجيع المصنوعات الكندية بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات ، بحيث لا يمكن الاحتفاظ بتظهر تفضيل بريطانى إلا برفع عام للضرائب الجمركية على المصنوعات المستوردة . وما ينطبق على كندا ينطبق أيضا على استراليا . فكلتا الأمتين تتطلع إلى مستقبل عظيم فى الصناعة يمنحها ذلك الطابع من الاكتفاء الذاتى الذى يُعتبر المثل الأعلى لأنصار الحماية ، ومن ثم ستصبح رغبتها فى تفضيل الوطن الأصل متعارضة — بصورة متزايدة — مع شعورها الأسمى بواجبها نحو أصحاب المصانع عندها . وفكرة أنها ستمتنع عن إنشاء أية صناعة تستطيع إنشاءها بنجاح إكراما لأصحاب المصانع الانجليز الذين يمدونها بهذا النوع من السلع فكرة تافهة . وبالنظر إلى هذه الظروف فإن ما يمكن أن تمنحه للواردات البريطانية من تفضيلات لابد أن يكون ضئيلا ومؤقتاً .

وحتى تحصل بريطانيا على هذه الامتيازات المؤقتة لا بد لها من أن ترد بمعاملة تفضيلية تنطوى ، أولا : على قلب لسياستنا الخاصة بحرية التجارة ؛ وثانيا : على فرض ضرائب على الأغذية والمواد الأولية الأجنبية ، وسيكون أول ما يفرض عليه الضرائب الجمركية — لمصلحة مستعمراتنا المزعومة — هو : الحبوب ، والدقيق ، والماشية ، واللحم ، والصوف ، والخشب ، والحديد ، وإذا لم يؤد هذا التفضيل إلى رفع الأسعار لن يكون له أثر فى تمكين منتجى المستعمرات من الحلول محل المنتجين الأجانب ؛ فالتعريفة — لكى يكون لها أثر ما — يجب أن تقضى على كل ربح فى قسم بذاته من البضائع الأجنبية التى كانت تُستورد قبل ذلك ،

وبمنع مثل هذه البضائع من دخول أسواقنا فى المستقبل سينخفض العرض ، وسيؤدى هذا الإقلال فى العرض بالضرورة إلى رفع السعر فى السوق كله ، وهذه العملية الآلية المعروفة من عمليات قانون العرض والطلب تجعل من المؤكد أن يدفع المستهلك البريطانى ضريبة جديدة فى صورة أسعار مرتفعة ، وسيذهب جزء منها إلى المستعمرات ثمنا « لولائها » الجديد ، ويذهب جزء آخر منها إلى الخزانة العامة البريطانية ، وجزء لسد نفقات التحصيل ، والباقى إلى ملاك الأراضى البريطانيين فى صورة ارتفاع فى الأسعار .

وليس ذلك هو كل ما فى الأمر ، بل أن هناك ما لعله أسوأ من ذلك كله ؛ إننا بهذا الأسلوب فى توثيق رابطة مستعمراتنا بنا ، نسير فى الطريق الأكيد لزيادة تذمر تلك الأمم ذاتها التى تدفعنا منافستها السياسية والحربية إلى هجر « حرية التجارة » ، فتجارتنا الواسعة المتزايدة مع فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة هى أقوى ما لدينا من ضمانات للسلام . فإذا خفضنا حجم وقيمة تجارتنا مع هذه الأمم ، عن طريق فرض تعريفة جمركية لهذا القصد صراحة ، فإننا سنحول النيات الطيبة للمصالح المالية والتجارية والصناعية القوية فى هذه البلاد إلى عداء نشط وخطر ، ولو لم نكن بلد « حرية تجارة » أصلا لكان ذلك أفضل من النكوص إلى نظام حماية تدفعنا إليه الرغبة فى إضعاف روابطنا التجارية مع الدول السياسية والتجارية التى نخشى منافستها أكثر ما نخشى ، وقد أثبتنا بالإحصاءات فى فصل سابق[1] أن تجارتنا مع هذه الأمم الأجنبية ليست أكبر بكثير من تجارتنا مع مستعمرات الحكم الذاتى فحسب ، بل وأنها تنمو أيضا بمعدل أسرع . إن إغضاب أفضل زبائننا ، و إثارة عدائهم ، من أجل أسوأ زبائننا ، خطة اقتصادية سيئة ، وخطة سياسية أسوأ ...

---

(١) انظر الجزء الأول الفصل الثانى .

ومن المنتظر — بكل تأكيد — أن ساسة مستعمراتنا الحريصين سينظرون إلى ماوراء الهدية المقدمة لهم من غرض؛ لأن هذه الرشوة ذاتها التى يُقصد بها كسبهم إلى جانب الاتحاد القدرالى ستؤدى إلى زيادة مخاطر تلك الرابطة الجديدة التى ستربطهم نهائيا بالإمبراطورية البريطانية زيادة ضخمة لا يمكن تقديرها ، فقد يكون الثمن الذى سيدفعونه مقابل احتكار السوق الإمبراطورية لصادراتهم غاليا أكثر مما ينبغى ، إذا كان هذا الاحتكار سيؤدى إلى القضاء على أقوى ما تملكه إنجلترا من دعامات السلام فى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة أكثر مايكون إلى هذه الدعامة ، كما أن الأمر لن يقتصر على مشاركة هذه المستعمرات فى الأخطار التى تتعرض لها إنجلترا ؛ فتعريفاتها المميزة ستولد شعورا سيئا ضدها مباشرة من ناحية الأجانب ، وسيجرها إلى مشاكل السياسة الأوروبية ..

وأخيرا ، إننا بتشويهنا العملية الطبيعية للانتخاب التجارى ، التى أدت فى الماضى إلى زيادة مقدار التجارة بين هذه المستعمرات وبين الدول الأجنبية ، وانخفاض تجارتها مع انجلترا فى ظل التعريفات المفروضة بالتساوى ، إنما سنرغمها على إحلال تجارة أسوأ محل تجارة أحسن ، وهو طريق سيؤدى إلى تعرضها لخسارة كبيرة فى المدى الطويل .

(٣)

وأمام مثل هذه الحقائق ، يستحيل على بريطانيا العظمى أن تمنح مستعمرات الحكم الذاتى مزايا تجارية كافية لحملها على الدخول فى اتحاد فيدرالى إمبراطورى ، فهل هناك أى وسيلة أخرى ممكنة أو إغراء ؟ هناك — فى اعتقادى — واحدة ، وهى توريط هذه المستعمرات فى الإمبريالية لحسابها الخاص ، بتشجيعها ومساعدتها فى سياسة من الضم والسيطرة على الأجناس الدنيا ، ولدى المستعمرات فى داخلها بقوة تزيد أو تنقص — ومستقلة عن الإمبريالية المركزية التى تنبثق من بريطانيا

العظمى العناصر التى يمكن أن تتألف منها إمبريالية خاصة بها ، فنفس المؤامرة من جانب المضاربين الأقوياء ، والمصالح الصناعية ، والسياسيين الطموحين — مستعينين بالنزعة الإنسانية للإرساليات ، و بشهوة المغامرة التى تشتد فى العالم الجديد — قد تؤدى إلى القضاء على الديموقراطية الصادقة التى تنمى ذاتها ، لكى ينشئوا الحكم الطبقى و يستخدموا مواردالمستعمرات فى مشروعات توسعية مظهرية لتحقيق أهدافهم السياسية والتجارية .

وقد كانت مثل هذه الروح ومثل هذه الأهداف تعمل بوضوح فى جنوب أفريقيا منذ سنوات عديدة ، وما يبدو لنا من أعمال الإمبريالية البريطانية — فيما يتعلق بالحصول على الجمهوريتين الهولنديتين فى الشمال الكبير — بدا دائما ، و يبدو ، شيئاً مختلفا تمام الاختلاف فى نظر مجموعة قوية من رجال الأعمال السياسيين فى حنوب أفريقيا . إذ هؤلاء الرجال فى مستعمرة رأس الرجاء ، والترنسفال ، وروديسيا — بريطانيين وهولانديين — عملوا على ترويج إمبريالية خاصة فى جنوب أفريقيا ، ليست متعارضة مع الإمبريالية البريطانية وعلى استعداد للإفادة منها عند الضرورة ، ولكنها مستقلة عنها فى أهدافها وأغراضها النهائية . وهذه هى سياسة « الاستعمار » التى تبناها مستر « رودس » ودافع عنها بشدة فى الفترة الأولى من حياته السياسية ، محاولا السيطرة على بتشوانالاند ، والشمال لمصلحة مستعمرة الكاب ، وليس للإمبراطورية مباشرة ، وقد كانت هذه السياسة — منذ البداية وباستمرار — سياسة قطاع نشط من « رابطة الأفريقيين البيض » ، وهى السياسة التى نمت عادة « الترحال » الهولندية على نطاق واسع ، وكانت هذه هى السياسة التى عبر عنها سير « هرقل روبنسون » فى تصريحه الشهير سنة ١٨٨٩ عن الإمبريالية : « إنها كمية متناقصة حيث لم يعد هناك الآن أى مكان دائم فى مستقبل جنوب أفريقيا للحكم الإمبراطورى المباشر على أى نطاق كبير » .

إن سياسة الساسة ورجال المال والمغامرين كانت سياسة استعمارية أو توسعاً جنوبياً أفريقياً متميزاً ، حتى فشل «حملة جيمسون» ؛ ثم سعوا مرغمين فى طلب تعاون الإمبريالية البريطانية لمساعدتهم فى القيام بعمل محدد كانوا أضعف من أن يقوموا به ، وهو الاستيلاء على مناطق التعدين والترنسفال ؛ وسيكون هدفهم الذى يستغرق جهودهم من الآن فصاعدا هو وضع الإمبريالية البريطانية فيما يتصورون أنه وضعها السليم ، باعتبارها ورقة أخيرة تظل بعيدة عن المسرح ، بينما تقوم إمبريالية المستعمرة بإدارة الأعمال ، وتستولى على الأرباح ، وسيطالب اتحاد جنوب أفريقيا من دول متمتعة بالحكم الذاتى بسياسة خاصة به ، وسيصر على نوعه الخاص به من الإمبراطورية فى السيطرة على الأجناس الدنيا فى جنوب أفريقيا ، وليس ذلك النوع الذى يتميز به الحكم البريطانى .

ولن تقتصر مثل هذه الدولة الفيدرالية الاتحادية على تنمية سياسة داخلية — فيما يتعلق بالأقاليم الوطنية — تختلف عن سياسة الإمبريالية البريطانية وربما كانت متعارضة معها ، بل إن مركزها بوصفها الدولة المسيطرة فى جنوب أفريقيا سيؤدى إلى طموح وإلى مستقبل من التوسع قد يزجان بها فى خضم السياسة العالمية لحسابها الخاص .

وكذلك استراليا تظهر فيها علامات على إمبريالية خاصة بها ؛ فقد استولت قريبا على غينيا الجديدة ، وتراود بعض أبنائها فكرة تطبيق مبدأ مثل « مبدأ مونرو » على جميع أنحاء الباسفيكى تكون أولى خطواته النزول عن جزرنا فى المحيط الهادى لاستراليا ونيوزيلاندة لأغراض الإدارة . وهناك من يذهب إلى أن : « نفس المبدأ ينطبق على الصلة بين كندا وجزر الهند الشرقية البريطانية ؛ فمن الناحية الاقتصادية لهذه الجزر أهمية بالنسبة لكندا باعتبار أنها توفر لها سوقا استوائية من ذلك النوع الذى تملكه الولايات المتحدة داخل حدودها وفى أملاكها الجديدة ، ومن الناحية الاستراتيجية أيضا ، تصير الجزر مهمة بالنسبة

لكندا بوصفها قاعدة لحماية مصالحها النامية ، خاصة فيم يتصل بقناة بنما ، بحيث أن مزية إدارة هذه الجزر ستقوى من الشعور بمسئولية الدفاع البحرى[1] . »

فإذا كانت بريطانيا العظمى على استعداد لأن تضمن لاستراليا ، وكندا ، وجنوب أفريقيا سياسة إمبراطورية خاصة بها ، وتضع كل موارد الإمبراطورية تحت تصرفها ، لتساعدها فى تحقيق طموح أو مصير توجهه وتحدده إرادتها ومصالحها الخاصة ، فإن مثل هذه اللامركزية فى الإمبريالية قد تجذب المستعمرات إلى اتحاد فدرالى مع الوطن الأصل . أما بالنسبة لبريطانيا العظمى ، فإن ذلك سينطوى على أخطار جسيمة وواضحة ، وعلى تضحية كبيرة فى السلطة الإمبراطورية المركزية : ولكنه قد يكسب رضى وتأييد سياسيى المستعمرات الطموحين ، والرأسماليين الذين يريدون أن تكون لهم إمبرياليتهم الجزية الخاصة بهم ؛ ليحولوا القوى الديموقراطية من القلاقل الداخلية إلى المشروعات الخارجية .

وإذا استطاعت إستراليا أن تحصل من بريطانيا العظمى على خدمات قوة بحرية مناسبة لغرض « مبدأ مونرو » النامى الخاص بها فى المحيط الهادى دون أن تدفع مقابلا — كما حصلت جنوب أفريقيا على خدمات قواتنا الحربية — فليس من المحتمل أن تدخل فى روابط رسمية أوثق تقيدها بأية مساهمة مالية كبيرة فى نفقات مثل هذه السياسة ، ولكن إذا كانت بريطانيا العظمى على استعداد لتنظيم اتحاد فدرالى إمبراطورى على أساس يمنح فى الواقع أستراليا وكندا قسطا من الاستقلال أكبر مما تتمتعان به حاليا ، بإعطائهما حق الاستعانة بالموارد الإمبراطورية فى تنفيذ سياستهما الخاصة بهما بقدر أكثر مما يتناسب مع مساهمتهما فى الرصيد المشترك ، فإن غرائز الربح قد تدفعهما إلى قبول مثل هذا الاقتراح .

---

(١) « القومية فى المستعمرات » تأليف ريتشار جب ص ٣٠٦ ، ٣٠٧

ولا حاجة بنا للتدليل على مدى ما ينطوى عليه مثل هذا الاتحاد الفدرالى من أخطار لبريطانيا العظمى ؛ فالإمبريالية المركزية ، التى تحتفظ فيها حكومة بريطانيا العظمى رسمياً بالإشراف الكامل مع السياسة الخارجية لكل مستعمرة تمارس هذا الإشراف فعلا ، فيها ضمان كبير ضد خطر التورط فى نزاع مع الدول الكبرى الأخرى ، ولكن ما ينطوى عليه الاتحاد الفدرالى من لامركزية فى الإمبريالية سيفقدنا هذا الضمان ، وستنمو إمبريالية إستراليا وكندا وجنوب أفريقيا الوليدة يغذيها الوعى بأن أحداً لن يوقفها أو يمنعها فى سياستها التوسعية — كما هو الحال الآن — ويغلب أن تدفع بنا حكومات إستراليا ، التى تنمو طاقتها فى التعبير عن نفسها إلى الصخب بعض الشىء ، فى نزاع مستمر فى الباسفيكى مع ألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، بينما تزداد إلى حد كبير جداً قدرة كندا ونيوفوندلند على الإيقاع بيننا وبين فرنسا والولايات المتحدة ، وإذا قيل : إنه لا يمكن — فى نهاية المطاف — أن تتخذ أية خطوات جدية فى إمبريالية كندا، وإستراليا، وجنوب أفريقيا، إلا بموافقة بريطانيا العظمى الواعية المباشرة ؛ حيث أنها ستظل — بمقتضى عدد سكانها وهيبتها — الشريك المسيطر ؛ فإن الرد على ذلك هو أن نفوية الروابط الإمبراطورية ذاتها ستؤدى إلى زيادة تأثير جميع العوامل النشطة فى الإمبريالية ، فحتى فى الأوضاع كما هى الآن ، توجد حالياً فى بريطانيا العظمى مصالح قوية منظمة لأصحاب الأعمال تثير الحكومة الإمبراطورية باستمرار إلى اتباع سياسة اندفاعية لحساب مستعمراتنا ؛ فأراضى هذه المستعمرات وتجارتها — وخاصة المستعمرات الإستيرالية — مرهونة على دين ثقيل للشركات المالية البريطانية ؛ ومناجمها ومصارفها وأصولها التجارية المهمة الأخرى يملك معظمها أبناء بريطانيا العظمى ؛ وكذلك معظم سندات ديونها العامة الضخمة[1] فى حيازة أشخاص فى بريطانيا العظمى .

---

(١) فى سنه ١٩٠٠ بلغت ديون حكومات المستعمرات الاستراليه ٢٨٩,١٢,٨١٢ و١٩٤ جك =

ومن الواضح تماماً أن الطبقات من أبناء هذه البلاد التي لها هذه المتلكات في المستعمرات ذات مصلحة في سياسة المستعمرات تختلف عن مصلحة الأمة البريطانية في مجموعها ، وتتعارض معها أحياناً : ومن الواضح أيضاً ـ بقدر مساو ـ أنها تستطيع أن تمارس ضغطاً منظماً على الحكومة الإمبراطورية لمصالحها الخاصة ، وهو ضغط يكون أكثر تأثيراً في ظل الظروف الأكثر مساواة لأي اتحاد إمبراطوري فيدرالي .

بيد أنه مما يُشك فيه كثيراً أن تكفي رشوة التعريفة التفضيلية ، أو إطلاق يد مستعمرات الحكم الذاتي في إمبريالية خاصة بها ، أو هما معاً ، لجذبها في ارتباط سياسي اتحادي رسمي أوثق مع بريطانيا العظمى ، وأكثر من ذلك مثاراً للشك استمرار بقائها في مثل هذا الاتحاد ؛ إذ أنه من المتصور ـ على الأقل ـ أن تكون ديموقراطية المستعمرات من القوة والحكمة بحيث تقاوم إغراء إمبريالية المستعمرات عندما تدرك رد الفعل الخطر لمثل هذا الطريق ، وحتى إذا حملت هذه الديموقراطيات على الاندفاع وارد الأمبريالية الضخمة في السير قدماً بسياستها الإمبريالية المحلية ، فإنها ستجنح ـ في استراليا كما في جنوب أفريقيا ـ إلى التخلص من مثل هذا الاتحاد بعد أن تكون قد أخذت المزايا التي يمكن استخلاصها منه ، وشعرت بأنها قوية إلى الحد الذي يكفي لتكوين إمبراطورية خاصة بها .

إن ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الاتجاه التاريخي نحو الاستقلال لن تقلبه أية

= مقابل عدد من السكان يبلغ ٣٫٧٥٦٫٨٩٤ نسمة ، بينما كان دين نيوزيلانده ٤٦٫٩٣٠٫٠٧٧ مقابل سكان عددهم ٧٥٦٫٥١٠ نسمة

نيوساوث ويلز	٦٥٫٣٣٢٫٩٩٣ جك	فكتوريا	٤٨٫٧٧٤٫٨٨٠ جك
نيوكوينزلاند	٣٤٫٣٣٨٫٤١٤ جك	جنوب استراليا	٢٦٫١٥٦٫١٨٠ جك
غرب استراليا	١١٫٤٠٨٫١٧٨ جنيهاً	تسمانيا	٨٫٣٩٥٫٦٣٩
			١٩٤٫٨٠٢٫٢٨٩ المجموع

مشاعر من الولاء نحو بريطانيا العظمى ، ليس أصراراً كلياً على سيطرة المصالح الأنانية . لقد قال بيرك « إن ما يربطني بالمستعمرات هو العاطفة القوية التي تنمو من الأسماء المشتركة ، وصلة الدم ، والمزايا المماثلة، والحماية المتساوية ، وهذه الروابط — رغم كونها خفيفة كالهواء — قوية كسلاسل من حديد »[1] . بيد أنه ليس هناك في هذه الروابط — باستثناء الأخيرة — ما يتطلب الوحدة السياسية أو يؤكدها . إن روابط المشاركة في اللغة والتاريخ والأنظمة ، التي حافظ عليها ودعمها التبادل التجاري والاجتماعي الحر — وهي الاتحاد الحقيقي للقلوب — لم يضعفه التقدم نحو الحرية السياسية الذي حدث في الماضي ، ولن يضعفه إذا استمر هذا التقدم حتى يبلغ الاستقلال السياسي الكامل عن بريطانيا العظمى .

إنه لمن المؤكد تماماً أن الأمر سيتقرر في المدى الطويل على أساس ما تعتقد المستعمرات أنه سياستها في صالح المنفعة ، وستتحدد هذه المنفعة بواسطة الظروف الجغرافية والاقتصادية الأكثر دواما ، وقد جنحت هذه الظروف في الماضي — في حدود ما تُركت حرة في تأثيرها — إلى الاستقلال السياسي ، وستكون أكثر حرية في المستقبل ، ومن ثم يبدو من غير المحتمل أن ينقلب إتجاهها . ورغم أن عنصر المسافة قد أصبح أقل أهمية الآن مما كان من قبل — باعتباره عقبة فنية في التمثيل النيابي — فإن هذه الخلاصة الجامعة لاعتراضات الأمريكيين على خطط الاتحاد الفدرالي في القرن الثامن عشر — كما سجلها بونال — مارالت تنطبق بقوة :

« إن الأمريكيين أيضاً اعتقدوا أن الاتحاد التشريعي غير ضروري ، ولا فائدة منه ، وخطر للأسباب الآتية :

(١) أن لديهم — فعلا — مجالس تشريعية خاصة بهم كافية .

---

(١) « الوفاق مع أمريكا » .

(٢) إذا اتحدت المستعمرات مع انجلترا بهذه الطريقة فستشترك فى عبء الدين والضرائب البريطانية .

(٣) سيكون النواب فى إنجلترا بعيدين أكثر مما ينبغى عن دوائرهم ، ومن ثم ستنتقل إرادة المستعمرات خارج سلطتهم وتضيع فى خضم أغلبية ليس لنسبة ممثليهم فيها وزن[1] .

فبينما — إذن — قد يكون من المتصور ، بل وربما من الممكن ، أن تنساق مستعمرات الحكم الذاتى إلى الدخول — ولو مؤقتاً على الأقل — فى اتحاد إمبراطورى فيدرالى على شروط تحقق بها مطامع صناعية وسياسية خاصة بها بوصفها مستعمرات ، فإنه أقرب إلى العقل بكثير أن نتوقع أن تتجه كندا إلى الاتحاد الفدرالى مع جارتها الجنوبية ، وأن تتجه استراليا و نيوزيلاندة من جهة ، وجنوب أفريقيا من جهة إلى تكوين وحدات سياسية مستقلة ، مع إمكان إنشاء علاقات سياسية متراخية فى المستقبل داخل اتحاد فدرالى انجلوساكسونى .

وليس طعنا فى أصالة وقوة « الولاء » والعطف — اللذين تحملهما المستعمرات تجاه انجلترا — أن نؤكد أن هذه المشاعر لا يمكن أن يكون لها وزن كبير فى تحديد « مصير » المستعمرات ضد الضغط المستمر للقوى السياسية والصناعية والمالية التى تعمل على فصمها عنها ، ورغم أن بعض السياسيين — أو حتى حزباً من الأحزاب — فى هذه المستعمرات قد يداعب فكره اتحاد فدرالى أوثق على أساس المساواة ، فإن الصعوبات ستكون مما لا يمكن التغلب عليه عندما يوضع الأمر — كما لا بد أن يوضع — على بساط البحث فيما يتعلق بالشروط المالية ؛ فالاتجاه الحقيقى للقوى الاستعمارية سيظل يعمل فى طريقه بلا تغيير ، وبصورة أشد ، عند ما تنكشف للمستعمرات طبيعة الأعباء التى يُطالب إليها أن تقوم بها .

وفكرة أن إحدى النتائج الكبرى لحرب جنوب أفريقيا كانت توليد

---

(١) هوللاند ، « الحرية والسلطة » ص ٨٢ .

رصيد ضخم من المشاعر فى المستعمرات سيؤثر تأثيراً عميقاً فى علاقات المستعمرات ببريطانيا العظمى ، هى مجرد وهم لطيف قائم على سيكلوجية أطفال ؛ إذ بينما كان تجمع المشاعر صحيحاً ، كان اكتشاف مخاطر الوطن الأصل أيضاً كذلك ، وهى المخاطر التى جعلت مساعدة المستعمرات ثمينة ، ومن الأهمية بحيث حملت ساسة الإمبراطورية على محاولة تحويل اتجاه نمو المستعمرات بواسطتها .

إن التفكير ، الذى يعقب كل فورة عاطفية ، لا يمكن إلا أن يتريث عند طبيعة الخطر الذى يكتنف مثل هذه الإمبراطورية الشاسعة ، إمبراطورية غير متجانسة ومتناثرة مثل الإمبراطورية البريطانية ؛ فعندما يخبو بريق الحرب ويكشف التاريخ عن بعض الحقائق القاسية لهذه العملية الدموية التى أخفيت — بعناية كبيرة — عن شعوب استراليا ونيوزيلاندة وكندا ، ستهبط حماستهم لها ، وستكون ريبتها أشد مستقبلا فى قضايا أسيء عرض طبيعتها ومداها عليهم بواسطة الحكومة الإمبراطورية إلى ذلك الحد الخطير[1] ، بيد أن الاكتشاف الذى يغلب أن يكون له أكبر وزن عند ديموقراطيات المستعمرات هو أن الإمبريالية الجديدة ليست عملية مجزية ، فدخول هذه الشعوب اتحاداً فدالياً مكوناً من دول حرة تتمتع بالحكم الذاتى على قدم المساواة شيء ، وأن يُطلب إليها المساهمة فى المحافظة على عدد كبير متزايد من الأقاليم التابعة لإحدى الدول المشتركة فى الاتحاد ، والمشاركة فى الحصول عليها لهذه الدولة ، شيء آخر تماماً ؛ فكلما زاد إدراك المستعمرات بوضوح للطبيعة الخطرة للمسئوليات التى يُطلب إليها القيام بها ، سيزيد عزوفها ، وإذا لم تحطم الروح الديموقراطية فى هذه المستعمرات ، ويمكن دفعها إلى

---

(١) لقد كان الشعور العام فى استراليا ونيوزيلانده ، بصفة خاصة ، شعورا تم صنعه ببساطة فى خريف عام ١٨٩٩ ؛ إذ أبلغ مستر تشمبرلين إلى رؤساء وزارات المستعمرات « حقائق » حرب جنوب أفريقيا ، وأبلغوها بدورهم إلى الصحافة . ولم يناقض هذه المعلومات الرسمية أى نبأ من مصدر مستقل حقيقة .

« إمبريالية » خاصة بها ، فإنها سترفض الدخول فى اتحاد يقيدها بمخاطر لا تقدر أيا كانت الشروط التى دخلته على أساسها . إن الامبريالية الحديثة تقضى على أى اتحاد من الدول الحرة المتمتعة بالحكم الذاتى . إن المستعمرات قد تتطلع إليه ، ولكنها ستسير فى طريقها كما كانت من قبل .

ولن تكون المغريات العاطفية التى قد تبدو فى الفكرة — فى مبدأ الأمر — بلا نتائج عملية . إنها قد تدفع كلا منها إلى دعم استعداداتها للدفاع الداخلى، و إلى أن تنمى روحا قومية خاصة بها أكثر رسوخا ، والشعور بهذا المكسب فى القوة الدفاعية لن يجذبها أكثر إلى اتحاد رسمى أوثق مع بريطانيا العظمى؛ بل إن الأرجح جداً أنه سيدفعها إلى معاملتها على أساس أنها حليفات مستقلة . إن الاتجاه الذى يسير فيه سياسيو المستعمرات — الذين يتمتعون ببعد نظر أكثر — كان دائماً اتجاها واضحا إلى حد ما ، ومازال كذلك . إنه اتجاه نحو إضعاف الرابطة مع بريطانيا العظمى ، لا نحو تقويتها ، وقد حدد جفرسون للمستعمرات الأمريكية من سنة ١٧٧٤ الهدف القريب الذى كان يمكن تحقيقه وقتئذ لو أن انجلترا استعملت الحكمة ؛ إذ يصف جفرسون خطته فى مشروع التعليمات الموجهة إلى مندوبى فرجينيا فى الكونجرس، هكذا : «لقد سرت على الأساس الذى اعتقدت منذ مبدأ الأمر أنه الأساس الصحيح العملى الوحيد ؛ وهو أن تكون العلاقة بين بريطانيا العظمى وهذه المستعمرات هى نفسها التى كانت بين انجلترا واسكتلندا قبل تولى جيمس العرش ، و إلى ما بعد الاتحاد ، وهى نفسها التى توجد حاليا بينها و بين هانوفر ، علاقة يوجد على رأسها رئيس تنفيذى واحد ، ولكن لا ضرورة لأية رابطة سياسية أخرى[1] » . وقد نادى بنفس المشروع — من تضييق العلاقة الإمبراطورية إلى رابطة واحدة هى وجود ملك مشترك — « المصلحون » الذين

---

(١) وردت فى «الحرية والسلطة» ص ٧٠ .

كانت تتكون منهم عادة فى شمال كندا أغلبية « الجمعية التشريعية » ما بين سنة ٣٠ — ١٨٤٠ ، كما أنه يقبع وراء السياسة الواعية أو غير الواعية لجميع مستعمرات الحكم الذاتى عندما تتعرض للمؤثرات العادية ، ومن الممكن أن تحدث نكسات مؤقتة قصيرة لهذه الحركة تحت ضغط فورة من الحماسة الشعبية ، أو خطة سياسية جيدة التدبير ؛ ولكن إذا لم يُقض ـ بصفة دائمة ـ على القوى الحقيقية لديموقراطية المستعمرات، فإنها ستستمر تدفع سياسة المستعمرات نحو هذا الهدف . ومسألة هل تستمر مندفعة إلى انفصال كامل أم لا ؟ تتوقف على مقدار ما تعلمته بريطانيا العظمى أبان القرن والنصف الماضيين من درس حكم المستعمرات الذى كانت الثورة الأمريكية أول ما جعله واضحا ، ولا يوجد فى الوقت الحاضر أية مجموعة قوية من القوى الواعية التى تعمل على الاستقلال الكامل فى أى من مستعمراتنا ، وذلك بسبب تفسيرنا التحررى لمصطلح «الحكم الذاتى المسئول» ، هذا باستثناء جنوب أفريقيا التى تولد فيها عن سياستنا الشاذة هناك تعارض دائم فى المصالح الاقتصادية ، وهو تعارض يعمل الآن إلى جانب الفوارق الجنسية ، ولا بد أن يثير فى المستقبل غير البعيد شعب جنوب أفريقيا المتحد اتحادا فيدراليا إلى المطالبة بالانفصال الكامل عن السيطرة البريطانية باعتباره البديل الوحيد لسيطرة سيعتبرها البريطانيون والهولنديون هناك تدخلا غير محتمل فى حقوقهم المشروعة فى الحكم الذاتى .

إن هذا التدخل بالقوة من جانب الحكومة الإمبراطورية فى التطور الطبيعى لجنوب أفريقيا البريطانية ، مصحوبا بهجوم مباشر على حريات المستعمرات ، وإحلال حوافز آلية محل النمو العضوى فى عملية تكوين الاتحاد الفدرالى فى جنوب أفريقيا ، سيكون له رد فعله فى مستعمرات الحكم الذاتى الأخرى فيما بعد عن طريق أثره فى السياسة البريطانية . إن الميراث الذى خلفته هذه المغامرة

الاستعمارية هو اشتداد النزعة الحربية فى بريطانيا العظمى ، والسيطرة الضارية للتسليح على المالية العامة ، ويكاد يكون من المحتوم أن تدفع هذه الاعتبارات السياسة العامة فى بريطانيا العظمى إلى التلهف على مفاتحة المستعمرات فى تقارب أوثق ، وسيُفهم هذا التلهف بحق على أنه دعوة للمشاركة فى مخاطر وأعباء أكثر بكثير من أية مزايا مضمونة . إن المحاولات التى تُبذل من جانبنا لتحقيق ارتباط سياسى أوثق بيننا و بين المستعمرات يغلب أن تؤدى أكثر من أى عامل آخر إلى الانفصال النهائى ؛ لأن القوى الدافعة وراء هذه المحاولات سيُكتشف أنها نابعة من حاجات قومية وليست إمبراطورية . إن استراليا ونيوزيلانده وكندا لم يكن لها صوت فى تقرير التوسع الأخير فى الحكم البريطانى فى آسيا وأفريقيا ؛ ولا يخدم هذا التوسع أية مصلحة حيوية لها ؛ فإذا دُعيت للمساهمة بنصيب كامل فى المحافظة على مثل هذه الإمبراطورية ، ودعمها ، فإنها سترفض بإصرار ، مفضلة أن تستعد استعداداً كاملا للدفاع عن نفسها بالقدر الذى يكفل لها عدم الحاجة إلى حماية العلم البريطانى التى تجلب عليها مخاطر الاشتباك مع الدول الأجنبية .

إن الإمبريالية الحديثة تتعارض مع الحكم الذاتى فى المستعمرات ، وتجنح إلى جعل الاتحاد الإمبراطورى غير عملى ، وتولد قوى انفصالية فى علاقات بريطانيا العظمى بمستعمرات الحكم الذاتى .

الفصل السابع

الخلاصة

(١)

إذا أمكن أن نكف عن اعتبار الإمبريالية قدرا محتوما أعمى ، فهل من المؤكد إمكان إيقاف التوسع الإمبريالى بوصفه سياسة مرسومة متعمدة ؟

لقد رأينا أن الدافع لها ليس مصالح الأمة فى مجموعها ، بل مصالح طبقة معينة تفرض على الأمة سياسة لمصلحتها الخاصة ، وقد وضعنا مجموعة القوى الاقتصادية والسياسية التى تمارس هذا الضغط تحت التحليل الدقيق ، ولكن هل يؤدى اكتشافنا لهذا التآمر من جانب تلك القوى الشريرة إلى القضاء على أثرها الفعال ، أو يحده بأية صورة من الصور ؟ إن هذا الأثر هو نتاج طبيعى لنظرية غير سليمة فى سياستنا الخارجية ، وإذا وضعنا هذه النظرية فى عبارات بسيطة واضحة تكون كما يلى : إن أى فرد من الرعايا البريطانيين يحاوله أن يغامر بجسده أو ممتلكاته ، للهوه أو ربحه الخاص ، فى إقليم دولة أجنبية ، يستطيع أن يطالب هذه الأمة بحمايته ، أو الانتقام له إذا تعرض هو أو ممتلكاته لضرر على يد حكومة هذه الدولة الأجنبية ، أو على يد سكانها . والآن ، إن هذا مبدأ خطر . إنه يضع كل الموارد العسكرية والسياسية والمالية لهذه الأمة رهن إشارة أية جمعية تبشيرية تعتبر أن واجبها الذى تتفرد به هو مهاجمة المشاعر أو الطقوس الدينية لشعب ما من الشعوب الهمجية ، أو رهن إشارة مستكشف مغامر يختار بالذات تلك المناطق من الأرض التى يُعرف عنها أن سكانها من الشعوب العدائية التى تجهل قوة بريطانيا ؛ والتاجر المضارب ، أو المنقب عن المعادن تجذبهمة

بالطبيعة تلك البلاد الخطرة غير المعروفة ، حيث تكون مكاسب المغامرة الناجحة سريعة وضخمة ، فكل هؤلاء الرجال — من مبشرين ورحالة ورياضيين وعلماء وتجار — ممن لا يعتبرون بأى معنى صحيح ممثلين مفوضين لهذا البلد (بريطانيا العظمى) وإنما تحدوهم دوافع شخصية محضة ، يتمتعون بحرية مطالبة الأمة البريطانية ببذل ملايين الجنيهات ، وحياة آلاف الرجال للدفاع عنهم ضد مخاطر لم توافق عليها الأمة ، ومن الحق أيضاً أن نقول : إن من لا ضمير لهم من الساسة قد استخدموا عمداً هذه الأساليب الشريرة فى الاعتداء ، منتهزين فرصة كل ضرر مزعوم يلحق بهؤلاء المغامرين أو الغزاة الخاصين لإرسال حملة تأديبية نتيجتها أن يرتفع العلم البريطانى على إقليم جديد ، وهكذا يُسمح لأكثر الأفراد مغامرة ، وأقلهم مسئولية من بين أعضاء أمتنا بأن يوجهوا سياستنا الخارجية . والآن ولدينا حوالى أربعمائة مليون من الرعايا البريطانيين ، لكل منهم الحق — نظريا أو عمليا — فى مطالبة القوات البريطانية بتخليصه من نتائج حماقته الخاصة ، فإن الأمل فى « السلام البريطانى » ليس مشرقاً تماماً .

بيد أن هذه المخاطر المتكررة — رغم ما ثبت من خطورتها أحياناً — لا قيمة لها إذا قورنت بالأخطار المتصلة بالأساليب الحديثة للرأسمالية الدولية ، ومنذ عهد قريب كانت الصناعة محدودة فعلا بالحدود السياسية ، وكان التبادل الاقتصادى بين الأمم مقصوراً كله تقريباً على التبادل التجارى للسلع . ولكن تلك العادة القريبة العهد — عادة استثمار رأس المال فى بلاد أجنبية — قد نمت إلى حد أن الطبقات الثرية والقوية سياسياً فى بريطانيا العظمى تستمد اليوم قسما كبيراً — متزايدا باستمرار — من دخلها من رأس المال المستثمر خارج الإمبراطورية البريطانية ، وهذه المصلحة المتزايدة لطبقاتنا الثرية فى بلاد ليس لنا عليها أية سيطرة سياسية قوة ثورية فى السياسة الحديثة ، إنها تعنى اتجاها متزايدا باستمرار

نحو استخدام قوتها السياسية — بوصفها مكونة من مواطنين فى هذه الدولة — للتدخل فى الوضع السياسى لتلك الدول التى لهذه الطبقات فيها مصلحة صناعية .

وينبغى أن يُدرك بوضوح أن استخدام الموارد العامة للأمة فى المحافظة على الاستثمارات الخاصة وتنميتها أمر فى جوهر طبيعته غير مشروع ؛ فعندما استثمر ما اقتصده فى مشروع محلى ، آخذ فى اعتبارى جميع المخاطر والتغيرات التى قد تطرأ على هذا المشروع — بما فى ذلك احتمالات التغيرات السياسية فى الضرائب الجمركية وغير الجمركية ، أو التشريعات الصناعية ، التى قد تؤثر فى أرباحه — وفى حالة مثل هذا الاستثمار أعلم جيداً أنه لا حق لى فى مطالبة الدولة بحمايتى من الخسارة ، أو هبوط قيمة رأسمالى بسبب أى من هذه العوامل ، فالظروف السياسية لبلادى موضع اعتبار عندما أقوم بالاستثمار ، وإذا استثمرت مالى فى سندات الدين الوطنى ، فإنى أدرك تمام الإدراك أنه لا حق لى — بمقتضى مصلحتى باعتبارى من حملة السندات — فى التدخل فى السياسة الخارجية التى تؤثر فى استثمارى ، ولكنى إذا استثمرتُ مالى فى الديون العامة لبلد أجنبى ، أو فى مغامرة صناعية خاصة فيها من أجل فائدتى الخاصة ، على أساس شروط طيبة بصفة خاصة لتغطية المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسى فى هذا البلد ، أو عن مساوئ حكومتها ، فإن لى الحق فى مطالبة حكومتى باستخدام قوتها السياسية والعسكرية لحمايتى ضد هذه المخاطر ذاتها التى عملت حسابها فعلا فى شروط الاستثمار . هل يمكن أن يكون هناك ظلم أوضح من ذلك ؟

وقد يقال : إن أحدا لا يعترف بهذا الحق على الدولة للمستثمر الفرد ؟ ولكن بينما أن النظرية لم تكن موضع اعتراف علنى ، يدل التاريخ القريب على نمو التطبيق العملى على أساس قبولها ضمناً ، ولست فى حاجة إلى تكرار كل سلسلة الشواهد الواضحة ، التى تتكون أساساً من اعترافات الرأسماليين من

أصحاب المناجم ، والتى بواسطتها فُرض هذا الادعاء بحق استخدام الموارد العامة من أجل تحقيق الربح الخاص لرجال المال الذين خدعوا حكومتنا وشعبنا ، وورطوهما فى آخر مغامراتنا وأكثرها كلفة ؛ فليست هذه سوى أوضح مثل على تأثير قوى المالية الدولية ، وأكثر هذه الأمثلة مسرحية . وتوصف هذه القوى عادة بأنها رأسمالية ، بيد أن أجسم الأخطار لا ينجم عن الاستثمار الصناعى الحقيقى فى بلاد أجنبية ، بل عن المضاربة فى الأسهم والسندات — القائمة على هذه الاستثمارات — بواسطة رجال المال ؛ فأولئك الذين لهم مصلحة حقيقية فى الموارد الطبيعية وصناعة بلد أجنبى ، لهم على الأقل مصلحة أيضاً فى استتباب السلام ، وصلاح الحكم فى هذا البلد ؛ ولكن المضارب لا مصلحة له فى ذلك ؛ فمصالحه تكمن فى تقلبات قيم الأوراق ، وهو ما يتطلب تقلبا وعدم استقرار سياسى كأدوات فى المضاربة .

وكلما زاد انتشار هذه الصور من الاستثمار والشئون المالية الدوليين، وصار تنظيمها أفضل بالنسبة للأغراض الاقتصادية والسياسية ، ستصير هذه المطالبة بالتدخل السياسى والعسكرى فى البلاد الأجنبية — بدعوى حماية ممتلكات الرعايا البريطانيين — أكثر تكراراً ، وأشد تأثيراً ؛ فمطالب المستثمرين سيدعمها عادة الشكاوى الشخصية من جانب المقيمين البريطانيين ، وسننزلق إلى سلسلة من التدخلات فى الدول الأجنبية ، وهى تدخلات إذا نجحنا فيها ستنتهى بضم أقاليم جديدة على أساس أن ذلك هو الضمان الوحيد لأرواح رعايانا وممتلكاتهم .

وليس هناك أدنى شك فى أن هذه السياسة تقودنا فى طريق مباشر إلى الدمار ؛ ولكن هل يمكن إيقافها ؟ أى مبدأ لسلامتنا نستطيع أن نضعه ؟ هناك مبدأ واحد فقط : الإنكار القاطع لحق الرعايا البريطانيين فى مطالبة حكومتهم بحماية أشخاصهم أو ممتلكاتهم من الأضرار ، أو المخاطر التى تترتب على تصرفاتهم الخاصة ، وهذا المبدأ عادل ومفيد ؛ فنحن إذا أرسلنا مندوبا فى مهمة عامة إلى بلد أجنبى

نؤيده ، وتحميه بمالنا العام ، وقواتنا العامة ؛ ولكن إذا وضع شخص خاص ـ أو شركة من أشخاص خاصين ـ حياته أو ممتلكاته فى أرض أجنبية سعياً وراء تحقيق أهداف خاصة ، فليفهم بوضوح أنه إنما يفعل ذلك على مسئوليته الخاصة ، وأن الدولة لن تتدخل لحمايته .

و إذا كان مثل هذا الانقلاب الكامل فى سياستنا المستمرة يُعتبر نصيحة خيالية غير قابلة للتحقيق، وأنه ينطوى على التنازل عن حقوق إقامة ـ حقوق تجارية، وغيرها من الحقوق التى تضمنها معاهدات قائمة، أو اتفاقات مع دول أجنبية لنا الحق فى الإصرار على تنفيذها ، فدعنا ـ على أى الأحوال ـ نضع قاعدتين واضحتين للسياسة: أولا : عدم الموافقة مطلقا على أى تدخل من جانب ممثلينا فى الخارج على أسس عامة من سوء الحكم الأجنبى خارج النطاق المحدود تماما لحقوقنا بمقتضى المعاهدات، على أن تخضع تفسير مثل هذه الحقوق للتحكيم . وثانياً : إذا حدث فى أية حالة أن استعملت القوة المسلحة لتنفيذ هذه الحقوق التى تقوم على معاهدات ، فلتقتصر فى استخدام هذه القوة على تحقيق الغرض المحدد الذى يبرر استعمالها .

(٢)

إن تحليل الإمبريالية مع دعاماتها الطبيعية ـ النزعة العسكرية ، والقلة الثرية الحاكمة ، والبيروقراطية ، والحماية ، وتركيز رأس المال ، والتقلبات التجارية العنيفة ـ دل على أنها أعظم خطر على الدول القومية الحديثة ، ولا سبيل إلى القضاء على قدرة القوى الإمبريالية داخل الأمة فى استغلال الموارد القومية لربحها الخاص ، باستخدام جهاز الدولة ، إلا بتحقيق ديموقراطية حقيقية ؛ أى توجيه السياسة العامة بواسطة الشعب ، ومن أجل الشعب عن طريق ممثلين يمارس الشعب عليهم سيطرة حقيقية . ومازال هناك شك كبير فى مسألة : هل هذه الأمة ـ أو أية

أمة غيرها ـ قد صارت أهلا لمثل هذه الديموقراطية ؟ ولـكن إذا لم تقم السياسة الخـارجية للأمة ـ و إلى أن تقوم ـ على أساس من « قاعدة واسعة من الإرادة الشعبية » فإن الأمل فى العلاج كما يبدو ضئيل . إن الرعب الذى تثيره حرب كبيرة حديثة العهد قد يزلزل ، لفترة قصيرة ، ثقة أولئك المتآمرين ضد الصالح العام ، ويجعلهم يكفون أيديهم ، ولـكن القوى المـالية الجديدة ستتطلب متنفساجديداً ، وستستخدم نفس الأحلاف السياسية ، ونفس الدعامات الاجتماعية والدينية والإنسانية فى ضغطها من أجل تنفيذ مشروعات جديدة ، وتختلف ظروف كل مغامرة إمبريالية جديدة عن ظروف كل المغامرات السابقة عليها ، فأيا كانت المهارة التى يتطلبها خداع الذكاء العام أو إشعال المشاعر العامة ، فإنهـا ستتوفر .

والإمبريالية ليست إلا فى بدء تحقق إمكانياتها الكاملة ، وتتحول إلى فن جميل فى توجيه الأمم . إن منح حق الانتخاب على نطاق واسع لشعب بلغ فى تعاليمه مرحلة القدرة على قراءة الـكلمة المطبوعة دون نقد ، يدعم إلى حد هائل خطط السياسيين من رجال الأعمـال الحاذقين الذين يفرضون ـ بسيطرتهم على الصحافة والمدارس ، والدين إذا لزم الأمر ـ الإمبريالية على الجماهير تحت ستار جذاب من الحماسة الوطنية المشتعلة .

ولقد تبين أن المصدر الاقتصادى الرئيسى للإمبريالية يكمن فى عدم المساواة فى الفرص الصناعية ، وهو الذى تستطيع بمقتضاه الطبقات المحظوظة تـكديس عناصر الدخل الفائضة التى تندفع إلى ميادين جديدة سعياً وراء الاستثمار ، ونفوذ هؤلاء المستثمرين ومديريهم المـاليين على سياسة الدولة يؤدى إلى تحالف قوى مع المصالح القائمة الأخرى التى تهددها حركات الإصلاح الاجتماعى ، وهكذا تخدم الإمبريالية غرضا مزدوجا : تحقيق مزايا مادية خاصة لطبقات المستثمرين

المحظوظين على حساب الدولة ، وتدعم فى نفس الوقت قضية المحافظين العامة بتحويل الطاقة والاهتمام العامين من القلاقل الداخلية إلى الخدمة الخارجية .

وتتوقف قدرة الأمة على التخلص من هذا الاغتصاب الخطر لسلطتها ، واستخدام الموارد القومية للمصلحة القومية ، على تدريب الذكاء القومى، والإرادة القومية تدريباً يجعل من الديموقراطية واقعاً سياسياً واقتصاديا ، ووصف الإمبريالية بأنها سياسة قومية كذب وقح ؛ فمصالح الأمة تتعارض مع كل تصرف فى هذه السياسة التوسعية ، وكل توسع لبريطانيا العظمى فى المنطقة الاستوائية إضعاف واضح للقومية البريطانية الحقيقية ، بل أن هناك أيضاً من يرضون حتى عن إخضاع القوميات الصغيرة بالقوة للقوميات الأكبر تحت تأثير النزعة الإمبريالية ؛ لأن تحطيم حدود القوميات الضيقة يسهل وجود الدولية ويستقدمها ، وهناك من يتسامحون فى ذلك ؛ لأنهم يتصورون أنه السبيل الطبيعى للاتحاد العالمى والسلام الدائم ، ولا يمكن تصور نظرة إلى التطور السياسى أكثر من ذلك خطأ ؛ لأنه إذا كان هناك شرط واحد سابق على « العالمية » ذات التأثير الفعال، أو على إنشاء أية علاقات متينة بين الدول ، فهو وجود أمم قوية مطمئنة متقدمة فى النمو ومسئولة . إن « العالمية » لا يمكن مطلقا أن يخدمها إخضاع الأمم ، أو امتصاصها بالقوة : لأن هذه الأعمال تؤدى فى رد فعلها إلى كوارث على قوى « العالمية » ؛ فهى من ناحية تجعل الأمم فى حالة تحفز مسلح ، وتخنق الاتصالات الودية بينها ، ومن ناحية أخرى تؤدى إلى إنهاك الأمم الكبرى بتأثير التخمة الزائدة عن الحد وسوء الهضم . إن الأمل فى تحقق العالمية يتطلب — فوق كل شىء آخر — بقاء القوميات المستقلة،ونموها الطبيعى؛ إذ بدون ذلك لن يكون هناك تطور تدريجى للعالمية ، بل مجرد سلسلة من المحاولات الفاشلة نحو

فوضى عالمية ، وعدم استقرار عالمى فحسب ؛ فكما أن وجود الفردية أمر جوهرى لأية صورة سليمة من صور الاشتراكية القومية ، فكذلك وجود القومية أمر جوهرى بالنسبة للعالمية ، ولا يمكن تصور أى مفهوم عضوى للسياسة العالمية على أى أساس آخر .

وبقدر مايصير إحلال الحكومات القومية الحقيقية محل حكم القلة الثرية القديم - أو الديموقراطية المزيفة ممكنا - ستختفى المعارك الظاهرة بين المصالح القومية ، ويعبر التعاون الأساسى الذى اعتمدت عليه « حرية التجارة » فى القرن التاسع عشر قبل الأوان عن نفسه . إن حكم الطبقات الحالى يعنى القطيعة بين الأمم ، أو العداء بينها ؛ لأن كل طبقة حاكمة لا تستطيع المحافظة على سلطتها واستغلالها إلا بفرض العداء فى السياسة الخارجية : أما الديموقراطيات الذكية ، فهى تدرك تماثل مصالحها ، وتعمل على دعمها باتباع سياسة ودية . إن قوى « العالمية » - وقد تحررت بهذه الطريقة - ستعبر عن نفسها فى صورة قوى اقتصادية فى أول الأمر ، وتحقق قدراً أكبر من التعاون الدولى الفعال فى خدمات البريد والبرق والسكك الحديدية وخدمات النقل الأخرى ، وفى التبادل النقدى وفى تحديد معايير مشتركة لوحدات القياس المختلفة ، وفى تحسين وسائل تبادل الأشخاص والسلع والمهمات ، وسيحدث نمو - متصل بهذه الأغراض وتابع لها - فى أجهزة القضاء وفى المؤتمرات ، يكون فى البداية خاصاً وغير رسمى ، ولكن بالتدريج يتخذ شكلا محدداً أكثر ، وتصبح أجهزته عامة أكثر ، كما أن المصالح المشتركة فى الفنون والعلوم ستعمل على إنشاء شبكة محكمة من العالمية الفكرية ، وستسهم كل من المشاركة الاقتصادية والفكرية فى الحاجات والمصالح فى النمو الطبيعى لذلك التضامن السياسى الذى يتطلبه بقاء هذه المشاركة الحقيقية .

فهكذا - وهكذا فقط - يمكن التخلص من المداوات الكاذبة القائمة بين

الأمم بما يصحبها من تلف وأخطار وتأخر فى النمو العام للمدنية ، وإحلال سياسة فدرالية نابعة مباشرة من مصالح سياسية وعسكرية أنانية – وهى الفكرة التى تنطوى عليها الدعوة إلى حلف انجلوسا كسونى ، أو إمبراطورية تيوتونية – إحلال هذه السياسة محل ذلك الاكتشاف السلمى للمصالح المشتركة ، والتعبير عنها هو بمثابة أن نختار عمداً طريقاً أطول وأشق ومحفوفاً بمخاطر أكثر نحو « العالمية » . إن الرابطة الاقتصادية أقوى بكثير وأكثر متانة – كأساس للعالمية النامية – من الرابطة الجنسية المزعومة ، أو التحالف السياسى الذى يقوم على تقدير قصير النظر لتوازن القوى ، ومن الممكن جداً بطبيعة الحال أن يسهم ائتلاف سلافى ، أو تيوتونى ، أو بريطانى ، أو لاتينى فى تحقيق « عالمية » على نطاق أوسع إذا ظلت هذه الاتحادات اختيارية بقدر كاف ومرنة ، ولكن الهدف العسكرى الصريح الذى يُعزَى عادة إلى هذه الأحلاف يُعد نذير سوء لهذه المساهمة ، والأغلب أن مثل هذه الأحلاف ستكون لمصلحة الطبقات « الإمبريالية » فى الأمم المتحالفة لكى تتمكن من استغلال الموارد القومية المشتركة بصورة أكثر تأثيراً .

ولقد أشرنا من قبل إلى إمكان تكوين حلف – أكبر حتى من ذلك – بين دول الغرب ؛ وإلى أن اتحاداً أوروبيا من الدول الكبرى لن يؤدى إلى دعم قضية مدنية العالم ، بل قد يؤدى إلى ذلك الخطر الماثل من قيام «طفيلية» غربية فى صورة مجموعة من الأمم المتقدمة صناعياً تستولى طبقاتها العليا على جزية ضخمة من آسيا وأفريقيا تعول بها جماهير خانعة من الأتباع لا تعود تعمل فى الإنتاج الأساسى فى الزراعة والصناعة ، بل تقوم بخدمات شخصية ، أو خدمات صناعية خفيفة تحت سيطرة أرستقراطية مالية جديدة ، ودع أولئك الذين يذهبون إلى أن مثل هذه النظرية غير جديرة بالتفكير ، ينظرون فى الظروف الاقتصادية

والاجتماعية فى بعض أنحاء جنوب انجلترا اليوم التى بلغت فملا هذا الدرك ، ويفكرون فى امتداد هذه الأوضاع على نطاق واسع ، وهو الأمر الذى يجعله فى حيز الإمكان إخضاع الصين للسيطرة الاقتصادية لجماعات مماثلة من رجال المال والمستثمرين والموظفين السياسيين ورجال الأعمال ، الذين يمتصون أكبر مستودع للربح المحتمل عرفه العالم ؛ لكى ينفقوه فى أوروبا . إن الموقف أكثر تعقيداً بكثير ، وتأثير القوى العالمية أقل خضوعا للحساب بكثير ، من أن يجعل هذا التفسير أو أى تفسير وحيد آخر للمستقبل محتملا جداً ، ولكن المؤثرات التى تتحكم فى إمبريالية أوروبا الغربية اليوم تسير فى هذا الاتجاه ، وستقودنا إلى هذه النهاية إذا لم توقف أو يُحول اتجاهها .

فإذا أدركت الطبقات الحاكمة فى أوروبا أن مصلحتها فى مثل هذا التكتل (وواضح أن الرأسمالية تصير دولية سنة بعد سنة) ، وإذا لم تستطع الصين أن تنمى لديها قدرة على المقاومة بالقوة ، فإن الفرصة ستتهيأ بوضوح لقيام إمبريالية طفيلية تظهر فيها من جديد كثير من السمات الرئيسية للإمبراطورية الرومانية القديمة على نطاق أوسع .

وسواء نظرنا إلى الإمبريالية على هذا النطاق الواسع أم قصرناها على سياسة بريطانيا العظمى ، فإننا نجد فيها الكثير مما يطابق إمبريالية روما إلى حد كبير .

إن ظهور أرستقراطية من مقرضى المال فى روما ، مكونة من رجال حاذقين لاضمير لهم من أمم مختلفة ملأوا المراكز العليا فى الدول بصنائعهم من الزعماء السياسيين ، والمغامرين العسكريين الذين احتلوا مراكز الصدارة بوصفهم مرابين وجامعى ضرائب ورؤساء شرطة فى الأقاليم ، كان أكثر السمات المميزة لروما الإمبراطورية فى عهدها الأخير ، وقد كانت هذه الطبقة تستمد أعضاءها باستمرار من الموظفين العائدين ، وأصحاب الملايين من المستعمرات ، وكان للدخول الكبيرة التى تجمع من الاغتصاب

الرسمى الخاص، والجزية العامة، والربا، والعوائد الرسمية من الأقاليم، كان لهذه الدخول رد الفعل التالى على إيطاليا : لم تعد هناك حاجة إلى الإيطاليين فى العمل فى المزارع أو الصناعة ، أو حتى فى الخدمة العسكرية ، فقد قيل : « إن الحملات الحربية الأخيرة على الراين والدانوب كانت فى الحقيقة تصيدا للأرقاء على نطاق هائل »[1]

إن الفلاحين الإيطاليين ، الذين سُحبوا فى مبدأ الأمر من الحياة الريفية إلى الحياة العسكرية ، سرعان ماوجدوا أنهم قد أُبعدوا بصفة دائمة عن الزراعة ، وحل محلهم عبيد الأرض فى نظام المزارع الرومانية الكبيرة ، وابتعلتهم هم وعائلاتهم حياة المدن باعتبارهم حثالة تعيش كالمعدمين عالة على الإحسان العام ، وحل جيش من أبناء المستعمرات المأجورين شيئاً فشيئاً محل القوات المكونة من أبناء البلاد ، وسرعان ما أضرت حياة المدن الطفيلية ، بما تنطوى عليه من هبوط فى الحيوية وتناقص متزايد فى الزواج — وهى الحالة التى وجه جيبون إليها الأنظار[1] — بصحة السكان الأصليين لإيطاليا ، وأصبحت روما تعتمد بصورة متزايدة على حيوية المهاجرين إليها من بلاد الغال وألمانيا ، وأدت ضرورة الاحتفاظ بجيوش قوية من الجنود المأجورين لإخضاع الأقاليم ، إلى زيادة مستمرة فى الخطر الناجم عن الطموح السياسى لكبار القناصل الذين كانوا يتآمرون مع مصالح المال فى روما ضد الكومنولث ، وهو ذلك الخطر الذى كان قد ظهر فعلا فى السنوات الأخيرة للجمهورية ، ومع مرور الوقت صارت هذه القلة الحاكمة من أصحاب الأموال أرستقراطية ،وارثة وانسحبت من الخدمة المدنية والعسكرية معتمدة أكثر فأكثر على الأجانب المأجورين ، فأوهن الترف والخمول قواها ، ولوثت هى من جانبها سكان روما بما نشرته من الإباحية ، وألوان العبودية المختلفة ، وبذلك أضعفت الدولة،ودمرت تلك الحيوية المادية والمعنوية التى تتطلبها السيطرة على ذلك المستودع

---

(١) الفصل الثانى عشر .

الضخم من القوى فى الإمبراطورية المستغلة . إن السبب المباشر لتدهور روما وسقوطها يعبر عنه سياسيا بمصطلح «المغالاة فى المركزية» ، الذى يعنى ـ باختصار ـ الجوهر الحقيقى للإمبريالية بوصفه متميزا عن النمو القومى من ناحية ، وعن الاستعمار من ناحية أخرى ، وتنطوى الطفيلية ـ التى تمارس عن طريق فرض الضرائب والربا ـ على مركزية متزايدة باستمرار فى أجهزة الحكم ، وضغط متزايد على الحكومة كلما زاد فقر الفريسة وجوعها . « إن تطور هذا المجتمع الذى سادته المركزية كان منطقيا مثل كل عمل آخر من أعمال الطبيعة ، فعندما بلغت القوة المرحلة التى تعبر فيها عن نفسها عن طريق المال وحده ، لم تعد الطبقة الحاكمة تختار على أساس الشجاعة أو البلاغة أو الفن أو العلم أو التدين ، وأصبحت مؤهلاتها الوحيدة قدرتها على اكتساب المال والاحتفاظ به ، ومادام الضعفاء محتفظين بقدر كاف من القوة لإنتاج شىء يمكن امتصاصه ، ظلت القلة الثرية الحاكمة كما هى لا تتغير ؛ وبعد أن هلك الفلاحون من أبناء البلاد الأصليين ـ فى الغال و إيطاليا ـ جىء بدم جديد من أجناس أكثر احتمالا حافظ سنوات طويلة جداً على جذوة الحياة فى المدنية المنهارة ، إن ضعف طبقات أصحاب المال يكمن فى قدرتها هذه بالذات ؛ لأنها لم تقتصر على قتل المنتج فحسب ، بل أنها ـ فى غمرة قوة النزعة الاقتنائية لديها ـ فشلت فى أن تتكاثر هى نفسها »[١] .

وهذا هو أكبر وأوضح مثل يقدمه لنا التاريخ عن عملية الطفيلية الاجتماعية التى تعمل المصالح المالية داخل الدولة بواسطتها ـ عن طريق اغتصاب أعنة الحكم ـ على التوسع الإمبريالى لكى تنشب مخالبها الاقتصادية فى أجسام أجنبية ؛ حتى تمتص ثرواتها لتنفقها فى الترف المحلى ، ولا تختلف الإمبريالية الحديثة عن هذه

(١) ادامز (المدنية والتدهور) ص ٤٤ .

الأمثولة القديمة فى أية نقطة جوهرية . إن عنصر الجزية السياسية لم يعد له وجود الآن ، أو صار ثانويا تماما ، واختفت الصور الأكثر فجاجة من العبودية ، وتستخدم عناصر أخرى من الحكم — أقرب إلى الأصالة وأبعد عن التحيز — لإخفاء ما فى طبيعة النوع الأخير من الإمبريالية من سمات مميزة ، بيد أن الطبيعة لا تخدع ؛ فالقوانين التى تعمل فى جميع أنحاء الطبيعة ، وتحكم على الطفيلى بالضمور والتدهور والفناء النهائى ، لا يمكن للأمم أن تتجنبها أكثر مما تستطيع الأفراد من العضويات . إن التعقيد الأشد — فى العملية الحديثة — محاولة الهروب من رد الفعل الطفيلى بتقديم شىء من الخدمات الحقيقية — ولكنها غير متكافئة ولا مناسبة — « للمضيف » قد تؤخر العواقب الطبيعية للعيش على حساب الآخرين ، ولكنها لا تتخلص منها نهائيا ، والادعاء بأن الدولة الإمبراطورية التى تخضع بالقوة شعوبا أخرى ، وتستولى على أرضها ، إنما تفعل ذلك بغرض أن تقدم للمهزومين خدمات مساوية لما تنتزعه منهم ، ادعاء واضح البطلان ؛ فهى لا تنوى أن تقدم لهم خدمات مساوية ، ولا تستطيع أن تقدمها ؛ والتظاهر بأن منح المحكومين مثل هذه المزايا هو دافع أساسى للإمبريالية ، أو نتيجة لها ، ينبئ عن درجة من الانحراف الخلقى والفكرى يمثل فى ذاته خطرا جديداً جسيما على أية أمة تشجع مثل هذه الفكرة المزورة عن سلوكها ، إن هناك مثلا فارسيا يقول : « ليكن الدافع فى العمل وليس فيما يحدث » .

إن الإمبريالية اختيار منحط للحياة القومية تفرضه مصالح أنانية تلتجىء إلى شهوة الاقتناء الكمى ، والسيطرة بالقوة التى توجد فى الأمم كبقية من بقايا قرون سحيقة من الصراع الحيوانى فى سبيل البقاء ، وينطوى اتباعها كسياسة على نبذ متعمد لذلك التهذيب للسجايا الداخلية التى يتكون منها بالنسبة للأمم — كما هو بالنسبة للأفراد — تفوق العقل على النزعة الحيوانية . إنها الخطيئة التى تهدد كل دولة ناجحة ، وعقوبتها واحدة لا تتغير فى نظام الطبيعة .

الملحق (١)

مساحة الإمبراطورية البريطانية وسكانها سنة ٣٣ — ١٩٣٤

	المساحة (بالميل المربع)	عدد السكان
الممتلكات والمستعمرات والمحميات		
أوروبا	٣٠,٧٠٩	٣,٥٨٩,٠٠٠
آسيا	٢,١١٣,٦٧٩	٣٦٤,٠١٢,٠٠٠
أفريقيا	٣,٠٩٣,٩٤٩	٥١,٥٨٣,٠٠٠
أمريكا	٤,٠٠٨,٢١٤	١٣,٠٩١,٠٠٠
استراليا	٣,١٨٨,٤٠٥	٨,٨٨٧,٠٠٠
المجموع	١٢,٤٣٤,٩٥٦	٤٤١,١٦٢,٠٠٠
مناطق الانتداب		
آسيا	٩,٠٠٠	١,٠٣٦,٠٠٠
أفريقيا	٧٢٦,٣٢٥	٦,٤١٢,٠٠٠
استراليا	٩٠,٥١٢	٧٦٨,٠٠٠
المجموع	٨٢٥,٨٣٧	٨,٢١٦,٠٠٠
المجموع الكلى	١٣,٢٧٠,٧٩٣	٤٤٩,٣٧٨,٠٠٠

مستخلص من (The Statesman Year Book) سنة ١٩٣٤ .

الملحق (٢)

	المساحة بالأميال المربعة		السكان	
	الوطن الأصل	الدول التابعة	الوطن الأصل[1]	الدول التابعة[2]
بريطانيا العظمى	٩٤٦٣٣	١٣٢٢٧٠٧٩٣	٤٦٦١٠٠٠٠	٤٤٩٣٧٨٠٠٠
فرنسا	٢١٢٧٥٠	٤٦١٧٥١٤	٤١٨٨٠٠٠٠	٦٥١٧٩٠٠٠
ألمانيا	١٨١٨٢٢	—	٦٥٣٥٠٠٠٠	—
الأراضى الواطئة	١٣١٢٨	٧٩١٩٠٧	٨٢٩٠٠٠٠	٦٠٩٧١٠٠٠
النمسا	٣٢٤٣٤	—	٦٧٥٠٠٠٠	—
هنغاريا	٣٥٩٠٩	—	٨٨٤١٠٠٠	—
الدانمارك	١٦٦٠٣	١٢١٣٩٥	٣٦٤٠٠٠٠	٤١٠٠٠
إيطاليا	١١٩٦٩٦	٩٠٦٢١٣[3]	٤٢٢١٧٠٠٠	٢٣٩٣٠٠٠[3]
البرتغال	٣٥٦٩٩	٨٠٧٦٣٧	٧٠٩٠٠٠٠	٨٤٢٦٠٠٠
أسبانيا	١٩٤٢١٦	١٠٩٩٣	٢٤٢٤٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
تشكوسلوفاكيا	٥٤٠٥٦	—	١٥٠٢٠٠٠٠	—
الولايات المتحدة	٣٠٢٦٢٠٠	٧١١٧٢٦[4]	١٢٦٠٠٠٠٠٠	١٥٠١٤٠٠٠[4]

(١) تقديرات ٣١ XII ٣٣ .

(٢) أقرب تقديرات ممكنة للتاريخ السابق .

(٣) بدون الحبشة .

(٤) بما فيها آلاسكا .

الأرقام مأخوذة (Statesman year Book) سنة ١٩٣٥

و (The Armaments year Book) سنة ١٩٣٥

و (The League of Nations year Book) سنة ٣٤ — ١٩٣٥ .

الملحق (٣)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندة

	مجموع تجارة ماوراء البحار بمليون الجنيه	متوسط القيمة بالنسبة للفرد بالجنيه		مجموع تجارة ماوراء البحار بمليون الجنيه	متوسط القيمة بالنسبة للفرد بالجنيه
١٩١٠	١,١١٧		١٩٢٥	٢,١٠٣	
١١	١,١٤٣		٢٦	١,٩٠٦	
١٢	١,٢٤١		٢٧	١,٩٣٩	
١٣	١,٣٠٦		٢٨	١,٩٢٨	
١٤	١,١٣٣		٢٩	١,٩٦٠	
متوسط	١,١٨٨	٢٨	متوسط	١,٩٦٧	٤٣,٣
١٩١٥	١,٢٢٨		١٩٣٠	١,٦١٩	
١٦	١,٤٦٠		٣١	١,٢٥٥	
١٧	١,٥٩٧		٣٢	١,٠٦٨	
١٨	١,٨٢٥		٣٣	١,٠٤٤	
١٩	٢,٤٣٦		٣٤	١,١٣٠	
متوسط	١,٧١١	٤٢	متوسط	١,٢٢٣	٢٦,٥
١٩٢٠	٣,٢٧٩				
٢١	١,٧٩٠				
٢٢	١,٧٢٧				
٢٣	١,٨٧٠				
٢٤	٢,٠٨٥				
متوسط	٢,١٥٠	٤٨,٦			

الملحق (٤)

تجارة المملكة المتحدة : النسب المئوية للقيم الكلية

	واردات من		صادرات إلى	
	بلاد أجنبية	الإمبراطورية البريطانية	بلاد أجنبية	الإمبراطورية البريطانية
١٩١٣	٧٥,١	٢٤,٩	٦٧,١	٣٢,٩
متوسط ٢٤ – ١٩٢٩	٦٩,٤	٣٠,٦	٥٩,١	٤٠,٩
١٩٣١	٧١,٢	٢٨,٨	٥٨,٩	٤١,١
١٩٣٣	٦٣,١	٣٦,٩	٥٨,٢	٤١,٨

الملحق (٥)

	النسب المئوية للواردات إلى الإمبراطورية البريطانية من المملكة المتحدة	النسب المئوية للصادرات من الإمبراطورية البريطانية إلى المملكة المتحدة
١٣ — ١٩١٤	٤٧,٢	٤٠,٤
متوسط ٢٤ — ١٩٢٩	٣٥,٦	٣٣,٦
٣٣ — ١٩٣٤	٣٦,١	٣٩,٣

الأرقام مأخوذة من (الملخص الإحصائي للملكة المتحدة) سنة ١٩٣٤ ، ومن مقال سير جورج شستر (التجارة الإمبراطورية بعد وقبل مؤتمر أوتاوا) الايكونومست ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

الملحق (٦)

تجارة بريطانيا مع الإمبراطورية والبلاد الأجنبية ٣٤ — ١٩٣٥

	واردات من		صادرات إلى	
	قيمة (بالجنيهات)	النسبة المئوية	قيمة (بالجنيهات)	النسبة المئوية
البلاد الأجنبية	٤٦٠١٢٩٠٠٠	٦٢,٧٢	٢١٠٤١٢٠٠٠	٥٣,١٥
الهند البريطانية	٤٢١٠٢٠٠٠	٥,٧٤	٣٦٦٧٥٠٠٠	٩,٣٠
استراليا	٩٠٣٦٨٠٠٠	١٢,٣٠	٣٧٦٨١٠٠٠	٩,٥٠
جنوب أفريقيا(١)	١٦٤٤٩٠٠٠	٢,٢٤	٣٢٥٠٩٠٠٠	٨,٢٠
كندا	٥٠٣٩٠٠٠٠	٦,٩٠	١٩٧٢٦٠٠٠	٥,٠٠
التابعات البريطانية الأخرى	٧٤١٠٢٠٠٠	١٠,١٠٠	٥٨٩٨٢٠٠٠	١٤,٨٥
المجموع	٧٣٣٤٣٧٠٠٠	١٠٠	٣٩٥٩٨٥٠٠٠	١٠٠

(١) بما فيها روديسيا .

الأرقام مأخوذه من (المستخلص الإحصائى للملكة المتحدة) سنة ١٩٣٤ .

الملحق (٧)

	النسبة المئوية لقيمة الواردات من المملكة المتحدة			النسبة المئوية لقيمة الصادرات إلى المملكة المتحدة		
	١٣ — ١٩١٤	متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٩	١٩٣٣ — ١٩٣٤	١٣ — ١٩١٤	متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٩	١٩٣٣ — ١٩٣٤
الهنـــد	٦٥,٤	٤٨,٩	٤١,٢	٢٣,٥	٢٢,٧	٣١,٨
الممتلكات المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٩,٠	٣٦,٥	٤١,٩	٥٤,١	٤٦,٠	٥٠,٢
الأجزاء الأخــرى من الإمبراطورية (١)	٤٥	٣٣,٦	٣٢,٨	٤٢,٢	٢٠,٢	٢١,٤

(١) بما فيها مستعمرات التاج ، والسودان ، وجنوب روديسيا ، والملايو ، وهونج كونج (باستثناء ١٣ — ١٩١٤) .

هذه الأرقام مأخوذة من (المستخلص الإحصائي للمملكة المتحدة) سنة ١٩٣٤ ومقال سيرجورج شستر « تجارة الإمبراطورية قبل وبعد مؤتمر أوتاوا » إلا يكونو مست ٣ نوفبر سنة ١٩٣٤ .

الملحق (٨)

قيمة صادرات بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	الدومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٠٤	٥٢٠٩٤٤٤٤	٤٠٦٤١٢٧٧	١٩٦٨٧٩٩٧
٥	٥٢٢٠٤٦٣٢	٤٢٩٩٦٣٨٨	١٩٠١٦٤٢٣
٦	٥٦٩٢٣٨٩١	٤٥١٨١٣٠٧	١٩٩٠٤٢٨٧
٧	٦٤١٠٤٦٦٦	٥٢٠٢٧٢٢١	٢٢٠١١٨٧٩
٨	٥٦٤٢٢٨٨٢	٤٩٤١٨٧١٣	٢٠٩٢٣٤٣٢
٩	٦١٥٨٥٤٨٠	٤٣٠٥٨١٠١	٢٢٠٧١١٠٣
١٠	٧٥٤٠١٧٩٩	٤٥٧٩٨٥٠٠	٢٥٩٠٢٦٤٣
١١	٨٠٥٨٥٩٩٢	٥٢٢٤٥٦٠٤	٢٦ ٢١٤٨٨

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	دومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٠٤	٧٠٥٢٦٦٧٤	٤٢٧٠٤٠٠٤	١٢٩١٦٨٦١
٥	٧٧١٥٨٤١٧	٣٦٠٣٩٧٨٩	٢٠٢١٢٣١٤
٦	٨٨٤٣١٠٣٠	٣٧٧٢٢٢٣٥	٢٢٩٤٠٤٠١
٧	٩٤٥١١٢٩٣	٤٣٩١٢٥٨٨	٢٥١١٠٤٦٦
٨	٨٠١٧٧٢٦٤	٢٩٥٨٨١٨٧	٢٢٩٧٧٧٧١
٩	٩١٥٩٣٠٥٨	٣٥٤٣٠٧٧١	٢٤٣٩٨٠٦٣
١٠	١٠٣٧٢٦١٦٥	٤٢٧٦٣٧١٥	٣٢٢٥٠٧٥٣
١١	٩٩٥١١٦٧٦	٤٥٤٢٣٣١٦	٣٤٥٨٥٧٨٣

تابع الملحق (٨)

قيمة صادرات بريطاليا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	الدومينيون	الهنـــد	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩١٢	٩٠١٨٣٢٥٨	٥٧٦٢٦١٠١	٢٩٢٨٣٢٧٩
١٣	٩١٢٨٧٧٥٤	٧٠٢٧٣١٤٥	٣٣٧٤٥٩٠٩
١٤	٧٩٢٦٨٢٧٢	٦٢٨٨٨٥٠٦	٢٩٤٧٢٧٢٠
١٥	٦٩٩٢٣٥٦٢	٤٥٦٠٣٧٩٢	٣٢٨٩٢٣٣٠
١٦	٨٩١١٦٥٦٧	٥٢٧٨٧٩٢٠	٤٤٢٧١٣٨٤
١٧	٦٤٥٢١٤٩٧	٥٩٩٦٥٣٧٣	٤٨١٧٠٩٤٦
١٨	٧٠٨٧٩٦٢٢	٤٩١٨٠٨٣٠	٥٨٣٠١٦٧٠
١٩	٧١١٤٣٤٣٢	٧٠٨٦٠٩٩١	٦٣٦١٨٠٣٧

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	دومينيون	الهنـــد	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩١٢	١٠٣٦٦٠١٦٥	٥٢١٤٨٧٣١	٣٩٢٩٤٣٨٣
١٣	١١٣١٧٩١٩٣	٤٨٤٨٠٤٩٠	٤١٩٠٢٢٩٥
١٤	١٠٧٦٢٢٨٥٣	٤٣٣٤٨١٧٦	٤٢٣٠١٤٤٢
١٥	١٢٩٢٨٢٥١٩	٦٢٢١٣٦١٤	٨١٩٨١٠٩٦
١٦	١٤٣٦٤٦٤٢٣	٧٢٣٦٦١٨٤	٩١٩٤٠٠٠٩
١٧	١٩٥٢٧٦٥١١	٦٦٨٣٦٥٧٨	١٠٣٠١٤٢٩٠
١٨	٢١٣٢٦٦٧٥٧	٨٨٥٤١٢١٧	١٢٨٢٩٤٠٤٠
١٩	٣١٣٦٩٩٣١٦	١٠٨٢١٣٩٦١	١٧٢١٩٣٢١٢

تابع الملحق (٨)

قيمة صادرات بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	الدومينيون	الهنـــد	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٢٠	١٨٠٩٧١٣٧٢	١٨١٢٣٩٦٣٤	١٣٩٢٥٩٤١٧
٢١	١٠٩٨٤٣٥٦٣	١٠٨٨٦٨٥٤٨	٧٩٩٠٤٥٢٢
٢٢	١٢٥٧٦٩٤٤٦	٩٢١٠٤٧٧٨	٦٧٦٩٤٥٠٠
٢٣	١٣٣٦٨٩٤٥٣	٨٦٢٤٦٤٨٨	٨٠٦٦٩٦٨٥
٢٤	١٣٩٣٥٦٩٩٤	٩٠٥٧٧١٤٨	١٠٧٥٣٠٢١٩
٢٥	١٤١٣٦٥٨٢٤	٨٦٠٤٧٧٥٧	١٠٧٧٠ ٥٨١
٢٦	١٤٠٢٨٦٠٧١	٨١٧٥٥٠٤٦	٩٤٨١٥٣١٠
٢٧	١٤٠٣٥٠٣٧٣	٨٥٠٤٤٨٤٢	١٠١٢٥٤٩٩٥

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	دومينيون	الهنـــد	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٢٠	٢٨٣٣٣٩٢١٥	٩٥٧٢١٤٢٠	٢٨٨٠٧٥٢٢٢
٢١	١٩٨٥٨٧٢٢٥	٤٤٣٠٧٧٤٢	٨٩٠٢٢٤٣٦
٢٢	١٨٨٢٤٢٢٣٥	٤٧٧١٩٠٣٩	٨٥٨٣٢٣٥١
٢٣	١٦٧٣٣٢١٩٤	٦٦٩٥٠٠٦٨	٩٨٣١٦٨٩٤
٢٤	١٩٦٤١١٤٣٥	٧٨٨٧٢٩٥٣	١١٩٠٨٧٠٣٥
٢٥	٢٧٧٢٣٠٢٢٢	٨٠٠٩٩٠٨٣	١٢٩٤٢١٩٤٢
٢٦	١٩٩٩٢٤٣٠٤	٥٧٦٣٨٠٦٨	١٢٧٨٠٨٨٠٤
٢٧	١٨٥٠٧٣٠٠١	٦٥٨٤٠٠٦٥	١٢٥٠٥٦٤٩٥

تابع الملحق (٨)

قيمة صادرات بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	الدومينيون	الهنـــد	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٢٨	١٤٠٩١٠٨٦٧	٨٣٩٠٠٤٤٠	٢٠٢٨٥٦٥٩٥
٢٩	١٤٣١٧٢٩٨٦	٧٨٢٢٧٢٠٨	١٠٣٠٥١٣٠١
٣٠	١٠٥١٤٥١٣١	٥٢٩٤٤٤٤٧	٩٠٢٥٥٣٨١
٣١	٦٨١٣١٦٢٠	٣٢٢٨٨٥٧٩	٧٠٢٥٢٥٩٣
٣٢	٦٤٨٩٥٧٣٤	٣٤٠٨٨٣٦١	٦٦٥٢٨١٨٥
٣٣	٧١٦٨٦٢٧٨	٣٣٤٠٢٤٠٤	٥٨٤٢٨٥٨١
١٩٣٤	٨٧٦٣٦٦١١	٣٦٦٧٤٥٨١	٦١٢٧١٨٤٢

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيهات

سنة	دومينيون	الهنـــد	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٢٨	١٨٩٦٩٤١٥١	٦٤٤٧٢٧٩٣	١١٦١٣٥٥٩٢
٢٩	١٨٢٢٧١١٨٦	٦٢٨٤٤٧٩٦	١٢١٩٠٣٨١٥
٣٠	١٥٢٥٠٢٨٩٦	٥١٠٤٤٤٣٥	١٠٣٢٤٨٦٤٨
٣١	١٢٧٣٣٩٠١٦	٣٦٧٧١٢٨٨	٨١٢٩٠٠١٢
٣٢	١٤٢٠٩٩٥٢٠	٣٢٣٠٨٢٧٣	٧٤٣٧٦١٥٥
٣٣	١٤٦٤٤٤٦٧٠	٧٧٣٥١٩٢٩	٦٥٤٣١٤٨٢
١٩٣٤	١٥٣٩٩١٤٢٨	٤٢١٠٢٢٩٨	٧٦٥٣٣٢٣١

الملحق (٩)

عدد المسافرين البريطانيين من المملكة المتحدة إلى البلاد الآتية

	الولايات المتحدة	كنــدا ونيوفوندلاند	اتحاد جنوب أفريقيا	الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية البريطانية	المجموع
١٩١٢	١١٧٣١٠	١٨٦١٤٧	٢٨٢١٦	١١٦٧٠٠	٤٤٨٣٧٣
١٣	١٢٩١٦٩	١٩٦٢٧٨	٢٥٨٥٥	٩٩٣١٧	٤٥٠٦١٩
١٤	٩٢٨٠٨	٩٤٤٨٢	٢١١٢٤	٧٠٤٠٩	٢٧٨٨٢٣
١٥	٣٧٧٦٣	١٩٤٣٤	١١٦٩٩	٣٠٦٧٥	٩٩٥٧١
١٦	٢٨٨٨٤	١٨٩٥٣	٧٩٠٥	١٧٣٠٩	٧٣٠٥١
١٧	٣٩٨١	٦٤٢٥	٢٧٩٤	٦٥٠٨	١٩٦٩٨
١٨	٣٤٤٥	٣٠٢١٢	٢٣٧٥	٧٥١٨	١٦٥٥٥
١٩	٣٢٧٦٥	٨٩١٠٢	٧٧٦١	٣٩٧٩٤	١٦٩٤٢٢
٢٠	٩٠٨١١	١٣٤٠٧٩	٢٩٠١٩	٨٣٥٣٢	٣٣٧٤٤١
٢١	٦٧٣٩٩	٨٤١٤٥	٢٨١٣٨	٧٦٢٦٩	٢٥٦٠٥١
٢٢	٦١٨٢٦	٦٩٦٩٠	٢١٤١٤	٨١٣٧١	٢٣٤٣٠١
٢٣	١٠١٠٦٣	١٢١٩٤١	١٨٩٣٨	٧٨٩٠٤	٣٢٠٨٤٦
٢٤	٣٩٠٥٧	٩٩٧١٧	٢٢٤٥٢	٨٥٠٥٥	٢٤٦٢٨١
٢٥	٥٤٨٩٨	٧٠٨١٠	٢١١٤٤	٨٣٩٢١	٢٣٠٧٧٣
٢٦	٥٩٥٣٥	٨٣٨٨٦	٢٢٩٥٨	٩٨٣٠٩	٢٦٤٦٨٨
٢٧	٥٨٢٤٢	٨٩٥٧١	٢٢٢١٣	٨٧٢١٤	٢٥٧٢٤١
٢٨	٥٦٥٠٨	٩٥٣٠٧	٢٢٥٦٩	٧٤١٤٤	٢٤٨٥٢٨
٢٩	٦٤١٨٨	١٠٧٧٧٢	٢٣٨٧٠	٦٢٨١٠	٢٥٨٦٤٠
٣٠	٥٩٣٩٠	٦٩٢٨١	٢١٨١٦	٤٩٤٢٦	١٩٩٩١٣
٣١	٢٧٣٢٠	٣٨٠٠٣	١٩٤٩١	٣٧٩٢٧	١٢٢٧٤١
٣٢	٢٣٧٣١	٣٣٩١١	١٦٧٠٧	٣٧٦٨٩	١١٢٠٣٨
٣٣	٢٢١٨٩	٢٨٣٩١	١٩٧١٤	٣٩٩٦٦	١١٠٢٦٠
١٩٣٤	٢٦٤٤٩	٣٠٦٢١	٢٢٨٧٨	٤٣٩٤٥	١٢٣٨٩٣

هذه الأرقام منقولة بعين (المستخلص الإحصائى للملكة المتحدة) سنة ١٩٣٤ وكتاب « الهجرة الدولية » تأليف ويلكوكس وفيرتزى المجلد الأول .

الملحق (١٠)

الدخل من الاستثمارات البريطانية فى الخارج

	(ا) من الديون العامة (الحكومية ومجالس المدن) للإمبراطورية والدول الأجنبية	(ب) الدخل من جميع الاستثمارات البريطانية فى الخارج (ما عدا الأرباح غير الموزعة)
	جنيه	جنيه
١٩٢٩	٦٤٦٦١٠٠٠	٢١٢٣٦٥٠٠٠
١٩٣٠	٦٤٦٧٦٠٠٠	١٩٢١٧٥٠٠٠
١٩٣١	٦٥٩٢٠٠٠٠	١٥٥٥١٣٠٠٠
١٩٣٢	٦٢٣٧٧٠٠٠	١٤٤١١٨٠٠٠
١٩٣٣	٦١١٢٦٠٠٠	١٣٨٢٧٤٠٠٠

الملحق (١١)

المجموع (الأسمى) للمستثمرات البريطانية فى الخارج

	(ا) الديون العامة الحكومية والمجالس المحلية فى الإمبراطورية	(ب) الديون العامة (الحكومية والمجالس المحلية) فى الدول الأجنبية	(ح) المجموع (الأسمى) للاستثمارات العامة والخاصة فى الخارج
	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٩	١٠٦١٠٠٠٠٠٠	٣٥١٠٠٠٠٠٠	٣٤٣٨٠٠٠٠٠٠
١٩٣٠	١٠٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٧٠٠٠٠٠٠	٣٤٢٥٠٠٠٠٠٠
١٩٣١	١١٠٤٠٠٠٠٠٠	٣٣٧٠٠٠٠٠٠	٣٤١٠٠٠٠٠٠٠
١٩٣٢	١١٠٩٠٠٠٠٠٠	٣٢٣٠٠٠٠٠٠	٣٣٥٥٠٠٠٠٠٠
١٩٣٣	١١٤٧٠٠٠٠٠٠	٣٣٣٠٠٠٠٠٠	٣٣٨٦٠٠٠٠٠٠

من مقال سير د. كندرسلى « استثمارات بريطانيا فى الخارج » (الجريدة الاقتصادية) ١٩٣١ و١٩٣٥

الملحق (١٢)

بريطانيا العظمى ١٩٠٤ — ١٩٣١ (بآلاف الجنيهات)

	نفقات التسليح والحرب	التجارة مع المستعمرات تجارة الصادر والوراد مع الإمبراطورية
١٩٠٤	٦٦٠٥٥	٢٣٨٥٧١
٥	٦٢١٥٠	٢٤٧٦٢٨
٦	٥٩١٩٩	٢٧١١٠٣
٧	٥٨٢٥٦	٣٠١٣٧٨
٨	٥٩٠٢٨	٢٥٩٥٠٨
٩	٦٣٠٤٣	٢٧٨٦٦٠
١٩١٠	٦٧٨٣٥	٣٢٦٠٢٤
١١	٧٠٥٠٧	٣٣٨٣٧١
١٢	٧٢٤٣٢	٣٧٢١٩٦
١٣	٨٦٠٢٨	٣٩٨٨٠٩
١٤	٣٦١١٥٦	٣٦٤٩٠٢
١٥	١٠٠١٣٣٠	٤٢١٨٩٧
١٦	١٤١٤٢٨١	٤٩٤١٢٨
١٧	١٧٦٧٥٥٠	٥٣٧٧٨٥
١٨	١٩٧٧٧٥١	٦١٨٤٦٠
١٩	٩٥٩١٩٢	٧٩٩٧٢٩
١٩٢٠	٣٨٦٤٩١	١٠٧٢٨٨٥
٢١	١٧٨٣٠٠	٦٣٠٥٣٦
٢٢	١١٨٠٠٠	٦٠٧٣٦٩
٢٣	١١٢٤٠٠	٦٣٣٢١٣
٢٤	١١٦٩٠٠	٧٣١٩٢١
٢٥	١٢١٥٠٠	٧٧٣٣٥١
٢٦	١١٧٤٠٠	٧٠٤٤٤٩
٢٧	١١٨٦٠٠	٧٠٥٠٠٤
٢٨	١١٥٧٠٠	٦٩٩٧٧١
٢٩	١١٥٠٠٠	٦٩٣٦٢٠
١٩٣٠	١١٢٧٠٠	٥٥٦٩٨٤
٣١	١١١٤٠٠	٤٢٠٨٣٣

هذه الأرقام من (المستخلص الإحصائي للملكة المتحدة) سنة ١٩١٤ ، ١٩٢٢ ، ١٩٣٤

الملحق (١٣)

صادرات الولايات المتحدة . بآلاف الدولارات . القيمة نوعية

متوسط السنوات	المجموع	مادة غير مصنوعة	مواد غذائية غير مصنعة	مواد غذائية مصنعة	نصف مصنعات	مصنعات كاملة
١٨٧١—١٨٧٥	٤٨٦١٢٨	٢١٨٤٤٩	٧٥٢٠٦	٩٥٢٨٢	٢٢٦٨١	٧٤٥٠٩
١٨٧٦—١٨٨٠	٦٦٣٦٥٠	٢١٣٩٨٩	١٥٨٨٤٣	١٦١٩١٥	٣٠١٧٤	٩٨٧١٩
١٨٨١—١٨٨٥	٧٧٤٦٠٧	٢٦١٦٤٥	١٦٢٧١٤	١٩٧٤٥٧	٣٧٠٤٤	١١٥٧٤٧
١٨٨٦—١٨٩٠	٧٢٥٦٨٥	٢٧٦٧٠٣	١٠٨٧٠٨	١٨١٥٢١	٤٠٠٢٣	١١٨٧٣٠
١٨٩١—١٨٩٥	٨٧٦٣٢٦	٢٩٥٠٨٧	١٥٠٨٤	٢٣٨٥٨٠	٥٥٣٤٣	١٣٦٤٧٠
١٨٩٦—١٩٠٠	١١٣٦٠٣٩	٢٩٦٦٦٤	٢١٤٧٧٨	٢٧٢٧٥٩	١٠٩٥٠٠	٢٤٢٣٣٨
١٩٠١—١٩٠٥	١٤٢٧٠٢٠	٤٣٢٠٢٧	١٧٣٩٧٢	٣١٦٢٢٦	١٦١٢٠٦	٣٤٣٥٨٩
١٩٠٦—١٩١٠	١٧٥٠٩٨٠	٥٥٤٧٥٤	١٥٥٨٢٨	٣١٧٣٧٤	٢٤٩١٣٤	٤٧٣٨٩٠
١٩١١	٢١٣٠٥٤٩	٧٢٠٦١١	١٠٣٤٠٢	٢٨٢٠١٧	٣٠٩١٥٢	٥٩٨٣٦٨
١٩١٢	٢١٧٠٣٢٠	٧٣١١٦٤	٩٩٨٩٩	٣١٨٨٣٩	٣٤٨١٥٠	٦٧٢٢٦٨
١٩١٣	٢٤٢٨٥٠٦	٧٤٠٢٩٠	١٨١٩٠٧	٣٢١٢٠٤	٤٠٨٨٠٧	٧٧٦٢٩٧
١٩١٤	٢٣٢٩٦٨٤	٧٩٩٨٣٨	١٣٧٤٩٥	٢٩٣٢١٩	٣٧٤٢٢٤	٧٢٤٩٠٨
١٩١٥	٢٧١٦١٩٨	٥٩١٢٨٢	٥٠٦٩٩٣	٤٥٤٥٧٥	٣٥٥٨٦٢	٨٠٧٤٦٦
١٩١٦	٥٤٢٢٦٤٢	٨١٩٦٩٣	٤٢١٢٨٤	٦٤٨٤٠٣٩	٩١٢٢٦٢	٢٦٢٥٣٦٤
١٩١٧	٦١٦٩٦١٧	٨٣٢٨٢٧	٥٠٨٧٦٢	٨٠٦٩٤١	١٣١٥٢٤٢	٢٧٠٥٨٤٥
١٩١٨	٦٠٤٧٨٧٥	٩٧٢١٠٧	٥٤٧٤٣٦	١٤٠٥٨٢٠	١٠٥٣٢٧٠	٢٠٦٩٢٤٢
١٩١٩	٧٧٤٩٨١٦	١٦٢٣٠٨٥	٦٧٨٣٦٣	١٩٦٢٢٦١٦	٩٢٢٢٤٦	٢٥٦٣٥٠٥
١٩٢٠	٨٠٨٠٤٨١	١٨٨٢٥٣٠	٩١٧٩٩١	١١١٦٦٠٥	٩٥٨٤٩٧	٣٢٠٤٨٥٨
١٩٢١	٤٣٧٨٩٢٨	٩٩٣٥٥٣	٦٧٣٣٣٤	٦٨٥٠٢٥	٤١٠١٦٧	١٦٢٦٨٤٩
١٩٢٢	٣٧٦٥٠٩١	٩٨٨٤٥٦	٤٥٨٦١١	٥٨٧٩٨٧	٤٣٧٧٣٠	١٢٩٢٣٠٧
١٩٢٣	٤٠٩٠٧١٥	١٢٠٨٤٦٨	٢٥٧٤٧٨	٥٨٣٢٩٢	٥٦٣٧١٨	١٤٧٧٧٥٩

تابع الملحق (١٣)

صادرات الولايات المتحدة . بآلاف الدولارات . القيمة نوعية

متوسط السنوات	المجموع	مادة غير مصنوعة	مواد غذائية غير مصنعة	مواد غذائية مصنعة	نصف مصنعات	مصنعات كاملة
١٩٢٤	٤٤٩٧٦٤٩	١٣٣٢٧٤٦	٣٩٢٦٩١	٥٧٣٤٩٢	٦١٠٦٦٨	١٨٥٥٠٥٢
١٩٢٥	٤٨١٨٧٢٢	١٤٢٢٠٥٨	٣١٧٨٩٤	٥٧٣٧٥٣	٦٦١٦٨٣	١٨٤٣٣٣٤
١٩٢٦	٤٧١١٧٢١	١٢٦١٣٢٥	٣٣٥٠٦٣	٥٠٣٠٠٥	٦٥٥٥٤٧	١٩٥٦٧٨١
١٩٢٧	٤٧٥٨٨٦٤	١١٩٢٧٧٦	٤٢١١٠٧	٤٦٣٢٩٩	٦٩٩٧٢٧	١٩٨١٩٥٥
١٩٢٨	٥٠٣٠٠٩٩	١٢٩٣٢٥٧	٢٩٤٦٧٧	٤٦٥٨١١	٦١٦٣٥٢	٢٢٦٠٠٠٢
١٩٢٩	٥١٥٧٠٨٣	١١٤٢٣٥٢	٢٦٩٥٩٠	٤٨٤٣٠٤	٧٢٩٠١٣	٢٥٣١٨٢٣
١٩٣٠	٣٧٨١١٧٢	٨٢٩٠٩٨	١٧٨٥٣٣	٣٦٢٦٥٠	٥١٢٨٠٢	١٨٩٨٠٨٩
١٩٣١	٢٣٧٧٩٨٢	٥٦٦٧٩١	١٢٧٠٧٢	٢٤٦٨١٤	٣١٧٦٤٧	١١١٩٦٥٧
١٩٣٢	١٥٧٦١٥١	٥١٣٦٥٩	٨٩٤١٩	١٥٢١١٨	١٩٦٧٢٧	٦٢٤٢٢٨

الملحق (١٤)

تفقات الدول الكبرى على الدفاع فى سنة ١٩٣٤ (بملايين الجنيهات)

بريطانيا العظمى	١١٤,٢
فرنسا	٩٠,—
ألمانيا	٤٣,٨
إيطاليا	٤٦,٤
روسيا	٢٤٢,٦
الولايات المتحدة	١٤٥,٢

من كتاب (Peace year Book) سنة ١٩٣٥ .

الملحق (١٥)

نفقات بريطانيا العظمى الحربية وغيرها ، ١٩٠٤ — ١٩٣١

السنة	حربية	ذخائر	مجموع الحربية والذخائر	نفقات التحصيل	التربية	منح للسلطات المحلية	الدين العام والرصيد الاحتياطي	الخدمة المدنية	المجموع (باستثناء البريد)
١٩٠٤	٦٦٠٥٥٠٠٠			٣٠٩٣٠٠٠	١٥٥٧٤١٥٣	١٢١٢٦١١٢	٣١٣٦٧٠٨٦	٧٩٥٩٢٨٩	١٣٦١٧٤٣٠٠
١٩٠٥	٦٢١٥٠٠٠٠			٣١٤٨٠٠٠	١٦٣٩٦١٨١	١٢٢١٤٨٢٦	٣٢٤٣٣٩٢٥	٨٠٩١٧٦٨	١٣٤٤٣٥٠٠٠
١٩٠٦	٥٩١٩٩٠٠٠			٣١٧٩٠٠٠	١٦٩٤٦٢١٩	١٢٥٣٦٨٩١	٣٥٩٣٦٥٧٤	٥٢٥٦١١١٦	١٣٣٠٥٤٠٠٠
١٩٠٧	٥٨٢٥٦٠٠٠			٣٢٢٢٠٠٠	١٧٣٥٩٢٠٣	١١١٥٥٣٧٩	٣٨٧٠٧٥٦٥	٥٥٨٤٨٥٣	١٣٤٢٨٥٠٠٠
١٩٠٨	٥٩٠٢٨٠٠٠			٣٣٢٠٠٠٠	١٧٣٦٨٧٧١	٩٨٢٤٢٨٦	٣٤٩١١٩٩٩	٩٧٢٥٩٤٤	١٣٤١٧٩٠٠٠
١٩٠٩	٦٣٠٤٣٠٠٠			٣٣٤٢٠٠٠	١٧٩٠٧٤٦٧	٩٤٤٥٣٩٥	٢٦٣٦٨٧٩٧	١٩١٤٥٣٤١	١٣٩٣٦٢٠٠٠
١٩١٠	٦٧٨٣٥٠٠٠			٣٩١٩٠٠٠	١٨٧٤٤١٧٥	٩٨٨١٧٠٩	٢٩٢٤٦٣٩٧	٢٢٦٨٨٧١٩	١٥٢٣١٥٠٠٠
١٩١١	٧٠٥٠٧٠٠٠			٣٩٥١٠٠٠	١٨٩٨٣٠٣٦	٩٦٣٦٣٩٩	٣١١٠٤٧٨٣	٢٣٨١٥٧٨٢	١٥٧٩٩٨٠٠٠
١٩١٢	٧٢٤٣٢٠٠٠			٤٢٠٠٠٠٠	١٩٥٣٠٦١٥	٩٦٥٣٢٩٩	٣٤٨٥٨٧٦٠	٢٤٩٢٣٣٣٦	١٦٥٥٩٨٠٠٠
١٩١٣	٨٦٠٢٧٩٩٢			٤٥٧٨٢٢٧	١٩١٦٩٦٤٧	٩٧٣٤١٢٨	٢٤٥٠٠٠٠٠	٣٨٩٢٤٩١٦	١٨٢٩٣٤٩١٠
١٩١٤	٣٦١١٥٦٢٧٢			٤٨١٠٧٧٤	٢٠٠٣١٠٤٣	٩٥٢٩١٣٤	٢٢٦٦٨٨٩٦	١١٤٠٢٨٣٣٦	٥٥٥٢٢٢٤٤٥
١٩١٥	٧٥٤٦٠٩٤٦٣	٢٤٦٧٢٠٧٨٧	١٠٠١٣٣٠٢٥٠	٤٧٥٢١٧٧	٢٠٢٨٢٩٩٦	٩٧٥٦٨٥١	٦٠٢٤٩٣١١	٥٣٥٢٨٣٣٤	١٥٦١٤٠٥٦٠٨
١٩١٦	٨٥٤٨٤٠٨٣١	٥٥٩٤٣٩٩٤٩	١٤١٤٢٨٠٧٨٠	٥١٤٣٧٠٤	٢٠٠٩٢٠٩٥	٩٨٩٥٤٦٦	١٢٧٢٥٠٤٩٣	٦٩٢٦٣٩٤٨٣	٢٢٦٩٣٠٢٠١١
١٩١٧	١٠٥٢٤٤٩٢٧٢	٥١٥١٠١٢٢٢	١٧٦٧٥٥٠٤٩٤	٥٨٣٩١٨٩	٢٤٧٠٢٢١٥	٩٧٣٠٥٣٨	١٨٩٨٥١٠٦٦	٩٤٨٤٨٠٧١٤	٢٩٤٦١٥٤٢١٦

تابع الملحق (١٥)

نفقات بريطانيا العظمى الحربية وغيرها ، ١٩٠٤ — ١٩٣١

السنة	حربية	ذخائر	مجموع الذخائر الحربية	نفقات التحصيل	التربية	منح للسلطات المحلية	الدين العام والرصيد الاحتياطى	الخدمة المدنية	المجموع (باستثناء البريد)
١٩١٨	١٤١٥٥٢٣٥٣٤	٥٦٢٢٢٧١٩٦	١٩٧٧٧٥٠٧٣٠	٦٨١٧٠٤٩	٢٥٧١٩٣٤٤	٩٦٨٠٨١١	٢٦٩٩٩٦٤٦٥٠	٨١٣٣٠٥٠٧١	٣١٠٣٢٣٧٦٥٥
١٩١٩	٧٦٦٣٤٨٦٦٣	١٩٢٨٤٣٥٥٩	٩٥٩١٩٢٢٢٢	١٠١٢٣٨٩٦	٤٢٦١٠٩٠٤	١٠٧٤٦١٤٢	٣٣٢٠٣٣٧٠٨	٦٣٥٠٨٣٨٣٦	١٩٨٩٧٩٠٧٠٨
١٩٢٠	٣٥٣٥٦٨٦٤٨	٣٢٩٢٢٧٧٠	٣٨٦٤٩١٤١٨	١٢٧٤٠٦٤٨	٥٨٣١٨٠٥٣	١٠٧٨٥٥٠٤	٣٤٩٥٩٨٦١٦	٤٤٩٤٠٩٢٦٧	١٦٢٧٣٤٣٥٠٦
١٩٢١	١٧٨٣٠٠٠٠٠			١٢٩٠٠٠٠٠	٥٣٧٠٠٠٠٠	٩٤٠٠٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠٠٠	٤١٣٦٠٠٠٠٠	٩٩٦٨٠٠٠٠٠
١٩٢٢	١١٨٠٠٠٠٠٠			١٠٧٠٠٠٠٠	٤٧٤٠٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠٠	٣٢١٣٠٠٠٠٠	٢٦٤٢٠٠٠٠٠	٧٧١٧٠٠٠٠٠
١٩٢٣	١١٢٤٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠٠	٤٦٣٠٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠٠	٣٤٤٣٠٠٠٠٠	٢٢٤٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٦٠٠٠٠٠
١٩٢٤	١١٦٩٠٠٠٠٠			١٠٣٠٠٠٠٠	٤٦٦٠٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠٠	٣٥٣٧٠٠٠٠٠	٢٠٦٩٠٠٠٠٠	٧٤٨٠٠٠٠٠٠
١٩٢٥	١٢١٥٠٠٠٠٠			١٠٧٠٠٠٠٠	٤٧١٠٠٠٠٠	١٤١٠٠٠٠٠	٣٥٤٣٠٠٠٠٠	٢٢٦٧٠٠٠٠٠	٧٧٤٤٠٠٠٠٠
١٩٢٦	١١٧٤٠٠٠٠٠			١٠٩٠٠٠٠٠	٤٨٤٠٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠٠	٣٧٤٣٠٠٠٠٠	٢١٩٢٠٠٠٠٠	٧٨٤٤٠٠٠٠٠
١٩٢٧	١١٨٦٠٠٠٠٠			١١١٠٠٠٠٠	٤٨٧٠٠٠٠٠	١٥٧٠٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠٠٠٠	٢١٤٢٠٠٠٠٠	٧٨٢٣٠٠٠٠٠
١٩٢٨	١١٥٧٠٠٠٠٠			١١٦٠٠٠٠٠	٤٧٨٠٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠٠٠	٣٦٩٠٠٠٠٠٠	٢٠٢٢٠٠٠٠٠	٧٦٢٧٠٠٠٠٠
١٩٢٩	١١٥٤٠٠٠٠٠			١١٥٠٠٠٠٠	٤٨٢٠٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠٠٠	٣٥٩٨٠٠٠٠٠	٢٠٥٢٠٠٠٠٠	٧٧١٦٠٠٠٠٠
١٩٣٠	١١٢٧٠٠٠٠٠			١٢٠٠٠٠٠٠	٥٣٥٠٠٠٠٠	٤٥٧٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٤١٢٠٠٠٠٠	٨٢٥١٠٠٠٠٠
١٩٣١	١١١٤٠٠٠٠٠			١١٥٠٠٠٠٠	٥٦٨٠٠٠٠٠	٤٦٢٠٠٠٠٠	٣٥٤٩٠٠٠٠٠	٢٤٥٩٠٠٠٠٠	٨٢٦٧٠٠٠٠٠

المحتويات

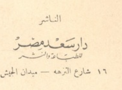
الجزء الأول

اقتصاديات الإمبريالية

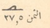
الجزء الثانى

سياسة الإمبريالية

دار القومية العربية للطباعة
١٦ شارع النزهة (ميدان الجيش)


الناشر
دار سعد مصر
للطباعة والنشر
١٦ شارع النزهه — ميدان الجيش


Bibliotheca Alexandrina
0603444
دار القومية العربية للطباعة
١٦ شارع النزهة (ميدان الجيش)


الثمن ٢٧,٥ ص